

الدبلوماسية الناعمة

في السياسة الصينية تجاه أفريقيا

العلاقات الصينية-السودانية نموذجاً

2010 - 2000

الدكتور رافع علي المدني

الدبلوماسية الناعمة

في السياسة الصينية تجاه أفريقيا

الدكتور رافع علي المدني



**الدبلوماسية الناعمة
في السياسة الصينية تجاه أفريقيا
العلاقات الصينية- السودانية نموذجاً
(٢٠٠٠ - ٢٠١٠)**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

٢٠١٦

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الأردنية

(٢٠١٦/١/٢٥٠) مركز الإيداع ٩٥١٠٦٠، ٣٢٧

ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٥٩٤-٥٠-٣

الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا

العلاقات الصينية- السودانية نموذجاً (٢٠٠٠- ٢٠١٠)

الدكتور: رافع علي المدني

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز استخدام مادة هذا الكتاب أو إعادة إصداره أو تخزينه

أو استنساخه بأي شكل من الأشكال إلا بإذن من الناشر.

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان - العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري - ط (M)

▪ هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩٢

▪ موبايل: ٠٠٩٦٢ ٧٩٥٧٤٧٤٦٠ موبايل: ٠٠٩٦٢ ٧٩٦٢٩٥٤٥٧

▪ هاتف السودان - الخرطوم ٠٠٢٤٩ ٩١٨٠٦٤٩٨٤

▪ ص.ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ العبدلي

▪ البريد الإلكتروني: dar_jenan@yahoo.com

daraljenanbook@gmail.com

الدبلوماسية الناعمة في
السياسة الصينية تجاه أفريقيا
العلاقات الصينية-السودانية نموذجا

(٢٠١٠-٢٠٠٠)

الدكتور / رافع علي المدني

المقدمة:

في نهاية تسعينات القرن العشرين لاحظ الباحثون أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين أصبحتا منذ بداية التسعينات من القرن العشرين متنافسين دوليين ومن المنتظر أن يستمر هذا الوضع في القرن الحادي والعشرين. وقد نشرت بعض المصادر وثائق داخلية للحزب الشيوعي الصيني تصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها العدو الأول وتكشف عن نوايا الصين لتصبح القوة الرئيسية المهيمنة في آسيا وذلك جزئياً بالاستيلاء على بحر الصين الجنوبي بما فيه من جزر ومخزونات نفطية حتى حدود اندونيسيا. كما لاحظ الباحثون السياسة التجارية النشطة وتشمل حواجز الحماية الكثيفة وإنشاء العديد من الشركات العاملة في الولايات المتحدة والتي هي في الأساس تابعة للجيش الصيني وتعمل لنقل التكنولوجيا والدخول للأسواق المالية. وتقول بعض الدراسات إن الصين في طريقها لتكون القوة العسكرية الثانية في العالم. يرى الكثير من الباحثين أن نهوض الصين سوف يكون أكبر دراما للقرن الواحد والعشرين؛ حيث من الملاحظ أن النمو الاقتصادي غير العادي والنشاط الدبلوماسي الصيني قد بدأ بالفعل يحدث تحولات كبرى في شرق آسيا. وسوف تشهد العقود القادمة زيادة كبيرة في قوة الصين ونفوذها. ويعتقد المراقبون أن العصر الأمريكي في طريقه إلى نهاية. وسوف تؤول قيادة النظام العالمي ذو التوجه الغربي إلى نظام يهيمن عليه الشرق. وقد كتب المؤرخ نبال فيرجسون (Niall Ferguson): أن القرن العشرين الدامي قد شهد تراجع الغرب وإعادة توجيه العالم نحو الشرق. ويلاحظ المحللون أنه في الوقت الذي تزداد فيه قوة الصين، يضعف موقف الولايات المتحدة. ويتوقعون حدوث مشهدين: سوف تحاول الصين استخدام نفوذها المتصاعد لإعادة صياغة قواعد اللعبة (rules of the game) ومؤسسات النظام الدولي ليخدم مصالحها بصورة أفضل. والآخر هو أن الدول الأخرى سوف ترى في الصين تهديد متزايد لأمنها. ويتنبأ هؤلاء بأن نتيجة هذه التطورات سوف تكون التوتر، الصراع، وكل إرهابات انتقال القوة (power transition). وسوف تنتقل زعامة النظام العالمي

لأول مرة لخارج الغرب - إلى المنظومة الآسيوية. لكن هذا الانتقال لن يتم بسهولة لأن الصين لن تواجه أمريكا وحدها بل نظام مركز في الغرب-Western) centred system.

تتبع أهمية هذا الكتاب من واقع رصده لظاهرة عالمية جديد ودراسته للتحول الدولي المتوقع حيث أن كثير من معطيات الواقع الدولي بدأت ترجح إمكانية حدوث هذا التحول في النظام الدولي - تحول تقوده الصين. فقد تجاوزت الصين ما كان متوقعاً من حيث قدراتها العسكرية والاقتصادية. فبعد أن كانت تتبع أسلوب الزحف الهادي، خرجت في عام ٢٠٠٦ عن ذلك النمط المتدرج والأخطبوطي حيث أطلقت صاروخ قادر على تدمير قمر صناعي في الفضاء، وهو ما يُعد رسالة إلى العالم بأسره بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وقد زادت مخاوف أمريكا من صعود الصين في الآونة الأخيرة حيث صرح مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، مايكل هايدن، بأن "صعود الصين المتسارع وضعف العلاقات والروابط التي تجمع الولايات المتحدة بأوروبا تمثل أكبر المخاطر التي تهدد أمريكا خلال القرن الواحد والعشرين.

يهدف الكتاب لكشف معطيات الواقع الدولي التي ترجح إمكانية حدوث تحول كبير في العلاقات الدولية وميزان القوى بما يهدد الأحادية الأمريكية إلى وضع دولي جديد ربما يفضي إلى نهاية الإمبراطورية الأمريكية ويرسم خارطة سياسية جديدة للعالم ربما تقوم على التعددية القطبية.

تكمّن **مشكلة** البحث في دراسة ظاهرة دولية جديدة ربما تنقل مركز العالم من الغرب إلى الشرق. لكن نسبة لأن ذلك يعتمد ليس على قيادة الصين بمفردها بل بتحالفها مع المنظومة الآسيوية (مثل دول الآسيان). هنا يتجلى السؤال المحوري: إلى أي مدى يمكن أن ينجح مثل هذا التحالف؟ وهنا أيضاً تتجلى مشكلة البحث أمام الباحث في: كيف تستطيع الصين تجميع القوى الآسيوية الصاعدة في تحالف عريض ومتماسك ضد الغرب؟ مثل هذا البحث تبدو صعوبة المشكلة في عدم توافر المراجع

في هذا المجال لأن الظاهرة في طور التكوين أو أن التحول يبقى يظل على مستوى التنبؤات والافتراضات النظرية.

تشمل بيئة البحث البيئة الدولية في فضاءها الشامل لأن البحث معنى بالتحولات الكبرى في الواقع الدولي. لكن يركز البحث على العلاقات الصينية الأمريكية لأنها تشكل محور الصراع وتقدم مؤشرات نحو امكانية التحول. ثم في مستوى آخر ينظر البحث في العلاقات الصينية-الأفريقية وهي إحدى الفضاءات التي تتجلى فيها الدبلوماسية الناعمة والتغلغل السلمي للصين من خلال مدخل التبادل التجاري والاستثمار ومشاريع البنية التحتية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية للدول الأفريقية وفي ذات الوقت تحقق مكاسب اقتصادية وتجارية للصين دون أجندة سياسية خفية. ثم يركز البحث على العلاقات السودانية-الصينية كدراسة حالة. أما من الناحية الزمانية فالحدود التاريخية تنحصر في العقد الأول من الألفية الثالثة (٢٠٠٠-٢٠١٠).

ينطلق البحث من الفروض التالية:

١. اسهام الصين الكبير في التجارة الدولية وتأثيرها المتبادل مع أمريكا يضعف احتمال انتقال التنافس التجاري إلى صراع المسلح بين الصين وأمريكا.
٢. حققت الدبلوماسية الناعمة للصين تغلغلاً سلمياً ناجحاً في العالم الثالث خاصة أفريقيا.
٣. التغلغل الصيني في أفريقيا وخاصة السودان يسبب إزعاجاً وقلقاً للولايات المتحدة والدول الغربية.
٤. قطيعة الغرب للسودان وظهور النفط فيه يؤدي إلى تعزيز العلاقات الصينية السودانية.
٥. تدخل الصين في أزمة دارفور لحماية مصالحها أدى إلى تخفيف الموقف الغربي تجاه الحكومة السودانية.

من ناحية منهجية يعتمد الكتاب بصورة أساسية على المنهج التاريخي/الوصفي ومنهج دراسة الحالة مع محاولة استشرافية (مستقبلية) بوضع مؤشرات لاتجاهات التحول في الواقع الدولي - تجاه القطبية المتعددة.

يضم هذا الكتاب ستة فصول ومقدمة وخاتمة.

يستعرض الفصل الأول مفهوم الدبلوماسية والأشكال التقليدية للدبلوماسية، والدبلوماسية في العصور القديمة والعلاقات الدولية في الإسلام، والتطور في أبعاد الدبلوماسية القديمة.

يتناول الفصل الثاني الدبلوماسية في العصر الحديث حيث يدرس مراحل تطور الدبلوماسية المعاصرة، وأنماط الدبلوماسية الحديثة، والدبلوماسية الناعمة - خاصة عند الصين.

يفحص الفصل الثالث خلفيات تشكيل القوة الصينية العظمى ويشمل ذلك الخلفية التاريخية، ومقدمات النهضة الصينية، والثورة الثقافية، ونهضة الصين الحديثة والإصلاحات.

يتناول الفصل الرابع أهم ملامح سياسة الصين الخارجية، ويتضمن ذلك دراسة الدور العالمي للصين، اسهام الصين في التجارة الدولية، العلاقات الصينية/الأمريكية، وسياسة الصين تجاه العالم الثالث.

يناقش الفصل الخامس أثر الدبلوماسية الناعمة في العلاقات الصينية/الأفريقية. يشمل ذلك الصين والصراع حول أفريقيا، سياسة الصين الجديدة تجاه أفريقيا، الصينيون في أفريقيا - ممارسة الدبلوماسية الناعمة؛ وتوطيد العلاقات الصينية/الأفريقية.

أما الفصل السادس والأخير فيركز في دبلوماسية الصين الناعمة تجاه السودان. شمل ذلك خلفية العلاقات بين السودان والصين، والدور الصيني في مشروعات التنمية في السودان، والعلاقات السودانية/الصينية في عهد حكومة الإنقاذ الوطني، ثم دور الصين في أزمة دارفور.

تقديم

ينظر هذا الكتاب في ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية يعالج من خلالها شكل مستحدث من أشكال الدبلوماسية، وهي "الدبلوماسية الناعمة" التي انتهجتها الصين في سياستها الخارجية منذ نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة. يرصد الكتاب خلفيات تشكيل - أو تشكّل - قوة عظمى جديدة؛ ويحلل المعطيات التي تتطوي على إرهابات تحوّل أو إنتقال مركز القوة الدولي من الغرب إلى الشرق الآسيوي تحت قيادة الصين.

وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم انتكاسات كثيرة للسياسة الخارجية الأمريكية وما نتج عنها من تزايد مشاعر الكراهية لأمريكا anti-Americanism، وما أفرز ذلك من ردود فعل عنيفة ضدها (هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١)، إذا بالصين تنتهج سياسة خارجية جديدة وفي هدوء وتعد نفسها لمأ الفراغ المتوقع بعد تراجع النفوذ الأمريكي في كثير من مناطق العالم.

تسعى الصين نحو تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي في ذكاء وحنكة كبيرة تتجلى في حفاظها على توازن علاقاتها مع الغرب - وخاصة تجاريا مع أمريكا - بينما أخذت تتمدد في مناطق كثيرة من العالم وبخاصة العالم الثالث - دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الدولة العظمى. وتتطوي سياسة الصين الخارجية على خطاب متوازن ومتواضع حيث تصنّف نفسها ضمن منظومة "العالم الثالث". كما أن استراتيجيتها تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وترتكز سياستها الخارجية على المبادئ الخمس والتي يستعرضها هذا الكتاب بالتفصيل.

ولتحقيق تلك الاستراتيجية والسياسات اتبعت الصين "الدبلوماسية الناعمة" حيث استطاعت من خلالها أن تبني علاقات تعاون اقتصادي وتحقق استثمارات تجارية كبيرة في دول العالم الثالث وصولا لمصالحها وأهدافها، بينما هي تقوم بتنفيذ مشروعات انمائية ضخمة (خاصة في مجال البنية التحتية) لتلك الدول بصورة غير مشروطة بعكس ما عهدته هذه الدول من تعامل الدول الغربية معها. واستطاعت عن

طريق هذه الدبلوماسية الناعمة تتغلغل - ليس في الدول فحسب - بل في مجتمعات تلك الدول، حيث أنها أينما حلت تقدم منح إضافية ومشروعات مجانية في المجالات الخدمية (مثل المياه والصحة والتعليم).

وقد تجلت هذه الدبلوماسية الناعمة في تحقيق نجاحات كبيرة للصين مع الدول العالم الثالث وخاصة أفريقيا. لذلك يتناول هذا الكتاب كيفية هذا التغلغل في أفريقيا بصورة عامة مع دراسة حالة السودان بصورة خاصة.

هذا الكتاب هو في الأصل أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية بجامعة امدرمان الإسلامية (٢٠٠٩ - ٢٠١٢). وقد حصل الطالب على تقدير ممتاز، وأوصت اللجنة بنشرها تعميماً للفائدة.

وأحسب أن هذا الكتاب مفيد للباحثين وطلبة الدراسات العليا وصناع السياسة والمهتمين بالشأن الصيني والعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية خاصة الأشكال الحديثة للدبلوماسية في ظل العولمة ومظاهر الصراع الدولي الجديد. ويضع هذا الكتاب خطوة لدراسات وبحوث جديدة يمكن أن تنتبأ بإمكانية حدوث تحولات كبرى في النظام الدولي الجديد وعما إذا كان القرن الأمريكي إلى نهاية - قبل نهاية القرن.

البروفيسر عبده مختار

الخرطوم/ السودان/ ديسمبر ٢٠١٥

الفصل الأول

مفهوم الدبلوماسية

المبحث الأول

المفهوم التقليدي

الدبلوماسية هي فن إدارة المفاوضات بين ممثلي الجماعات والدول. عادة تشير الكلمة للدبلوماسية الدولية والتي تعني إدارة العلاقات الدولية من خلال تفاعل الدبلوماسيين المحترفين حول قضايا حيوية مثل صناعة السلام، التجارة، الحرب، الاقتصاد والثقافة. ويتولى الدبلوماسيون عادة عملية التفاوض للمعاهدات الدولية قبل أن يجيزها الساسة في الدولة.^١ أما في السياق غير الرسمي أو الاجتماعي فتعني الدبلوماسية اللباقة وحسن التصرف للحصول على مكسب استراتيجي أو تحقيق حل مقبول لدى الطرفين لتحدي مشترك، باستخدام وسائل من أهمها اختيار المفردات اللاتقة والأسلوب المذهب.

أولاً: أصل الكلمة:

دبلوما كلمة إغريقية "diploma" لغويا تعني مزدوج أو من طبقتين (folded in two) في اليونان القديمة. كذلك (دبلوما) اليونانية تعني شهادة تُمنح بعد إكمال منهج دراسي محدد، وكانت الشهادة من طبقتين (أو مطبقة من قطعتين). في فترة الإمبراطورية أُستخدمت الكلمة لتعني وثائق سفر رسمية مثل الجوازات وتصاريح المرور عبر طرق الإمبراطورية وكانت هذه التصاريح مختومة على لوحين من المعادن. ثم امتد المعنى ليشمل الوثائق الرسمية الأخرى مثل المعاهدات

^١ Diplomacy, from Wikipedia, the Free Encyclopedia

أنظر كذلك علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، ومؤسساتها وقواعدها وقوانينها، عمان (الأردن): دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٢٤.

(treaties) مع القبايل الأجنبية. في عام ١٧٠٠م استخدمها الفرنسيون ليصفوا بعثاتهم الدبلوماسية (Corps Diplomatique: CD). ثم انتقلت الكلمة إلى اللغة الانجليزية بواسطة ادموند بيرك (Edmund Burke) في عام ١٧٩٦م مشتق عن الكلمة الفرنسية "Diplomatie".^٢

ثانياً: تعريفات الدبلوماسية:

أورد بعض فقهاء القانون الدولي العام تعريفات عديدة ومتنوعة للدبلوماسية منذ القرن التاسع عشر الميلادي من أهمها:^٣

- أ- عرفها الدبلوماسي البريطاني إرنست ساتو (Ernest Satow) بأنها "استخدام الذكاء واللباقة في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول المستقلة".^٣
- ب- وعرفها ديكوسي (Decussy) بأنها: "مجموعة المعلومات والمبادئ الضرورية لحسن إدارة العلاقات الرسمية بين الدول".
- ج- وعرفها كالفو (Calvo) بأنها "علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن معاملاتها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي واحكام الاتفاقيات".^٤
- د- وعرفها شارل دي مارليس (Charles de Marleas) بأنها "علم العلاقات الخارجية للدول ورعاية مصالحها، أو فن التوفيق بين مصالح الشعوب. وبمعنى أدق: علم وفن إجراء المفاوضات".
- هـ- وعرفها ريفير (Rivier) بأنها "علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات".
- و- وعرفها براديه فوديرة (Pradier Fodere) بأنها: "فن تمثيل الحكومات ومراقبة حقوق الوطن ومصلحه وكرامته حتى لا تُمس في الخارج، وكذلك إدارة الشؤون الدولية، وإدارة المفاوضات السياسية أن تتبعها وفقاً للتعليمات الصادرة بشأنها".

^٢ Diplomacy, An Historical Perspective

(<http://www.diploma.org/Zine/s1990R/SZykman/hitory.html>).

^٣ Earnest Satow, A Guide to Diplomatic Practice, Fourth Edition, edited by Nevile Bland,

Longmans Green and Co. London, ١٩٥٨, p. ١.

^٤ محمود خلف، الدبلوماسية: النظرية والتطبيق، عمان (الأردن): دار زهران، ٢٠١٠، ص ٧٣.

وأنظر كذلك علاء أبو عامر، المصدر السابق، ص ٢١.

ز- ويقترب هارولد نيكلسون (Harold Nicolson) مما جاء في قاموس اكسفورد بأنها "علم إدارة ورعاية العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي عمل وفن دبلوماسي".

ح- وعرفها الدبلوماسي الهندي سردار بانكيار بأنها "فن تقديم مصالح الدولة على مصالح الآخرين".^٥

ط- وتعرفها موسوعة العلوم الاجتماعية بأنها "الأسلوب الشائع اليوم للاتصال بين الحكومات". أما الموسوعة البريطانية فتعرفها بأنها "فن إدارة المفاوضات الدولية".

ي- ويعرفها معجم (الليترية) بأنها "معرفة العلاقات الدولية ومعرفة المصالح المتبادلة بين الدول".

إذن تشير الدبلوماسية إلى مجموعة من القواعد والأعراف الدولية والاجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، أي الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، وتقضي بيان حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية، والأصول التي يترتب عليهم اتباعها لتطبيق احكام القانون الدولي ومبادئه. وهي فضلاً عن ذلك علم وفن تنظيم وإدارة العلاقات الدولية، وتمثل الحكومة وحماية مصالح الدولة الوطنية لدى حكومة بلد أجنبي، والتي يمارسها المبعوثون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات. ونظراً لطبيعة الدبلوماسية باعتبارها نشاط سياسي له قوانينه وأصوله وقواعده المحدودة، وله دوره الأساسي في العلاقات الدولية، فإنها تجمع في الواقع بين المجالات الثلاثة: علم وفن وتقنية.^٦

ويمكن تفصيل ذلك في الجوانب التالية:

- أنها علم من حيث أنها تقتضي معارف علمية مختلفة، وعلى رأس تلك المعارف معرفة التاريخ ومعرفة القانون ومعرفة العلاقات الدولية وأسسها ومعرفة العلوم السياسية ومفاهيمها.

^٥ محمود خلف، المصدر السابق، ص ٧٤.

^٦ علاء أبو عامر، المصدر السابق، ص ٢٢ - ٢٣؛ كذلك أنظر: صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل في العلاقات الدولية، الخرطوم، (د.ن)، ٢٠٠٦، ص ١٣٥.

- وإنها فن من حيث أنها تقتضي مَن يمارسها مواهب في قوة الملاحظة وسرعة البديهة وحسن التعامل مع الظروف الاستثنائية والطارئة والتعامل مع ريدود الأفعال. وكذلك أن يتمتع بموهبة في الحكم على الآخرين وعلى الأحداث والأوضاع والشؤون العامة وغيرها من الأشياء التي لا يمكن كسبها من المعارف بل الموهبة مقرونة بالتجربة والممارسة.

- والدبلوماسية تقنية من حيث أنها تطبيق وتنفيذ عملي لمبادئ السياسة الخارجية على يد أشخاص معينين مستفيدين من عملهم؛ فهي تقنية في طبيعتها تقتضي اتباع قواعد مبرمجة في تأدية الأعمال اليومية الروتينية وفي القيام بأعمال استثنائية تفرض على الدبلوماسي التقيد والالتزام بتقنية معينة ليس آخرها البروتوكول الدبلوماسي مثلاً.^٧

ثالثاً: المفاهيم المختلفة للدبلوماسية:

تطلق كلمة الدبلوماسية على معانٍ متعددة ومتباينة، وذلك بالنظر إلى السياق العام الذي تُستعمل فيه والأوجه المختلفة التي تظهر من خلالها والمضمون الواقعي الذي تنطبق عليه وتشمله، فهي تطلق:^٨

أ- للدلالة على معنى غير دقيق وهو المعنى الشائع والذي يسقط عن المصطلح جميع مدلولاته السياسية ويحتفظ بالمعنى الشكلي من حيث دلالاته على نمط من السلوك بين الناس بلباقة وكياسة، والذي يستطيع أن يحل القضايا الشائكة أو يخرج منها بحذق وحكمة ويُقال رجل دبلوماسي في حديثه وتصرفاته والمقصود أنه لبق وحاذق في معاملاته وتدبير أموره مع الآخرين.

ب- للدلالة على السياسة الخارجية للبلد فيُقال مثلاً الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط، أو الدبلوماسية الدولية في آسيا أو الدبلوماسية الفرنسية في أفريقيا وبهذا يفهم منها المبادئ والأسس التي تتحرك على ضوءها سياسة البلد الخارجية وعلى الأساليب المعتمدة في تحقيق ذلك غير أنه يجب التمييز بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية.

^٧ المصدر نفسه،

^٨ هشام الشادي، الوجيز في فن التفاوض، بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٦٩، ص ٣٥.

فالدبلوماسية ليست سوى الناحية التنفيذية للسياسة الخارجية ويعهد بها إلى السلك الخارجي أو الدبلوماسي. أما الناحية التخطيطية أو التشريعية فهي من اختصاص الوحدات القرارية التي يعتمد عليها متخذ القرار.

ت- للدلالة على معرفة العلاقات الدولية والمصالح التابعة لكل دولة والمعاهدات والاتفاقيات التي تنظم علاقة الدولة ببعضها.

ث- للدلالة على المادة التدريسية التي تحمل هذا الاسم، وعلى المجال الذي تُجرى فيه الأبحاث والدراسات المتعلقة بممارسة السياسة الخارجية وكيفية ووسائل هذه الممارسة وهو بالنتيجة معنى أكاديمي.

ج- للدلالة على مجموعة نشاطات سياسية نوعية يقوم بها الشخص المنتدب لتمثيل بلاده في الخارج ... وينطبق ذلك أيضاً على رؤساء الوفود في المؤتمرات الدولية.

ح- للدلالة على الجهاز الوظيفي بكل أعضائه العاملين في الحقل، فيقال مثلاً "حضرت الاحتفال الدبلوماسية السودانية"، أي رجال السلك الدبلوماسي السوداني أو الهيئة الدبلوماسية السودانية.

خ- بمعنى المفاوضات والأساليب والوسائل التي تتم بها هذه المفاوضات فيقال مثلاً أن هذه المشكلة يجب أن تُحل حلاً دبلوماسياً.^٩

رابعاً: علاقة الدبلوماسية بالعلوم الأخرى ذات الصلة:

١. علاقة الدبلوماسية بالعلاقات الدولية: تقوم مادة الدبلوماسية بدور مهم في نطاق العلاقات الدولية حيث بواسطتها تتم إقامة العلاقات السياسية الدولية، وتدعيمها، وعلاج كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة. وعن طريق الدبلوماسية أيضاً يتيسر حل المشكلات أو تسوية الخلافات وإشاعة الود وحسن التفاهم بين الدول. وبها تستطيع أي دولة - إذا أحسنت إدارة الدبلوماسية - أن تتبوأ مركزاً مرموقاً في الأسرة الدولية وتحصل على كل المزايا التي تسعى إليها.^{١٠}

^٩ هشام الشادي، المصدر السابق، ص ٣٦

^{١٠} علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية، المصدر السابق، ص ٣١.
١٥

٢. **علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية:** تمثل الدبلوماسية الأداة التي بها تعمل وزارة الخارجية على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة - عن طريق البعثات الدبلوماسية والقنصليات. وهذا يعني أن السياسة الخارجية والدبلوماسية هما مفهومان مترابطان رغم اختلاف كل منهما عن الأخرى، فالأولى أداة تشريعية نظرية، بينما الثانية تقوم بتزويد صانعي السياسة الخارجية بالمعلومات التي تمكنهم من القيام بمهامهم، وهذا الجهد يمهدة لعملية صنع السياسة الخارجية.^{١١}

٣. **علاقة الدبلوماسية بالاستراتيجية:** الاستراتيجية بمعناها الشامل تشير إلى "قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية".^{١٢} وهي فن تحقيق الانسجام بين البعدين الأساسيين في سلوك الحكومات. فرجل السياسة هو ذلك الذي باستطاعته أن يكون رجل سياسة ورجل حرب في آن معاً. وبالتالي تكن الاستراتيجية والدبلوماسية وجهان مكملان لفن واحد: هو فن السياسة.

٤. **علاقة الدبلوماسية بالقانون الدولي:** إذا كانت العلاقات الدولية تعني فن إدارة العلاقات بين الدول في إطار ما ينظمه القانون الدولي، وإذا كان فن إدارة العلاقات تقوم على المفاوضات وفن التفاوض هو عمل دبلوماسي - فإن العلاقة بين الدبلوماسية والقانون الدولي تصبح واضحة. وإذا كانت الدبلوماسية "عملية تفاوض هي التي ترسي قواعد القانون الدولي من خلال الاتفاقيات والمعاهدات والعرف، فإن القانون الدولي العام من خلال أحد فروعها، وهو القانون الدبلوماسي الدولي، هو الذي ينظم هذه الدبلوماسية".^{١٣}

^{١١} المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٣٥.

^{١٢} المصدر نفسه، ص ٣٦.

^{١٣} علاء، المصدر السابق، ص ٤١.

المبحث الثاني

الدبلوماسية في العصور القديمة

تؤكد الوقائع التاريخية نشأة الدبلوماسية كوسيلة للاتصال والتفاهم بين الجماعات البشرية المتجاورة في العصور القديمة ومن ثم تطورت إلى نظام لإقامة علاقات ودية متبادلة بين السلطات السياسية في الأحقاب اللاحقة.

ويوضح لنا علم الاجتماع أن انتهاج الأسلوب الدبلوماسي كان سلوكاً قديماً قدم حاجة الإنسان إلى التحرك والاتصال بغيره من الأسر والقبائل والجماعات تدفعه إلى هذا معتقداته وأهدافه السياسية والاقتصادية وحاجته إلى ترجيح الحكمة لتحقيق التعاون مع غيره وتحقيق أمنه.^{١٤}

ومما لا شك فيه أن الجماعات البشرية الأولى قد عرفت الحرب والسلم وإجراءات الصلح، ومراسم الاحتفالات الدينية والسياسية والاتصالات التجارية وكانت هنالك مراسم خاصة عند وفاة الزعيم وعند تولي زعيم جديد للسلطة.^{١٥}

وقد بدأت الاتصالات بين القبائل والجماعات البشرية الأولى عن طريق الرسل Occasional Messenger الذين استدعت بعض الظروف أو المناسبات قيامهم بمهام نقل الرسائل أو التبليغات بين القبائل أو عن طريق إرسال أحد رؤساء القبائل بعض المقربين له أو إرسال ملك لأحد أفراد شعبه في الأنحاء النائية من أرضه.^{١٦}

ثم تطور الأمر إلى قيام رؤساء القبائل والملوك بإرسال مبعوث خاص Special herald إلى رئيس آخر ليتباحث معه في المسائل ذات المصلحة المشتركة كشؤون الاستعداد للحرب أو الإخطار بقرب وقوعها أو

^{١٤} فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص ٢٥.

^{١٥} ١٢٥، p. ١٩٥٠، Copenhagen, The Beginnings of Diplomacy, Ranger Numeline.

^{١٦} المرجع نفسه، ص ١٢٥

العمل على تعزيز السلم وتسهيل التجارة والإعلان بالتتويج أو الرغبة في المعاهدة والزواج ثم تطورت هذه الاتصالات والعلاقات بمرور الزمن حتى أصبحت أكثر عددا وأحسن تنظيما وأرست مجموعة من العادات والقواعد العرفية أو المكتوبة التي أصبحت أساس العلاقات الدبلوماسية الحديثة.^{١٧}

١. الدبلوماسية في وادي الرافدين :

أن المتتبع لتاريخ الشعوب التي أوجدت الحضارات العريقة في وادي الرافدين يجد أن عقد المعاهدات والتحالفات كان من الأمور المألوفة فالاتفاق على رفض النزاع حول المعاهدات والتحالفات بين مدينتي UnnaLagash من جانب ومدينة شط الحي من جانب آخر حوالي سنة ٢٨٥٠ ق.م ، وكذلك روي عن توقيع معاهدة بين ناران – Naran احد ملوك العصر الاكاري قبل بأيل " وأمراء أفان Avan الدولة التابعة حوالي سنة ٢٥٠٠ ق.م تؤكد ما قيل عن قيام علاقات دولية في تلك المنطقة ويعزز من ذلك ما أورده الملك البابلي حمورابي في سلسلته الشهيرة التي نقشت على اسطوانة من حجر الديورايت حوالي سنة ١٧٠٠ ق.م .

وتضمنت تحديدات واضحة لوظيفة القانون في المجتمع ودوره في إشاعة الحق والعدل وقد أمر ول ديورانت صاحب كتاب قصة الحضارة قرب حمورابي " وأنني امنع الأقوياء أن يظلموا الضعفاء .. وانتشر النور في الأرض وارعي مصالح الخلق".^{١٨}

٢. الدبلوماسية في وادي النيل :

ازدهرت مصر في عهد الفراعنة لقرون عديدة خاصة في عهد الأسر الثامنة عشر والتاسعة عشر والعشرين وسيطرت بشكل أو بآخر على منطقة الشرق الأوسط .. ونتج عن ذلك اهتمام حكامها آنذاك بالعلاقات الخارجية

^{١٧} المرجع نفسه، ص ١٢٦.

^{١٨} عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، الكتاب الأول في تطور الدبلوماسية وتقنين قواعدها، دار الفكر العربي، ١٩٦١، ص ص ٤٦ - ٤٧.

كي تضمن لنفسها الاستمرار وتحصل على ما تحتاج إليه من مواد ضرورية لذا فقد أوجدت قواعد للعلاقات الدولية في تلك العهود وقد أنشأ المصريون القدماء ديوانا خاصا للشؤون الخارجية وحرصوا على استمرار السلم عن طريق التحالف والتعاقد وكشفت الرسائل التي عثر عليها سنة ١٨٨٧- ١٨٨٨م في قصر أمنحتب بتل العمارنة على الضفة الشرقية لنهر النيل عن العلاقات الدبلوماسية التي قامت بين مصر والدول المجاورة وكشفت تلك الرسائل وكذلك الرسائل المقابلة لها والتي اكتشفت بعاصمة مملكة الحثيين غاز كوري قرب أنقرة الحالية عن معاهدة قارش التي عدت أقدم معاهدة مكتوبة في التاريخ عقدت سنة ١٢٧٨ ق.م بين ملكين على قدم المساواة في السيادة وهما رمسيس الثاني ملك الفراعنة وخاتوسيل الثالث ملك الحثيين، ونقشت على الضفة ووقع كل من الملكين على نسخته وتم تبادل تلك النسخ وكان لتلك المعاهدة ديباجتها والتي تنص على استئناف العلاقات الودية بين فرعون مصر وملك فيتا وتضمن حرمة أراضي الدولتين.^{١٩} وقد انطوت هذه المعاهدة على أهمية خاصة لقدمها ولكمال صياغتها ووضوح نهجها.

٣. الدبلوماسية في الصين القديمة :

كان للمدرسة الفلسفية في الصين بما لها من اتجاهات وميول تأثيرها على خلق علاقات ونظم دبلوماسية بين قدماء الصين في فجر التاريخ والمدنيات. وكان الفيلسوف الصيني كونك شينك لا يبدأ الحرب أو أن كان يعتقد أن لا مفر منها لذا فانه فضل سياسة تمزج بين الحرب والدبلوماسية لتحقيق مكاسب للدولة ولهذا رأى أن تخصص الدولة ثلثي ميزانيتها للانفاق على البعثات الدبلوماسية.^{٢٠} لقد تبادل قدماء الصين البعثات الدبلوماسية وراعوا قواعد الأسبقية بدقة، واهتموا بمراسيم الاستقبال حسب قواعد محددة

^{١٩} عز الدين فودة، المصدر السابق، ص ٤٧.

^{٢٠} المرجع نفسه، ص ٤٧.

وكانت تعليماتهم لمبعوثيهم دقيقة وصارمة، فيما يتعلق بسلوكهم في الخارج واستقصائهم للمعلومات بسرية وكتمان.^{٢١}

٤. الدبلوماسية في الهند القديمة:

تأثر الهنود بالديانة البرهمنية في علاقاتهم الدبلوماسية ، فالبرهمنية كانت تنظر للغريب نظرة عدااء وكان المبعوثون إلى الملوك المحليين أو الأجانب يقومون بمهمة التجسس إذ كانت هذه الفكرة عالققة بنظرية السفارة لديهم وقد نهت قواعد هندية قديمة تعرف باسم أرتا ساستواس Artha Sastwas على تعليمات عديدة للسفراء في شأن التجسس لدى البلاد التي يبعثون إليها ومع ذلك فقد وجد في كتب الفيدا والمانو المقدسة كثيرا من التغيرات الإنسانية والقواعد المفصلة التي تحكم العلاقات الدبلوماسية مع البلاد المجاورة وتشهد سجلات وقوانين الهند القديمة بوجه خاص أن واجب الملوك تعيين السفراء من بين الرجال الذين يتمتعون بالمكانة الطيبة والشرف والقدرة العالية لتمثيل بلادهم والقابلة العالية على فهم همسات محدثيه وإشاراتهم وتقاطيع وجوههم.^{٢٢}

٥. الدبلوماسية عند اليونان الإغريق:

كان للإغريق أثر كبير في تطور العلاقات الدبلوماسية وقد تم على أيديهم اكساب الدبلوماسية نوع من الثبات والتنظيم الدائم، نتيجة ازدياد الاتصالات بين المدن الإغريقية خاصة منذ القرن السادس قبل الميلاد ، عرف الإغريق أساليب مختلفة للمراحل الدبلوماسية التي قد يمر الاتفاق بين الأطراف المتنازعة فعرفوا التصالح Reconciliation للتعبير عن الرغبة في إيقاف القتال ومن ثم يأتي الترتيب للاتفاق Arrangement بمعنى الهدنة المحلية المؤقتة على أن يلي ذلك التقارب Compact أو عقد الاتفاق

^{٢١} علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية، المصدر السابق، ص ٤٩.

^{٢٢} فاضل زكي، المصدر السابق، ص ٢٥

التمام Convention. وكذلك عرفوا للتحالف Alliance لفظا خاصا يعبر عن مدلوله وميزوا المعاهدات التجارية Commercial treaty باسم خاص. أما الهدنة المقدسة Sacred truce التي تعقد في فترة الألعاب الأولمبية فكان لها وحدها اللفظ الذي يحدد مفهومها وقديسيتها. أما لفظ السلم وعقد الصلح Conclusion of Peace فكان أقرب الاصطلاحات إلى قلوبهم.^{٢٣}

نقد مرت الدبلوماسية الإغريقية بصورة عامة بثلاث مراحل؛^{٢٤}

- أ. مرحلة المنادين وحملة الإعلام البيضاء وقد أضفت على هؤلاء سلطات شبه دينية ووضعوا تحت حماية الإله همس الذي يمثل السحر والخداع ، ويقوم بدور الوسيط بين العالم العلوي والعالم السفلي.
- ب. مرحلة الخطباء : وخلالها اتضح أن المفاوضات تتطلب مستوى أعلى من مستوى المنادين فعملت المدن على اختيار سفرائها من الخطباء والحكماء.
- ت. مرحلة البعثات الدبلوماسية التي بدأت بازدهار المدن الإغريقية وتقدم وسائل الاتصال فتكررت خلالها البعثات الدبلوماسية إلى الحد الذي جعلها تقترب من التمثيل الدبلوماسي الدائم.
- ث. ومن أبرز ما عرفه اليونان في تاريخ العلاقات الدولية تنظيم القناصل Proxenos^{٢٥}

٦. الدبلوماسية عند الرومان :

لقد سار تطور العلاقات الدبلوماسية في عهد الرومان علي نسق ما سار عليه في عهد اليونان، بالدخول في معاهدات وتحالفات بين روما وغيرها من المدن والشعوب نوعا من الحكم الذاتي ، كما أنشئت بينها وبين روما نوعا من التحالف الذي أدى إلى الاستقرار. وقد ساهم الرومان في تطوير النظرية الدبلوماسية أكثر من مساهمتهم في ممارستها.^{٢٦} كذلك نظم الرومان علاقاتهم

^{٢٣}فاضل زكي، المصدر السابق، ص ٢٥.

^{٢٤} المرجع نفسه، ص ٢٦.

^{٢٥} محمود خلف، الدبلوماسية: النظرية والممارسة، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص ٣٤ - ٣٥.

^{٢٦} علاء أبو عامر، المصدر السابق، ص ٥١

مع بعض الدول الصغيرة الواقعة في مناطق نفوذهم وأقاليمهم والتي تمتعت بنوع من الاستقلال الاسمي بدخولها في علاقات عهدية مع روما. وبالرغم من أن الرومان كانوا يفضلون استعمال القوة على استعمال الوسائل الدبلوماسية في علاقاتهم لكونهم عسكريين أكثر مما هم دبلوماسيين وحال بينهم وبين تطوير الفن الدبلوماسي اعتزازهم بأنفسهم وكانت تتغلب النزعة الاستعمارية على علاقاتهم بالشعوب الأخرى والتي تشبه علاقات المتبوع بتابعه **فإن أثر العقلية الرومانية القانونية وغلبتها على الأسلوب الدبلوماسي المطلق قد تجسدت في مناح ثلاثة هي:**^{٢٧}

أ. تمسك الرومان بمبدأ احترام العهود وقداسية المواثيق وعرفوا معاهدات الصلح، وإيقاف القتال والهدنة الحقيقية .

ب. كان لتغلب العقلية القانونية القائمة على المنطق الوضعي أثره في تلاشي العادات والأساطير الدينية في العلاقات الدولية لذا فإن القانون المقدس Jussacrum تلاشى أمام " قانون الشعوب " Jusgentium الذي أصبح قانونا وضعيا يحكم علاقات روما بالشعوب الأخرى الصديقة. ولقد حدد (قانون الشعوب) مبادئ عديدة وفي نطاق تلك المبادئ أسهمت روما في تطوير الفن الدبلوماسي.

ج. نشأ مع تطور الإمبراطورية ما سمي "بقانون الأجانب" Jusperegrinum وهو مجموعة من القواعد مستقلة عن قانون الشعوب كانت تطبق على سكان الأقاليم المفتوحة حديثا من غير الأرقاء والذين لم يكسبوا بعد المواطنة الرومانية. وقد مهد هذا التطور السبيل لنشأة مجموعة من المبادئ أصبحت فيما بعد من المصادر الأولى للقانون الدولي.^{٢٨}

وتطورت هذه القواعد فيما بعد فكرة " القانون الطبيعي " Jusnatural الذي ولدت عنه فكرة السلام الروماني Par Roman. غير

^{٢٧} فاضل زكي، المصدر السابق، ص ٢٦.

^{٢٨} المصدر نفسه.

أن هذا الأخير لم يقيم على أساس حرية الشعوب في الاختيار والمفاوضة كما كانت الحالة عند الإغريق على الشعوب الأخرى وتحقيق السلام تحت سيادة النظام الروماني. وبناء عليه يمكن القول أن الرومان قد قدموا الكثير للدبلوماسية وذلك عبر ممارساتهم مع الشعوب التي أخضعوها لهم، أو كانت تقطن على تخوم إمبراطوريتهم. ومن جملة ما قدموا نشير إلى أنهم أنشأوا مهنة أمناء المحفوظات الذين تخصصوا في السوابق والإجراءات الدولية وكانت تشرف على وضع ومراقبة ومتابعة سياساتهم الخارجية جمعية البطارقة المكلفة بعقد الاتفاقيات الدولية وإعلان الحرب وعقد السلم. ويتم تنفيذ هذه السياسات من خلال مبعوثين أطلقوا عليهم أسماء مثل Legate الوكلاء و Orators الخطباء يتم تعيينهم من قبل مجلس الشيوخ بتوصية من جمعية البطارقة. وكذلك المراسم الدبلوماسية عبر تشريعاتهم لقوانين خاصة باستقبال السفراء وتحديد معاملتهم ومنحهم بعض الامتيازات والحصانات التي تُعطى لرؤساء البعثات ومرافقيهم من موظفين وخدم كما يتم استثناء أعضاء البعثة الدبلوماسية من الاختصاص الجنائي المحلي حيث يتم إرسالهم مخفورين إلى بلادهم للمحاكمة عند ارتكابهم أعمال تستوجب ذلك. **وتمثلت**

أبرز خصائص الدبلوماسية الرومانية فيما يلي:^{٢٩}

- أ. كان مجلس الشيوخ الروماني هو الذي يدير السياسة الخارجية وإن كانت مصادقة الجمعية الوطنية لازمة لما يعقده الشيوخ من معاهدات.
- ب. طوّر الرومان البعثة الدبلوماسية فلم تعد في عهدهم تمثل أحزاباً، بل أصبحت بمثابة لجنة تمثيل لمجلس الشيوخ، تضيق وتتسع حسب أهمية الموضوع.
- ج. كان لاستقبال السفراء مراسم وإجراءات متعددة تختلف بحسب أهمية بعثتهم.

^{٢٩} فودة ، المصدر السابق، ص ٤٨.

د. كان السفراء عند عودتهم من مهمتهم يقدمون تقريراً لمجلس الشيوخ يصوت عليه المجلس بالموافقة أو الرفض.

هـ. كان الممثلون الدبلوماسيون لدى روما يتمتعون بالحصانة الشخصية حتى في وقت الحرب.

و. وأنشأ الرومان ديواناً خاصاً للشؤون الخارجية، كانت مهمته الأولى رعاية العلاقات القانونية التي تقوم بين روما والدول الأجنبية إعداد قرارات مجلس الشيوخ بشأنها في وقت السلم والحرب.^{٣٠}

٧. الدبلوماسية عند الرومان والبيزنطيين:

تمخضت أحداث القرنين الرابع والخامس الميلاديين عن قيام روما جديدة هي القسطنطينية كما سميت فيما بعد في موقع بيزنطة على البسفور. وصارت الإمبراطورية الرومانية بذلك قسمين، الدولة الرومانية الغربية وعاصمتها ميلانو، والدولة الرومانية الشرقية التي تأسست في بيزنطة لمواجهة الأخطار التي بدأت تتجمع على الحدود الشرقية للإمبراطورية. ولم تعد الدبلوماسية في عهد البيزنطيين ذلك الفن الذي لم يرتق به اليونانيون أو الذي ترقّع الرومان القدماء عن اللجوء إليه عادة وإنما أصبحت الدبلوماسية نظاماً تسير عليه الدولة البيزنطية في علاقاتها الخارجية.^{٣١} وكانت تتمثل أبرز وسائلهم الدبلوماسية في العمل على إضعاف القبائل والشعوب المجاورة لهم بنشر الفرقة بينهم وإيقاع الخصومات الداخلية وشراء صداقة تلك القبائل والشعوب بطريق الرشوة والهدايا وإدخال أكبر عدد ممكن في الديانة المسيحية.^{٣٢}

وقد أدخلت الدبلوماسية البيزنطية على الفن الدبلوماسي عنصراً جديداً له شأن كبير فبعد أن كانت مهمة الممثل الدبلوماسي قاصرة على إعلان وجهة

^{٣٠} علاء أبو عامر، المصدر السابق، ص ٥٢.

^{٣١} المصدر نفسه، ص ٥٣.

^{٣٢} فاضل زكي، المرجع السابق، ص ٢٧.

نظر بلاده والدفاع عنها وإقناع الغير بها أصبح من مهامه تحدى أسرار الدولة الموفد إليها والتعرف على مواطن الضعف فيها وأطماع حاكمها وكيفية استغلال كل ذلك لصالح دولته. وهكذا حل الدبلوماسي الرقيب Le Diplomat كما Observateur محل الدبلوماسي الخطيب Le Orateur Diplomat كما اهتمت الدبلوماسية البيزنطية بمراسم الضيافة والاستقبال وأنشأ أباطرة بيزنطة ديواناً خاصاً لرعاية الشؤون الخارجية وتمرين المفاوضين المحترفين ومكتباً خاصاً لخدمة المبعوثين الأجانب. وتجدر الإشارة إلى أن البيزنطيين قد علموا فينسيا فن الدبلوماسية. ثم انتقلت التقاليد الدبلوماسية إلى المدن الإيطالية ثم إلى فرنسا وأسبانيا وغيرها من البلدان الأوروبية.^{٣٣}

٨. الدبلوماسية في الدول العربية والإسلامية:

ساعد موقع شبه الجزيرة العربية كملتقى لطرق القوافل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب على قيام علاقات تجارية وروابط بين العرب وجيرانهم مما تتطلب اتصالات وسفارات بين قبائل الجزيرة العربية ثم بينها وبين القوى السياسية القائمة في ذلك العهد وأهمها الفرس والروم. وبمعنى آخر كان للعرب بعثاتهم وعلاقاتهم الدبلوماسية قبل الإسلام وبعده وقد مثل السفر والانتقال بقوافل التجارة والاجتماع بالأسواق وفي مواسم الحج إلى ملوك فارس والحيرة وغسان وحميد وسيلة الاتصال وقيام العلاقات الدبلوماسية عند العرب قبل الإسلام وكانت وحدة التكوين واللغة والتقاليد والمفاهيم باعث على توثيق صلات العرب قبل الإسلام ببعضهم. كما وأن لمركزهم التجاري الممتاز بين ممالك وشعوب أخرى مختلفة أثر على تشجيع الاتصال بها وقيام العلاقات الدبلوماسية معها.

وعرف من سفارات العرب قبل الإسلام سفارة عبد المطلب بن هاشم إلى أبرهة وهو في طريقه إلى مكة مفاوضاً إياه على رد الإبل التي استولت عليها طلائع الحبشة.^{٣٤}

^{٣٣} فاضل زكي، المرجع السابق، ص ٢٧.

^{٣٤} محمود خلف، الدبلوماسية: النظرية والممارسة، المصدر السابق، ص ٤٣ - ٤٥.

وكانت للدبلوماسية عند العرب بعد الإسلام أهمية أعظم حيث حقق العرب وحدتهم السياسية وأسسوا دولتهم الأولى في المدينة برئاسة النبي صلى الله عليه وسلم. ثم توسعوا وأنشئوا إمبراطورية ضخمة. وعليه لم تعد علاقاتهم بالشعوب الأخرى محصورة في علاقاتهم التجارية بل تخطتها إلى آفاق رحبة جديدة وأصبح فن المفاوضة الدبلوماسية أحد وسائلهم الأساسية في تغيير سياستهم الخارجية.^{٣٥}

^{٣٥} علاء أبو عامر، المصدر السابق، ص ٥٣.

المبحث الثالث

تطور العلاقات الدبلوماسية في الإسلام

أ. استخدمت الدبلوماسية في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بقصد الدعوة إلى الدين الجديد، وإعلان الحرب دفاعاً عنه، والتمكين له بعقد المعاهدات مع ممثلي الأمصار المفتوحة وقد أوفد النبي ﷺ مبعوثيه للاتصال بزعماء القبائل المجاورة أولاً ومن ثم إلى ملوك وأباطرة الدول المحيطة بالحجاز وذلك للتعريف بالدين ولدعوتهم للدخول في الإسلام وسجل التاريخ أن النبي ﷺ أرسل مبعوثيه إلى كل من النجاشي ملك الحبشة والمقوقس ملك مصر وهرقل إمبراطور الروم وكسرى ملك الفرس وأسقف نجد وزعماء يهود خيبر وملوك عمان والبحرين واليمن بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القبائل المتفرقة في شبه الجزيرة العربية وعلى أطرافها.^{٣٦} هذه الموجة الأولى من المبعوثين الدبلوماسيين قامت بدور التمثيل وتحديدًا إنهم قاموا ببعثات خاصة لهدف معين ولمدة زمنية محددة أي قاموا بمهمة حمل الرسائل من الرسول ﷺ. وقد تبعته موجات من البعثات الدبلوماسية الإسلامية الأخرى قامت بالمهمة الثانية للدبلوماسية ألا وهي المفاوضات من أجل عقد الاتفاقيات والمعاهدات والصلح بعد الحروب (كصلح الحديبية).^{٣٧}

ب. سعت الدبلوماسية العربية في عهد الدولة الأموية لتحقيق نفس الأغراض ونتيجة لكثرة الحروب والفتوحات في هذا العهد أصبحت الدبلوماسية العربية في الوقت نفسه عاملاً مساعداً للحرب وفي تقرير سياسة الدولة الخارجية في التوسع ومقاومة الأعداء.

ت. حدثت في العهد العباسي تطورات هامة أبرزها:^{٣٨}

^{٣٦} المرجع نفسه، ص ٥٥

^{٣٧} المرجع نفسه، ص ٥٥.

^{٣٨} صلاح الدومة، المصدر السابق، ص ١٤٧

أولاً: تعدد أغراض السفارة ووظائفها.

ثانياً: بانقسام دولة الخلافة في نهاية العهد العباسي إلى ولايات وممالك مستقلة لعبت الدبلوماسية دوراً رئيسياً في توثيق الصلات بين مركز الخلافة في بغداد وتلك الولايات خاصة حين كانت صفوف المسلمين تتعرض لخطر عام مشترك.

ثالثاً: لم تستمر سياسة الفتوحات في العهد العباسي استمرارها في العهد الأموي لذا فقد اهتمت الدولة العباسية أكثر من سابقتها بتطوير وتمير علاقاتها الخارجية السلمية وسارت سفاراتها إلى القسطنطينية وروما مملكة البلغار والفرنجة والهند والصين.

رابعاً: لم تكن علاقات الدولة العباسية بجيرانها علاقة عداء مريـر وتاريخ الحروب التي قامت بين البيزنطيين والعباسيين لا يمثل إلا الجانب السلبي لتلك العلاقات بل استمرت العلاقات بين البيزنطيين وملوك وسلطين الدولة الإسلامية المستقلة في عهد ضعف الخلافة ببغداد على نسق ما كانت عليه في قوتها عدائية أحياناً وودية أحياناً أخرى. ولعبت الدبلوماسية دورها بمثل ما لعبته من قبل في عقد الصلح وتبادل الأسرى أو غيرها من الأغراض.^{٣٩}

خامساً: إن علاقة التحالف بين العرب في المشرق والغرب المسيحي لم تلبث أن انتهت بقيام الحروب الصليبية، ومع ذلك فقد شهدت هذه الفترة ازدهار النشاط الدبلوماسي في شتى صوره من الدخول في المفاوضات إلى عقد الهدنات إلى الاتفاق على المعاهدات. ونتيجة لهذه العلاقات العدائية مع الغرب دخل صلاح الدين الأيوبي مع الشرق البيزنطي في تحالف دائم ضد الصليبيين سنة ١١٨٥م ثم سنة ١١٨٨م وتبادل كل منهما السفارات العديدة في هذا الشأن.

^{٣٩} محمود خلف، المصدر السابق، ص ٤٢.

سادساً: حين فشل التحالف بين الغرب المسيحي والمغول ضد العرب عاد ملوك الغرب مرة أخرى إلى الدبلوماسية من أجل تأسيس علاقات ودية مع البلدان العربية لا سيما وأن الشرق العربي في تلك الفترة كان طريق التجارة الوحيد إلى الشرق الأقصى. وهكذا أصبح السبيل ممهد لقيام علاقات ودية بين العرب والغرب في عصر النهضة الأوروبية. وتطورت الحاجة إلى وجود البعثات الدبلوماسية الدائمة التي بدأت بين الدويلات الإيطالية نظراً لاهتمامها المتزايد بمصالحها التجارية والقنصلية.

أهداف الدبلوماسية الإسلامية:

- أ. نشر الدعوة الإسلامية وكان هذا أهم وأبرز أهداف الدبلوماسية في عهد النبي ﷺ والدولة الأموية وإن كانت في ظروف الدعوة الناشئة ذات طابع ديني إلا أنها أصبحت برعاية الأمويين تلعب دوراً مهماً في تدعيم القوة العسكرية للدولة.
- ب. إعلان الحرب وهو يتصل بالهدف الأول، إذ أن رفض الدعوة إلى الإسلام قد يصبح بمثابة بدء العداء وقيام الحرب. وقد استوجب الإسلام على المسلمين أن يندروا عدوهم وأن يمهله في الرد عليهم مهلة كافية.
- ت. الفداء وتبادل الأسرى احتلت السفارات والمفاوضات في هذا الشأن جانباً هاماً من نشاط الدبلوماسية العربية على مدى قرنين وقد تم أول تبادل من هذا النوع في عهد هارون الرشيد مع البيزنطيين سنة ١٨١هـ واستمر التبادل حتى النصف الثاني من القرن الرابع الهجري لقد اقتضت طبيعة العلاقات بين العرب والروم وكثرة الغزوات والمعارك أن يتفق الطرفان بين الحين والحين على وسيلة لتبادل ما لديهم من الأسرى والفداء.
- ث. التحقيق من مهام بعض السفارات تدقيق وتمحيص الوقائع وإجراء التحقيق بشأن بعض الأمور التي من أهمها دراسة أحوال الأسرى وشكواهم من سوء المعاملة في بلاد الأعداء.

^{٤٠} فاضل زكي، المصدر السابق، ص ٢٨.

ج. جمع المعلومات: شغلت الدبلوماسية العربية نفسها منذ القرن الثاني للهجرة بأعمال الاستخبارات المنظمة وذلك بإرسال المبعوث والسفارات لمعرفة قوة جيرانهم ودروب ومسالك بلادهم وما يسعى إليه حكامهم ولم يهمل العرب الإجراءات الاحتياطية الكفيلة لمنع سفراء الدول الأخرى من الاطلاع على أحوالهم والتعرف على مسالكهم ومعاملهم ومدى قوتهم ولهذا خصصت الدول العربية للسفير الموفد من يستقبله في أطراف ممالكها ويعمل على تعريفه بمسالكها الموصلة إلى عاصمة الخلافة.^{٤١}

ح. الإصلاح بين الممالك الإسلامية وقد أصبح هذا من أغراض الدبلوماسية في عهد انقسام الدول العربية إلى عدة ممالك يحكمها ملوك وسلطين قامت بينهم أحياناً خلافات استدعت التدخل لفضها بالوسائل الدبلوماسية من قبل غيرهم من الخلفاء في بغداد وسلطين الممالك الإسلامية الأخرى.

خ. تدعيم الروابط الثقافية وهذا احتل أهمية متقدمة بين ما استهدفته السفارات العربية في توثيق علاقاتها مع جاراتها وقد كان تبادل الكتب النادرة والبعثات العملية وتسهيل مهام الطلاب والباحثين في جامعات وعواصم العرب والبيزنطيين من أهم ما شغف به الخلفاء والأباطرة في بغداد وقرطبة والقاهرة وبيزنطة.

د. التهاني والعزاء وطلب المعاهدة.

خصائص الدبلوماسية العربية الإسلامية:^{٤٢}

أ. من المهم جداً عن دراسة خصائص الدبلوماسية العربية الإسلامية أن نقف أولاً وقبل كل شيء على حقيقة هي أن الدولة العربية الإسلامية قامت على فلسفة ورسالة حضارية، وهذه ناحية مهمة تختلف فيها الدولة العربية الإسلامية عن غيرها من الدول وخاصة تلك التي عاصرتها. ذلك أن فلسفة المجتمع في المفهوم الحضاري العربي الإسلامي تقوم على خير وسعادة الإنسان أو أن

^{٤١} فاضل زكي، المرجع السابق، ص ٢٨

^{٤٢} عز الدين فودة، المصدر السابق، ص ٥١

الدولة ما هي إلا أداة لتحقيق هذا الخير وهذه السعادة. وهذه الفلسفة ذاتها هي التي حددت مسؤولية الدولة في الداخل وأسلوب علاقاتها في الخارج.

ب. باختيار العرب سفرائهم من بين الشخصيات البارزة في الدولة المعروفة بحصافة الرأي والبلاغة أو رجاحة العقل وسرعة البديهة، لذا فإنهم أرسلوا القضاة والفقهاء والمحدثين والوزراء وحتى الأطباء والمتصوفة في سفاراتهم. ومع اتساع رقعة العلاقات الإسلامية مع الدول المجاورة في القرنين السابع والثامن من الهجرة ظهر مبدأ التخصص حسب نوعية السفارة، فكان يبعث بأحد رجال الجيش للمفاوضة حول عقد هدنة، ويكون بالسفارة أكثر من شخص أحدهما صاحب سيف والآخر من أهل الشريعة وقد تعزز بثالث من أهل الكتاب فصاحب الشريعة يقدر ما يسوغ منها وما لا يسوغ وصاحب السيف يحمي الأمير والكاتب يحفظ قوانين السياسة ورسوم المكاتب وأدب المخاطبات وقد أفاض كتاب رسل الملوك لابن الغراء في ذكر صفات من يصلح للسفارة كما حفلت المصنفات العربية القديمة بأساليب اختيار السفراء وبنصائح الحكماء للسفراء ووصاياهم لهم في اضطلاعهم بمهامهم ويمكن تلخيص الصفات التي تطلبها

العرب في السفير ما يلي:

أولاً: صفات تتعلق بصحة الجسم والقيافة.

ثانياً: صفات تتعلق بأخلاقه كالعفة والنزاهة والأمانة وضبط النفس وسعة الصدر والوقار ورجاحة الرأي والجرأة.

ثالثاً: صفات يجب أن تتوفر في ثقافة السفير كأن يكون جامعاً للشريعة والسنن ملمّاً بالسير أديباً راوياً للشعر عارفاً بأحوال الخراج (الضرائب) والحسابات (المالية) ولم يشترط العرب إمام السفير بلغة الملك المبعوث إليه لأن العادة جرت على استخدام المترجمين في هذا الشأن.

رابعاً: وكان يلزم في السفير شرف الأهل:^{٤٣}

^{٤٣} فودة، المرجع السابق، ص ٥٢.

ث. كانت البعثة الدبلوماسية تتألف عادة من السفير وحاشيته وكان السفير العربي أشبه بسفراء الوقت الحاضر يمثل رئيس الدولة فيما هو موفد بشأنه. كان يتكلم باسمه ويفاوض ويبرم العقود والمعاهدات نيابة عنه.

ج. كان على السفراء إذا ما عادوا من مهمتهم أن يرفعوا إلى الخليفة أو السلطان تقريراً يتضمن ما انتهت إليه سفاراتهم.

ح. كان للدولة في صدرها الأول ديوان يسمى (ديوان الرسائل) يختص بالمكاتبات مع الملوك وغيرهم من رؤساء الدول المجاورة. كما قام كتاب الرسائل في العصرين الأموي والعباسي بنفس المهمة في إعداد خطاب الاعتماد أو الرد عليه. وكان للمكاتبات الدبلوماسية العربية صيغتها الخاصة كذلك، وكان لانتقاء الورق أو لونه ونوع المواد التي يكتب بها أهمية خاصة يقوم بتوفيرها ديوان الرسائل.

خ. كان استقبال الممثل الدبلوماسي على حدود الدولة العربية واصطحابه إلى عاصمتها بمثابة موافقتها على اعتماده لديها في المهمة المعينة له.

د. منحت القواعد الشرقية الإسلامية للسفراء على اختلاف أديانهم حصانة وسلامة كاملين في دار الإسلام بحيث يستطيعون تأدية مهامهم طوال إقامتهم في ديار المسلمين على أتم وجه وكانت حصانة السفير تشمل أفراد حاشيته، حتى الخدم والعبيد. وحرصت الدولة العربية على تزويد سفرائها بخطابات الاعتماد وجوازات السفر.

ذ. بالغت الدولة العربية كمعاصريها الروم في قواعد ومراسم استقبال السفراء وبالإضافة إلى ما تقدم فقد قامت الدبلوماسية العربية الإسلامية على مبادئ الشرق والغرب والفرسية التي انتقل بعضها إلى أوروبا عبر الأندلس والتعامل المكشوف مع الخصم واحترام الكلمة وقدسيتها والعهود والمواثيق والمساواة بين البشر ولا غرابة في ذلك لأنها كانت تخدم الدولة لا بالمفهوم الغربي كمؤسسة سياسية لها مصالحها المميزة المستقلة عن الأخلاق بل كنظام سياسي ديني موحد لا انفصام فيه بين السياسة والأخلاق.

المبحث الرابع

التطور في أبعاد الدبلوماسية القديمة

يرى الباحثون في تاريخ الدبلوماسية التقليدية أن الدبلوماسية القديمة كانت محدودة النطاق كما كانت أدواتها ذات تأثير محدود. وغالباً ما كانت القوة العسكرية أو أساليب التآمر هي الوسائل الرئيسية المستخدمة في الدفاع عن المصالح القومية في مواجهة بعضها. وكانت الدبلوماسية التقليدية سرية في معظم جوانبها كما اعتمدت إلى حد كبير على العوامل الشخصية – أي كانت دبلوماسية أرستقراطية.^{٤٤}

وقد استمرت هذه الدبلوماسية التقليدية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بدأت تتحول وتتغير تحت تأثير عدد من العوامل منها:

١. التغييرات الإنسانية والاجتماعية والواسعة المدى التي بدأت تظهر في العالم كله؛
٢. ويُضاف إلى ذلك حقيقة جوهرية أخرى تتصل بتدهور النفوذ النسبي لأوروبا في العلاقات الدولية، وبروز قوى سياسية لها اتجاهات تغاير هذه الاتجاهات التقليدية في الدبلوماسية الأوروبية.^{٤٥}

وكان أن ترتب على هذا التغيير ظهور طبقة جديدة من الدبلوماسيين الذين يحترفون العمل الدبلوماسي من أول مراحلهم، ويكون اختيارهم محكوماً بمدى كفايتهم في تمثيل دولهم ومدى مقدرتهم على الدفاع عن مصالحها في الخارج. ولم يعد الاختيار للعمل الدبلوماسي يتم بسبب النفوذ الشخصي أو بسبب الانتماء إلى الطبقة الأرستقراطية في المجتمع، لأن الوظيفة الدبلوماسية لم تعد عملية مظهرية وإنما أصبحت عملاً أساسه الكفاءة

^{٤٤} إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط٤، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥م، ص ٣٩٢.

^{٤٥} المرجع نفسه، ص ٣٩٢ - ٣٩٣

والاقتدار وهدفه الأول تمثيل الدولة ومتابعة مصالحها وتنميتها على أفضل الوجوه الممكنة.^{٤٦}

كما أن الدبلوماسية الجديدة تخلت عن طابع السرية القديم الذي تميزت به الدبلوماسية التقليدية، وأصبحت دبلوماسية مفتوحة (open diplomacy) وهذا أيضاً يرجع إلى التغير في ظروف المجتمع الدولي وأوضاعه. كما أنه بفعل الثورة في أساليب الاتصال الدولي ووسائله، لم يعد من الممكن بالنسبة للدول أن تلجأ إلى السرية في علاقاتها ومعاملاتها واتفاقاتها لأن تلك السرية كان لا بد أن تأتي إلى نهاية عاجلاً أو آجلاً. كذلك فإن نمو الرأي العام العالمي، وظهور منظمات دولية عالمية وإقليمية، تقوم بدور مهم في المجتمع الدولي، ومع تطور أساليب الدعاية والإعلام. كل ذلك جعل الدول تتبارى في الحصول على أكبر رصيد من التأييد لسياساتها. ولم يكن هذا ليتم في ظل الدبلوماسية السرية التي تجعل من الصعب التعرف على نواياها، أو على الأهداف التي تقصدها من وراء اتباع سياسات معينة.^{٤٧}

وبالإضافة إلى هذه العوامل والمؤثرات فإن نمو المؤسسات الديمقراطية في الكثير من الدول واخضاع الحكومات للمساءلة أو الرقابة من قبل الهيئات البرلمانية والنيابية، كل ذلك يجعل من الصعب على هذه الحكومات عقد صفقات سياسية سرية مع غيرها أو التستر على أوضاع معينة يجهلها المجتمع، لأن من حق الهيئات النيابية أن تتأكد من أن هذه السياسات الخارجية تخدم المصالح القومية للدولة ولا تتم على حسابها. وهذا أيضاً من الأمور التي تجعل من الصعب على الدول اتباع نفس الطرق والأساليب القديمة التي كانت أكثر اتفاقاً مع الأوضاع السياسية الداخلية في

^{٤٦} اسماعيل صبر مقلد، المرجع السابق، ص ٣٩٢.

^{٤٧} المرجع نفسه، ص ٣٩٣.

الدول الأطراف في المجتمع الدولي القديم.^{٤٨} كذلك من النتائج البارزة التي قاد إليها التحول في طبيعة الدبلوماسية التقليدية أن أصبحت أكثر انطلاقة وأكثر اتساعاً وأكثر إيجابية وأكثر تنوعاً في أدواتها وأساليبها مما اعتادت أن تكون عليه في الماضي. فمثلاً وجود مؤسسات دبلوماسية رسمية في الدول لم يعد يعني أن هذه المؤسسات الدبلوماسية هي وحدها الأطراف التي تشارك في العمل الدبلوماسي على مختلف مستوياته، فهذه البعثات الدبلوماسية وُجدت لكي تكون هناك مسالك محدودة ومنظمة ومستمرة للاتصال بين الدول والحكومات غير أن نطاق المشاركة في العمل الدبلوماسي أصبح يتخطى هذه المؤسسات الدبلوماسية الرسمية، وأصبحت تشارك فيه أطراف أخرى كثيرة يجيء في مقدمتهم رؤساء الدول والحكومات. فمن الظواهر التي تتميز بها الدبلوماسية الجديدة تزايد معدلات الاتصال بين الدول على مستوى رؤساء الدول والحكومات من خلال الزيارات المتبادلة بينهم والتي تهدف إلى تأكيد وتنمية المصالح المشتركة بين دولهم وكذلك إثبات حسن نواياهم تجاه بعضهم. ومثل هذه الاتصالات تعتبر مشاركة إيجابية في العمل الدبلوماسي وعلى أعلى مستوياته. وهناك العديد من الأمثلة التي يحفل بها المجتمع الدولي والتي تؤكد نمو هذه الظاهرة وبشكل لم يكن مألوفاً من قبل في ظل الدبلوماسية التقليدية القديمة.^{٤٩}

يلبي رؤساء الدول والحكومات المشاركة التي يقوم بها وزراء الخارجية حيث تتمثل مسؤوليتهم في الإشراف على السياسة الخارجية للدولة والعمل الدبلوماسي مثل المباحثات الدبلوماسية والتفاوض وحضور المؤتمرات. ثم تأتي بعد ذلك فئة الدبلوماسيين المحترفين الذين يشكلون من حيث العدد أكبر فئة عاملة في مجال الوظيفة الدبلوماسية، وهم يتكونون من الأفراد الذين

^{٤٨} اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ٣٩٣ - ٣٩٤.
^{٤٩} Harold Nicolson, The Evolution of Diplomacy, (Collier Books, New York, ١٩٦٦), pp. ٩٩ - ١٢٥.

يحترفون الخدمة الدبلوماسية وأيضاً الخبراء والمستشارين الذين تستعين بهم وزارات الخارجية واعداد التقارير والدراسات عن مهامهم الدبلوماسية وعن المشاكل التي تعاني منها دولهم في علاقاتها مع الدول التي يوجدون فيها واقتراح أفضل الحلول لمجابهة هذه المشكلات.^{٥٠}

وبالإضافة إلى الفئات السابقة، توجد فئة أخرى هي فئة المبعوثين الخاصين (Special Emissaries) وهم المبعوثون الذين توفدهم حكوماتهم إلى بعض الدول الأخرى في مهام محددة تضطربهم إليها ظروف معينة. وقد تكون هذه المهام متعلقة بإجراء مفاوضات ذات أهمية خاصة أو نقل وجهة نظر محددة حول مشكلة بذاتها أو توضيح بعض الملابسات التي تحيط بموقف الدولة من موضوع معين وهكذا. تعيين هؤلاء المبعوثين يتم بقرار من رئيس الدولة أو رئيس الحكومة التي تتولى إيفادهم، وقد يكون هؤلاء المبعوثون من ذوي الكفاءة الممتازة في ناحية معينة مما يجعلهم أقدر من السفراء العاديين على معالجتها.^{٥١}

أما الفئة الرئيسية الأخيرة التي تشارك بشكل ما في مسؤوليات العمل الدبلوماسي فهي فئة الخبراء العسكريين والاقتصاديين والفنيين. فمع تشعب علاقات الدول وتداخلها في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والفنية، تزداد الحاجة باستمرار إلى تبادل الخبرات، وهذا التبادل يشكل بصورة ما جزءاً من مسؤولية السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن هذا التبادل يبدو فنياً في ظاهره إلا أنه في الواقع يخدم مصالح سياسية بالدرجة الأولى.

^{٥٠} ، إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ١٢٥.

^{٥١} ، المرجع نفسه، ص ٣٩٥.

الفصل الثاني

تطور الدبلوماسية في العصر الحديث

المبحث الأول

مراحل تطور الدبلوماسية المعاصرة

شهدت الدبلوماسية في العصر الحديث تطورا على صعيد الفكر السياسي وكذلك على صعيد إرساء التقاليد والأعراف الدبلوماسية وتقنياتها. ويمكن متابعة هذا التطور عبر مراحل ثلاث وكما يلي:^{٥٢}

المرحلة الأولى: الدبلوماسية من القرن الخامس عشر حتى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م: يرجع الفضل في تطوير الدبلوماسية نحو إرساء قواعد ثابتة خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى دويلات المدن الإيطالية التي ازدهرت في ذلك العهد واتسعت اتصالاتها بعضها مع بعض. وفيما بينها وبين البلدان المجاورة .

وتميزت هذه المرحلة بصفتين أساسيتين:^{٥٣}

- أ. إرساء قواعد الدبلوماسية واستقرارها كمهنة أو سلك مستقل.
- ب. ظهور البعثة الدبلوماسية الدائمة بين الدول الأوروبية التي ارتقت في الأخذ بمبدأ المساواة بالسيادة في تعاملها مع بعضها. وثبت أن الكرسي البابوي هو أول من أنشأ نظام السفارات الثابت.

^{٥٢} ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات، عمان (الأردن) : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٠، ص ٤٠. أنظر كذلك : سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٧٣، ص ١
^{٥٣} المرجع نفسه، ص ٤١.

وقد أنشئت أول بعثة دبلوماسية دائمة في جنوا عام ١٤٥٥م بعرفه دوق ميلانو فرانيسكو سفورا وتبعه في ذلك كل من دوق سافوى ودوق فينيسيا. ولم يمض عقدان حتى كانت بقية الدول الايطالية والأوربية قد حذت حذوها وأنشئت السفارات الدائمة لدويلات ايطاليا في لندن وباريس وبلما شارل الخامس فاخترت البندقية مثلا اثنين من التجار لتمثيلها في لندن وسرعان ما عينت بريطانيا سفراءها الدائمين في باريس وكذلك فصل فرانيسكو الأول ملك فرنسا الذي يعتبر من المبتكرين للجهاز الدبلوماسي الدائم. ولم يكن السفراء بالضرورة من مواطني الدولة الموفدة للسفير كما أن النظرة العامة للسفراء كانت نظرة شك وريبة بل إن البعض كان يعتبرهم جواسيس أجانب .

وكان السفراء الايطاليون يزودون بنوعين من التعليمات:

الأول: يتضمن تعليمات علنية حول توثيق العلاقات والتبادل التجاري.
والثاني: يتضمن تعليمات سرية حول العلاقة بمصادر المعلومات وعقد الصفقات ورعاية البلد الموفد .

وكانت أهم واجبات السفير هي التعرف على الأنباء والحصول على المعلومات وسرعة إبلاغها لدولته. ولم تكن الصحافة قد عُرفت بعد وقد تطلب ذلك أن يسعى السفير إلى مرافقة الملوك والحكام في حلهم وترحالهم وفي غدوهم ورواحهم حتى يستقر ما يدور في دهاليز الحكم.

وكان لكتاب الأمير نيقولا ميكافيلي الصادر عام ١٥١٣م في ايطاليا تأثيره القوي على أسلوب السياسة والحكم وانعكست أفكاره على الأسلوب الدبلوماسي فانتشرت الرشوة للحصول على المعلومات وسرقة الوثائق والعمل في سرية وخفاء كما أثار الكتاب موجة من النقد والتحليل والتصدي بالمعارضة. بيد أن الذي حصل هو أن الميكافيلية قد استقرت في الفكر السياسي كتعبير عن أن الغاية تبرر الوسيلة والواسطة أيا كان نوعها. وتعتبر

^{٥٤} هشام الشاوي، الوجيز في فن التفاوض، بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٦٩ ان ص ص ٥٤ - ٥٦ .

معاهد وستفاليا نتاجا لتطور العلاقات الدبلوماسية في أوروبا وعاملاً مهماً لأحداث التوازن الأوربي.^{٥٥}

وبداية ظهور فكرة المساواة القانونية بين الدول ساعد إلى حد ما على الأخذ بنظام الدبلوماسية الدائمة في أوروبا وهو ما يمكن عدة تطوراً متميزاً في تلك المرحلة من مراحل التطور في الدبلوماسية. **وقد اتسمت الدبلوماسية في هذه المرحلة من تطورها بالخصائص التالية:**

أ. تكوين وتشكيل الكثير من العادات والتقاليد التي استقرت كقواعد للقانون الدولي فنتيجة تعدد البعثات الدبلوماسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي الدائم وما انتهى إلى تقريره أو الاتفاق حوله في المعاهدات والمؤتمرات الكثيرة التي اشتهرت بها في الحقبة نشأ مثلاً:^{٥٦}

أولاً: مبدأ الحصانة الدبلوماسية لشخص الممثل الدبلوماسي وإعفاؤه من القضاء المحلي وعدم التعرض لدار البعثة الدبلوماسية.
ثانياً: نشوء تقاليد اصطحاب السفراء لزوجاتهم بعد أن كان ذلك محرماً عليهم.

ب. استقرار العرف بين ملوك وأمراء أوروبا باستثناء قيصر روسيا على أن تقوم الدولة المستقبلية بكافة واجباتها وأن تتحمل جميع تكاليف ونفقات البعثات المعتمدة لديها.

ج. عندما كانت مدرسة البندقية والمدرسة الإيطالية عموماً في الدبلوماسية هي المثل الذي احتذت به سائر بلاد أوروبا في عصر النهضة. أما بريطانيا فلم تكن بدورها بعيدة عن التجربة الدبلوماسية وقد حفز حادث وقع للسفير الروسي آنذاك إلى التعجيل بإصدار قانون الملكة آن عام ١٧٠٨م لحماية المبعوثين الدبلوماسيين من الإجراءات القضائية.^{٥٧}

^{٥٥} Jacob Burk Hardt, The Civilization of Renaissance in Italy, Middle More Mentor Book, New York, ١٩٦١, pp. ٣٩ ٥٥.

^{٥٦} المرجع نفسه، ص ٤٠.

^{٥٧} جمال بركات، الدبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض (د.ن)، ١٩٨٥، ص ٤٢.

المرحلة الثانية: الدبلوماسية من مؤتمر فيينا ١٨١٥م حتى الحرب العالمية الأولى:^{٥٨}
لقد تأثرت هذه الفترة بظهور مفكرين وفقهاء من أمثال جنتليس Gentilis وكروتوس H. Crotius وكالير Calleres F. de روكفورت Wirguefort وبينكر شوك Bynker Shoek ممن دعوا في أحاديثهم إلى ضرورة العمل على وضع قواعد ثابتة في التعامل والتمثيل والتفاوض الدبلوماسي وبعثرة المصالح وانعدام الاستقرار في العلاقات بين الدول.

ولم تكن درجاتهم محدودة أو معترف بها من قبل الجميع وقد أدى ذلك إلى المشاكل خاصة فيما يتعلق بالأسبقية لذا شعرت الدول الحاجة إلى عمل شيء مما يؤدي إلى تنظيم قواعد العلاقات الدبلوماسية.

وفي ١٩ آذار/ مارس سنة ١٨١٥م وضع ممثلو بريطانيا وفرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا والبرتغال لائحة أطلق عليها اسم لائحة فيينا الخاصة بدرجات الممثلين الدبلوماسيين **وقد حددت هذه اللائحة أربع درجات أو ممثلين وهم:**^{٥٩}

- أ. السفراء وسفراء الباب وممثلوه.
- ب. المندوبون فوق العادة والوزراء المفوضون.
- ت. الوزراء المقيمون.
- ث. القائمون بالأعمال.

وحددت الأسبقية حسب هذا التسلسل وتم الاتفاق أيضاً على أن الأسبقية بين السفراء تكون على أساس الأولوية في التعيين لا على أساس أهمية رؤساء دولهم ومنزلتهم. وانطلاقاً من هذه القاعدة أصبحت عماد الهيئة الدبلوماسية تعطي للسفير المعين قبل غيره من السفراء في تلك الدولة.

وبعد أن كانت الأسبقية الشغل الشاغل للممثلين الدبلوماسيين وما رافقها من جري وتدافع لاحتلال مكان الصدارة الذي يليق برؤساء دولهم

^{٥٨} ثامر كامل محمد، المصدر السابق، ص ٤٤.

^{٥٩} فاضل زكي، الدبلوماسية في عالم متغير، بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٢، ص ٦٨.

وباعتبار السفير ممثلاً شخصياً لرئيس دولته وما كانت تؤدي إليه المنافسة على الأسبقية من احتكاك شخص وتدهور في العلاقات حددت لائحة فيينا الأسبقية بين الممثلين الدبلوماسيين كما ورد أعلاه وبين الممثلين الدبلوماسيين من درجة واحدة على أساس تاريخ تبليغ وصولهم سلمياً دون اعتبار لمنزلة دولهم في القوة والمكانة والنفوذ.^{٦٠}

ومما لا شك فيه أن القرن التاسع عشر قد شهد تطوراً في نظرة الدولة إلى التمثيل الدبلوماسي والتفاعل والتعامل الدبلوماسي ذلك أن المبعوث الدبلوماسي أصبح يمثل الدولة لا شخص الملك بالذات رغم تسميتهم بالنسبة لبعض الدول والممالك سفير صاحب الجلالة ومع ذلك فإن السرية في المفاوضات. وعقد المعاهدات بين الدول ظلت تقليداً سائداً في العلاقات الدولية والتعامل الدبلوماسي بين الدول خلال هذه الفترة من تطور الدبلوماسية.

المرحلة الثالثة: الدبلوماسية من الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م إلى ما بعد نشوء منظمة الأمم المتحدة:

شهدت بدايات دخول القرن العشرين بروز عوامل عامة وخاصة أثرت تأثيراً كبيراً في أساليب التفاوض الدولي ونظريته وأهم هذه العوامل لنمو روح المصالح المشتركة بين الأمم وازدياد أهمية الرأي العام وازدياد أنواع المواصلات ومسائل الاتصال زيادة سريعة.

إن تنامي الشعور بضرورة إقرار مبدأ وجود أمم كثيرة لكل منها مصالح وأن أعمال الأمم المختلفة لا يمكن أن تسير سيراً مرضياً إلا بتقرير كل أمة لمصلحة الأمة الأخرى قد أوجد في النظرية الدبلوماسية تطوراً جديداً. وهذا التطور هو انتقال من فكر الحقوق القومية المطلقة إلى فكرة تعادل المصالح القومية المختلفة. فضلاً عن ذلك فإن اندلاع الحرب العالمية الأولى قد ساهم

^{٦٠} فاضل زكي، المرجع السابق، ص ٢٨.

في تنامي فكرة التعامل الدولي وحفز الرغبة في تطوير تسوية الخلافات سلمياً وهو ما أسهم في تطوير الدبلوماسية.^{٦١}

وعزز ذلك ما جاء في المادة (١٨) من ميثاق عصبة الأمم وهو (كل معاهدة أو اتفاق دولي يبرمه فيما بعد أي عضو في العصبة يسجل في الحال في الأمانة التي سرعان ما تعلنه ولن يكون لأي اتفاق دولي أو معاهدة من هذا القبيل قوة إلزامية قبل هذا التسجيل). وهذه الطريقة الجديدة في الدبلوماسية التي تقضي إعلان نصوص المعاهدات والاتفاقات حولت في الواقع اتجاه الدبلوماسية من الدبلوماسية السرية إلى الدبلوماسية العلنية.^{٦٢}

وبعد فشل عصبة الأمم ونشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م شعرت الدول بخطر المصير الذي يتهدد البشرية جمعاء نتيجة العجز عن حل المنازعات بالطرق الدبلوماسية، فسارعت عقب انتهاء الحرب إلى عقد مؤتمر سان فرانسيسكو حيث اشترك فيه ممثلو خمسين دولة ووقعوا ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران /يونيو ١٩٤٥م الذي أصبح نافذ المفعول في ٢٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٤٥م.^{٦٣} وقد حلت منظمة الأمم المتحدة محل عصبة الأمم وظهرت في مسرح العلاقات الدولية في هذه المرحلة لأول مرة نعت جديدة فرضها الواقع الدولي الجديد ميزت بين دبلوماسية الشرق والغرب وبين الرأسمالية والشيوعية والدكتاتورية والديمقراطية ودبلوماسية الدول النامية والمنتامية والأفريقية والانكلوسكونية والعربية والآسيوية والأوروبية ناهيك عن دبلوماسية المحاور والكتل والأحلاف بالمقارنة مع دبلوماسية الحياد وعدم الانحياز وانعكست خصائص الشعوب المكونة للوحدات السياسية الدولية الجديدة وصفاتها المميزة على الممارسة الدبلوماسية.^{٦٤}

^{٦١} عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، الكتاب الأول في تطور الدبلوماسية وتقنين قواعدها، دار الفكر العربي، ١٩٦١، ص ص ٤٦ - ٤٧.

^{٦٢} فاضل زكي محمد، المرجع السابق، ص ص ٧٣ - ٧٤.

^{٦٣} عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقتلعية، الكويت: دار الشراع للنشر، ١٩٨٥، ص ٣٤.

^{٦٤} ١٢٦ p. ١٩٥٠, Ranger Numile, The Beginnings of Diplomacy, Copenhagen,

إن تطور المفاهيم وإعادة النظر في العلاقة بين الحكام والمحكومين وتنامي إدراك الفرد لأهميته ودوره في المجتمع السياسي ووعيه بأن الحصيلة النهائية للسياسة الخارجية تعنيه هو وليس الحاكم وحده أو طبقة معينة من الناس قد أدت إلى ظهور أسلوب دبلوماسي وصف بالدبلوماسية الديمقراطية التي من مظاهرها الدبلوماسية البرلمانية Parliamentary Diplomacy والدبلوماسية العلنية Open Diplomacy كما مارستها عصبة الأمم. وقد تميز الأسلوب الجديد بالاستجابة إلى اهتمامات الناس في الحياة العامة محلياً ودولياً وقلة التكتّم على تصرفات الحكومات ودرجة أكبر من الرقابة البرلمانية وإخفاء الصفة الشعبية على العمل الدبلوماسي ممثلاً بالإقلال من التأكيد على الإجراءات والطقوس ومتطلبات البروتوكول الرسمية مع زيادة الاعتماد على دبلوماسية المؤتمرات Conference Diplomacy المفتوحة على وسائل الإعلام وأخيراً ظهور دبلوماسية القمة Summit Diplomacy التي حل فيها الملوك ورؤساء الجمهوريات.. ورؤساء الحكومات محل السفراء لأداء أهم وظيفة من وظائف الدبلوماسية وهي المفاوضات.^{١٥} وما لا يجب أن يخفى عن البال بالإضافة إلى ما تقدم هو أن نفس هذا الاحتكاك بين الأمم والذي كانت من أهم آثاره الدبلوماسية العلنية كان قد أدى أيضاً إلى جعل اجتماعات الدبلوماسية تحفز تحفيزاً سابقاً من جهة وإلى زيادة في التخصص من جهة أخرى فلم تعد المفاوضات تقتصر على وزارة الخارجية وممثليها فقط ومعنى هذا أن المسائل الفنية في المفاوضات كالمسائل التجارية والتعريفات الجمركية والتسويات المالية وغيرها أخذ يقوم بها متخصصون في هذه الحقول أما عن طريق وزارة الخارجية أو بصورة مباشرة. وانتقل جزء كبير من الدبلوماسية إلى المؤتمرات الفنية أو إلى الوكالات الدولية المتخصصة - مثل صندوق الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) واليونسكو واليونسيف أو غيرها. فكان هذا عاملاً هاماً في تطور الدبلوماسية الحديثة كما وجدت بعثات دبلوماسية من نوع جديد وهم المندوبين الدائمين لديها وبذلك لم يقتصر اعتماد الممثلين الدبلوماسيين على الدول بل امتد ذلك أيضاً إلى المنظمات الدولية والوكالات الفنية المتخصصة.

^{١٥} المرجع السابق نفسه، ص ١٢٦.

المبحث الثاني

الدبلوماسية الحديثة المعاصرة

أولاً: العوامل المؤثرة في تطور الدبلوماسية المعاصرة:

إن العوامل الأكثر تأثيراً وديمومة على الطبيعة المتجردة للدبلوماسية المعاصرة يمكن البحث عنها في التطور الكمي والنوعي لمكونات العائلة الدولية وفي الاهتمامات والمصالح الدولية المشتركة للشعوب عبر حدودها الوطنية وحلول الاعتماد والمتبادل محل الاكتفاء الذاتي نتيجة الزيادة الهائلة في حاجات العصر وفي التطور الهائل الذي حدث في وسائل النقل وكذلك ما تسببت به عالمية الاتصالات وثورة المعلومات، وفي تقارب العلاقات بين الشعوب وحكوماتها.

من أهم العوامل المؤثرة في تطور الدبلوماسية المعاصرة:^{٦٦}

١. زيادة عضوية المجتمع الدولي:

من نتائج زيادة عضوية المجتمع الدولي وتوسيع قاعدة التعامل الدبلوماسي. ففي بداية قيام نظام الدولة الحديثة أبان عقد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م لم يتجاوز عدد الدول التي دخل بعضها مع بعض في علاقات دبلوماسية عن اثنتي عشرة دولة كانت جميعها أوروبية واليوم بلغ عدد الدول التي ترتبط بعضها مع بعض بعلاقات دبلوماسية ما يقارب المائتي دولة تمثل كل لون وجنس ودين وحضارة ولغة. وهذه الزيادة الكمية في عدد الدول وتراكيبها النوعية قد أدت إلى توسع الاتصال الدبلوماسي والمفاوضات وأضفت أبعاد نوعية إلى الدبلوماسية بمعناها الأوسع.^{٦٧}

٢. تنامي الاهتمامات والمصالح المشتركة:

ثاني العوامل التي أثرت في الطبيعة المتجردة للدبلوماسية هي تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل Interdependency إلى جانب السعي للاكتفاء الذاتي وتنامي

^{٦٦} Ernest Satow, A guide to Diplomatic Practice, ٤th edition, edited by Nevile Bland, ١. Longmans, Green and Co., London, ١٩٥٨, p. ١.

^{٦٧} المصدر نفسه، ص ١

ظاهرة المصالح المشتركة بين الشعوب على حساب مبدأ المصلحة القومية المطلقة
وقد ترتب علي ذلك ما يلي:^{٦٨}

أ. لم يعد ممكنا استغناء الدول مهما كانت قوتها ودرجة تقدمها بعضها عن بعض
لأشباع حاجاتها المادية والمعنوية المعقدة بنفسها لتدخل مصالحها الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ب. بينما كانت الدبلوماسية تمثل الإدارة الرئيسية لتعامل الدول بعضها مع
بعض وإيجاد الحلول للمشاكل الناجمة عن تضارب أو تقارب مصالحها
وتدخل مشاكلها عن طريق المفاوضات والاتفاق. فقد انتقلت من أطوار
الدبلوماسية ذات الوجه الواحد One side diplomacy إلى دبلوماسية
المصالح الدولية المشتركة.

٣- التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال:

إن العامل الثالث الذي ساهم في تطوير النظرية الدبلوماسية الحديثة
وممارستها هو الثورة التكنولوجية في حقول المواصلات والاتصالات، فبعد ان
أصبحت المسافات تقاس بالساعات والاتصال بالثواني والدقائق انتقلت
الدبلوماسية غير المباشرة إلى الدبلوماسية المباشرة وقد انعكست هذه التطورات

على الأداء الدبلوماسي والعلاقات وفي الاتجاهات التالية:^{٦٩}

أ. قضت السرعة الهائلة في الاتصال والمواصلات عن طريق الأقمار
الاصطناعية والطائرات النفاثة على حرية التصرف الواسعة التي كان يملكها
السفير في انجاز مهامه مع حكومة الدولة المرسل إليها وأهمها المفاوضات
وعقد الاتفاقيات والتي لم تكن تحدها إلا التعليمات الصادرة إليه حين مغادرته
بلده أو التي تصله في فترات متباعدة بوصول المركب الشرعي أو القافلة أو
حتى السفينة البخارية أو القطار.

^{٦٨} Ernest Satow, Ibid., p. ٢

^{٦٩} المصدر نفسه، ص ٢.

ب. أصبح السفير على اتصال دائم بوزارة الخارجية يتسلم التعليمات بلحظات وينفذها حرفيا مما أدى إلى تشديد السيطرة وإدارة المفاوضات والنشاطات الدبلوماسية الأخرى مركزيا .

ج. أصبح مألوفاً اليوم قيام رؤساء الدول والحكومات وكذلك وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم من كبار موظفي الوزارة بالمفاوضات والاتصال بنظرائهم في عواصم الدول الأجنبية مباشرة وبهذه الحالة يكون دور السفير وبعض أعضاء البعثة دورا مساندا في المفاوضات.

د. تعاظمت أهمية الممارسات الدبلوماسية التي شجعت السرعة الهائلة والسهولة في المواصلات والاتصالات اللجوء إليها والتي تتمثل في:^{٧٠}
أولا : إرسال المبعوث الخاص لرئيس الدولة في مهام توسيطية أو استطلاعية عاجلة وحساسة كان السفراء يقومون فيها في الماضي القريب.

ثانيا: إيفاد السفراء المتجولين Roving Ambassadors في مهمات خاصة.

ثالثا: استخدام الحكومات اليوم وسائل الاتصال لمخاطبة الجماهير داخليا لكسب الدعم لسياستها الخارجية وخارجيا للتأثير على الحكومات الأخرى المعنية لتقبل تلك السياسة الخارجية .

٤. **سيادة نظام جديد للمعلومات:** إن التحول الذي يشهده العالم المعاصر كنتيجة لولج عهد المعلومات يعيد تعريف أهم عنصرين محددين لأي فعل ألا وهما الزمان والمكان مما يولد بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها ويعد هذا التطور الحادث في محيط صناعة القرار من أبرز تأثيرات الثورة المعلوماتية على الدبلوماسية السياسية الدولية بوجه أعم.^{٧١}

ومع التطور السريع والمتلاحق في عالم الاتصالات والمواصلات ظهر منطق جديد بنسخ المنطق القديم الذي كان يحدد العلاقات السياسية والدبلوماسية على

^{٧٠} Charles Calvo, Dictionaire de Droit, International Public et prive Paris, ١٨٨٥, p. ٢٥٠.

^{٧١} المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

الأساس الجغرافي المتعارف عليه دولياً وبمعنى آخر أن الفضاء الإلكتروني للمعلومات أصبح وسيط المستقبل في علاقة الدول بعضها ببعض وهو وسيط غير محدد التعريف يسمح بقيام وسائل إعلام شبكات الانترنت وعلى العكس من المبالغة أحياناً في تأثير التلفزيون اللحظي على صناعة القرار بالنسبة للسياسة الخارجية نلاحظ أهمية تطوير وزارات الخارجية لتواكب السياق الذي شكلته الثورة المعلوماتية.^{٧٢} إن المدخل الأصح في دراسة أثر ثورتي المعلومات والاتصالات على عمل وزارات الخارجية يقود إلى استنتاج مفاده أن بنية الجهاز الدبلوماسي تؤهله ليكون أكثر المؤسسات المرشحة للتأثير بالمعلوماتية فهيكله مبنى على وجود مقر واحد مع وجود بعثات عديدة في أنحاء العالم وتحتاج إلى الاتصال الدائم فيما بينها لذا فإن أي تقدم في مجال ثقافة الاتصالات يكون له الأثر مباشر على سرعة وكفاءة العمل في هذه المؤسسة.^{٧٣}

وتلعب التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية الآن دوراً كبيراً في العلاقات الدولية ومن آثارها الراهنة خلق نوع جديد من الدبلوماسية يطلق عليها دبلوماسية الأقمار الصناعية أو دبلوماسية الإعلام الإلكتروني ويرى بعض المحللين أن قدرات وسائل الإعلام العصرية تزيد الضغط على السياسيين للاستجابة فوراً للتقارير الإخبارية التي ربما تكون غير كاملة ودون قرينة وخاطئة ومضللة أحياناً بسبب فوريتها.^{٧٤} وخلاصة الأمر إن تفعيل نظم المعلومات شكلت أحد الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها، ذلك لقيام الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية نظراً لتمكنها من الاتصال مباشرة بنظيراتها في الدول الأخرى.

٥. **بروز مهام جديدة للعمل الدبلوماسي**؛^{٧٥} لقد ركزت الدبلوماسية في الماضي بالدرجة الأولى على المواضيع التي اعتبرت أساسيات العمل الدبلوماسي

^{٧٢} Charles Calvo, Ibid., p. ٢٥١.

^{٧٣} ثامر كامل محمد، المصدر السابق، ص ٦٢ - ٦٣.

^{٧٤} Charles Calvo, Ibid., p. ٢٥١.

^{٧٥} Ibid., p. ٢٥٢؛ أنظر كذلك: د. عمر الجولي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٢٣)، ١٩٩٦، ص ٨٣.

وأهمها التفاوض لإحلال السلم بعد الحروب وحسم المنازعات على الأقاليم والحدود ثم تنظيم التجارة والملاحة والهجرة وعدد محدود من المسائل السياسية والاقتصادية الأخرى فكان من الطبيعي أن يتعرف الدبلوماسيون المبعوثون للدول الأجنبية إلى الوظائف التي تحقق أهداف السياسة الخارجية لدولهم في كل من هذه المواضيع مثل توثيق العلاقات والوصول إلى الاتفاقيات وإيجاد الحلول للمشاكل المعلقة وإبان مرحلة الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وتوسيع دائرة التنافس على المصالح وبروز ظاهرة الصراع العقائدي واستخدام الدعاية للتصعيد مما أثر في طبيعة العمل الدبلوماسي وانحرف بعض الدبلوماسيات عن المسار الذي كانت تسير فيه قبل أربعة قرون في إيطاليا لقد استخدمت بعض الحكومات بعثاتها لأغراض التجسس وتدبير المؤامرات وقلب أنظمة الحكم وإشاعة الفوضى وبث التفرقة بين صفوف الشعوب ومحاولة استمالة بعض الأشخاص وتوليهم بأعمال ضد بلدهم والاشتراك في تزويد الانتخابات أو تحويلها إلى صالح عملائها وحتى المشاركة في اغتيالات لتصفية المعارضة...^{٧٦}

وقد ترك هذا التطور على الدبلوماسية أثاره وساهم في النيل من حقيقتها وأهدافها الجوهرية حتى ظهر من يطالب بإعادة النظر في القانون الدبلوماسي الذي بات يحمي هذه الأفعال البعيدة كل البعد عن الدبلوماسية.

٦. تأثير الدبلوماسية بالرأي العام المحلي والدولي: ^{٧٧}

أدى ازدياد اهتمام الشعب بأعمال الحكومة وتصرفاتها إلى زيادة الإشراف والرقابة على السياسة الخارجية فبعد أن كانت السياسة الخارجية من شأن الحكام والملوك والطبقة المختارة ذا وحدها أدركت الشعوب بأنها هي المنتفعة أو المتضررة من العائدات الدبلوماسية خيرها وشرها وأنها هي التي

^{٧٦} زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩، ص ٥٤ - ٥٩.
^{٧٧} علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي والقتل، الاسكندرية (د. ن)، ١٩٨٧، ص ١٢.

تدفع ثمن الدبلوماسية الفاشلة من أرواح أبنائها وبلقمة عيشهم وكرامتهم. وعلى العكس هي المستفيد الأول من الدبلوماسية الناجحة فزادت رقابتها على أعمال حكومتها نتيجة لازدياد اهتمامها بعد أن أدركت ارتباط مصيرها بما تخططه وتنفذه أجهزة السياسة الخارجية في بلدانها.^{٧٨}

وقد امتد أسلوب مخاطبة الرأي العام عبر الحدود الوطنية لدول ليصل إلى ما يسمى بالرأي العام الوطني هو ضمان دعمه لسياسة خارجية تنتهجها الحكومة ومن ثم استخدام التأييد كأداة مباشرة في الدبلوماسية أما مخاطبة الرأي العام العالمي فلا ترمى لاستخدامه مباشرة بل لاقتناعه بالضغط على حكوماته ومحاولة توجيه سياستها لكي تكون أكثر استجابة وتوافقا مع سياسة الدولة الأجنبية الساعية للتأثير.^{٧٩}

٧. اتساع دور المنظمات الدولية:^{٨٠}

من التطورات الهامة التي طرأت علي الدبلوماسية على صعيد النظرية الممارسة والتي لا يمكن أن تعزى لعامل معين ومحدد بل إلى مجموعة متشابكة من العوامل هي ظاهرة الدبلوماسية الجماعية Multiple Diplomacy ودبلوماسية المنظمات الدولية International Organization Diplomacy ودبلوماسية المؤتمرات الدولية. والحقيقة انه على الرغم من تعدد الأسماء تبقى الدبلوماسية الجماعية هي المعبر الحقيقي عن هذا التطور مهما تعددت التسميات فتدويل المصالح والخشية من تعرض الجنس البشري للإبادة الجماعية وحلول الاعتماد المتبادل محل الاكتفاء الذاتي أدى إلى المنازعات المحلية لم تعد تثير قلق أطرافها فقط بل أصبح صداها يتردد في المجال الدولي ويمكن أن يهدد السلم والتعاون والأمن الدولي.^{٨١}

^{٧٨} ثامر كامل محمد، المصدر السابق، ص ٦٥.

^{٧٩} المصدر نفسه، ص ٦٥.

^{٨٠} عدنان البكري، المصدر السابق، ص ٤٨.

^{٨١} المصدر نفسه.

وللوصول إلى حل للمنازعات بالطرق السلمية قبل أن يستفحل شرها وتتطور إلى كارثة دولية. تقوم المنظمة الدولية بتفعيل وسائلها الدبلوماسية لحل المنازعات دون اللجوء للعنف وتوفير الوسائل والأساليب المتعددة للأطراف المتنازعة ومساعدتها على الوصول إلى الحلول السلمية. وفي الحالة الأولى تستخدم الدبلوماسية الجماعية لممارسة الضغط الجماعي على الدول المتنازعة ولتنكيرها بالتزامها ومسئوليتها على حفظ السلام.^{٨٢}

أما الحالة الثانية: فتتمثل في تقديم المعونة للوصول إلى حل ويتم ذلك عن طريق الخدمات والإمكانيات والخبرات التي تقدمها المنظمات الدولية. ونظرا لتعاظم دور وأهمية هذه المنظمات ولاسيما منظمة الأمم المتحدة United Nations وأجهزتها والوكالات المتخصصة المنبثقة عنها ، فقد انتقل جزء كبير من الدبلوماسية إلى المؤتمرات الفنية أو إلى الوكالات الدولية المتخصصة أو غيرها، فكان هذا عامل هام في تطور الدبلوماسية الحديثة بل أدى إلى إرساء دبلوماسية من نوع جديد وهم المندوبون الدائمون لديها وبذلك لم يختصر اعتماد الممثلين الدبلوماسيين على الدول بل امتد أيضا إلى المنظمات الدولية العاملة والفنية. ومن هنا فهي تضطلع بدور مهم وأساسى في إثراء وإشاعة الوسائل الدبلوماسية في التعامل الدولي لضمان تدعيم السلم والأمن الدوليين.^{٨٣}

^{٨٢} Inis L.Clayde, Multilateral Diplomacy and Otherwise, International Organizations, Vol.

١٢, Winter ١٩٥٨, pp. ٤٤ - ٤٦.

^{٨٣} علي صادق أبو هيفن، القانون الدبلوماسي والقضلي، الاسكندرية (د. ن.)، ١٩٨٧، ص ١٥

المبحث الثالث

أنماط الدبلوماسية الحديثة والمعاصرة

الدبلوماسية التقليدية هي ذلك النمط من الممارسات الدبلوماسية الذي سيطر خلال الفترة التاريخية التي كانت فيها القدرات المؤثرة في أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته تتخذ في نطاق مجموعة محددة من القوة الدولية الكبرى وبالأخص القوة الأوروبية.

كانت الدبلوماسية التقليدية تجمع بين فن الممكن وفن التوفيق وفن الإكراه. فمن جهة كانت أداة رئيسية من أدوات تنفيذ سياسات الصراع على القوة Politics Power ومن جهة أخرى فقد تجنبت الاندفاع إلى استخدام وسائل الإكراه المسلح مفضلة عليه أسلوب التوفيق أو التفاوض أو المساومة وذلك في الأحوال التي لم يتوفر فيها ذلك القدر من القرارات العسكرية الذي يساعد على بلوغ الغايات المستهدفة من صراعات تلك القوة. وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الدبلوماسية التقليدية بمثابة قناة الاتصال التي تمر عبرها التأثيرات الدولية المتبادلة بين القوة والأطراف في هذه الصراعات كما أنه عن طريقها كان يتم تفسير تلك التهديدات وتقييم إمكانيات القوة الحقيقية المساندة لها. أما في العصر الحديث فقد ظهرت أشكال جديدة من الدبلوماسية **من أهمها:**^{٨٤}

أولاً: دبلوماسية المنظمات الدولية :

تتمثل المنظمات الدولية ظاهرة اتحادية تنشأ بين دول ذات سيادة رضت الدخول إلى المنظمة بمحض إرادتها واختيارها بغية تحقيق نوع من التعاون المشترك في جانب أو جوانب من العلاقات الدولية. وهي من جانب آخر صورة حديثة لا شك أنها من ثمرة تطور وعي الدول وشعوبها بالعمل

^{٨٤} اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط٤، ١٩٨٥، ص ٤٠٢.

الجماعي في إدارة الشؤون الدولية هذا ويشترط في المنظمة الدولية كي تتمتع

بالشخصية القانونية الدولية شروط يمكن إجمالها في الآتي:

أ. اعتراف الدول الأعضاء أنفسهم بالشخصية الدولية للمنظمة.

ب. تمتع المنظمة بإرادة ذاتية خاصة متميزة عن إرادات الدول " الأعضاء "

ج. ان يكون للمنظمة ميثاق أو دستور منشأ تتحدد فيه مبادئ المنظمة ومقاصدها واختصاصاتها .

ثانياً: الدبلوماسية المباشرة:

يمكن تعريف الدبلوماسية المباشرة بأنها تلك الاتصالات واللقاءات التي تم بين رؤساء الدولة أو رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية أو زعماء حركات التحرير الوطنية أو الأمناء العامين للمنظمات الدولية... والتي الهدف منها تنمية المهام الدبلوماسية الرئيسية كالتمثيل والمفاوضة والتنسيق، ومن ثم التوصل إلى بعض القرارات السياسية الهامة أو الاتفاقيات الدولية. وعليه لا تأخذ بالاعتبار الرحلة الخاصة أو الوجود ذو الصلة الشخصية (Incognito) لواحد من هذه الشخصيات الكبرى في دولة أجنبية.^{٨٥}

ثالثاً: دبلوماسية القمة:

لقد أصبحت دبلوماسية القمة أو ما كانت تعرف فيما مضى بالدبلوماسية الشخصية ظاهرة بارزة من ظواهر الدبلوماسية المعاصرة.^{٨٦} والمقصود بها المؤتمرات الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات فيما بينهم والتي يتوصلون فيها إلى بعض القرارات السياسية الهامة أو عقد بعض الاتفاقيات التي تهم مصالحهم الوطنية. وعلى الرغم من أن هذا النمط من التعامل الدبلوماسي قد شاع في السنوات الأخيرة بدرجة اعتبرها البعض علامة بارزة من علامات الانفراج أبان مرحلة الحرب الباردة وحلول مبدأ

^{٨٥} محمود خلف، الدبلوماسية: النظرية والممارسة، مصدر سابق، ص ٣٤١.

^{٨٦} د. ثامر كامل محمد، مصدر سابق، ص ٧٠.

التفاوض والتشاور وحل سياسات المواجهة، إلا أن دبلوماسية القمة ليست بالأمر الجديد في تاريخ الدبلوماسية الدولية وقد مورس هذا النمط من الدبلوماسية منذ القرن السابع عشر وقد كانت تُعرَف في الماضي بـ "الدبلوماسية الشخصية".^{٨٧}

وهناك أمثلة كثيرة من أبرزها اجتماع نابليون في مطلع القرن التاسع عشر مع الكسندر الأول قيصر روسيا، وهو الاجتماع الذي انتهى بالتوقيع على معاهدة تيلست التي اتفقا فيها على تقسيم أوروبا بين فرنسا وروسيا. كما أن مؤتمر فينا الذي انعقد في عام ١٨١٥ بعد هزيمة نابليون يُعد أول مؤتمر قمة أوروبي موسع في التاريخ. وهو المؤتمر الذي قام بارساء دعائم نظام دولي جديد يؤدي إلى صيانة السلم الأوروبي لمائة عام. ثم هناك مؤتمر باريس الذي عقد في عام ١٨٥٦، ومؤتمر برلين في عام ١٨٧٨. وهي المؤتمرات التي حاولت أن تخلق نوعا من التوازن بين روسيا وبين باقي أوروبا. وأيضا بسمارك وكافور أمكنهما أن ينجزا الهدف الخاص بالوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية عن طريق الدبلوماسية الشخصية والحروب المحدودة.^{٨٨}

وبعد الحرب العالمية الأولى نجد أن الأقطاب الأربعة الكبار: ولسون وكليمنصو ولويد جورج وأورلاندو أسهموا بجهد بارز في التحضير لمعاهدات الصلح وتسويات السلام. وازدهرت في خلال العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين دبلوماسية القمة بين عدد من زعماء الدول الكبرى خارج ردهات أو مظلة عصبة الأمم مثل اللقاءات المتكررة بين هتلر وموسوليني نتج عنها تحالف (دول المحور)، ولقاءات هتلر ونيفيل تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا والذي انتهى بالتوقيع على اتفاقية ميونيخ في عام ١٩٣٨.

^{٨٧} المصدر نفسه، ص ٧١

^{٨٨} ثامر، المرجع السابق، ص ٧١.

وخلال الحرب العالمية الثانية تعددت لقاءات القمة الدبلوماسية بين زعماء جبهة التحالف ضد المحور ومن أمثلتها الاجتماعات التي تمت بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلت ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل، ثم لقاءاتهما بالزعيم السوفيتي جوزيف ستالين في مؤتمرات طهران ويالطا وبوتسدام. وفي عالم ما بعد الحرب شاعت لقاءات القمة بشكل واضح وشارك فيها رؤساء الدول والحكومات الكبرى في المجتمع الدولي بلا استثناء ومن أبرزهم إيزنهاور وكينيدي وديجول واديناور ماكميلان وخروشوف وكوسيجين وغيرهم.^{٨٩}

وفي عصر الحرب الباردة زادت دبلوماسية القمة لاحتواء الأزمات التي كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل في عصر القنبلة النووية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية. ففي ستينات القرن العشرين كان نشأ خط ساخن بين موسكو وواشنطن في عام ١٩٦٣، وبين موسكو وباريس في عام ١٩٦٦، وبين موسكو ولندن في عام ١٩٦٧ حتى أن البعض وصف هذه الظاهرة بأنها "دبلوماسية الهاتف". وكذلك زادت هذه الظاهرة في سبعينات القرن العشرين حتى أصبح دور السفارات ووزراء الخارجية ثانوي أن تمهيدي وتنسيقي للقاءات القمة لحسم الأزمات الدبلوماسية التي تصاعدت في العصر الحديث.^{٩٠}

رابعاً: دبلوماسية المناسبات (ad hoc) :

هي كل نشاط يُقام به خارج إطار المهام التي تقوم لها البعثات الدبلوماسية الدائمة المعتمدة لدى الدول أو المنظمات الدولية. ويشمل هذا النوع إيفاد البعثات الخاصة، أو وفود في أجهزة المنظمات الدولية أو حتى الاتصالات المباشرة ما بين شخصيات سامية. وتطور المفهوم حديثاً ليشير

^{٨٩} إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص ٤٠٤.

^{٩٠} ثامر، المرجع السابق، ص ٧١.

لتلك النشاطات الخارجية الرسمية التي تجري باسم أو نيابة عن دولة ما. وليس شرطاً أن تكون مهمتها في إطار فني متخصص، وكأمثلة دلالية على ذلك نشير إلى الاتصالات بين أجهزة إدارية لعدة دول أو بعثات الاستقصاء والدراسة والإعلام التي يقوم بها مبعوثون فنيون بدون صفة تمثيلية، سواء للدول أو المنظمات الدولية. لذلك لم يعرّها القانون الدبلوماسي إلا اهتمام ضئيل جداً.^{٩١}

خامساً: الدبلوماسية الوقائية :

يعرّفها معهد (كرينجي للسلام) بأنها: "هدف لإجراءات وقائية، أو وسيلة وقائية لمنع ظهور الصراعات العنيفة، أو منع الصراعات الجارية والحد من انتشارها، أو منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات".^{٩٢} كذلك يُقصد بها تعزيز قدرة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن على معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين وذلك بتجديد وسائل المجلس وتفسير اختصاصاته بحيث يصبح قادراً على الاطلاع بمهامه على نحو أفضل.^{٩٣} ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن الدبلوماسية الوقائية وإن كانت بالفعل قد أكدت نفسها في ممارسات المنظمة العالمية في قطاع حفظ السلام منذ منتصف الخمسينات بعد فترة من العجز النسبي بسبب مناورات الدول الكبرى وسوء استغلال سلطة الفيتو في مجلس الأمن إلا أن نجاح الأمم المتحدة في هذا الميدان يعتبر نجاحاً جزئياً فالدبلوماسية الوقائية هي بمثابة تطبيق عملي محدود لنظام الأمن الجماعي بمفهومه الشامل.^{٩٤}

كما يُقصد بالدبلوماسية الوقائية المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم بينها، وكذا المساعي

^{٩١} محمود خلف، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

^{٩٢} سامي إبراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٢، خريف ٢٠١١، ص ٢٦، في: أسامة عبد اللطيف المشرف، الدبلوماسية الوقائية بين النظرية والتطبيق... رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، ٢٠١٢، ص ١١٢.

^{٩٣} ثامر كامل محمد، مصدر سابق، ص ٧٣.

^{٩٤} المرجع نفسه، ص ٧٥.

والاجراءات التي تقوم بها أية دولة أو أية منظمة إقليمية أو دولية بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية ومنع تصاعد المنازعات القائمة والحيلولة دون تحولها إلى صراعات وحصر انتشار الأخيرة عند وقوعها. **ويمكن أن تشمل هذه المساعي والإجراءات:** المفاوضة، والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية.^{٩٥}

يرتبط ظهور الدبلوماسية الوقائية أو المانعة (preventive Diplomacy) في العلاقات الدولية المعاصرة بداج همرشولد، السكرتير العام للأمم المتحدة (١٩٥٣ - ١٩٦١). وقد جاء أول تطبيق عملي للدبلوماسية الوقائية خلال أزمة السويس في عام ١٩٥٦ عندما تدخلت الأمم المتحدة ببعض التدابير العسكرية الدولية المحدودة لفض الاشتباك بين المتحاربين، ووضع ترتيبات وقف إطلاق النار موضع التنفيذ الفعال تمهيدا لاسترجاع الأمور إلى نصابها الطبيعي وتسوية الأزمة الناشبة.^{٩٦} ويقول همرشولد أن أهمية الدبلوماسية الوقائية أو المانعة تتمثل بشكل خاص في المواقف التي ينفجر فيها الصراع كنتيجة لوجود فراغ قوي في المناطق غير المنحازة التي تقع بين الدول الكبرى. وهنا تكون مسؤولية الدبلوماسية الوقائية ووظيفتها الأساسية، محاولة ملأ ذلك الفراغ من خلال التواجد المؤثر والفعال للمنظمة الدولية، وذلك لكي تفوّت الفرصة على القوى الكبرى في أن تفعل ذلك بوسائلها الخاصة التي لا بد وأن تقود إلى سلسلة من ردود الفعل المضادة في النهاية للسلم والاستقرار الدوليين. ويمكن أن يتم ذلك من جانب الأمم المتحدة على أساس مؤقت، أي حتى يتسنى ملأ ذلك الفراغ بالوسائل الطبيعية من خلال الاتفاقات أو المبادرات التي تنبثق من إرادة الدول المعنية بها مباشرة.^{٩٧}

^{٩٥} د. زايد عبيدالله مصباح، الدبلوماسية، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩، ص ١٢٥.

^{٩٦} ثامر، المرجع السابق، ص ٧٣ - ٧٤.

^{٩٧} إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ٤٠٧.

وكان من رأي همرشولد أن الدبلوماسية الوقائية استطاعت أن تحقق أهدافها وتفرض وجودها في بعض المنازعات والأزمات الدولية مثلما حدث في السويس ولبنان والأردن ولاوس والكونغو (وقبرص فيما بعد). ففي كل هذه المواقف تحركت الأمم المتحدة بوسائلها الخاصة لكي تحول دون تفاقمها ولتبعد القوى الكبرى عن التدخل المباشر فيها. وقد تفاوتت هذه الوسائل في قوتها وفي مداها بحسب ظروف كل نزاع. وتبعاً لما إذا كان الفراغ المتسبب فيه سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً. بل ذهب همرشولد أبعد من ذلك عندما قال إن الأمم المتحدة بتركيزها على أساليب الدبلوماسية الوقائية إنما تقوم بمشاركة إيجابية في الاتجاه الذي يساعد في النهاية على حل منازعات القوى الكبرى نفسها. فهي بجهدا الهادف إلى حصر نطاق الأزمات الدولية وتطبيقها كمقدمة نحو حلها، كانت تغذي في نفس الوقت الشعور بالمسؤولية المشتركة لدى هذه الدول الكبرى في مواجهة الأخطار التي تهدد السلم الدولي ودفعهم إلى الاتفاق حول التدابير التي يمكن الاعتماد عليها في مقاومة الأخطار، وهو ما يُعد تطوراً مهماً في اتجاه انجاز الهدف الأكبر الذي قامت من أجله الأمم المتحدة وهو التمكين لسلم عالمي مستقر.^{٩٨}

لقد أخذت الدبلوماسية الوقائية تثير الاهتمام وتكسب زخماً جديداً منذ عام ١٩٩٢ حينما أصدر الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك مذكرته التفصيلية لإعادة تفعيل الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة والمسمية "أجندة السلام".^{٩٩} وقد عرف بطرس غالي الدبلوماسية الوقائية بأنها: "العمل لمنع إثارة النزاعات بين الأطراف أو منع النزاعات

^{٩٨} Norman Padelford & George Lincoln, The Dynamics of International Relations, London, the Macmillan Compacy, ١٩٧٠.

في: اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص ٤٠٨.
^{٩٩} ياسر أحمد أبو عقيلة الشيباني، دور الموروثات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في تطبيق الدبلوماسية الوقائية وسط قبائل دارفور (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)، رسالة دكتوراة (غير منشورة) في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، امدرمان، السودان، ٢٠١١، ص ٨٨.

القائمة من التصاعد لتصبح صداماً بين الأطراف، أو العمل على إيقاف الصدام إذا وقع وتحديد مدى انتشاره...^{١٠٠}

سادساً: دبلوماسية المؤتمرات الدولية:

المؤتمرات الدولية في اللغة الإنجليزية جاءت بلفظين: International Congresses & International Conferences وأعتبر الأول (congress) للمؤتمرات التي تلي الحروب أو المؤتمرات السياسية الكبرى، وأن مصطلح (conference) يُطلق على المؤتمرات التي تُعالج فيها القضايا الأخرى الأقلية أهمية.

هذه المؤتمرات ليس أسلوباً جديداً في العلاقات الدولية فقد كانت هناك مؤتمرات دولية خلال القرون الماضية وعلى سبيل المثال: مؤتمر وستفاليا للسلام (١٦٤٨م) ومؤتمر أوترخت (١٧١٣) ومؤتمر فيينا للعلاقات الدبلوماسية (١٨١٥) ومؤتمر برلين للدفاع عن مصالح القوى الكبرى في أفريقيا وتقسيمها (١٨٥٥) ومؤتمرات لاهاي (١٨٩٩) و١٩٠٧ ومؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦. وليس بالضرورة أن تعالج المؤتمرات الدولية قضايا سياسية بل هناك قضايا اقتصادية وتجارية وفنية وقانونية واجتماعية.^{١٠١}

عقد أي مؤتمر دولي يتطلب مبادرة دولة أو مجموعة من الدول ذات اهتمام مشترك للبت في قضية معينة أو مبادرة منظمة دولية: كمؤتمر فيينا حول العلاقات الدبلوماسية، أو مؤتمرات جنيف حول قانون البحار عام ١٩٥٨ و ١٩٦٠ و ١٩٨٢، والمعقودة جميعها بمبادرة من الأمم المتحدة. أما بخصوص الدعوة فليس لها قواعد قانونية فالدولة الداعية لها كامل الحرية بدعوة من تشاء لكن عليها فقط تطبيق القواعد الإجرائية المتعلقة بالاتصالات الرسمية بين أشخاص المجتمع الدولي. وعادة ما تسبق الدعوة الرسمية

^{١٠٠} المصدر نفسه، ص ٨٨.

^{١٠١} محمود خلف، المصدر السابق، ص ٣١٥ - ٣١٦.

للمؤتمر مرحلة تمهيدية تلعب فيها الدبلوماسية التقليدية أو رجال المهمات الصعبة دور جس النبض للتأكد من امكانية وجود تفاهم مبدئي مسبق على تحديد المسائل التي سيتناولها المؤتمر بالبحث وجدول الأعمال، حتى تتوفر على حد أدنى لضمان نجاح المؤتمر.^{١٠٢}

سابعاً: الدبلوماسية البرلمانية:

ظهرت الدبلوماسية البرلمانية بسبب تزايد احساس الحكومة بضرورة اشراك الجهاز التشريعي في مراقبة كافة أعمالها بما في ذلك في مجال العلاقات الخارجية خاصة في ظل تحسن وكفاءة عمليات الاتصال الدولي، مما نتج عنه أن أصبحت الدبلوماسية علنية ومفتوحة كما سبقت الإشارة.^{١٠٣}

وقد وجدت الدبلوماسية البرلمانية، بالمقاييس المتعارف عليها اليوم، أول تطبيق عملي لها في ظل عصبة الأمم. وتمثل ذلك في طرح المشكلات الدولية للمناقشة العامة وطرح القضايا للتصويت إن دعا الأمر لاتخاذ قرار بشأنها. ثم توسعت الأمم المتحدة، بمختلف أجهزتها ومؤسساتها، في تطبيق هذه الاجراءات حتى أصبحت الدبلوماسية البرلمانية بمثابة النمط المسيطر على دبلوماسية المجتمع الدولي كله.

وعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة للدبلوماسية البرلمانية إلا أن البعض أشار لعيوب فيها منها:^{١٠٤}

١. إن الدبلوماسية البرلمانية تضع الحكومات، وبخاصة أثناء عملية التفاوض الدبلوماسي، في بؤرة الضغوط المباشرة للرأي العام، وهو ما يجرها وقد يرغمها على اتخاذ مواقف تتسم بالتصلب أو التطرف بشكل قد لا تقدر على تحمل مخاطره وتبعاته.

^{١٠٢} محمود خلف، المرجع السابق، ص ٣١٧.

^{١٠٣} إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ٣٩٧.

^{١٠٤} إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ٣٩٧ - ٣٩٨.

٢. إن الدبلوماسية البرلمانية تعمل على تفتيت الرأي حول المشكلات المطروحة للمناقشة - بين أغلبية وأقلية - ومثل هذا الانقسام يمكن أن يبقى على المشكلات معلقة بلا حلول.

٣. قد تنطوي على ما يُعرف بدبلوماسية "المكبرات الصوتية" والتي تقوم على تبادل القذف والسباب اطلاق العنان لتوجيه الاتهامات بحق وبدون حق وبذلك تبعد عن أصول الدبلوماسية الهادئة التي تعتمد على المنطق والاقناع في جو تسوده روح الاحترام المتبادل والنية المشتركة في الوصول إلى اتفاقات ترضي المصالح المختلفة للمتفاوضين.

وقد تم الرد على هذه الانتقادات:

أ- إن اخضاع العمل الدبلوماسي للرقابة الشعبية يعكس ظاهرة إيجابية تتفق تماماً مع مبدأ إشراك المجتمع والنيابة عنه وبتفويض منه.

ب- إن اتاحة الحرية للصحافة والأحزاب المعارضة وللرأي العام الشعبي ممثلاً في كافة اتجاهاته، عند مناقشة أحكام المواثيق والمعاهدات التي تكون دولهم أطرافاً فيها، يكون أدعى إلى إقناعهم بمبرراتها ودفعهم إلى قبول ما تتضمنه من التزامات. كما أن هذه المناقشات قد تأتي بتعديلات تجعل المواثيق والاتفاقات أكثر اتفاقاً مع مقتضيات المصلحة العامة.

ثامناً: الدبلوماسية الشمولية^{١٠}:

تمثل الدبلوماسية الشمولية نمطاً خاصاً وفريداً من أنماط الدبلوماسية الدولية. وقد انبثقت خصائصها من صميم الممارسات التي طبقتها نظم الحكم الشمولي في مناطق مختلفة من العالم. فالأنظمة الشمولية أو الدكتاتورية قامت على استخدام كافة الوسائل العسكرية والسياسية والدعائية من أجل بسط نفوذها وكسر مقاومة الأنظمة المعادية لها والانتهاء بها إلى حالة من

^{١٠} Harold Nicolson, The Evolution of Diplomacy, (Collier Books, New York, ١٩٦٦), pp. ٩٩ - ١٢٥.

الاحباط النفسي والاستسلام والمعنوي الذي يجعلها مشلولة في مواجهة المواقف والأزمات التي تكون أطرافاً فيها.

وكقاعدة، فقد تسترت هذه النزعات الشمولية التسلطية وراء العديد من العقائد والمذاهبات التي وان اختلفت في المحتوى، إلا أنها قامت كلها بنفس الوظيفة - أي تبرير ما يحدث على أنه أمر حتمي ولا مفر منه. ومن ضمن هذه النظريات على سبيل المثال: نظرية السيادة العنصرية، ونظرية التفوق الحضاري، ونظرية المجال الحيوي، ونظرية الأمن القومي، ونظرية الثورة البروليتارية العالمية.^{١٠٦}

وفي نطاق هذه التبريرات المذهبية أستخدمت الدبلوماسية كسلاح فعال في الضغط والتأثير؛ وبصورة جعلتها تختلف اختلافا جذريا وشاملاً من حيث أهدافها واتجاهاتها ووسائلها عن الدبلوماسية الديمقراطية. فالدبلوماسيون الذين أنيطت بهم هذه المهام لم يكونوا مجرد حلقات اتصال بين دولهم والحكومات الأجنبية المعتمدين لديها، على غرار ما تقتضيه النظرية الدبلوماسية التقليدية، وانما قاموا بدور العملاء لهذه الأنظمة الشمولية ينفذون كل ما تعهد به إليهم من أعمال تقتقر إلى أبسط المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها مثل الخداع والتآمر والتجسس.

وتعمل الدبلوماسية الشمولية - وهي متسترة وراء الحصانات الدبلوماسية - إلى خلق التوترات وتفجير المواقف وتوسيع الثغرات والنفاد منها لتحقيق أهدافها فهي تنتعش في ظروف الصراع والتوتر أكثر منها في ظروف السلم والاستقرار. وهي لا تقيم وزناً لتعهداتها الدولية وتفتعل مختلف الذرائع لتغطي سلوكها غير الأخلاقي في المجتمع الدولي. وهي تنتظر للمبادرات السلمية بأنها دليل ضعف وتخاذل وتفسر هذه المبادرات بأنها تخفي وراءها النوايا الخبيثة. وتستغل أروقة المنظمات الدولية كحقل خصب

^{١٠٦} ١٢٢ Harold Nicolson, Ibid., p.

لدعاياتها وتضليل الرأي العام العالمي. وكثيراً ما تجد الدول الديمقراطية مشكلة في التعامل مع النظم الشمولية من خلال القنوات التقليدية والوسائل الروتينية للعمل الدبلوماسي فديبلوماسية لا يتمتعون بحرية الحركة داخل هذه الدول الشمولية، كما أن لا توجد منافذ مفتوحة يستطيعون الاتصال عبرها بالزعماء وبمتخذي القرارات فيها للوقوف على اتجاهاتها وآرائهم وتفسيراتهم للظواهر السياسية أو التطورات الدولية التي يكونون طرفاً فاعلاً ومؤثراً فيها. هذا إضافة إلى أن المناخ النفسي الذي يحيط بهؤلاء الدبلوماسيين عادة ما يكون حافلاً بمشاعر الكراهية والعداء مما يجعلهم غير قادرين على الوصول إلى الرأي العام الحقيقي والتفاعل معه. ذلك لا تعترف الدبلوماسية الشمولية بمبدأ التنازلات التي تفرضها طبيعة المساومات الدبلوماسية بين الدول، وهي تريد أن تكسب من خصومها كل شئ في مقابل جعلهم يخسرون كل شئ.^{١٠٧}

تاسعاً: دبلوماسية المحالفات (Alliance Diplomacy):

مع التوسع الواضح في إقامة الأحلاف العسكرية ومواثيق الأمن الجماعي ومعاهدات الدفاع المشترك في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت إلى الواقع دبلوماسية جديدة في المجتمع الدولي تُعرف بدبلوماسية المحالفات. فما هي الدوافع التي تحفز قادة الدول على الدخول أطرافاً في محالفات دولية معينة أو تلك التي تبعدهم عن تحالفات ومحاور أخرى.

تركز دبلوماسية المحالفات على الآتي:^{١٠٨}

١. مقتضيات التوازن: فالنظام الدولي تتوزع فيه علاقات القوة بطريقة تخلق تماماً من معنى التبادل أو التكافؤ، يساعد على خلق أوضاع قد تغري بعض الأطراف بالتوسع أو بممارسة العدوان على حساب المصالح القومية أو السلامة الإقليمية. وعليه تكون المحالفات أداة لتصحيح التأثيرات الناتجة عن

^{١٠٧} J. W. Burton, Systems, States, Diplomacy and Rules, (Cambridge University Press, ١٩٦٨), pp. ١٩٩ – ٢٠٤.

^{١٠٨} Harold Nicolson, Diplomacy, (Oxford University Press, New York, ١٩٦٩), pp. ٢٨ – ٤٠.

اختلال ميزان القوة على المستوى الدولي والحيلولة دون وصول بعض الأطراف إلى مركز القوة داخل النظام السياسي العالمي.

٢. الأهداف والمصالح والاحتياجات المشتركة، فضلاً عن تقارب القيم والمعتقدات والنظم والمؤسسات وهي كلها عوامل تغذي الميل نحو التجمع والتحالف لصونها والدفاع عنها في مواجهة كل مظاهر التهديد والخطر المشترك.

٣. إن الاتجاه نحو التحالف الخارجي قد ينتج فقط عن الرغبة في تحقيق الحد الأقصى من الكسب في نطاق الظروف القائمة، ويتحقق ذلك بالانحياز إلى مجموعة أو إلى كتلة دولية يُعتقد أن لديه من الموارد والقدرات ما يمكنه من كسب صراع يدور مع الخصوم. ومن هنا تكون المزايا المتوقعة (عامل الانتهازية السياسية) هي القوة المحركة لعملية التحالف.

٤. قد تلجأ للتحالف لتعزيز الدفاع أو الردع أو احباط العدوان وتدعيم الشعور بالأمن.

٥. فالدولة عدم ثقة وشك في نوايا الدول الخارجية فتت عزل، لكن إذا كانت تثق في الآخرين فهي أميل للدخول في تحالفات معها.

٦. إن الدول الحديثة العهد بالاستقلال السياسي (كالدول الأفروآسيوية) تكون أكثر حرصاً من غيرها على تجنب الانحياز الذي يأخذ صورة التحالف الخارجي الذي قد ترى أنه يشكل مصدراً من مصادر تهديد استقلالها.

٧. إن عدم الاستقرار الداخلي قد يدفع النظام الحاكم إلى البحث عن علاقة تحالف خارجي وذلك بهدف الحصول على دعم دولي يمكن استثماره في الحيلولة دون انهيار النظام.

لكن قد تنهار التحالفات لعدة عوامل من أهمها: عدم الاستقرار في إحدى الدول المتحالفة قد يضعفها ويسئ للتحالف فتلجأ دول التحالف لفض تحالفها معها، كذلك عدم التجانس بين دول التحالف في المعتقدات المذهبية التي

تعتنقها الدول الأطراف في حلف دولي معين (انهيار تحالف السوفيت مع الديمقراطيات الغربية ضد النازية) يعتبر من عوامل التعجيل بانهياره. كذلك قد يجد طرف أنه قد تم استنزافه من التحالف وقد ينتهي به الأمر إلى التبعية والحرمان من المبادأة في اتخاذ القرار فينسحب من التحالف.^{١٠٩}

عاشراً: دبلوماسية الأزمات: (Crisis Diplomacy) تتمثل في الآتي:^{١١٠}

١. تصور الأزمات الدولية من منظور عقائدي يزيد من تعقيدها وتضييقها.
٢. الاثارة الدعائية: التركيز على أسلوب الاثارة الدعائية المكثفة قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات انفعالية وغير رشيدة.
٣. إن المسلك الذي سيطر على أطراف تلك الأزمات الدولية هو أن الشرعية الدولية كانت شرعية الأمر الواقع، أي أن أي تغيير في مضمون الأمر الدولي القائم لمصلحة أحد الطرفين كأن يلبسه ثوب الشرعية الدولية ويحمل الآخرين على التسليم بكافة آثاره وعدم مقاومته بحجة أن تلك المقاومة كانت تخلق أوضاعاً تهدد السلم.
٤. ضعف دور الأمم المتحدة في مواجهة الأزمات الدولية وتعدّر تنفيذ ترتيبات دولية مشتركة لاحتوائها وتطويرها، فقد كان واضحاً تماماً إبان الحرب الباردة أنه فيما عدا الأزمات الدولية التي وجدت فيها القوتان العظيمان نفسيهما بحكم الظروف أو بحكم ضغوط الواقع في اتجاه واحد، فإن الأمم المتحدة كادت تفقد كل فعالية لها كوسيط دولي.
٥. إن عمليات الاستقطاب الثنائي التي مارستها الكتلتان أدت إلى ارتفاع تأثير الأطراف الثلاثة على الأطراف الرئيسية في الأزمات الدولية. هذا التأثير الجانبي كان يعقد من الكيفية التي تدار بها الأزمات الدولية كما وقف عائقاً في طريق تسويتها بصورة مقبولة.^{١١١}

^{١٠٩} إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص ٤١٠.

^{١١٠} Harold Nicolson, Diplomacy, op. cit., p. ٣٠.

^{١١١} المصدر نفسه، ص ٣١.

إحدى عشر: الدبلوماسية الثقافية:

الدبلوماسية الثقافية نمط جديد ومتطور من أنماط الدبلوماسية الدولية ساعد على بروزه وتأكيد أهميته في العلاقات الدولية المعاصرة عدة عوامل واعتبارات رئيسية مثل:

١. الثورة التكنولوجية الضخمة في قطاع الاتصال الدولي بكل ما ترتب عليها من تقلص الفواصل النفسية والمذهبية والجغرافية التي فرقت في الماضي بين الدول والشعوب، وتبلور مستويات جديدة من الإدراك الدولي المتبادل وانفتاح الشعوب على بعضها بدرجة أعلى من الفهم والتجاوب. وهنا تتبدى قيم الدبلوماسية الثقافية في ربط دول العالم في إطار من القيم والمثل والمبادئ والأخلاقيات الدولية المشتركة.^{١١٢}

٢. لم تعد المواجهة العسكرية المباشرة بين القوى الكبرى في المجتمع الدولي هي السائدة وإنما حلت مكانها مشكلات ذات طبيعة مختلفة مثل المتعلقة بالتعاون العلمي والتكنولوجي والتبادل الثقافي، والمساعدات الفنية ومشكلات البيئة الإنسانية، وكلها تدخل ضمن اهتمامات الدبلوماسية الثقافية كما تعد امتدادا طبيعيا لأهدافها بشكل أو بآخر.

ويرى كينيث تومبسون أن الدبلوماسية الثقافية تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية في مضمون الانطباعات التي تحتفظ بها الدول عن بعضها والتي تؤثر في سلوكها المتبادل (مثل مشروع مارشال للإنعاش الاقتصادي الذي زاد من روابط الصداقة بين طرفي الأطلنطي). كما أن الثورات الكبرى - الفرنسية والروسية والصينية، وغيرها من الثورات الوطنية المعادية للاستعمار والتي تعلق بها أنظار الشعوب تدلل عمليا وبقوة على مدى التجاوب النفسي العميق الذي يمكن أن يربط بين هذه الشعوب بفعل الشعارات الإنسانية والقيم

^{١١٢} Soed Jatmoko and Kenneth Thompson, Cultural Diplomacy, Rosenau, World Politics,

في اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ٤٢٠ - ٤٢٣.

المثالية والمبادئ الاجتماعية التي عبرت عنها هذه الحركات التاريخية ودافعت عنها.^{١١٣}

وتلعب الدبلوماسية الثقافية دورا مهما في التقريب بين الشعوب من خلال تعزيز إدراك ومعرفة الشعوب لبعضها البعض مما يوفر أرضية للتفاهم بين الدول والشعوب. وتستطيع أن تحقق ذلك من خلال تشكيل الصور وتغيير أو تصحيح الانطباعات أو الدعاية السياسية وتحاول رسم صورة صحيحة للشعب الآخر لفهمه بشكل موضوعي.

إثنا عشر: الدبلوماسية الاقتصادية؛

برزت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية وظهرت مدرسة ما بعد السلوكية والاقتصاد السياسي الدولي. ويرى جوزيف ناي Nye ليس للقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتقدمة، وإنما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة، وحتى بالنسبة للقوى العظمى، فقد تضاعف مفعول التهديد باستخدام القوة بصورة حادة في السنوات الأخيرة. وانتقل ثقل التأثير من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية.^{١١٤}

هذه الحقيقة الجوهرية بالذات هي التي حدثت ببعض المحللين إلى إطلاق اصطلاح القوى العظمى المدنية على الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان، وهي الدول التي تتمتع بقوة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية عملاقة في حين أنها ضعيفة عسكريا إذا ما قورنت قدراتها الاستراتيجية العامة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وتستطيع هذه القوى الاقتصادية العملاقة أن تحقق أهدافها بوسائل التأثير الاقتصادي في الاتجاهات السياسية للدول الأخرى.^{١١٥}

^{١١٣} ، إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ٤٠٦.

^{١١٤} المرجع نفسه، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

^{١١٥} John Pinder, Economic Diplomacy, in Rosenau, World politics, op. cit., pp. ٣١٢ - ٣٣٦.

وتعدد أشكال أدوات الدبلوماسية الاقتصادية ومنها:^{١١٦}

١. تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية تهدف إلى تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات، ومن أمثلة ذلك الأخذ بنظام الحصص (quota system)، أو تقديم إعانات للمصدرين، أو التسعير غير الاقتصادي لانتاج القطاع العام في الدولية ونحو ذلك.

٢. التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية إما كإجراءات وقائية مانعة أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، كما قد تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية التي تعني التمييز في المعاملة الضريبية لصالح بعض الدول نظرا لوجود روابط مصلحة أو سياسية خاصة معها، وهكذا.

٣. تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق.

٤. التعديل في الشروط التي تحكم انتقالات رأس المال أو حركة التجارة إلى الخارج، سواء بالتقييد أو بالإطلاق، مما يترتب عليه بالتالي التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.

ثلاثة عشر: الدبلوماسية الشعبية: كانت الدبلوماسية التقليدية "تقوم أساسا على التعامل بين الحكومات، أما اليوم فنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسائل الاتصال فإن الدول تحاول أن تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب، ويُسمى هذا الأسلوب باسم الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام.^{١١٧} ويمكن تعريف الدبلوماسية الشعبية بأنها الأداة التي من خلالها تستطيع الجماهير الشعبية أن تحقق تنفيذ السياسة الخارجية الجماهيرية بين الشعوب وصولاً إلى أهدافها الداخلية الراجعة إليها.^{١١٨}

^{١١٦} Ibid., p. ٣٣٥.

^{١١٧} د. زايد عبيدالله مصباح، الدبلوماسية، المصدر السابق، ص ١٤٥.

^{١١٨} صلاح الدين الدومة، المصدر السابق، ص ١٧٢.

هذا النوع من الدبلوماسية قديم حيث ساد في الامبراطورية الإغريقية كانت تُعرب بـ "الديموس" والديموسية تعني مجمل القبائل الإغريقية المكونة للبنية الديمغرافية الأثينية إذ كانت الدولة تتكون من تحالف عشرة مجموعات تسكن كل مجموعة في قطاع يسمى ديموس. ومورست الدبلوماسية الشعبية الديموسية في حقبة الحكم الديمقراطي إذ كانت البعثة الدبلوماسية الشعبية الديموسية تتكون من عشرة أعضاء وتكون الرئاسة تناوبية وتحدد الأسبقية الرئاسية. وكانت موضوعات التفاوض بين أثينا والطرف الآخر يتم مناقشتها جماعيا إلا أنه يلقي كل فرد خطابه وبعد مناقشة الخطابات يتم التوصل إلى النتائج باعتبارها محصلة العقل الجمعي.

وعندما قامت الثورة الفرنسية ضد الملكية والإقطاع كان وقودها سواد الشعب الفرنسي بينما ورثت الطبقة الوسطى (البرجوازية) سلطات العرش وخرجت الجماهير صفر اليمين. **فواصلت الجماهير ثورتها ضد البرجوازية وبذلك تبلورت مفاهيم جديدة مثل:**^{١١٩}

١. إن الشعب هو مصدر السلطة
٢. الإخاء ، المساواة والعدالة.
٣. تولت البرجوازية الفرنسية السلطة في الجمهورية الأولى في عام ١٧٩٢ ثم مورست السلطة التشريعية نيابيا خلال مرحلتين:

- أ. تأكيد سلطة الجماهير في اقضاء نوابها عن الدوائر المعنية
- ب. حُرمت الجماهير من هذا الحق - أي لا تستطيع الجماهير في دائرة معينة اقضاء ممثليها في مجلس الأمة، ومن ثم إعلان الأمة مصدراً للسلطة لأن سيادة الأمة لا تتجزأ.^{١٢٠}

^{١١٩} المصدر نفسه، ص ١٧٣.

^{١٢٠} المصدر نفسه، ص ١٧٤.

وعلى الرغم من أن الباحثين يتفقون على أن الدبلوماسية الشعبية هي الدبلوماسية التي تسعى من خلالها الدول إلى إقامة علاقات مباشرة مع الشعوب، فإن الاختلاف يظهر بينهم في النظرة إلى الأدوات التي يمكن من خلالها ممارسة الدبلوماسية الشعبية. فهناك من يركز على دور وسائل الاتصال الجماهيري في مخاطبة الجماهير من خلال الإعلام والمنابر العامة المتعددة كالجمعيات الثقافية والعلمية... الخ.^{١٢١} لكن هناك من يرى بأن الدبلوماسية الشعبية لا تستطيع أن تنجح إلى دبلوماسيين شعبيين يأتون من عموم الشعب ويفهمون لغته ويحسون بأحاسيسه ويعملون من أجل خدمته.^{١٢٢}

من حيث أسلوب الممارسة تم تقسيم الدبلوماسية الشعبية إلى نمطين: النمط الأول وهو يركز على أساس الممارسة الجزئية، والنمط الثاني وهو يقوم على أساس الممارسة الكلية. والمقصود بالممارسة الجزئية للدبلوماسية الشعبية هو أن الدول تمارسها في جوانب معينة وبوسائل محدودة ودون أن تمتد تلك الممارسة إلى المستوى المؤسسي الرسمي الدائم. أما المقصود بالممارسة الكلية فهو أن الدولة تمارس الدبلوماسية الشعبية بشكل يومي في علاقاتها الدولية وبشكل يمتد ليشمل من جانبها مؤسسات النشاط الدبلوماسي الرسمي الدائم والمؤقت.^{١٢٣}

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى التطبيق الليبي لمفهوم الدبلوماسية الشعبية الذي بدأ في عام ١٩٧٩م والمركز من جانبه المؤسسي على أساس الاختيار الشعبي لأشخاص النشاط الدبلوماسي الذين يتولون العمل الدبلوماسي في الداخل والخارج. والهدف الرئيسي الذي "تسعى الدبلوماسية الشعبية في النظام الجماهيري لتحقيقه هو قيام علاقات مباشرة بين شعوب العالم وأن هذه الشعوب هي أطراف العلاقة الدبلوماسية وتتوسل لتحقيق

^{١٢١} زايد عبيد الله مصباح، المصدر السابق، ص ١٤٦.

^{١٢٢} المصدر نفسه، ص ١٤٦.

^{١٢٣} المصدر نفسه، ١٤٧.

أهدافها بأساليب وأجهزة شعبية مصعدة على غرار اللجان الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والمكاتب الشعبية ومكاتب الأخوة.^{١٢٤} فقد تم تحويل وزارة الخارجية الليبية إلى مكتب شعبي للاتصال الخارجي، وتم إحلال المكاتب الشعبية ومكاتب الاخوة محل السفارات والمفوضيات الليبية في الخارج. وبذلك أصبح هناك أربعة أنواع من البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج، **وذلك على النحو التالي:**^{١٢٥}

أ- مكاتب الاخوة: وهي المكاتب التي تنظم علاقات ليبيا مع غيرها من الدول العربية.

ب- المكاتب الشعبية: وهي التي تنشأ بناء على علاقات الصداقة بين الشعب العربي الليبي وأي شعب آخر في المجتمع الدولي. وهي تحمل هذا الاسم انسجاما مع فلسفة الدبلوماسية العشبية الهادفة إلى إقامة العلاقات بين الشعوب من خلال أدوات شعبية.

ت- البعثات العربية لدى الدول: وهي بعثات لم يتم تحويلها إلى مكاتب شعبية أو مكاتب أخوة، وهي محدودة ووتتركز في أفريقيا.

ث- البعثات العربية المقيمة لدى المنظمات الدولية والإقليمية: كما هو الحال بالنسبة للبعثة العربية الليبية في هيئة الأمم المتحدة والبعثة الليبية لدى جامعة الدول العربية، وكذلك البعثة الليبية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إذن الدبلوماسية الشعبية في النظام الجماهيري يمكن أن تُعرف بأنها: "فن إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين شعوب العالم باستخدام الوسائل السلمية، عن طريق أجهزة شعبية مصعدة بقصد توطيد أواصر الود

^{١٢٤} حسين سعد السني، الدبلوماسية الشعبية في النظام الجماهيري: دراسة مقارنة، منشورات جامعة سبها (ليبيا)، ١٩٨٨، ص ٩٦.

^{١٢٥} عطا محمد صالح زهرة، أصول العمل الدبلوماسي والفتنصلي، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٣، في: زايد عبيد الله مصباح، المصدر السابق، ص ١٤٩

والتعاون بين الشعوب المختلفة وتقادي ما قد يثور بينها من خلافات.^{١٢٦} هذا التعريف يؤكد على وجهة النظر القائلة بأن الوظيفة الدبلوماسية وظيفة إدارية وليست سياسية وبالتالي فإن الدبلوماسية بالمعنى المشار إليه هي من اختصاص الإدارة وتستمد شعبيتها من مفهوم الإدارة الشعبية في النظام الجماهيري الذي يدعو إلى تطبيق الديمقراطية المباشرة على الإدارة وتحويلها من إدارة حكومية إلى إدارة شعبية تسير بواسطة لجان شعبية مصدقة تكون هذه الإدارة ملزمة بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية وخاضعة لرقابتها.^{١٢٧}

وفي العصر الحديث تطورت الدبلوماسية الشعبية واتخذت أشكالاً جديدة مثل تبادل الفرق الرياضية (دبلوماسية البينق بونق أنهت أزمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية) وتبادل البعثات الثقافية والفنون الشعبية والمعارض وغيرها. كذلك وصف البعض التحركات السريعة والكثيفة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، هنري كيسنجر، في عواصم الشرق الأوسط (القاهرة، تل أبيب، عمان ودمشق) عقب حرب ١٩٧٣ لاحتواء أزمة ما بعد الحرب، بأنها دبلوماسية "ماكوكية" (Shuttle Diplomacy). وهناك أشكال جديدة من الدبلوماسية الحديثة تحدث على الهامش ولكنها مهمة في إذابة الجليد بين أطراف الأزمة مثل دبلوماسية الهاتف ودبلوماسية المصعد؛ وهي تتطوي على محادثات خارج الإطار الرسمي فتمهد لمناخ ملائم لتقريب وجهات النظر. وفي العصر الحديث ظهرت "الدبلوماسية الناعمة" التي وصف بها البعض سياسة الصين الخارجية في التعامل مع دول العالم الثالث بعيداً عن الأجندة الخاصة أو الضغوط السياسية - وهي موضوع هذا البحث.

^{١٢٦} حسين سعد السني، المصدر السابق، المصدر السابق، ص ٩٧.

^{١٢٧} المرجع نفسه، ص ٩٧.

المبحث الرابع

الدبلوماسية الناعمة (الصينية)

يقصد بالدبلوماسية الناعمة "Soft Diplomacy" بأنها تلك التي تستخدم مداخل وأساليب مثل التجارة، الاستثمار، واستراتيجيات الدعم في العلاقات لكسب الأصدقاء والحلفاء في العالم الإسلامي والعربي، كمقابل للدبلوماسية الخشنة "Hard Diplomacy" مثل الحرب الوقائية أو الاستباقية، pre-emptive war. وقد بدأ استخدام هذا النوع من الدبلوماسية لكسب حلفاء وأصدقاء في العالم العربي/الإسلامي للتوصل لتسوية ناجحة للحرب في العراق.^{١٢٨} لكن يرى البعض أن هذا النوع من الدبلوماسية (الناعمة) قد تم استخدامها من قبل بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال (نموذج ترومان) لدعم الدول المتضررة من الحرب في أوروبا، مثل اليونان وتركيا، وقد حققت نجاحاً كبيراً آنذاك.

الدبلوماسية الناعمة التي تتبعها الصين اليوم هي الدبلوماسية التي تقوم على استخدام الإقناع بدلاً من الإكراه، وتزيد من قدرة الصين وجهازها الدبلوماسي الضخم المنتشر في شتى أرجاء العالم على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة ثقافية، اقتصادية، خيرية، تنموية، وإغاثة الفقراء والمحتاجين والمنكوبين، والمشاركة في أعمال المنظمات الدولية والقوى المتعددة الجنسيات. وتؤدي الصين من خلال هذه السياسة أهمية كبيرة للاستثمار وتقديم المساعدات الاقتصادية، وتنفيذ المشاريع المجانية التي تُسهل حياة الناس في الدول الأجنبية لخلق تواصل مع القواعد الجماهيرية، خاصة في دول شرق آسيا، مما زاد من تأثيرها بالمنطقة، من منطلق وقاعدة جعل التنمية الصينية الذاتية أكثر فائدة لدول المحيط والجوار والمنطقة والدول النامية بشكل

^{١٢٨} ٢٠١٣، March ٣، Human Events, powerful conservative voices,

عام.١٢٩ تبنت الصين إستراتيجية توزيع المكاسب في سياستها الخارجية، وأقدمت على مبادرات فعلية بالتوقيع على اتفاقية تعاون وصداقة مع دول شرق آسيا ، ودول أفريقيا، والدول العربية وتشمل إستراتيجية توزيع المكاسب وسياسة الدبلوماسية الناعمة على تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج ، وتقليل المخاوف من نمو الاقتصاد الصيني، وتشجيع القدوم للصين لغرض الدراسة والتدريب والإطلاع على التجربة الصينية، وفتح الأسواق أمام منتجات هذه الدول، وعززت هذه السياسة من الدبلوماسية الناعمة في دور الصين في حل النزاعات الإقليمية والدولية.

وقد شملت هذه الدبلوماسية وسائل وآليات وأنشطة أخرى من الدبلوماسية؛ من أمثلة ذلك:

١. دبلوماسية الزيارات والوفود:

يقوم المسؤولون الصينيون بزيارات وجولات وإرسال الوفود لجميع أنحاء العالم، واعتمدت الصين في السنوات الأخيرة إرسال (المبعوث الخاص) الدائم إلى المناطق الساخنة في العالم، مثل المبعوث الصيني الدائم في أفريقيا ، والمبعوث الصيني الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الذي يحرص على زيارة المنطقة بين فترة وأخرى.١٣٠

وتهدف دبلوماسية الزيارات وإرسال الوفود والمبعوثين الرسميين إلى تعزيز دور الدبلوماسية الصينية ودور الصين الخارجي، وقد نجحت الصين في تغيير مواقف الكثير من دول العالم وقادتها تجاه الكثير من القضايا الساخنة في العالم ، وفتحت دبلوماسية الزيارات التي تحمل شعار " الصين هنا " آفاق جديدة أمام الصين في العلاقات الدولية وفتح المزيد من الأسواق أمام المنتجات الصينية ، لأن لغة ومصلحة السوق وتبادل المنافع تعتبر جوهر دبلوماسية الزيارات والوفود والمبعوثين.١٣١

١٢٩ دياب اللوح، الدبلوماسية في الصين، المركز العربي للمعلومات، بكين، ٢٠١٢/١٢/٢٢، (راجع موقع المركز على الشبكة الدولية).

١٣٠ دياب اللوح، الدبلوماسية في الصين، المركز العربي للمعلومات، بكين، ٢٠١٢/١٢/٢٢

١٣١ المرجع نفسه.

٢. دبلوماسية القمم :

تحرص الصين على المشاركة في أعمال الغالبية العظمى من القمم الإقليمية والعالمية التي تعقد سواء داخل الصين أو خارجها، وتوظف جُلَّ إمكاناتها لاستضافة القمم الثنائية والمتعددة في العديد من المدن الصينية، وتهدف الصين من وراء الحضور والمشاركة في أعمال القمم تعزيز التواصل وتعميق أواصر الصداقة وتوطيد العلاقات الثنائية، ودفع عملية التبادل وتبادل المنافع في كافة المجالات مع دول وشعوب العالم، والتعريف بالصين على أنها شريك ذو فائدة يحمل نوايا سلمية ويتبنى إستراتيجية توسيع المكاسب والمنفعة المتبادلة، فلقد صار الحضور الدبلوماسي الصيني مكثفاً في المؤتمرات الإقليمية والدولية والنشاطات متعددة الأطراف.^{١٣٢}

٣. دبلوماسية الإنترنت : يوجد في الصين عشرات الملايين من المواطنين الصينيين الذين يستخدمون شبكة الإنترنت وهذا العدد في ازدياد مستمر ومضطرد، ومنهم جهات وأفراد مؤثرين في الرأي العام الصيني ، ويعمل المسئولين في وزارة الخارجية الصينية على تنظيم حوارات عبر شبكة الإنترنت، وتتنعم هذه الحوارات أكثر فأكثر من خلال مشاركة المنتديات والدوائر المعنية بالشؤون السياسية والدبلوماسية وتتنعم في أدق التفاصيل للمواقف السياسية والنشاطات الدبلوماسية.^{١٣٣}

٤. دبلوماسية الخط الساخن :

دبلوماسية الخط الساخن، هي دبلوماسية قديمة - جديدة، فالمكالمات الهاتفية بين المسئولين في وزارة الخارجية الصينية والقادة في الدولة الصينية مع نظرائهم في العالم أتت بنتائج فعلية وزادت من حيوية وفعالية الدبلوماسية الصينية.^{١٣٤}

٥. الدبلوماسية الاقتصادية :

الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت جزءاً هاماً من الدبلوماسية الصينية ، ومن أهم مهامها خلق بيئة إقليمية ودولية ملائمة للتنمية الاقتصادية ، وتعبيد الطريق أمامها

^{١٣٢} دياب اللوح، المرجع السابق.

^{١٣٣} المرجع نفسه.

^{١٣٤} دياب اللوح، المركز العربي للمعلومات، بكين، ٢٠١٢/١٢/٢٠

لتعزيز التعاون القائم على أساس المنفعة المتبادلة مع دول العالم كافة ، وساهمت الدبلوماسية الاقتصادية مساهمة فعالة في دفع التنمية الوطنية ، وتعزيز التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري مع العالم ، وأصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من صميم عمل السفارات الصينية والتبادلات السياسية مع الدول الأخرى.^{١٣٥}

٦. دبلوماسية الشعب :

تشكل دبلوماسية الشعب المحور الأساسي والهدف الرئيسي للدبلوماسية الصينية، فمصالح الشعب ترافق لك دبلوماسي صيني في حله وترحاله وفي كل نشاطاته وأعماله، لحماية ورعاية الحقوق الشرعية للمواطنين الصينيين كافة خارج الصين، والسهر على أمنهم وسلامتهم ومعالجة مشاكلهم وحماية ممتلكاتهم، ومد يد العون العاجلة لهم في حالة تعرضهم للحوادث الخطرة.

وتلعب جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم دوراً فعالاً ونشطاً في تنمية دبلوماسية الشعب، وهي عبارة عن وزارة خارجية الشعب الصيني إذ تربطها علاقات تعاون عميقة مع مئات الأجسام المشابهة في العالم ، وخاصة في الدول العربية، وفي فلسطين مع جمعية الصداقة الفلسطينية - الصينية التي تأسست عام ١٩٩٥م ، حيث تم عقد الدورة الرابعة لجمعيات الصداقة العربية - الصينية في مدينة (نغشيا) الذاتية الحكم في سبتمبر ٢٠١٢م ، وتشرف جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم على إقامة التوأمة بين المدن الصينية ومدن العالم.^{١٣٦}

٧. دبلوماسية الحريم : (جمعية نساء السفراء) :

تقوم جمعية نساء السفراء العرب المعتمدين لدى الصين بدور دبلوماسي نشط، حيث ينظم هذا الإطار نشاطات عقيلات السفراء اللواتي يعملن على مد جسور التعاون مع الكثير من الجهات الصينية وخاصة إتحاد المرأة في الصين، ويتعاون هذا الإطار مع

^{١٣٥} المصدر نفسه.

^{١٣٦} منشورات وزارة الخارجية الصينية، ٢٠١٢\PRS\٣٦٣٥ No: ٢٢\١٢\٢٠١٢

زوجة وزير الخارجية الصيني التي تشرف باسم الوزارة على الكثير من الأعمال الخيرية لدعم فقراء الصين وضحايا الكوارث الطبيعية، وتمثل فلسطين في هذه الأنشطة عقيلة سفير دولة فلسطين لدى الصين، جمعية نساء السفراء العرب تترأسها زوجة عميد السلك الدبلوماسي العربي أو أقدم نساء السفراء وله أمينة سر وأمينة صندوق ويعقد اجتماعات دورية، وله محضر اجتماع ، ويعتبر هذا الإطار رديف لمجلس السفراء العرب في بكين.^{١٣٧}

٨. معهد التدريب الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الصينية :

يستضيف معهد التدريب الدبلوماسي لوزارة الخارجية الصينية العديد من الدبلوماسيين العرب والأجانب للتدريب والتعرف على الدبلوماسية الصينية وكيفية إدارتها للعلاقات الدولية والدبلوماسية وإتاحة الفرصة لهؤلاء المتدربين للقاء السفراء والدبلوماسيين القدامى الذين عملوا في السلك الدبلوماسي الصيني في وزارة الخارجية الصينية والسفارات والقنصليات الصينية في العالم، وتشارك فلسطين في نشاطات هذا المعهد بامتياز، حيث تشارك فلسطين في الدورات المتعددة التي تضم دبلوماسيين من عدة دول، وفي دورات خاصة للدبلوماسيين الفلسطينيين والتي قد يصل عدد المشاركين فيها إلى عشرين، ولقد كان لي الشرف أن ألقى محاضرة ذات مرة أمام طلبة هذا المعهد وهم من جنسيات مختلفة والذين أبدوا معرفة سياسية واسعة في الشأن الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ويرأس هذا المعهد دبلوماسي قديم بدرجة سفير، وله مجلس إدارة من الدبلوماسيين القدامى من أصحاب الخبرة، ويمنح المعهد شهادة في العلوم السياسية والدبلوماسية.^{١٣٨}

والدبلوماسية في الصين لها خصوصيتها المختلفة مراعاة لظروف الدولة وهيكلها، وهناك قوانين عامة تحكم سلوك وممارسة وأداء الدبلوماسيين لمهامهم قد تتطابق مع دول أخرى وقد تختلف، وهي سياسات إجرائية لها علاقة بالأمن الدبلوماسي وحياة

^{١٣٧} المصدر نفسه.

^{١٣٨} منشورات وزارة الخارجية الصينية، المصدر السابق.

الدبلوماسيين وكيفية التعامل معهم لتسهيل إقامتهم وتأمين تحركهم في هذا البلد الكبير الممتد جغرافياً والذي يقيم فيه جاليات كبيرة من مختلف دول العالم.^{١٣٩} تمّ توظيف الدبلوماسية الصينية العامة المتكاملة النشطة لخدمة السياسة الخارجية الصينية السلمية - المستقلة، إذ أن هدف السياسة الخارجية الصينية هو حماية السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة، وأبدت الصين رغبة جادة بالتعاون مع مختلف الدول والشعوب في دفع القضية السامية للسلام والتنمية العالميين إلى الأمام، وحماية المصالح المشتركة للبشرية برمتها، ودفع تعايش القوى القطبية المتعددة في وئام، والمحافظة على استقرار المجتمع الدولي، وتطوير العولمة الاقتصادية لتحقيق الازدهار المشترك وتنمية المصالح، وتمكين مختلف الدول وخاصة الدول النامية من الاستفادة من هذا المناخ الدولي العام، بعيداً عن فرض الإرادة الذاتية لهذا البلد أو ذاك البلد على الآخرين، وتواصل الصين المشاركة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الجوانب، و تلعب دوراً أكثر تأثيراً في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، وتؤيد الصين الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة، وتساند الدبلوماسية الصينية الحقوق والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية كافة والتي كان آخرها التصويت إلى جانب قرار اعتماد فلسطين دولة بصفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في ٢٩/١١/٢٠١٢م، ودائماً كانت الصين تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في المؤسسات الدولية.^{١٤٠} الدبلوماسية الصينية المرتكزة على هذا الزخم الشعبي لجماهير الصين، والقائمة على فن الحوار والتشاور والتفاهم، والمستندة على كل هذه القوة السياسية والاقتصادية العظيمة للأمة الصينية، جعلها اليوم تتبوأ هذه المكانة الإقليمية والدولية المرموقة وتلعب هذا الدور الفعال والمؤثر في الشؤون الدولية، والثقافة الصينية العريقة التي عمرها أكثر من خمسة الآلاف عام كانت ولا زالت بمثابة الحكمة للدبلوماسية الصينية.^{١٤١}

^{١٣٩} المصدر نفسه.

^{١٤٠} دياب اللوح، المركز العربي للمعلومات، بكين، المصدر السابق.

^{١٤١} دياب اللوح، المصدر السابق.

٩. الدبلوماسية الحكيمة :

إن الدقة في الحكم على الوضع الدولي والمتغيرات التي حدثت وما زالت تحدث في العالم تتطلب من الصين تبني الدبلوماسية الحكيمة الرزينة، لمعرفة وقياس توجه هذه المتغيرات وكيفية التعامل معها، وأن تشكل دليل للعمل السياسي والدبلوماسي من أجل تسريع تحويل التنمية الاقتصادية واستقرارها على المدى الطويل، ومن أجل خلق حالة من الاستقرار الاجتماعي وبناء مجتمع متكامل خالي من الفجوات يكون قادراً على الانفتاح مع العالم الخارجي، وقادراً على صيانة أمنه الاقتصادي والاجتماعي، وأن يتأثر إيجاباً من سياسة الانفتاح على العالم وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الصين، وهذا يحتاج إلى المزيد من إعمال الحكمة في التعامل مع دول و جماهير العالم التي لها إحساس خاص في التعاطي مع كل ما هو غريب وكل ما هو أجنبي قادم من خارج البلاد.^{١٤٢} ولا زالت أوساط صينية تشدد بأنه ينبغي على الدبلوماسية الصينية مواصلة احترام وخدمة التنمية المحلية، من منطلق أن العمل الدبلوماسي الجيد يحتاج إلى تنفيذ مفهوم التنمية العلمية، والتنمية السلمية.

^{١٤٢} المصدر السابق نفسه.

الفصل الثالث

خلفيات تشكيل القوة الصينية العظمى

يبلغ عدد سكان الصين حوالي ١,٣ مليار، ويتوقع أن يبلغ عدد سكانها في العام ٢٠٢٥ حوالي (١,٤٤٨,٤٤٧,١٤٩) مع ملاحظة أن الأسرة في الصين لا يُسمح لها بإنجاب أكثر من طفل.^{١٤٣} غير أنه في وقت لاحق سُمح بطفلين لكل أسرة. وتشكل الصين كتلة بشرية هائلة في العالم فهي تعادل خمس سكان الكرة الأرضية تقريباً. وهي أيضاً قوة اقتصادية وصناعية صاعدة لكنها ما زالت تتوضع بتصنيف نفسها ضمن مجموعة الدول النامية (developing countries).

نسبة لصعود الصين غير المسبوق عبر الأعوام الثلاثين الماضية، والذي جعل منها القوة الاقتصادية الثالثة في العالم - كما تتنبأ المؤسسات الاقتصادية العالمية بأن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية بحلول عام ٢٠٢٧ - كان من الطبيعي أن ينشغل الباحثون والخبراء بالبحث عن العوامل التي أسهمت فيه. يشير الباحثون في هذا الصدد إلى الإصلاحات الاقتصادية والأيدولوجية التي أدخلها الزعيم الصيني التاريخي، 'دينغ تشاوبنج'، والتي حرر بها الطاقات الصينية وجعلها قفلة الاستثمارات العالمية، مما رفع ٢٠٠ مليون صيني من مستوى الفقر، وإلى القوة البشرية الصينية والسياسة الحكيمة التي اتبعتها الحزب الشيوعي الصيني في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بشكل ساهم في تقادي أخطاء تجربة الإصلاح التي قادها جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي، والتي أدت إلى انهياره. كما كان لأسلوب إدارة السياسة الخارجية الصينية، وتأكيد الطابع السلمي لصعود

^{١٤٣} The C.I.A Fact book , Encyclopedia, ٢٠٠٥. في: خالد حسين، الصين: القطب الدولي الجديد، كراسة استراتيجية (رقم ١)، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص ١.

الصين والابتعاد عن المواجهات الإقليمية والدولية، دور أيضا في تدعيم هذا الصعود.^{١٤٤} لكن قبل النظر في كيف تم هذا الصعود، يرى الباحث ضرورة تقديم خلفية مختصرة لتاريخ هذه القوة العظمى الجديدة.

^{١٤٤} د. السيد أمين شلبي، دور أفريقيا في صعود الصين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨١)، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠١٠ .

المبحث الأول

خلفية تاريخية

يقول المؤرخون أن تاريخ الصين يعود للعام ٢٢٠٠ قبل الميلاد، لكن يرى البعض الآخر منهم أن تاريخ حضارتها يعود لأكثر من ٦٠٠٠ قبل الميلاد. وهي بذلك تمثل أكثر مناطق العالم عراقة. وتُعد حضارة الصين من أقدم الحضارات في العالم، فقد وُجدت المدن في الصين قبل ٤٠٠٠ سنة وظهرت أول أسرة مالكة فيها في العام ٢٠٧٠ قبل الميلاد.^{١٤٥}

في الفترة من عام ٢٢١ ق.م. تزامنت الإمبراطورية الصينية في الشرق مع الإمبراطورية الرومانية في الغرب. وكانت الإمبراطورية الصينية تتفوق على إمبراطورية روما في التقنية الزراعية وتقنيات الحديد وتملك الاقتصاد الأكثر إنتاجية. لم تكن هناك علاقات مباشرة بين الإمبراطوريتين وإن كانت روما تستورد الحرير من الصين مقابل الذهب عن طريق الوسطاء.^{١٤٦}

من القرن السادس حتى القرن التاسع عاشت أوروبا في عصور الانحطاط، وعلى عكس ذلك نهضت الصين وأصبحت دون منافس من أكثر حضارات العالم تقدماً ورقياً حتى القرن السابع عشر عندما بدأت أوروبا تتقدم الصفوف. في فترة الازدهار أنشأت الصين علاقات مع أوروبا وآسيا والعالم العربي. وأصبحت مدينة شانجان حاضرة العالم، وضمت جاليات من الأتراك والفرس والعرب والكشميريين والهنود. وكانت جميع الأديان تبشر بتعاليمها: البوذية والإسلام والمانوية والزرادشتية واليهودية والمسيحية. كما شهدت الثقافة الصينية العصر الذهبي لفن العمارة والرسم والموسيقى والشعر.^{١٤٧}

^{١٤٥} رشيدة الحاج بشير، ملف العلاقات الصينية/السودانية، الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، أغسطس ٢٠٠٨، في: د/خالد حسين، المصدر السابق، ص ٣.

^{١٤٦} كونراد زايتسن الصين: عودة قوة عالمية، ترجمة سامي شمعون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

^{١٤٧} كونراد، المرجع السابق، ص ٢١ - ٢٢.

وفي هذه الفترة من الازدهار بلغت الثقافة الكونفوشية النابعة من القلب الصيني ذروة المجد وأصبحت عقلياً وروحياً مذهب النخبة التي بدأت تخطط للحياة في الصين لمدة ألف عام، تقوم عليها الدولة والمجتمع حتى نهاية القرن التاسع عشر. وفي هذه الفترة "عُرفت الطباعة والورق فطبعت الكتابات الكونفوشية في ١٣٠ مجلداً. ومن الصين عُرفت طباعة الورق والطباعة وإصدار الكتب. ومن الصين عرف العالم البوصلة والبارود وتطورت الزراعة بإنتاج المحارث والبذرة المحسنة. وأنتجت الصين الحديد بأنواعه وتطورت صناعة السفن وطورت صناعة السلاح. وكل هذه المجالات عرفتها الصين قبل ألف عام تقريباً من أوروبا.^{١٤٨}

يرى البعض أن عظمة الحضارة الصينية تتجلى في سور الصين العظيم الذي تم تشييده بين عامي ٢٢٨ - ٢١٠ والذي يُقال إن المواد التي بُني بها السور تكفي لبناء جدار بارتفاع خمسة أمتار يلتف حول الكرة الأرضية. وتوجد في الصين مدلولات العظمة الطبيعية فمنها أعلى قمة في العالم (إيفرست) وشلالات دهيان في توافشي، وهي ثاني أكبر شلالات عابرة للحدود في العالم، وفيها كهوف تُعتبر من أكبر كهوف العالم وأعجبها. وفي الصين بحيرة (كاناس) التي ترتفع حوالي ١٣٧٤ قدماً فوق سطح البحر وهي الأجمل في العالم. وفيها جبل تشانفيان الذي يتكون من الأحجار الزجاجية، وهو الأروع في العالم.^{١٤٩}

يُعد عهد جنكيز خان في العام ١٢٢٤ أول حكم أجنبي تشهده الصين والذي عطل تطور الصين، حيث كانت نتيجته إبادة مدن بكاملها وذبح جميع سكانها. وبعد التحرير من حكم المغول بدأت الصين تنهض من جديد ولكنها بدأت تتراجع من جديد تقنياً وعسكرياً وتحولت في القرن التاسع عشر إلى واحدة من أفقر بلدان العالم.^{١٥٠} كانت الصين حتى القرن السابع عشر مركز الاقتصاد العالمي وتحمل بذور الثورة في داخلها. وتآمر عليها الغرب وانتصر عليها في حرب الأفيون اللاأخلاقية

^{١٤٨} المرجع نفسه، ص ٢٢.

^{١٤٩} كونراد، المرجع السابق نفسه.

^{١٥٠} توفيق عبد الرحيم منصور، مقال بجريدة أخبار اليوم، العدد (٤٤٢٤)، الخرطوم، ٢٠٠٧/٢/٣. في: خالد حسين، الصين: القطب الدولي الجديد، المصدر السابق، ص ٢.

التي مارس فيها الغرب أبشع صور التدمير الاجتماعي والاضطهاد للشعب الصيني، وأطلقوا على شنغهاي (عاهرة الشرق). واعتاد الأوروبيون أن يكتبوا عند مداخل شنغهاي "ممنوع دخول الصينيين والكلاب".^{١٥١} هذا الإذلال والاضطهاد لم ينسه الصينيون واستقر في ذاكرتهم فأصبحوا يسعون دوما لاسترداد كرامتهم. وكانت حرب الأفيون في العام ١٨٤٠ بقيادة بريطانيا ومشاركة أمريكا وفرنسا وروسيا واليابان. وكان غوردون باشا الذي قُتل في الخرطوم أحد قواد تلك الحرب. ووقعت معاهدة المهزوم مع الصين والتي جرحت الكرامة الصينية.^{١٥٢}

عندما بدأ الامبراطور الصيني مكافحة الأفيون وتجاره وخاصة الإنجليز، أعلنت لندن الحرب على الصين وتمكن الأسطول الإنجليزي بكل سهوله من دحر الجيوش الصينية المخدرة والمدمرة واستسلمت الحكومة الصينية ووقعت اتفاقية ناتجيبينج في عام ١٨٤٢ التي تضمنت ما يلي:

١. تتنازل الصين عن جزيرة هونج كونج لبريطانيا العظمى.
٢. تتعهد الصين بدفع ٢١ مليون دولار فضي تعويضات للحرب.
٣. تتعهد الصين بإلغاء احتكارات المتاجر الصينية الكبيرة.
٤. تتعهد الصين بأن تفرض على جميع الصادرات والواردات رسوماً جمركية عادلة منخفضة وموحدة.^{١٥٣}

بعد ذلك التاريخ تحولت الصين إلى دولة شبه مستعمرة تحت نظام اقطاعي حتى عام ١٩١١ حيث أطاحت به الثورة التي قادها صون يات صن. وفي عام ١٩٢١ تأسس الحزب الشيوعي الصيني الذي قاد الثورة حتى الاستقلال.^{١٥٤} دخل الحزب الصيني بكين في عام ١٩٤٩ وتم إعلان جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر من العام نفسه. تبنى الحزب الشيوعي الصيني الأيديولوجية الماركسية

^{١٥١} شوقي جلال، الصين وكوريا الجنوبية، التجربة والمواجهة في عصر العولمة. في: سمير أمين (محرر) الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٣٦.

^{١٥٢} خالد حسين، المرجع السابق، ص ٢.

^{١٥٣} رشيدة الحاج بشير، المصدر السابق، في: خالد حسين، المصدر السابق، ص ٢.

^{١٥٤} خالد حسين، المصدر السابق، ص ٣.

اللينينية متخذاً المنهج الجبهوي الذي حشد له عدداً كبيراً من مختلف الطبقات والفئات والقطاعات والمدنيين والعسكريين جنباً إلى جنب مع القيادة الثورية. وقد انصهروا جميعاً في الخط العام تحت مظلة الجبهة الوطنية المتحدة معبراً عن أفكار الرئيس ماو تسي تونغ الذي تبنى فلسفة الحضارة الكونفوشية معتمداً على جناحها المعني بالفعالية المجتمعية والسياسية.^{١٥٥} مع نظام اقتصادي "وسط بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية التقليدية وبقيم آسيوية وغربية على السواء".^{١٥٦}

اعتمدت الصين في نهضتها على ثقافتها وتراثها مستوحية المثل الصيني الذي يقول: "أعبر النهر وأنت تتلمس الأحجار بقدميك"، متفاعلة مع ثقافات وحضارات متعددة عبر آلاف السنين، ومهانة ومرارة لمدة قرنين من الفوضى والتخلف والقهر. فكان نتاج ذلك أربعة عقود من التخطيط المركزي، تميزت بالتروى وعدم التسرع في اتخاذ القرار عندما يتعلق الأمر بطريق غير ممهد، مدركة أن الوجود القومي ليس التاريخ فقط، بل التاريخ والعقل الراهن على مستوى العصر حتى يتحقق العبور الحضاري والتقني والفكري.^{١٥٧}

^{١٥٥} د/ أنور عبد الملك، نضرة الصين: الصعود السلمي في عالم متعدد الأقطاب، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦١)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٠٥، ص ٢٢.

^{١٥٦} شوقي جلال، المصدر السابق، ص ٢٣٩.

^{١٥٧} شوقي، المرجع السابق، ص ٣٤٠.

المبحث الثاني

مقدمات النهضة الصينية

في أكتوبر ١٩٤٩ أعلن "المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني" الذي سيطر عليه الشيوعيون، قيام "جمهورية الصين الشعبية" على اعتبار أن نظام الجمهورية هو "المرحلة التاريخية التي تسبق الاشتراكية"^{١٥٨}، بحسب ما قاله ماو تسي تونغ في خطاب ألقاه وسط نحو مليون صيني حضروا لاستقباله هو يدخل بكين فاتحاً.

تم تقسيم الصين خلال فترة حكم ماو إلى ٢٢ مقاطعة، وخمسة أقاليم ذات حكم ذاتي، ومدينتين تابعتين للإدارة المركزية، هما بكين وشنغهاي.^{١٥٩} اعتمدت الجمهورية الجديدة أول دستور مكتوب للبلاد وتم إقراره رسمياً في عام ١٩٥٤، حيث تكونت مؤسسات الدولة من: المجلس الوطني لنواب الشعب، مجلس الدولة (أي الحكومة)، والمحاكم الشعبية.^{١٦٠} وعملياً كان الحزب الشيوعي هو أقوى أجهزة الدولة، تليه القوات المسلحة.^{١٦١}

تأسس الحزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٢١، وقد تميز عن بقية الأحزاب الشيوعية في العالم بتركيزه على البعد الوطني قبل البعد الأممي.^{١٦٢} وحول هذه المسألة تمحور الخلاف الصيني السوفيتي بعد قليل من وصول الشيوعيين الصينيين إلى السلطة معتمدين على الفلاحين كقوة ثورية. وقد ظل ماو حتى وفاته في عام ١٩٧٦ يشكل رمزاً لـ "أسطورة" جمهورية الصين الشعبية، حتى برغم الخروج على كثير من أفكاره في المراحل التالية لرحيله، لأنه صانع النهضة الصينية الحديثة، التي

^{١٥٨} محمد نعمان جلال، التطور السياسي الصيني في ظل ماوتسي تونغ، في: هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (محرران)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٦، ص ١٠.
^{١٥٩} سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، الإمارات العربية المتحدة: ثقافة للنشر والتوزيع، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، أبو ظبي، دبي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤٣.
^{١٦٠} محمد نعمان جلال، المرجع السابق، ص ١٠.
^{١٦١} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٤٣.
^{١٦٢} محمد نعمان جلال، المرجع السابق، ص ١٢.

قادت الصين لتكون دولة كبرى لها أهميتها ومكانتها في العالم، بعد أن كانت دولة تحت الاحتلال تتلقى الهزائم العسكرية من كل صوب.^{١٦٣}

اتسم ماو بأيدولوجية مرنة - أي قابلة للتعديل نسبياً بحسب خصائص كل مرحلة. وانعكس ذلك على آرائه السياسية. ومما يُضرب به المثل في هذا المجال أنه دعا في مرحلة ما قبل تأسيس الجمهورية إلى تخفيض إيجارات الأراضي الزراعية وهو الأمر الذي أكسبه تأييد الفلاحين، لكنه حين وصل السلطة طبق "الإصلاح الزراعي" الذي سيطرت الدولة بموجبه على الأراضي والمحاصيل، على حساب الفلاحين^{١٦٤}، حين أعاد توزيع ٧٤٠ ألف جمعية زراعية كانت موجودة في الصين لتصير (٢٦٤٢٥) كومونة زراعية^{١٦٥}، بدعوى السعي لزيادة الانتاج الزراعي.

أقام ماو جمهورية الصين الشعبية على اقتصاد محطّم، بفعل الحروب التي دارت أولاً ضد الاحتلال الياباني، ثم ضد "الحزب الوطني" ذي الطابع الاقطاعي في الحرب الأهلية التي انتهت بسيطرة الشيوعيين على البلاد. ولأن الصين ظلت دولة زراعية تاريخياً، فقد لجأ ماو إلى "الإصلاح الزراعي"، على أساس التأميم ونزع الملكيات في عملية تخطيط مركزي شبيهة بما فعله السوفيت. أدت هذه العملية في السنوات الخمس الأولى إلى تحسّن الاقتصاد الصيني، إذ ارتفع الناتج الإجمالي من ٢٧ مليار يوان في عام ١٩٥٢ إلى ٦٥ مليار يوان في عام ١٩٥٧^{١٦٦} وهو ارتفاع شمل مختلف قطاعات الإنتاج، بما فيها الإنتاج الزراعي. استطاعت الجمهورية الجديدة السيطرة على التضخم في تلك المرحلة، ونظمت الضرائب، وقامت بتمويل الاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة الأجور.^{١٦٧}

لكن هذه العملية أعاققتها حالة من الجفاف سيطرت على البلاد بين أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، وضعف امكانيات الزراعة، مثل قلة الأسمدة الزراعية،

^{١٦٣} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٤٤.

^{١٦٤} محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص ١٦ - ١٧. في: سامر خير أحمد، ص ٤٤.

^{١٦٥} محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨، ص ٢٠.

^{١٦٦} محمد نعمان جلال، المرجع السابق، ص ٢٣.

^{١٦٧} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٤٥.

فضلاً عن استيلاء الدولة على محاصيل الكومونات، وهو ما جعل الفلاحين يتهربون من توريد محاصيلهم، أو يتراخون في العمل^{١٦٨}، بعد أن باتوا كالموظفين؛ يؤدون عملهم في أوقات محددة فقط، فيما يكون على الدولة توفير مستلزمات الحياة لهم. لكن النتيجة النهائية هي أن الفلاح الصيني لم يستفد من "الإصلاحات" الجديدة، وانعكس ذلك سلباً على تطور الاقتصاد الصيني في المراحل التالية.^{١٦٩}

أما في مجال الصناعة فقد تضاعف الإنتاج نحو ٢-٣ مرات بين بدايات النظام الجديد، والعام ١٩٦٦، بعد أن تم التركيز على الصناعات الثقيلة، مثل صناعة الطائرات والسيارات والمعدات الثقيلة والتعدين والمناجم ومعدات توليد الكهرباء وصهر المعادن والصناعات الدقيقة^{١٧٠}، فأنشأت الدولة عدداً كبيراً من المصانع، بما في ذلك الأقاليم البعيدة.

اهتم الشيوعيون أيضاً بإحراز تقدم علمي، يستعيد ما عُرفت به الصين قديماً من نهضة حضارية وابتكارات فريدة. لذلك، سعوا لاستقطاب العلماء الخبراء الصينيين المقيمين في الخارج، وتوفير المناخ العلمي الملائم، فأنشأوا العديد من مراكز الأبحاث التكنولوجية والصناعية في مختلف الأقاليم والمدن، حتى أصبح لدى الصين في منتصف الخمسينات نحو ٨٤٠ مؤسسة للبحث العلمي والتكنولوجي، يعمل بها أكثر من ٤٠٠ ألف شخص، بعد أن كان في الماضي عدد المعاهد لا يتجاوز ٤٠ معهد بحث علمي، يعمل بها ٥٠ ألف شخص، منهم ٥٠٠ باحث فقط، حين تولى الشيوعيون السلطة في عام ١٩٤٩.^{١٧١}

توالى هذا التقدم العلمي في الصين حتى نجحت في أكتوبر ١٩٦٤ بتفجير أول قنبلة نووية صينية، تلتها القنبلة الثانية في مايو من العام التالي، فتحولت إلى قوة نووية منذ ذلك التاريخ. شمل التطوير التكنولوجي مجالات التسليح والزراعة والصناعة

^{١٦٨} محمد خير الوادي، المرجع السابق، ص ٢٠.

^{١٦٩} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٤٥.

^{١٧٠} محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص ٨.

^{١٧١} المرجع نفسه، ص ٢٥.

والفضاء. وبفضل السياسة التعليمية المدروسة التي عرفتھا الصين في تلك الفترة ارتفعت نسبة المتعلمين من الصينيين من ٢٠% فقط في العام ١٩٤٩، إلى ٨٠% في عام ١٩٧٦.^{١٧٢}

كذلك تحسنت الأوضاع الصحية في البلاد فارتفع متوسط الأعمار وانخفضت الوفيات، ما أدى إلى زيادة عدد السكان، فارتفع بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٧٦ من ٥٤١ إلى ٩٣٣ مليون نسمة. وأصدر النظام الجديد قوانين للمساواة بين الرجل والمرأة في العمل والتعليم والنشاط السياسي والعام. وعمل النظام الشيوعي على صهر المجتمع الصيني في إطار واحد تحت قيادته، مقاوماً أي نزعة استقلالية للأقاليم أو الأقليات؛ ومع ذلك حافظ أيضاً على التراث الثقافي للأقليات، ومنح بعض الأقاليم بعض الإستقلال الإداري.^{١٧٣}

تأثر مشروع ماو لتطوير الصين بالظروف الدولية التي كانت سائدة في محيطه الجغرافي، وفي العالم، خاصة ما يتصل بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. كما ظلت اليابان خصماً تاريخياً للصين، لكن الاحتكاك العسكري المباشر بين الطرفين كان توقف منذ هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. وفي العام ١٩٥٠ اندلعت الحرب الكورية، فشعرت الصين بالتهديد بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لصالح كوريا الجنوبية، ما جعلها تتدخل عسكرياً لصالح الشماليين، إذ أرسلت ما بين ٢٥٠ ألف و ٧٠٠ ألف جندي لمهاجمة قوات كوريا الجنوبية وحلفائها الأمريكيين^{١٧٤}. وقد نجحت في ذلك، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي آيزنهاور للتهديد باستعمال الأسلحة النووية، فانتتهت الحرب في العام ١٩٥٣ باتفاق هدنة بين طرفيها. خسرت الصين في تلك الحرب مئات الآلاف من جنودها^{١٧٥} فيما تعززت مفاهيم الصينيين حول أطماع الاستعمار الأجنبي، الذي باتت الولايات المتحدة ممثلة

^{١٧٢} المرجع نفسه، ص ٢٥.

^{١٧٣} محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص ص ٢١ - ٢٦.

^{١٧٤} المرجع نفسه، ص ٢١.

^{١٧٥} المرجع نفسه، ص ٢١.

الأساسي. اتجهت الولايات المتحدة بعد الحرب لتوثيق صلاتها باليابان، الخصم التاريخي للصين في شرقي آسيا، وقد انعكس ذلك على موقف الصين من حرب فيتنام، فعملت على دعم فيتنام الشمالية، والحركات الثورية المقاومة للاحتلال الأمريكي، ما جعل العلاقات الصينية الأمريكية، مطبوعة دائماً بالتوتر والعداء، وأثر على السلوك الداخلي لنظام ماو، ومن ذلك تنفيذ حملات "تطهير" متكررة ضد العناصر الصينية المتهمة بالتعاطف مع الغرب.^{١٧٦}

كان للخلاف الأيديولوجي بين الصين والاتحاد السوفيتي الأثر السلبي على إمكانيات النهضة الصينية وبخاصة في بعدها الخارجي، ومن ذلك تعطيل فرص الاستفادة من التفوق النووي السوفيتي في تطوير السلاح النووي الصيني، وكذلك عزوف السوفيت عن دعم المطلب الصيني باستعادة تايوان، في المحافل الدولية، وأخيراً، وهو الأهم، دخول الأمريكيين على خط هذا الخلاف، ومحاولة التقرب من الصين لاستعمالها كورقة ضغط على الاتحاد السوفيتي بعد العام ١٩٦٩، الذي شهد مناوشات عسكرية بين الصينيين والسوفيت.^{١٧٧}

لقد استطاع ماو تسي تونغ أن يضع الصين على المسار الصحيح للنهضة والتقدم، فبدأت تحقق مكانة وأهمية في محيطها الإقليمي، وكذلك على الصعيد الدولي، وهو ما تَوَجَّع باستعادة الصين مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي في العام ١٩٧١. لكن ذلك لا يعني أن إنجازات ماو كانت كاملة ومثالية، فقد شهدت الصين في عهده حالات أثرت سلباً على مسيرة النهضة الصينية، وربما أخرجت ما أنجزته الصين في العقود التي تلت وفاة ماو، وأبرز تلك الحالات، وأكثرها تأثيراً،^{١٧٨} هي الثورة الثقافية (١٩٦٦ - ١٩٧٦).

^{١٧٦} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٤٧ - ٤٨.

^{١٧٧} سامر، المرجع السابق، ص ٤٨.

^{١٧٨} محمد خير الوادي، مرجع سابق، ص ١٨.

المبحث الثالث

الثورة الثقافية (١٩٦٦ - ١٩٧٦)

هدف الزعيم ماو تسي تونغ من "الثورة الثقافية العمالية الكبرى" تتميط الصين وفق رؤاه وأفكاره، التي كان يؤمن أن مصلحة بلاده تتحقق من خلالها، وإبقائها "حامية" للصين بعد وفاته. أراد ماو منذ وصوله السلطة في ١٩٤٩ مواصلة النهج الذي استعمله خلال الثورة، وقوامه الصراع الطبقي والكفاح الشعبي التحرري، في إدارة الدولة، بدعوى أنه سيمكّن الصين من "حرق المراحل"، للانتقال من حالة المجتمع الإقطاعي التقليدي، إلى الحالة الشيوعية فوراً. وقد استعمل ماو في ترويجه لهذه "النظرية"، تعبيرات حدية منها قوله إن الصراع الطبقي هو "الوسيلة التي تعقم الناس من كل الأدران البرجوازية والإقطاعية التي تعلقت بهم" وقوله "إن السلطة تتبع من فوهة البندقية"،^{١٧٩} في إشارة إلى ضرورة مواصلة العنف الثوري من أجل الحفاظ على السلطة، هذا فضلاً عن اعتباره أن معارضييه يمثلون استمراراً للطبقات البرجوازية والإقطاعية، أو عملاء للسوفيت.^{١٨٠} وتعتبر تجربة الكومونات الزراعية مثلاً على تصورات ماو تلك حول إدارة الدولة، تلتها تجربة "القفزة العظمى" منذ العام ١٩٥٨، التي سعت لزيادة الإنتاج الصيني في مختلف المجالات، وبخاصة إنتاج الحديد من أجل البناء.

غير أن عناصر في الحزب الشيوعي الصيني الحاكم بدأت تعارض ماو منذ مؤتمره الثامن، سبتمبر ١٩٥٦، حين أشار فيه بعض قادة الحزب، وبخاصة (ليو تشاو تشي) و (دينغ شياو بنغ)، إلى ضرورة نبذ "عبادة الشخصية"، وذلك جرياً على ما فعله قادة الحزب الشيوعي السوفيتي بعد وفاة استالين. وفي هذه الأجواء اقترح دينغ في معرض تقييمه تجربة الكومونات الزراعية في العام ١٩٥٧ السماح للملكيات البرجوازية الصغيرة بالعمل في الريف، من أجل التغلب على مشكلة انخفاض إنتاج

^{١٧٩} ، محمد خير الوادي ص ٢٠.

^{١٨٠} ، المرجع نفسه، ١٩.

الغذاء، طارحاً شعاره الذي صار شهيراً فيما بعد "ليس المهم أن يكون لون القط أبيض أو أسود، المهم أن يصطاد الفئران".^{١٨١} بعده بعامين، أي عام ١٩٥٨، قررت اللجنة المركزية للحزب عدم ترشيح ماو لمنصب رئيس الجمهورية، ضمن ترتيبات "إصلاحية" جرت بموافقته، وأراد منها فيما يبدو الانحناء مؤقتاً لعاصفة الانتقادات التي واجهتها سياساته. وهكذا، أُنتخب (ليو تشاو تشي) رئيساً للجمهورية في عام ١٩٥٩، ودينغ شياو بنغ أميناً عاماً للحزب فيما احتفظ ماو بموقعه رئيساً للحزب.^{١٨٢} بات (ليو تشاو تشي) و (دينغ شياو بنغ) أقرب للقرار الاقتصادي من ماو، فمضيا في تنفيذ إصلاحات اقتصادية، وبخاصة في القطاع الزراعي، حيث تقرر إعادة توزيع مكتسبات الكومونات على أساس مقدار العمل والعطاء الذي يقدمه الفلاح، وأعيدت بعض الممتلكات الفردية للمزارعين، بما في ذلك توزيع قطع صغيرة من الأرض يزرعونها لحسابهم.^{١٨٣} وقد انعكست هذه الإجراءات إيجاباً على الإنتاج ومجمل الاقتصاد.

قرر ماو أن ينطلق من الجانب الثقافي في مهاجمة منتقديه، لأن المثقفين كانوا أكثر من ينادون بتعدد الآراء، وهي الآراء التي اعتبرها ماو خطراً على مبدأ الصراع الطبقي، و من ثم على توظيف الطاقات الصينية من أجل التقدم والنهضة. وفي عام ١٩٦٤ اتهم ماو أوساطاً أدبية صينية بأنها لا تنفذ سياسة الحزب الشيوعي، وأنها "انزلقت إل هاوية التحريفية"،^{١٨٤} ثم تحدث غير مرة عن "استعادة القوى البرجوازية عافيتها" بسبب الإجراءات الجديدة.

يُنسب لتدخلات زوجة ماو، (جيانغ تشينغ)، وكانت ممثلة مغمورة قبل زواجها، الكثير من الأثر على قيام الثورة الثقافية، فقد كانت تلفت انتباهه إلى الكتابات الأدبية والصحفية التي تهدف لانتقاده باستعمال الرمز الأدبي والتاريخي، من دون تصريح

^{١٨١} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٤٩.

^{١٨٢} سامر خير أحمد، ص ٥٠.

^{١٨٣} محمد خير الوادي، المصدر السابق، ص ٢٨.

^{١٨٤} المرجع نفسه، ص ٢٩.

باسم (ماو)، كما أنها قامت بتنظيم ندوة ثقافية في شنغهاي في العام ١٩٦٥، وقال بيانها الختامي إن أعمال الفنون والآداب منذ العام ١٩٤٩، تمثل خطأ معارضاً للحزب والاشتراكية، وطالب بالقيام بـ "ثورة عظمى على الجبهة الثقافية لاستئصال الخط الأسود".^{١٨٥}

في مايو عام ١٩٦٦ بدأت الإجراءات الأولى للثورة الثقافية، فدعا ماو المكتب السياسي للحزب إلى اجتماع يهدف لنقد الأخطاء التي ارتكبتها بعض القيادات، مما أدى لاتخاذ قرار بتجميد عضوية العديد من المعارضين لماو في الحزب، وعزلهم من مناصبهم السياسية والعسكرية، باعتبارهم ممثلي البرجوازية في الحزب والدولة. وفي الشهر نفسه أنشأ ماو "القيادة المركزية للثورة الثقافية" التي تكونت من أربعة أشخاص، أبرزهم زوجته، ووزيرالدفاع (لين بياو).^{١٨٦}

في شهر أغسطس ١٩٦٦ تم إطلاق الثورة الثقافية رسمياً، من خلال البيان الذي أصدرته اللجنة المركزية للحزب، عقب اجتماعها الذي حمل شعار "اقصفوا مقر القيادة"، في إشارة إلى القيادات المعارضة لماو، بمن فيهم ليو تشاو تشي ودينغ شياو بنغ، فقد جاء في البيان أنه تقرر البدء بثورة ثقافية من أجل "إسقاط القابعيين على السلطة والسالكين الطريق الرأسمالي، ودحض ثقافات الأكاديميين الرجعيين والبرجوازيين، والتمهيد لاستيلاء البروليتاريا على السلطة".^{١٨٧} وفي الشهر نفسه أعلن ماو في اجتماع حاشد للطلبة والشباب في ميدان تيان آن مين، تأسيس "كتائب الحرس الأحمر" من أجل "تخطيم العالم القديم"، وكان أفراد تكل الكتائب، ومعظمهم من الشباب الصغار، مخولين بضرب واحتجاز المتهمين بمخالفة ماو وأفكاره.^{١٨٨} وانطلق الشباب بالقطارات بالمجان لكي يعمموا الثورة الثقافية في كل أرجاء البلاد. لخص الرجل القوي في الثورة الثقافية، وزير الدفاع لين بياو، الثورة الثقافية بأنها "سحق الشياطين القدامى الأربعة: الأفكار القديمة، الثقافة القديمة، الأعراف القديمة،

^{١٨٥} محمد خير، المرجع السابق، ص ٣٢.

^{١٨٦} المرجع نفسه، ص ٣٢.

^{١٨٧} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٥١.

^{١٨٨} محمد خير الوادي، المرجع السابق، ص ٣٣.

والعادات القديمة".^{١٨٩} وفي هذا السياق مُنحت للشباب الصغار صلاحيات غير محدودة بالبطش بالمعارضين. وكانت ضمن تلك الممارسات مهاجمة الجامعات والتككيل بأساتذتها ورؤسائها بتهمة تعاطفهم مع البرجوازيين، وجمع مؤلفات عدد من كبار الكتاب، وحرقها في الساحات العامة، بحضور مؤلفيها، وكذلك مهاجمة المتاحف وتدمير محتوياتها، وتطور الأمر إلى ممارسة التعذيب بحق المتهمين بمخالفة ماو، وتحويل المدارس ودور العبادة والمسارح والمكتبات، إلى أماكن اعتقال.^{١٩٠} وكان لزوجة ماو، جيانغ تشينغ، التي تصرفت باعتبارها القائد الفعلي للثورة الثقافية، دوراً أساسياً في محاسبة كبار قادة الحزب والدولة، وإبعادهم من مواقعهم والتشهير بهم.^{١٩١} وانقسمت الثورة الثقافية إلى مجموعتين: تقود إحدهما زوجة ماو (جيانغ) والثانية يقودها جنرالات الجيش بقيادة (لين بياو).

توفي لين بياو في حادث طائرة في سبتمبر ١٩٧١، وهو هارباً من بطش ماو بعد اتهامه بتدبير محاولة لاغتياله. وفي عام ١٩٧٣، في المؤتمر العاشر للحزب، أراد ماو التأكيد على استمرار الثورة الثقافية في ظل دكتاتورية البروليتاريا، في وقت استثمرت فيه زوجة ماو المؤتمر لإدخال ثلاثة من مؤيديها إلى عضوية المكتب السياسي للحزب هم: (شانغ شين جياو، وانغ هونا ون، ياو ون يوان) مكوّنة ما عُرف تالياً في تاريخ الصين المعاصر بـ "عصابة الأربعة"،^{١٩٢} وهو تعبير كان ماو أول من استخدمه في يوليو ١٩٧٤ في تحذير إلى زوجته وأنصارها، حين شعر أن طموحاتها في السلطة لا حدود لها، بخاصة عندما نظمت حملة تشهير برئيس مجلس الدولة، (شو إن لاي).^{١٩٣} وقد تُوفي الأخير في يناير ١٩٧٦. ومرض ماو منذ العام ١٩٧٣ جعل من دينغ مسؤولا عن تسيير شؤون الدولة حيث انتهج نهجاً إصلاحياً فسرتة

^{١٨٩} محمد خير الوادي، المرجع السابق، ص ٣٦.

^{١٩٠} المرجع نفسه، ص ٣٧.

^{١٩١} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٥٣.

^{١٩٢} كونراد زايئسن الصين: عودة قوة عالمية، ترجمة سامي شمعون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ٢٤٩.

^{١٩٣} محمد خير الوادي، المصدر السابق، ص ٤٧، ٥١.

عصابة الأربعة بأنه مناقض للثورة الثقافية، لذلك اتجه ماو لتحجيم دوره فأقاله من منصب رئيس مجلس الدولة، ثم تم طرده من الحزب ومناصبه الحكومية في إبريل عام ١٩٧٦ وتم تعيين (هوا كو فينغ) في منصب رئيس مجلس الدولة.^{١٩٤} توفي ماو في ٩/٩/١٩٧٦ فتحركت زوجته لتولي قيادة البلاد فأمر هوا كو فينغ باعتقالها في ٦/١٠/١٩٧٦ ومعها بقية أفراد عصابة الأربعة، وتمت محاكمتهم في نوفمبر من العام نفسه وحُكم عليهم بالسجن مدى الحياة.^{١٩٥}

^{١٩٤} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٥٥ - ٥٦.

^{١٩٥} كونراد زائنس، المصدر السابق، ص ٢٥١.

المبحث الرابع

نهضة الصين الحديثة والإصلاحات

أولاً: إنطلاقة النهضة في الصين:

بعد وفاة ماو أخذت قيادات الحزب الشيوعي الصيني تستخلص الدروس والعبر من التجربة الصينية بسلبياتها وإيجابياتها. فعملت على معالجة الآثار السلبية التي تركتها الثورة الثقافية على مختلف المجالات في البلاد، وهكذا أُعيد الاعتبار للملايين ممن أُتهموا بمناهضة ماو، ومنهم أهم قيادات الحزب، بمن فيهم المتوفين، مثل ليو تشاو شي و شو إن لاي.^{١٩٦} ومن نتائج التصحيح أن قبل هوا كو فينغ باقتراح قادة الحزب بإعادة دينغ إلى مناصبه الرسمية من جديد (النائب الأول رئيس مجلس الدولة، نائب رئيس الحزب، ونائب رئيس اللجنة العسكرية)، مقابل عدم مطالبته بمنصب رئيس مجلس الدولة.^{١٩٧}

كان قادة الحزب يثقون في كفاءة وقدرات دينغ أكثر من (هوا) حيث اتبع دينغ منهجاً براجماتياً فكان يرى أن التزام الأفكار العقائدية ليس هو بالضرورة ما يصنع النجاح. وبفضل الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب في ديسمبر ١٩٧٨ شغل أنصار دينغ جميع المواقع القيادية في المكتب السياسي والأجهزة القيادية الأخرى ما جعل دينغ بمثابة الحاكم الجديد الفعلي للصين بينما أصبح هوا حاكماً شكلياً للصين حتى غادر مناصبه كلها في عام ١٩٨١ ليتسلم دينغ منصب القيادة العسكرية (رئيس اللجنة العسكرية)، وتسلم إثنان من المقربين له منصبي الأمين العام للحزب ورئيس مجلس الدولة، هما على التوالي: هوا ياو بانغ، وشاو شيانغ، فيما ألغي منصب رئيس الحزب الذي كان يشغله ماو.^{١٩٨}

سعى دينغ بالتعاون مع القيادات الجديدة التي استقادت من أخطاء الماضي وصممت على تجاوزها، إلى رسم سياسة إصلاحية في الصين تشمل مختلف

^{١٩٦} سافير، المرجع السابق، ص ٥٧.
^{١٩٧} كونراد زابتنس، المصدر السابق، ص ٢٧٠.
^{١٩٨} المرجع نفسه، ص ٢٧٢.

القطاعات، وبخاصة الاقتصاد، وما يلزمه من تطوير الأوضاع التعليمية والمعرفية لدى الصينيين. وقد انطلقت تلك الإصلاحات مع قرار اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها المنعقد في ديسمبر من العام ١٩٧٨ حيث أعلن التحول من "النضال الطبقي" إلى "البناء الاقتصادي وتطبيق الانفتاح على الخارج"^{١٩٩}، على أساس أفكار دينغ القاضية بتحرير الفكر من قيود الأيديولوجيا. غير أن هذه الإصلاحات الساعية لمعالجة آثار الثورة الثقافية لم تخرج عن الأطر الرئيسية للماركسية، التي ظلت في نظر القيادات الجديدة أساساً لانتصار الصين وتقدمها؛ فضلاً عن أنها لم تنتكر للدور التاريخي لماو في تحرير الصين وتأسيس دولتها الحديثة، فيما حُمِلت "عصابة الأربعة" وزر سلبيات مرحلة الثورة الثقافية كلها.^{٢٠٠}

في اجتماع حزبي عُقد في مارس ١٩٧٩ صاغ دينغ رؤيته للمرحلة التالية من تاريخ الصين، في أربعة مبادئ أعلن أن على الحزب التزامه بها كي ينجح في عملية التحديث والإصلاح، هي: ١/ الاشتراكية، ٢/ دكتاتورية البروليتاريا، ٣/ الدور القيادي للحزب (حكم الحزب الواحد)، ٤/ اللينينية الماركسية وأفكار ماو.^{٢٠١} وكان دينغ يهدف من ذلك إلى توفير الظروف الموضوعية للنهضة والتحديث وأهم تلك الظروف الاستقرار السياسي. وركز دينغ على تطوير الانتاج، وقد نشر ذلك في كراسه في عام ١٩٨٤ موضحاً أن الماركسية تولي بالغ الأهمية لتطوير القوى المنتجة وتطبيق الاشتراكية يتطلب قوى منتجة عالية التطور وثروة مادية كبيرة... فالاشتراكية تعني استئصال آفة الفقر... إن تفوق النظام الاشتراكي يكمن في قدرته على التطوير المتزايد للقوى الإنتاجية وتحسين مستوى الشعب المادي والثقافي بالتدريج.^{٢٠٢}

أسس دينغ بوجهة نظره هذه، للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، التي استعملت بعض آليات اقتصاد السوق، وفق منهج برغماتي طموح، وسمحت بظهور طبقة من الصينيين الأغنياء، فضلاً عن جذب الأثرياء الصينيين المهاجرين

^{١٩٩} موقع وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا" على الانترنت، www.arabic.xinhuanet.com

^{٢٠٠} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٥٨.

^{٢٠١} كوندرا زابيتس، المرجع السابق، ص ٣٢٧.

^{٢٠٢} محمد خير الوادي، المصدر السابق، ص ٨٩ - ٩٠.

للاستثمار في بلادهم، مع التوجه لتقليص الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة، وتخفيض دعمها للسلع والخدمات، تحت شعار مشاركة الجماهير في تحمل أعباء التنمية.^{٢٠٣} ومن المنظور الاقتصادي نفسه، توجهت الصين للانفتاح على العالم، بعد سنوات طويلة من الانغلاق، لكن مع أخذها في الاعتبار ضرورات الحفاظ على السيادة والاستقلال. وقد صرّح دينغ في عام ١٩٨٤ بأن الصين تتمسك بسياسة الاعتماد على النفس وفي الوقت ذاته تتفتح على الاستثمار الأجنبي والحصول على رأس المال والتكنولوجيا.^{٢٠٤}

وضعت القيادة الصينية خطة عمل استراتيجية مقسمة إلى ثلاث مراحل: الأولى تهدف لحل مشكلة الغذاء والكساء خلال الفترة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٠. والثانية تهدف لتحقيق الرفاهية بين عامي ١٩٠٠ و ٢٠٠٠، أما الثالثة فتتمدد حتى منتصف القرن الحادي والعشرين وتهدف للوصول بالصين إلى مستوى الدول المتقدمة. على أن تُنفذ خطة العمل من خلال عمليات تحديث في أربعة مجالات رئيسية، هي: الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا، والقوات المسلحة. إجمالاً انقسمت المرحلة الأولى من الإصلاحات إلى جزئين: الأولى في الريف، وامتدت من العام ١٩٧٩ إلى العام ١٩٨٤، والثانية في المدن منذ العام ١٩٨٥.^{٢٠٥} استمر دينغ متمسكاً بمبدأ الإصلاح التدريجي، فاختر مواقع معينة لتكون مناطق اقتصادية يُطبّق عليها الإصلاح، حتى إذا نجحت التجربة يتم تعميمها على مختلف مناطق البلاد. وهكذا:

١. في مجالات التكنولوجيا والصناعة: في العام ١٩٧٩ أُقيمت أربع مناطق اقتصادية خاصة، لتكون "نوافذ العالم على العلم والتكنولوجيا"، هي: شنجن المقابلة جغرافياً لهونج كونج،^{٢٠٦} شانتو التي تقابل جنوب تايوان، شوهاي القريبة من مكاو، وجميعها

^{٢٠٣} المرجع نفسه، ص ١٠٠.

^{٢٠٤} محمد خير الوادي، المرجع السابق، ص ٩١.

^{٢٠٥} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٦٠.

^{٢٠٦} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٦٠. زار هذا الكاتب تلك المنطقة من الصين عام ٢٠٠٧ ووقف على المستوى الهائل في التطور التكنولوجي وكيف تحولت هذه البلدة من قرية صغيرة في خلال ٢٥ سنة فقط إلى مدينة حديثة في أكبر شركات الاستثمار التكنولوجي في العالم.

تقع على سواحل مقاطعة غوانغ دونغ، أما المنطقة الرابعة فأنشئت في كسيامن على مضيق تايوان، وهي تتبع لفوجيان: خُفّضت الرسوم الجمركية والضرائب في هذه المناطق، وسُمح لرجال الأعمال بإقامة شركات خاصة، وتم إنشاء سوق للأوراق المالية، وعدد من البنوك الخاصة. نجحت هذه المناطق في جذب الاستثمارات والتكنولوجيا، بخاصة من هونغ كونغ، وحققت الصناعات فيها أرباحاً طائلة، وأظهرت محاسن الانفتاح على العالم الخارجي، ما شجّع الحكومة الصينية على تعميم هذه التجربة لاحقاً. فاخترت في العام ١٩٨٤، ١٤ مدينة ساحلية أخرى وحولتها إلى مناطق شبيهة منفتحة على العالم، من أهمها شنغهاي وتيانجين وجزيرة هاينان، التي حُولت إلى مقاطعة لتكون مناظرة لتايوان، ربما سعياً لدمج اقتصادي تايوان وهونغ كونغ في الاقتصاد الصيني. نجحت هذه المناطق الجديدة حتى بلغ حجم الاستثمار فيها مئات المليارات من الدولارات.^{٢٠٧} تبع ذلك إنشاء مناطق لتنمية صناعة التكنولوجيا عددها ٥٢ منطقة، موزعة في مختلف أنحاء الصين ومُنحت امتيازات جمركية وغير مطالبة بالحصول على رخص الحكومة وعملت دون تدخل من الحكومة. فظهرت فيها مصانع عملاقة لإنتاج صناعات الطيران والفضاء وأجهزة الكمبيوتر والالكترونيات، ودفع ذلك النجاح لإنشاء مناطق ضخمة لصناعات التكنولوجيا، تُعرف باسم "حدائق التكنولوجيا".^{٢٠٨} ومنذ أن سمحت الحكومة رسمياً في العام ١٩٨٤ بتأسيس الشركات الخاصة، ارتفعت أعداد الشركات الصناعية والخدمية الخاصة من ٤,٢ مليون شركة في ذلك العام، إلى ١٠,٤ مليون شركة في عام ١٩٨٥، ثم إلى ١٣,٤ مليون شركة في العام ١٩٨٦.

كما تطورت الصناعات الصينية في مجال علوم الحياة والفضاء والمعلومات وأشعة الليزر والطاقة والتكنولوجيا البحرية. أنتجت الصين في خلال عشرين عاماً حوالي ١٨٠٠ براءة اختراع صينية في المجالات المذكورة، وبخاصة في مجالات

^{٢٠٧} محمد خير الوادي، المرجع السابق، ص ١٠٣.

^{٢٠٨} المرجع نفسه، ص ١١١.

الأدوية والطب والكمبيوتر والإنتاج الزراعي، وعمل فيها أكثر من ١٥٠ ألف عالم صيني.

٢. في مجالات الزراعة: بدأ العمل على إلغاء نظام الكومونات الزراعية تدريجياً، من خلال اللجوء إلى نظام العائلات الفلاحية^{٢٠٩}، وفيه يتم تأجير الأرض للفلاحين وليس تملكها، عبر مبدأ المساواة، ما يتيح للفلاح حرية العمل في الأرض وجني أرباحها لنفسه، بخاصة مع الإلغاء التدريجي لنظام شراء الدولة للمنتجات الزراعية، وإلغاء تسعيرها وترك ذلك لآليات السوق. وتم تخفيض أسعار مستلزمات الزراعة من أسمدة ومبيدات وآلات زراعية وسعت الدولة لإدخال التكنولوجيا في العمل الزراعي بنهج تدريجي حيث تم تحديد ٥٠٠ قرية لتصير "مناطق نموذجية تستعمل التقانة الكثيفة"^{٢١٠}، وبعد نجاحها تم تعميمها على كل مناطق الصين. وعملت الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الزراعي من خلال إعفاءات ضريبية كبيرة والسماح بحرية استيراد التكنولوجيا الخاصة بالزراعة، وتصدير الانتاج. وكان نتاج تلك الإصلاحات أن ارتفعت نسبة نمو الإنتاج الزراعي السنوي من ٢,٥ في المئة في السبعينات إلى ٩,٣ بالمئة في السنوات من ١٩٨١ إلى ١٩٨٤.^{٢١١} كما ارتفع معدل دخل الفرد من سكان المناطق الزراعية بنسبة ١٧% سنوياً، خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤.^{٢١٢}

٣. في مجال التجارة الخارجية: حددت الحكومة ١٣ موقعاً من المناطق الأكثر عزلة في الصين لتكون مناطق حرة^{٢١٣}، معفاة من الجمارك والرسوم، ويُخصص إنتاجها للتصدير. وفي العام ١٩٩٢ تم تحديد ١٣ مدينة حدودية، فُتحت للتجارة الخارجية والمقايضة مع المدن الأجنبية التي تقابلها جغرافياً، ومُنحت صلاحية إنشاء مناطق تعاونية اقتصادية حدودية.^{٢١٤} حققت الصين خلال السنوات الأولى لعملية الإصلاح،

^{٢٠٩} محمد خير، المرجع السابق، ص ١٠٦.

^{٢١٠} المرجع نفسه، ص ١٠٧.

^{٢١١} كونراد زايتس، المصدر السابق، ص ٢٨٤.

^{٢١٢} المرجع نفسه، ص ٢٨٤.

^{٢١٣} محمد خير الوادي، المرجع السابق، ص ١٠٣.

^{٢١٤} محمد خير، المرجع السابق، ص ١٠٣.

نجاحات متسارعة في مجال التجارة الخارجية إذ ارتفع حجمها من ٢٠,٦ مليار دولار أمريكي في العام ١٩٧٨، بعجز تجاري قدره ١,١ مليار دولار، إلى ١١٥,٥ مليار دولار في العام ١٩٩٠، بفائض تجاري قدره ٨,٧ مليار دولار.^{٢١٥}

٤. في مجال التعليم: ضمنت القيادة الصينية الجديدة التعديلات التي أقرتها على منهج عمل الدولة في العام ١٩٧٨ إشارات لموضوع التعليم، فاعتبرت أنه على ارتباط وثيق بعملية التنمية التي تخطط له في مختلف المجالات، وبخاصة الاقتصادية والتكنولوجية، وضمانة لنجاحها المستقبلي. ولهذا بات يُعتمد على التعليم كعنصر أساسي لإعداد كوادر القوى العاملة، لتكون على مستوى معرفي متطور. فوجهت القيادة الصينية المدارس بأن تقوم بتدريب الكفاءات وتأهيلها على كل المستويات، وفي كافة المجالات، من أجل تحقيق النتائج المطلوبة في عملية البناء الوطني، وأن تهئ طلابها على أسس أخلاقية وفكرية وجسدية رفيعة، وأن تعودهم على طاعة النظام واحترامه وحب الوطن. وتمكنهم من تحقيق نتائج إيجابية في الإبداع والممارسة والتفكير الذاتي.^{٢١٦} كذلك اهتمت القيادة الصينية بالتعليم العالي، سواء من حيث نوعيته أو حجمه، فقررت في العام ١٩٧٨ أن ينصبّ التركيز القومي على التخصصات التي تخدم مجالات التحديث الأربعة (الصناعة، الزراعة، الدفاع، والتكنولوجيا)، وبحيث تعتمد الصين مستقبلاً على نوعية القوى العاملة على التكنولوجيا المتقدمة، بدلاً من اعتمادها على الصناعات كثيفة العمالة.^{٢١٧} وهكذا أنشأت الحكومة الصينية المئات من الجامعات والمعاهد الجديدة في مختلف مناطق الصين.

لقد نجحت سياسة دينغ الإصلاحيّة في تحقيق قفزات تنموية هائلة في الصين، ودفعت الاقتصاد قُدماً، حتى بات معدل نموّه السنوي لا يقل عن ١٠ بالمئة، وهي

^{٢١٥} كونراد زايّتنس، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

^{٢١٦} نبيل سعد خليل، التعليم والتنمية: دراسة في النموذج الصيني، دار الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، ٢٠٠٥،

ص ٧٥. في: سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٦٦.

^{٢١٧} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٦٨.

أعلى نسب النمو في العالم، كما تحسنت الأحوال الاقتصادية والمعيشية لكثير من الصينيين، بعد سنوات طويلة من الفقر.^{٢١٨}

ثانياً: توجهات إصلاحية جديدة

ابتداءً من العام ١٩٩٢ بدأت الصين تقلل من القبضة الاشتراكية حيث تبني دينغ نظرية "اقتصاد السوق الاشتراكي" التي تمثل "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"؛ فجاء في مقررات المؤتمر الرابع عشر للحزب في أكتوبر ١٩٩٢:

"مع الحفاظ على السيطرة الحكومية الكلية على العمليات الاقتصادية، فإن الأنشطة الاقتصادية والتجارية يجب أن تخضع لقانون القيمة، وتستجيب للتغيرات التي يفرضها العرض والطلب في السوق. كما أن السوق هو الذي يتحكم في تحديد الأسعار، ومن الضروري وجود المنافسة في السوق. والمنافسة تحفز المؤسسات الإنتاجية والتسويقية لبذل مزيد من النشاط، ما يؤدي إلى ازدهار الهيئات الناجحة وتطويرها. في الوقت نفسه فإن اعتماد آليات السوق ستقود في نهاية المطاف إلى تصفية المؤسسات الفاشلة والخاسرة، التي تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني ولو كانت ملكاً للقطاع العام. على أن يتم فتح اقتصاد السوق الاشتراكي أمام شكل جديد من الملكية، هو "الشركات التي تتوزع حصصها بين عدد كبير من شركات القطاع العام، أو الخاص".^{٢١٩}

وفي عام ٢٠٠٧، وبعد ١٣ عاماً من النقاش، أقرّ المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان)، قانون "الملكية الخاصة"، الذي ساوى بين ملكية الأفراد الخاصة وملكية الدولة، من الناحية القانونية، وأعطى جميع الهيئات الاقتصادية في الصين حقوقاً متساوية، مقابل التزامها القواعد والمسؤوليات نفسها.^{٢٢٠} ثم توالى القوانين التي تعزز "اقتصاد السوق الاشتراكي" وهي تمزج بين مبادئ الاقتصاد الحر والمبادئ الاشتراكية وطابعها الأخلاقي. وهكذا تطورت الملكيات الخاصة في الصين لكن في ظل رقابة حكومية محدودة تُعنى بالمسائل الاستراتيجية والحفاظ على مبادئ الدولة والحزب.^{٢٢١} وهو ما استدعى عملاً حكومياً لتطوير العمل في المؤسسات العامة، وإدخال التكنولوجيا إليها وتدريب كوادرها كي تكون قادرة على منافسة القطاع الخاص مع

^{٢١٨} المرجع نفسه، ص ٦٨.

^{٢١٩} محمد خير الوادي، المصدر السابق، ص ١٢١ - ١٢٢.

^{٢٢٠} المرجع نفسه، ص ١٩٢.

^{٢٢١} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٨٠.

الاهتمام بمسألة الأجور فيها، وربطها بالإنتاج، بحيث لا يعود المجتمع الصيني للانقسام طبقياً بشكل حاد.^{٢٢٢} ولكن مع ذلك ظهرت الطبقة في المجتمع الصيني. وظهرت طبقة من الأثرياء عليها ملامح الرفاهية وبنيت القصور بينما أُلقيت تبعات الإصلاح على الفقراء، ولم يشارك فيها كل الأغنياء كما كان يعتقد دينغ.^{٢٢٣} وانتشرت البطالة بفعل إغلاق عدد كبير من المؤسسات الخاسرة وابتعاد الدولة عن دورها الاجتماعي السابق؛ كما أدى استعمال التكنولوجيا في الزراعة إلى تقليل الحاجة لليد العاملة ما أفقد نحو ستين مليون فلاح صيني أعمالهم وهاجر نحو ١٠٠ مليون فلاح من الريف إلى المدن.^{٢٢٤}

كذلك ظهرت فجوة التنمية بين الريف والمدن وبين أقاليم ومناطق الصين، وهو ما عُرف بمشكلة عدم توازن التنمية، وظهرت الفجوة في مستويات الدخل ما بين المناطق الشرقية والجنوبية مقابل اهتمام أقل بالمناطق الشمالية والغربية. كما أن نفراً من الأغنياء كَوَّنوا ثرواتهم من خلال ممارسة الفساد والتحايل على القانون والتهرب الضريبي واستغلال المناصب الحكومية. هذا الحال بدا غير متناسب مع التنظير الفكري للشيوعية حتى في صيغتها الصينية المعدلة. ما جعل تأثير الحزب يتراجع في الحياة العامة وفي المجتمع.^{٢٢٥}

في يوم ١٩ فبراير عام ١٩٩٢ تُوفي دينغ عن ٩٢ عاماً. ساهم النظام المؤسسي الذي أرسى دينغ دعائمه في انتقال السلطة إلى خلفه، جيانغ زيمين، بسهولة، من دون حدوث فراغ في السلطة. لكن التطور السياسي المهم بعد دينغ تمثّل في تحول البلاد من الاعتماد على قائد فذ واحد إلى الاعتماد على القيادة الجماعية يعبر عنها أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي، ويُمثّل الرئيس مركزها.^{٢٢٦} وقد اتجه قاد الصين الجدد إلى مواصلة سياسة دينغ الإصلاحية مع السعي لمعالجة

^{٢٢٢} المرجع نفسه، ص ٨١

^{٢٢٣} المرجع نفسه، ص ٨٢.

^{٢٢٤} محمد خير الوادي، المرجع السابق، ١٣٩.

^{٢٢٥} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ٨٢.

^{٢٢٦} المرجع نفسه، ص ٨٤.

الآثار السلبية التي نتجت في المجتمع. فكان أن تواصلت وتائر النمو المتسارع للاقتصاد الصيني. وتعززت الاستثمارات الأجنبية وبخاصة من قبل الشركات الصناعية العالمية العملاقة مثل موتورولا وبوينغ وجنرال موتورز، وزاد انتشار البضائع الصينية في العالم، وبخاصة في الأسواق الأمريكية. فقد كان زيمينغ، الذي يُعد محافظاً، ذا توجهات انفتاحية على الخارج ومحبذاً للاقترب أكثر من نظام الاقتصاد الحر، لكن بطريقة تضمن استمرار تقوُّد الحزب الشيوعي الصيني بالسلطة.^{٢٢٧} وهو أمر دفعه للاهتمام بالدور المركزي للدولة بخاصة في مجال مكافحة الفساد.

وفي هذا الإطار سعى زيمينغ لإعادة الاعتبار للجانب الاشتراكي الأخلاقي في الاقتصاد والتنمية، فطرح نظريته المعروفة باسم التمثيلات الثلاثة في يونيو ٢٠٠١، فكانت "التمثيلات الثلاثة" هي: جعل الحزب الشيوعي ممثلاً لكافة القوى المنتجة المتقدمة في الصين، وليس للقوى العاملة فقط، لأن القوى المنتجة هي العامل الأساسي في التنمية التي تحسِّن المستوى المعيشي للشعب، ثم جعل الحزب ممثلاً للثقافة الصينية التقدمية، ما يعني التركيز على الحضارة الروحية للاشتراكية، والجوانب المضيئة في فلسفة كونفوشيوس، والأفكار التقدمية في الفلسفة والعلم الحديثين، بالتزامن مع التركيز على الانجازات المادية، للحيلولة دون تعاضد ثقافة عبادة المال، وثالثاً جعل الحزب ممثلاً لمصالح الشعب كله، مما جعل غايته الرئيسية هي تلبية حاجات الشعب الاقتصادية والسياسية والثقافية، ووضع مصلحة الشعب فوق أي اعتبار، على أن يستتبع هذا منع الحزبيين من استخدام سلطاتهم لتحقيق المصالح الخاصة.^{٢٢٨} لكن لم تحقق هذه النظرية أهدافها لأنها كانت ذات طابع وعظمي، لا عملي، ولهذا فإنها لم تنجح في تجفيف منابع الفساد، ولم تحل أزمة التفاوت في الدخل بين الصينيين، وهو ما ساعد على انتشار الثقافة الاستهلاكية، وجعل المال

^{٢٢٧} كونراد زابيس، المصدر السابق، ص ٣٩٩.

^{٢٢٨} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٨٤ - ٨٥.

معيّاراً للمكانة الاجتماعية. ونتج عن تركيز زيمينغ على جذب الاستثمارات الأجنبية أن فتح ذلك باباً للفساد للمسؤولين.^{٢٢٩}

من المعالجات الأخلاقية لمظاهر الفساد هذه اتجهت الصين للاعتماد على وسائل الإعلام والثقافة، فباتت تخضع لرقابة أكبر باعتبارها مدخلا لنشر "الفضيلة" وترافق مع ذلك أيضاً مع ملاحظات عقابية ضد من كُشف تورطهم في الفساد، منها الحكم بالإعدام (مع وقف التنفيذ) على "شنغ كي جي" وهو أحد نواب رئيس البرلمان في يوليو ٢٠٠٠، لإدانته بالتورط في قضية قبض رشاًوى وصلت قيمتها إلى ٤١ مليون يوان.^{٢٣٠} كذلك استمر خلفه (هو جين تاو) في مكافحة الفساد حيث تم طرد أمين اللجنة الحزبية لمدينة شنغهاي من منصبه في عام ٢٠٠٦ لتورطه في الفساد. وفي أواخر عام ٢٠٠٨ حُكم على النائب السابق لعمدة مدينة بكين "ليو زي هوا" بالإعدام مع وقف التنفيذ لإدانته بتقاضي رشاًوى تجاوزت قيمتها مليون دولار، لقاء استغلال صلاحياته في منح العقود والقروض، عندما كان مسؤولاً عن تشييد مرافق أولمبياد بكين،^{٢٣١} التي أُقيمت في العام نفسه.

ومن إجراءات مكافحة الفساد تخلت الدولة عن ملكية الكثير من الشركات فباعت عدداً كبيراً منها - خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة - مقابل التركيز على الشركات الكبرى في القطاعات الرئيسية مثل إنتاج السلع الرأسمالية، توليد الطاقة، السكك الحديدية والخطوط الجوية، الاتصالات وغيرها مما مكن الدولة من مواصلة توجيهها للاقتصاد.^{٢٣٢} وبغرض مكافحة الفساد في صفوف الجيش أمر الرئيس القوات المسلحة ببيع الشركات التجارية التابعة لها حيث بلغ عددها ٣٥٠٠ شركة في عام ٢٠٠٠ يعمل فيها نحو ٢٣٠٠٠٠ شخص حيث آلت ملكيتها للدولة، فيما تم إغلاق

^{٢٢٩} للمزيد عن مظاهر وأمثلة للفساد في الصين في تلك الفترة أنظر: محمد خير الوادي، ص ص ١٥٠ - ١٥٣، وأنظر كذلك: كونراد زابيتس، مصدر سابق، ص ص ٤١٢ - ٤١٣.

^{٢٣٠} كونراد زابيتس، المصدر السابق، ص ٤٨٣.

^{٢٣١} موقع هيئة الإذاعة البريطانية على الإنترنت، أكتوبر ٢٠٠٨، في: سامر خير أحمد، مصدر سابق، ص ٩٢.

^{٢٣٢} المرجع نفسه، ص ٤٦٥.

نحو ٤٠٠٠ شركة أخرى.^{٢٣٣} في عام ٢٠٠٢ تولى (هو جين تاو) رئاسة الصين، ومضى على طريقة أسلافه في تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتنمية، لكنه أيضاً سعى لمعالجة آثارها الاجتماعية السلبية عملياً، وبطريقة واقعية. لاحظ (هو) أن هناك ثلاث فجوات تنموية تهدد استقرار المجتمع الصيني هي: الفجوة بين الأثرياء وبقية المجتمع، الفجوة بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة، والفجوة بين الريف والمدينة. ففي عام ٢٠٠٥، كان دخل أغنى ١٠% من الصينيين أعلى بمقدار ثماني مرات من أفقر ١٠% من الصينيين،^{٢٣٤} فيما ظلت الفروقات التنموية بين شرق الصين وجنوبها من جهة، وغربها وشرقها من جهة ثانية، واضحة، وكذلك الحال بالنسبة للدخل والفرص والإمكانات بين سكان الريف وسكان المدن.^{٢٣٥}

لذلك تركز اهتمام (هو) على معالجة مسألة الفقر، فطرح في أكتوبر ٢٠٠٦ نظريته المسماة "المجتمع الاشتراكي المتناغم"، التي تنص على ضرورة الوصول إلى مجتمع صيني لا تفصل بين أفراده فجوات وفروقات كبيرة، وقد حددت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني العام ٢٠٢٠ موعداً مأمولاً للوصول إلى حالة المجتمع المتناغم، الذي تُعمم فيه ثمار التنمية على الأمة الصينية.^{٢٣٦} والمقصود من حالة "المجتمع الاشتراكي المتناغم" - كما جاء في شرح اللجنة المركزية للحزب - على أنها: "مجتمع ديمقراطي يحكمه القانون، ويقوم على العدل والمساواة، ويوفر الرعاية لأفراده، ويسوده النشاط والاستقرار والنظام، ويشجع الإبداع، ويعيش الإنسان فيه متناغماً مع الطبيعة."^{٢٣٧} لذلك سعى الحزب لتقليص الفجوات التنموية وأصدر التشريعات لذلك باتجاه تحسين الأحوال المعيشية ومداخل الأسر والأفراد، من خلال زيادة معدلات التوظيف وإقامة نظام ضمان اجتماعي وتحسين الخدمات العامة، فضلاً عن السعي لتحسين الأحوال الثقافية والأخلاقية والأيدولوجية، والاهتمام

^{٢٣٣} المرجع نفسه، ص ٤٧٩ - ٤٨٠.

^{٢٣٤} محمد خير الوادي، المصدر السابق، ١٥٦.

^{٢٣٥} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٩٠.

^{٢٣٦} المرجع نفسه، ص ٩٠.

^{٢٣٧} محمد خير الوادي، المرجع السابق، ص ١٥٩.

بالأوضاع البيئية في البلاد.^{٢٣٨} كما بدأت الحكومة في مكافحة الفقر وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتعزيز التجارة الخارجية؛ وقررت إلغاء الضريبة على الإنتاج الزراعي، وإلغاء الضريبة على المزارعين، وهو ما خفّف نحو ٥٠% من أعبائهم الضريبية. وأنفقت الحكومة ٤٠٠ مليار يوان، في عام ٢٠٠٧ على الخدمات في الريف، بما فيها إنشاء المدارس والمستشفيات ومراكز البحوث الزراعية، وإدخال التكنولوجيا في الزراعة. كما قررت الحكومة تمييز المزارعين إيجابياً فيما يتعلق بالتعليم، من خلال إعفاء أبنائهم من رسوم التعليم غير الإلزامي، وشمول سكان الريف بنظام الرعاية الصحية، تتحمل فيه ٨٥% من تكاليف العلاج وإقامة مركز طبي في كل تجمع ريفي.^{٢٣٩} كما قامت الحكومة بإنشاء مشروعات حيوية في المناطق الريفية وتوفير بنية تحتية حديثة للنقل بين المدن والمناطق الريفية، فشقت طريقاً سريعاً يربط شمال الصين بجنوبها طوله ٤٠٠٠ كلم وأعلنت عن عزمها بناء سكة حديد بين شرق البلاد ومختلف مناطق الصين، بطول يبلغ ٣٠٠٠ كلم.^{٢٤٠}

تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية إصلاحات سياسية شملت تعديل للنظام السياسي القائم وآلياته، وهي تعديلات نبعت من ضرورات الإصلاح الاقتصادي وليس العكس، فلم تُبنى على حاجات أو ثوابت أيديولوجية، بل انطلقت من سعي لحشد الجماهير حول عملية الإصلاح، لضمان تمسك الصينيين بها، وصولاً إلى اقتناعهم بنتائجها حال تلمسهم انعكاساتها الإيجابية على معيشتهم.^{٢٤١}

بدأ الإصلاح السياسي مبكراً، فإلى جانب "إصلاح" سياسة الصين الخارجية، منذ قرار دينغ شياو بنغ التخلي عن أفكار الصراع الطبقي العالمي والصدام العسكري مع الامبريالية، التي تبناها ماو، واتباع نهج التعاون مع الغرب والانفتاح عليه، اتجهت الصين لإصلاح الهياكل والآليات السياسية الداخلية، ابتداءً من التخلي عن سياسة

^{٢٣٨} سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٩٠.

^{٢٣٩} المرجع نفسه، ص ٩١.

^{٢٤٠} محمد خير الوادي، المرجع السابق، ص ١٦٦.

^{٢٤١} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٩٣.

التخطيط المركزي، لصالح منح المقاطعات حرية اتخاذ القرارات التي تمس سكانها، وصولاً إلى إصلاح الحزب الشيوعي الحاكم، وتطويره دوره وآلياته.^{٢٤٢}

اتجهت الصين لإدخال إصلاحات ديمقراطية في بنية الدولة، إنطلاقاً من الأرياف،^{٢٤٣} التي ظلت تسكنها أغلبية السكان (٩٠٠ مليون من أصل ١٣٠٠ مليون بحسب احصائية ٢٠٠٧، فصدر في عام ١٩٨٧ قانون تنظيم اللجان القروية بحيث يتم انتخاب "لجنة القرية" من قبل سكانها مباشرة. أما إصلاح الحزب الشيوعي الذي تزايد عدد أعضائه حتى بلغ ٧٠ مليون عضو في عام ٢٠٠٧،^{٢٤٤} بعد أن كان العدد حين التأسيس في عام ١٩٢١ سبعين عضواً، وقد ظل الحزب فعلياً يدير مفاصل الدولة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩. وقد نجحت هذه العملية نسبياً وأظهر الحزب قدرته على التجدد لتلبية حاجات الدولة. بدأت الإصلاحات السياسية المتعلقة بالحزب خلال المرحلة الأولى من عند الإصلاح، فتقرر إحداث فصل جزئي بين الحزب والمؤسسات الاقتصادية، بهدف إعطاء تلك المؤسسات مجالاً لحرية العمل. كما شملت الإصلاحات إعادة الاعتبار لدور الحزب في مؤسسات الدولة، والعودة لصيغة الجمع بين المناصب الحكومية والحزبية وتكليف الحزب وضع السياسة العامة للنمو الاقتصادي، ومراقبة تنفيذ الخطط المتعلقة به في المؤسسات، فضلاً عن مكافحة الفساد والعمل على وقف الهدر في المال العام.^{٢٤٥} كما وُضع المكتب السياسي للحزب تحت إشراف اللجنة المركزية، ومنحها حق عزل أعضائه استناداً إلى تقييمها لكفاءاتهم، وذلك بغرض الحد من سلطاتهم. كما تم السماح بتعددية الأحزاب لكنها تعددية مقيدة، وذلك مع التعديلات على منهج وفلسفة الدولة، التي أُقرت في العام ١٩٧٨ (وهي التي يُورّخ بها لبداية عهد الإصلاح). ويقوم نظام تعدد الأحزاب في الصين على مبدأ "قيادة الحزب الشيوعي الصيني وتعاون الأحزاب

^{٢٤٢} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٩٣.

^{٢٤٣} محمد خير الوادي، المرجع السابق، ص ١٩٠.

^{٢٤٤} موقع إذاعة الصين الدولية على الانترنت، في سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٩٣.

^{٢٤٥} محمد خير الوادي، المصدر السابق، ص ١٦٦.

المتعددة"،^{٢٤٦} بمعنى أن يمارس الحزب الشيوعي الحكم، فيما تتعاون معه الأحزاب الأخرى، التي تُسمى "الأحزاب الديمقراطية" (بلغت ثمانية في عام ٢٠٠٨) من خلال التعايش طويل الأمد والمراقبة المتبادلة والمعاملة بالمثل"، بحسب نص الدستور، فلا يكون ثمة أحزاب معارضة أو أحزاب خارج الحكم، على أن تتمتع "الأحزاب الديمقراطية" بالحرية السياسية والاستقلالية في التنظيم والمساواة في المكانة القانونية مع الحزب الشيوعي، في إطار الحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور.^{٢٤٧}

شمل الإصلاح مجال الدفاع أيضاً حيث شكل الدفاع أحد الجوانب التي استهدفتها عمليات الإصلاح والتنمية في الصين منذ أواخر السبعينات من القرن العشرين. وكان "الجيش الأحمر" قد تأسس في الصين في أغسطس ١٩٢٧ كجيش ثوري يتكون من الفلاحين والعمال، وشارك في الحروب التي عرفت بالصين منتصف القرن العشرين، بما في ذلك حرب التحرير ضد الاحتلال الياباني. حمل اسمه الحالي "جيش التحرير الشعبي الصيني" من عام ١٩٤٦.^{٢٤٨} وبات الجيش الرسمي للدولة منذ انتصاره في الحرب الأهلية على قوات الحزب الوطني (الكومنتانغ) ودخوله كافة المدن والبلدات الصينية، ومن ثم إعلان قائده (ماو) تأسيس الجمهورية الشعبية في أواخر عام ١٩٤٩.^{٢٤٩}

شارك في الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) ثم دخل في العام ١٩٦٢ في حرب حدودية مع الهند. وقد شمله البرنامج التحديثي الذي أدخله رئيس مجلس الدولة (شو إن لاي) في عام ١٩٦٤. وبعد حرب فيتنام باشر دينغ شياو بنغ إصلاحات في القوات المسلحة ودعمت الصين حليفها كمبوديا التي احتلتها فيتنام حيث أرسلت الصين ٨٥ ألف جندي و ٤٠٠ دبابة فاحتل مدن شمال فيتنام ثم انسحب.^{٢٥٠} وفي عهد دينغ كان الاهتمام بالنوع وليس الكم حيث تم تخفيض عدد أفراد بحوالي مليون

^{٢٤٦} موقع شبكة الصين على الانترنت، في سامر، ص ٩٥.
^{٢٤٧} المصدر السابق، موقع شبكة الصين على الانترنت، المصدر السابق.
^{٢٤٨} Arabic.people.com.cn في: سامر خير أحمد، المصدر السابق، ص ٩٧.
^{٢٤٩} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٩٨.
^{٢٥٠} المصدر نفسه، ص ٩٨.

جندي في الثمانينات ثم نصف مليون في العام ١٩٩٧. ورغم التخفيضات ظل الجيش الصيني هو الأكبر في العالم من حيث العدد إذ بلغ إجمالي عدد أفراده في عام ٢٠٠٧ نحو ثلاثة ملايين عسكري، منهم حوالي ٢,٣ مليون عسكري نظامي.^{٢٥١} في المقابل تركّز الاهتمام على تأهيل الكوادر العسكرية باتجاه الارتقاء بكفاءتهم العلمية والتكنولوجية والثقافية، فضلاً عن العلوم العسكرية الحديثة. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين بات بين كوادر الجيش أكثر من ٢٦ ألف يحملون درجات الدكتوراة والماجستير. وبات تولي الهيئات القيادية على مستويات: الفيلق والفرقة والفوج، مقصور على خريجي المعاهد العسكرية فما فوق، بنسب ٨٨، ٩٠، و ٧٥ بالمئة على التوالي.^{٢٥٢}

متلازماً مع ذلك سعت الصين لتحديث ترسانتها العسكرية، وبخاصة تعزيز قدرات سلاح البحرية، والاستثمارية في الصواريخ النووية عابرة القارات، وتقنيات تدمير الأقمار الصناعية و"الحرب الالكترونية"، هذا إلى جانب التزود بالطائرات الحربية المتطورة، سواء ذات التصنيع الروسي أو الإنتاج الصيني، وكان من أبرز الإنجازات على هذا الصعيد، تطوير الطائرة الحربية الصينية من طراز (J-١٠)، التي تُعدّ إحدى أهم الطائرات المقاتلة في العالم.^{٢٥٣} وقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري على الجيش الصيني خلال العام ٢٠٠٧، بحسب تقديرات غربية، ما بين ٩٧ مليار إلى ١٣٩ مليار دولار، بينما تعلن الصين في العادة أرقاماً أقل من هذه حتى لا تثير مخاوف القوى الكبرى.^{٢٥٤}

إن من ملامح الإصلاح في الصين أنه سعى للدمج بين أفضل ما لدى الاقتصاد الرأسمالي الحر من قيم مثل الإقبال على العمل وحرية التفكير وحماية الإبداع ومكافأة المجتهدين، وأفضل ما في الاشتراكية من قيم مثل العدالة وتكافؤ الفرص والسعي لاستقرار المجتمع والتعاون من أجل المصالح الوطنية العليا. كذلك

^{٢٥١} Arabic.cnn.com ١٢ إبريل ٢٠٠٢.

^{٢٥٢} المصدر نفسه.

^{٢٥٣} المصدر السابق، إبريل ٢٠٠٨.

^{٢٥٤} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ٩٩.

التطبيق الحذر للنظريات الجديدة من خلال تطبيقها في مناطق محدودة قبل تعميمها. كما اهتمت بالتربية الوطنية والتعليم والتدريب والثقافة (الثورة الثقافية)، والتكنولوجيا والانفتاح واهتمت بالزراعة والعمال والضوابط الأخلاقية ومحاربة الفساد والإبقاء على الدور الاجتماعي للدولة. كما اتسمت التجربة الصينية بالنهج البراجماتي في تناغم ما بين الاعتماد على الذات والإرث الحضاري والانفتاح على العالم الخارجي وهو ما يتناوله الفصل التالي من خلال فحص السياسة الخارجية للصين.

الفصل الرابع

سياسة الصين الخارجية

المبحث الأول

الدور العالمي للصين

أولاً: صعود الصين:

الصين قوة متنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، تتحرك في إطار سياسة خارجية شاملة، صينية التوجه، عالمية المجال، هدفها نهضة الصين وتقديمها والوصول إلى المكانة اللائقة بها على المسرح الدولي، بعد أن ظلت حبيسة محيطها الإقليمي إبان الحرب الباردة. لكن الصين اصطدمت بتقرد الولايات المتحدة بقيمة النظام الدولي الجديد.^{٢٥٥} وقد كانت تتطلع إلى نظام دولي متعدد الأقطاب.

لقد كتب المؤرخ نبال فرجسون "أن القرن الواحد والعشرين قد شهد تراجع الغرب وإعادة توجه العالم نحو الشرق. كما أن هناك مؤشرات دولية تشير إلى تزايد قوة الصين. بينما تتآكل مكانة الولايات المتحدة، وبالتالي فإن القطب المتراجع، وهو الولايات المتحدة، سوف يعتبر الصين تهديداً أمنياً."^{٢٥٦} وقد أشار مؤلف كتاب "القرن الصيني" أوديد شنكار، أستاذ إدارة الأعمال بجامعة أوهايو، إلى أن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة بين الأعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥. وبرر إدعائه هذا بالاستناد إلى سببين:^{٢٥٧}

١. الاستثمارات الصينية الخارجية المتعاظمة.

^{٢٥٥} أبوبكر الدسوقي، الدور العالمي للصين: رؤية مختلفة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٣)، المجلد (٤٣)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، يوليو ٢٠٠٨، ص ١٤٦.

^{٢٥٦} G. John Ikenberry, The Rise of China and the Future of the West: Can The Liberal System Survive? Foreign Affairs, Vol. ٨٧, No ١, January/February, ٢٠٠٨.

^{٢٥٧} الخير عمر أحمد سليمان، الصين والتكيف مع ضغوط الخارج، صحيفة الصحافة، الخرطوم، ٢٠٠٨/٤/٣.

٢. التكنولوجيا الأجنبية الرخيصة.

غير أن الكثير من الخبراء في الصين ما زالوا ينظرون لبلادهم باعتبارها دولة نامية لا زالت في حالة صعود، ومن ثم فإن أهدافها الأساسية تتركز في السيادة والاستقلال وسلامة ووحدة أراضيها وتحقيق التنمية والسلام؛ وعدم التورط في أي مواجهات عسكرية مع أي طرف، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لا تتهدد مسيرة التنمية الداخلية.^{٢٥٨} فعلى المستوى النظري تسعى الصين منذ استقلالها إلى تدعيم التوجهات السلمية لدورها في العالم الخارجي. وتشير جميع الوثائق والبيانات والتصريحات الرسمية الصينية صراحة إلى هذا التوجه، وأهمها المبادئ الخمسة للتعاشيش السلمي، التي التزمت بها منذ عام ١٩٥٤، والممثلة في الاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والمساواة، والتعاشيش السلمي، وهي المبادئ التي تعكس الالتزام القوي بميثاق الأمم المتحدة ومبدأ التعاون في العلاقات الدولية.^{٢٥٩}

وتتم الإشارة إلى هذه المبادئ دائماً باعتبارها مرجعاً أساسياً للسياسة الخارجية الصينية، هذا فضلاً عن الوثائق الحديثة مثل البيان الرسمي الذي صدر في ١٨ أغسطس ٢٠٠٣، والذي أكد ضرورة احترام تلك المبادئ، إضافة إلى دعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة، والمساواة في السيادة بين الدول، أي كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية، واحترام الظروف القومية الخاصة بكل دولة والبحث عن أرضية مشتركة، وتحقيق التعاون المنفعي المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول كافة.^{٢٦٠} وقد أكد الرئيس الصيني هُو جينتاو في خطاب ألقاه في ١٢ أبريل ٢٠٠٨ أن الصين تُعد مشاركاً أساسياً في النظام الدولي، والذي أصبح فيه التوجه نحو تعددية الأقطاب أمراً لا يمكن التراجع عنه، وأن الصين تلتزم التزاماً صارماً بنهج التنمية

^{٢٥٨} د. حسن أبو طالب، رؤية بكين: الصينيون والدور الخارجي لبلادهم، السياسية الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦.

^{٢٥٩} أبوبكر الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٤٨.

^{٢٦٠} عبد الفتاح الجبالي (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧) ص ٦٣ - ٨٠، في: أبو بكر الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٤٨.

السلمية، واحترامها لحق الشعوب الأخرى في الاختيار المستقل لنهج تنميتها، واتباع سياسة أمنية ذات طبيعة دفاعية، وأن الصين ستتبع بثبات استراتيجية الانفتاح للكسب المتكافئ وأن الصين لن تسعى مطلقاً للهيمنة أو التوسع، وتعزيز تحرير التجارة وتسهيلات الاستثمار، والسعي نحو حل جماعي للمخاطر المالية وأمن الطاقة، وحل النزاعات الاقتصادية والتجارية من خلال التشاور والتعاون، واستعداد الصين للتكيف مع المخاوف المشروعة للدول الأخرى خاصة الدول النامية، والتزام الصين مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومراعاتها القانون الدولي والمعايير الحاكمة للعلاقات الدولية، وتعزيز الديمقراطية والتناغم والتعاون والتقدم المشترك في العلاقات الدولية واحترامها لتنوع الحضارات البشرية علاوة على أن الصين ستظل تعمل من أجل نظام دولي أكثر عدلاً وانصافاً، وتأكيد مشاركة الصين بجدية في الشؤون متعددة الأطراف، ومحاولتها لعب دور بناء مهم في دفع القضية النووية الكورية والقضية الإيرانية وقضية دارفور وغيرها نحو الحل السلمي، معتبراً الصين قوة مهمة لصيانة السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي.^{٢٦١}

أما على مستوى الممارسة الفعلية، فقد دأبت الصين على إعطاء سياستها الخارجية قدراً كبيراً من المرونة والفاعلية والبراجماتية والواقعية التي تكفل لها تحقيق السلام والتنمية. ولعل السياسة الصينية هنا تكاد تكون متأثرة بالطبيعة البراجماتية للفكر والحضارة الصينية التي ترفض النظرة الواحدة للأمور أو أن تكون اسيرة اتجاه واحد وهذه البراجماتية الصينية التي عبر عنها الرئيس الصيني الراحل دانج شياو بينج بقوله: "إنه لا يهم أن يكون لون الهر أبيض أو أسود وإنما المهم أن يأكل الفأر".^{٢٦٢} كما أن مرونة الدبلوماسية الصينية هي أشبه بليوننة حركات التتين - الذي يرمز إلى الصين - ورهافة عضلاته التي يمكن لها أن تتحرك في كل الاتجاهات. والصين حضارياً هي بلد الوسط والتسامح والتناغم. وفلسفتها الأخلاقية والروحية تقوم على

^{٢٦١} Full text of Hu Jintao's speech at the opening ceremony of the annual conference of the Boao Forum for Asia in ٢٠٠٨: http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/١٣/٢٠٠٨/٤/content_٦١٤٠٣١

^{٢٦٢} أبوبكر دسوقي، المصدر السابق، ص ١٤٩.

فكرة الانسجام والتناغم. وهذه المفاهيم لا تزال موجودة في فكر السياسيين الصينيين وفي نظرتهم إلى إدارة شؤون العالم. وقد تحولت هذه المفاهيم إلى استراتيجية ناعمة وفاعلة للدبلوماسية الصينية عملاً بالمثل القائل: "أغمد خنجرك في بسمة".^{٢٦٣} وتظهر هذه السياسة بوضوح في سياسة الصين تجاه العالم الخارجي، والتي تقوم على عدة

مجاورهي؛^{٢٦٤}

١. احتواء القوة العظمى: حيث ترغب الصين في تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، ومن ثم فهي ترفض نظام القطبية الأحادية، وتعارض سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم. إلا أن الصين في كل الأحوال تبدو غير راغبة في سياسة المواجهة أو التحدي مع الولايات المتحدة، ولكنها تنجح إلى سياسة الاحتواء وتعتمد إلى الحلول السلمية ولكن في إطار من الندية والمساواة. ففي مسألة تايوان، ورغم تأكيد الولايات المتحدة دعمها لتايوان التي تعتبرها الصين جزء من الوطن الأم، ورغم تأكيد الصين أنها لن تقبل باستقلال تايوان حتى لو اضطرت إلى استخدام القوة، إلا أنها تراهن على الوحدة بالطرق السلمية، وهي بذلك لا تعطي للولايات المتحدة فرصة المواجهة حول تايوان. ومع ذلك كله، فإن السياسة الصينية - من منظور واقعي مرن - تقبل التعاون مع الولايات المتحدة في كافة المجالات، خاصة في مجال التجارة، حيث تعتبر الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأول للصين، وتعد الأخيرة هي الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة، وإحدى المشكلات العالقة بين الطرفين أن هناك عجزاً في الميزان التجاري للولايات المتحدة لصالح الصين قُدِّر في فبراير ٢٠٠٧ بنحو ٢٠١,٦ مليار دولار، وهو رقم قياسي، لكنه يعطي مؤشراً على ضخامة التبادل التجاري بينهما.

٢. توسيع جبهة الأصدقاء وبصفة خاصة الدول الكبرى، وفي مقدمتها روسيا والاتحاد الأوروبي، فقد نجحت الصين في إقامة اتفاقية صداقة مع روسيا - منافسها التاريخي

^{٢٦٣} المصدر نفسه، ص ١٤٩.

^{٢٦٤} أبوبكر الدسوقي، الصين وروسيا.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، السياسة الدولية، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨

على قيادة العالم الشيوعي في الماضي - خاصة في ظل تزايد أهميتها بالنسبة لبكين، حيث تشتركان معا في رفضهما للهيمنة الأمريكية، وفي رغبتهما في إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب، كما أن روسيا مصدر أساسي لإمداد الصين بالنفط والسلاح.^{٢٦٥} أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فتسعى الصين إلى تعظيم مصالحها معه، خاصة في مجال التجارة والاستثمار، إذ يعتبر الأخير الشريك التجاري الثالث للصين. ويأتي في الترتيب الثالث أيضاً من حيث حجم الإستثمارات الأجنبية في الصين، رغم الخلاف الذي قد ينشأ بينهما بين الحين والآخر بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في الصين، واتباع الصينيين لسياسات الإغراق التجاري، واعتراض الصين على بعض صفقات الأسلحة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع تايوان. ولكن الطرفين في النهاية يتفقان على أن المصالح المتبادلة تجب أي خلاف. كما أن هناك آلية دائمة لحل هذه الخلافات عن طريق التفاوض المباشر. ومما يدل على إيجابية السياسة الصينية مع الاتحاد الأوروبي إصدار الأخير وثيقة بناء شراكة شاملة مع الصين ودفع التعاون مع الصين عبر آلية التجمع الآسيوي الأوروبي (آسيام).^{٢٦٦}

٣. الجوار الآسيوي الآمن: حيث تدعو الصين دول الجوار الآسيوي إلى اتباع سياسة مشتركة تقوم على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة التي من شأنها أن تتحى الخلافات جانباً وتحقق العيش في تناغم على أساس الاحترام والمساواة المتبادلين، وتعميق التعاون الاقتصادي والتصدي للتحديات المشتركة والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي، ومكافحة الجرائم عبر الوطنية والهجرة غير القانونية والاتجار في المخدرات، وكذلك زيادة التبادلات الثقافية والشعبية، والالتزام بسياسة الانفتاح.^{٢٦٧} وفي سياق سعيها نحو الجوار الآمن شاركت الصين في حل مشكلة شبه الجزيرة الكورية، وتصفية خلافاتها مع دول الجوار، وطمأنه خصمها التقليديين في المنطقة

^{٢٦٥} الدسوقي، الصين وروسيا... المصدر السابق.

^{٢٦٦} السيد صدقي عابدين، علاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي، في: د. هدى ميكنيس وخديجة عرفة (محرران)

الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

^{٢٦٧} Full text of Hu Jintao's speech at the opening ceremony of the annual conference of the Boao Forum for Asia in ٢٠٠٨.

والتفاعل الإيجابي معهما وهما اليابان والهند. كما سعت الصين منذ التسعينات من القرن العشرين إلى تسوية النزاعات الحدودية مع دول الجوار، خاصة روسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ولاوس، وطاجيكستان، وفيتنام.

٤. الشراكة الإيجابية مع الدول النامية: حيث تعتمد الصين إلى إقامة شراكات اقتصادية مع كافة الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، خاصة في ظل اعتقاد القيادة الصينية أن الصين أصبحت مكوناً مهماً من مكونات النهوض العام للدول النامية، وذلك في إطار من المساواة والكفاءة ودون التدخل في الشؤون الداخلية ودون التورط أيضاً في مشاكلها الإقليمية، وهو الأمر الذي يلقي هوى لدى بعض قادة هذه النظم التي يفتقد كثير منها الشرعية، وتقوم على التسلط وانتهاك حقوق الإنسان. وتهدف الصين من وراء هذه السياسة إلى فتح أسواق هذه الدول أمام التجارة والاستثمارات الصينية والإعتماد عليها في تزويدها بالنفط والموارد الطبيعية. هذا إلى جانب الاستفادة من دعم هذه الدول في المحافل الدولية، خاصة في التصويت في الأمم المتحدة. وكذلك في تأييد سياستها الرامية إلى خلق نظام دولي يقوم على المساواة وترسيخ مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية. وتعتمد الصين في هذه السياسة على إقامة المنتديات مثل منتدى التعاون الصيني-الأفريقي، ومنتدى التعاون الصيني-العربي، والمشاركة في عضوية المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي التي تضم الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى، أو رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، وكذلك مد جسور التعاون مع رابطة الآسيان، ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والباسيفيك وغيرها.^{٢٦٨}

٥. الوفاء بالتزاماتها الدولية: حيث تسعى الصين إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية باعتبارها إحدى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن الدول، وأعضاء النادي النووي الدولي، إلى جانب عضويتها في أكثر من (٣٠٠) معاهدة دولية. وتشارك الصين بنشاط في الشؤون الدولية والإقليمية وتنفذ بجدية التزاماتها الدولية.

^{٢٦٨} عبد الفتاح الجبالي (محرر)، التقرير الاستراتيجي...، المصدر السابق، ص ٧٠ - ٨٠.

وقد بعثت الصين على مدى الأعوام الماضية ما يزيد على مائة ألف جندي لحفظ السلام في إطار (٢٢) عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويوجد حالياً أكثر من ١٩٠٠ من جنود حفظ السلام الصينيين في الخدمة العاملة، مما يجعل الصين أكبر دولة تسهم بقوات من بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

كما أن الصين تساهم بإيجابية في إيجاد حلول سلمية للعديد من القضايا الدولية المتوترة مثل أزمات البرامج النووية في كوريا الشمالية وإيران. كما تسعى الصين إلى المشاركة الفعالة في جهود منع الانتشار النووي والسيطرة على التسلح الدولي ونزع السلاح. وقد انضمت الصين إلى جميع المعاهدات الدولية بشأن السيطرة على التسلح. وتؤيد الصين إصلاح الأمم المتحدة وتدعمها مع غيرها من الهيئات المتعددة الأطراف لمواصلة لعب دورها الحيوي في معالجة الشؤون الدولية. وتعارض الصين بحزم جميع النشاطات الإرهابية بمختلف أشكالها، وتساهم بإيجابية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.^{٢٦٩}

وقد بدأت الصين تشعر بالقلق إزاء الصورة السلبية التي يروجها منظرو الغرب عبر العالم الخارجي، وأدركت أن ذلك قد يمثل تهديداً لدورها في العالم ولتجربتها التنموية الرائدة التي تستند بالأساس على العالم الخارجي. فهي تدرك تماماً مخاطر العزلة الدولية عليها، خاصة بعد تعرضها لعزلة دولية بعد أحداث الميدان السماوي، ولذا تحاول الصين جاهدة تحسين صورتها الخارجية عبر العديد من الوسائل، ومنها:^{٢٧٠}

١. تغيير الخطاب الصيني: فالصينيون أنفسهم بدأوا في تغيير خطابهم السياسي والتنموي، فهم حالياً يتجنبون استخدام تعبير الصعود الصيني الذي كانوا يستخدمونه سابقاً بعد أن صدرت تعليمات في عهد الرئيس "هو جينتاو" باستخدام تعبير "التطور السلمي للصين"، الذي لا يسعى إلى تغيير التوازنات الدولية، وأنه لن يفيد الصين فقط

^{٢٦٩} محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة، في: أبوبكر الدسوقي، مجلة السياسة الدولية، المرجع السابق، ص ١٥٠.

^{٢٧٠} أبوبكر الدسوقي، الدور العالمي للصين، المصدر السابق، ص ١٥٠ - ١٥١.

ولكن سيفيد الآخرين أيضاً. كما تنفي الصين أي تشابه بين الصعود الصيني الحالي والصعود الألماني في القرن التاسع عشر في عصر غليوم الثاني، والذي تسبب في الحرب العالمية الأولى. وتؤكد الصين أنها تعمل في إطار توافق المصالح، وأن الصعود الصيني ليس خطراً بالضرورة على العلاقات الدولية. لأن الصين ستندمج في النظام الدولي مع بقية الدول الأخرى. كما أن الصعود الصيني لا يعني بالضرورة تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلما حدث في حالة الصعود الياباني والألماني. فالصين تعتمد على السوق الأمريكية، إذن كيف ستتحداهما؟ والأكثر من ذلك أن بعض المنظرين الصينيين يرون أن تحقيق مصالحهم يرتبط بشكل أكبر بالقوى العظمى، ولم يتخرج هؤلاء من القبول بمبدأ أن العالم أحادي القطبية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة المسيطرة لعقود قادمة. وعلى الرغم من أن الزعماء الصينيين قد أيدوا مراراً مبدأ تعدد الأقطاب، وأدانوا في المقابل مبدأ أحادية القطب، إلا أن هؤلاء المنظرين - غير الرسميين - يرون أن الصين لن تستطيع مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، وأن تحقيق الصين لأهدافها - السلام والتنمية - يمكن أن يتم في ظل العالم أحادي القطبية.^{٢٧١}

٢. تأكيد الشفافية العسكرية: حيث الصين رفع شفافية الشؤون العسكرية بصورة متزايدة، تعزيزاً للثقة العسكرية المتبادلة مع مختلف البلدان بالعالم. فشفافية التسلح تعني وصف دولة لنواياها العسكرية أحادية الجانب وقدراتها ونشاطاتها العسكرية المعلن عنها علناً، ويتم تعهدها بها، وتتخلى عن بعض الحقوق أو تكشف عن سياساتها حول الدفاع الوطني. وقد تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة بالوثائق المعنية، حيث أعلنت عن مشاركتها في نظام النفقات العسكرية للأمم المتحدة ابتداءً من عام ٢٠٠٧، واستأنفت مشاركتها في سجلات الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة وقدمت بياناً عن النفقات العسكرية لعام ٢٠٠٦ إلى جانب حرص قادة الجيش الصيني على

^{٢٧١} شيماء عاطف الحلواني، دبلوماسية الصين الجديدة، الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٥١. أنظر كذلك: Evans S. Medeiros and M. Taylor Favel, China's New Diplomacy
[Http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab\(٢٠\)/٢١٣.htm](http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(٢٠)/٢١٣.htm)

الزيارات المتبادلة والاتصالات المتكررة مع جيوش دول العالم المختلفة. وقد أجرى الجيش الصيني خلال السنوات الخمس الأخيرة (١٨) مناورة عسكرية مشتركة مع جيوش الدول الأخرى. وفي عام ٢٠٠٥ فتحت قوات الصواريخ الاستراتيجية الصينية لأول مرة أبوابها أمام قادة الجيوش الأجنبية. وبشكل عام، فإن الصين باتت تحرص على زيادة العلنية والشفافية في مجال التسلح، بما يساعد على تعزيز الثقة وتخفيف التوتر وتعزيز السلام والأمن الإقليمي والدولي.^{٢٧٢}

٣. تطوير أداء الدبلوماسية الصينية: حيث أثمرت نتائج التدريب المستمر الذي تقوم به وزارة الخارجية الصينية منذ عشرين عاماً عن وجود جيل من الدبلوماسيين يتميز بالبراعة والفتنة، من الحاصلين على الشهادات العلمية من الولايات المتحدة وأوروبا، والمجيدون لأكثر من لغة أجنبية، صحب ذلك عملية تغير إدراك القادة لأهمية طرح الصين لوجهة نظرها أمام العالم الخارجي من أجل تحسين صورتها، ولتعبئة رأي عام دولي مناصر لها ومتفهم لأبعادها وأهدافها.

٤. تفعيل مصطلح "القوة الناعمة": وهو المصطلح الذي يُستخدم في أدبيات العلاقات الدولية منذ أن قدمه عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي في عام ١٩٩٠، إذ بدأت دوائر السياسة الخارجية الصينية في تفعيل العمل بهذا المفهوم من خلال استخدام الأدوات الثقافية والدبلوماسية والأيديولوجية والفكرية والرمزية، ومنها تنظيم مؤتمر في بكين لبدء "حلم الصين" في أبريل ٢٠٠٦ في محاولة لربط الصين بثلاث أفكار كبرى هي: التنمية الاقتصادية والسياسية، والسيادة السياسية، والقانون الدولي، إضافة إلى أن الصفة الغالبة لخطاب الدبلوماسيين الصينيين تجدها عن احترام السيادة وتنوع الحضارات، في حين تجد خطاب نظرائهم الأمريكيين عن القوة وتغيير النظام الدولي لصالح بلادهم. كما أن الدبلوماسية الصينية تعتمد على تقديم المساعدات والقروض وبدون أي شروط. كما أن الحوار هو في إطار من المساواة وبعيدا عن ممارسات

^{٢٧٢} In: Armaments in the Introduction to the Chinese World – reflected in the confidence of our army
في: الدسوقي، المرجع السابق، ص ١٥١.

الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة. كما تشير الأدبيات الصينية إلى أن "التنين" الرمز الصيني الشهير، الذي يرمز إلى الأمة الصينية وروحها ووحدتها، ما هو إلا مخلوق خيالي مركب، تم استخدامه في إطار تسوية تاريخية توحيدية للقبائل الصينية القديمة، حيث كان لكل قبيلة رمزها الخاص في شكل حيوان ما، فجاء قائد عظيم فوحد هذه القبائل، فتم توحيد كل هذه الرموز في شكل كائن خرافي افتراضي وهو التنين. وهو بذلك يرمز إلى التنوع والتوحد والتناغم، وهو بذلك أيضاً يختلف عن معناه الغربي "Dragon" الذي يرمز إلى الهيمنة والسيطرة والاقترحام. ومن هنا دعا المفكر الصيني "جوان شيه دجيه" إلى ضرورة الترويج للمفردة الصينية لكلمة التنين وهي (لونج) بدلاً عن المفردة الغربية "Dragon" حتى لا يتشوّ معنى التنين الصيني الذي يرمز للوحدة والتناغم بالتنين الغربي الذي يرمز للهيمنة والاقترحام.^{٢٧٣}

ثانياً: أثر صعود الصين على العلاقات الدولية؛

أثار صعود الصين المتسارع في العقود الأخيرة جدل حول مدى خطورة هذا الصعود على العلاقات الدولية. وجذبت الظاهرة اهتمام العديد من المحللين لمناقشة عدد من الموضوعات المهمة التي تثيرها الصحوّة الكبرى للعلاقات الأصفر. ويرى البعض أن الصين إذا كانت قد قدمت للعالم نموذجاً فريداً في التحول "الداخلي" إلى اقتصاد السوق تحت حكم حزب شيوعي، فإن هناك ما يدل على أنها بصدد طرح نموذج لا يقل تقدراً على مستوى تفاعلاتها مع العالم من حولها، بحيث ترسم صورة جديدة لسلوك الدولة الصاعدة على سلم القوة العالمية. وكلا النموذجين ينهض على بعض القواعد الرئيسية التي ترسمتها الصين منذ أواخر السبعينيات في القرن العشرين ولا تزال تتبعها حتى اليوم.^{٢٧٤}

يرى أصحاب النظرية الواقعية في السياسة الدولية أن القوة المادية هي المحرك الأول لسياسات الدول ولسلوكلها الخارجي إزاء محيطها العالمي. وبطبيعة

^{٢٧٣} شيماء عاطف الحلواني، مرجع سابق.

^{٢٧٤} د. حنان قنديل، الصين: نموذج جديد للقوة الصاعدة، السياسة الدولية، العدد (١٧٣) يوليو ٢٠٠٨، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٨٠.

الحال فإن الاقتصاد القوي الذي يتمتع بمعدلات نمو سريعة لا بد أن يغري الدول بالتفكير في بناء القوة العسكرية لحماية تلك القوة الاقتصادية وتأمين اتساعها إذا اقتضت الحاجة. ومتى شعرت الدول بصلابة قاعدتها الاقتصادية والعسكرية، فإن هذا لا بد أن يفضي إلى نتيجة حتمية هي محاولتها تعديل الأوضاع الإقليمية أو العالمية، أو الإثنتين معاً، بما يتلاءم والمكانة الجديدة التي تهيأت لها بفضل عنصر القوة المادية. والمثالان الألماني واليابان قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية هما المفضلان عند أصحاب هذه المدرسة، حين يتعلق الأمر بتقديم الحجج المؤيدة لرؤاهم. فكلتا الدولتين اندفعتا دون تردد إلى حرب ضروس عندما اعتقدتا أن نموهما الاقتصادي وقدرتهما العسكرية يؤهلانها لتبوؤ مكانتين إقليميتين ودوليتين تختلفان عن تلك التي أرادها لها العالم آنذاك. وكان مما لاحظته الواقعيون أن الدولتين لم تظهر في بداية رحلة صعودهما ميولاً عدوانية تجاه محيطهما الإقليمي والعالمي القائمين بالفعل، ودون السعي إلى تعديلهما أو تبديلهما بشكل جذري. ولكن ما لبثت التطورات اللاحقة أن أظهرت حقيقة أهداف المراجعة "الثورية" للدولتين. وبينت أنهما ما أرادت إلا كسب الموقف للإنقضاض في اللحظة التي رأتاها مناسبة لهما.^{٢٧٥}

وبالنسبة للواقعيين، فإن حال الصين المعاصرة بل وماضيها البعيد أيضاً يعززان معاً الاعتقاد بأن مصير الصعود الصيني هو أقرب ما يكون إلى ما حدث في البارحة. وعلى الرغم من إنكار قادتها لهذا الأمر، فإن معدلات النمو الاقتصادي التي فاقت كل تصور، والحرص على تطوير القدرات العسكرية، والتهديد باستخدامها صراحة - خاصة إذا تعلق الأمر بتايوان - هو بالتأكيد مما يدعم الشكوك ويغذيها. وعلى صعيد آخر، فإن الشعور بالتميز والاختلاف عن الآخرين والاعتقاد في استحقاق مكانة الدولة العظمى، لهما أمور عميقة الجذور في الماضي الصيني ففي اعتقاد أباطرتها القدامى، لم تكن الصين هي أوسع الدول الآسيوية مساحة فحسب، بل

^{٢٧٥} حنان قنديل، القوة الصينية الصاعدة ... المخاوف والأمال: دراسة في نظريات الصعود الصيني، هدى ميتكيس وخديجة عرفة (محررتان)، الصعود الصيني (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٤٠ - ٤٣.

لكنها كانت العالم بأكمله، والذي يحكمه الامبراطور المكلف من السماء:
(Heavenly Mandated Emperor).^{٢٧٦}

ومن الناحية النظرية، لم تكن هناك حدود من أي نوع بين الامبراطورية والعالم الخارجي، وكذا كان الأمر أيضاً بالنسبة للدول المجاورة. فالصين في أوج مجدها الامبراطوري لم تعتبر نفسها أبداً جزءاً من آسيا، وإنما كانت آسيا كلها هي حدود الصين.^{٢٧٧} ومن الناحية التاريخية، فقد خبرت الصين نوعين من النظم الإقليمية والعالمية أما أولهما، فهو ما أصطلح الصينيون على تسميته بـ "Wang" أو الملك. ويشير إلى وجود قوة عظمى مهيمنة تمارس هيمنتها بصورة ودودة وعادلة. وأما ثاني هذه النظم فهو ما أطلق عليه نظام وهو يشير إلى قيام القوة العظمى بفرض سيطرتها على محيطها باستخدام وسائل العنف والقمع والإكراه. وبينما ألف الصينيون - في عهودهم الامبراطورية - ممارسة النظام الأول على الأراضي الصينية وحدودها الآسيوية، فإن النظام الثاني كان الأكثر اتباعاً مع البرابرة الموجودين خارج نطاق هذه الحدود.^{٢٧٨} وهكذا، يصدق الواقعيون على تنبؤاتهم بالاستناد إلى الميراث الثقافي الصيني وهم اليوم يؤكدون أن الصين ماضية في تحقيق هدف توازن القوى، وهو الهدف الذي اتبعته القوى الصاعدة من قبل حين أرادت أن تضع طموحاتها إلى القوة العالمية موضع التنفيذ. وتوازن القوى قد يتم داخلياً (حين تسعى الدولة الصاعدة مثلاً إلى تعظيم قدراتها مصادر قوتها في الداخل بما يحميها من الانسحاق أمام القوى المهيمنة)، أو قد يحدث على المستوى الخارجي (عندما تحاول الدولة الصاعدة تعويض النقص في موارد قوتها بالتحالف مع دول أخرى بغية التصدي للقوى المهيمنة على النظام الدولي)، وكلا الأمرين واضح تماماً في السلوك الصيني، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي (لا سيما إذا أخذ في الاعتبار ما تقوم به الصين في إطار منظمة الآسيان مثلاً من دعم لتحالفاتها الآسيوية لمواجهة ما تتعرض له من

^{٢٧٦} حنان قنديل، الصين: نموذج جديد للقوة الصاعدة، المصدر السابق، ص ٨١
^{٢٧٧} Mark Leonard, China's New Intelligentsia، في: حنان قنديل، المصدر السابق، ص ٨١
^{٢٧٨} المصدر السابق.

ضغوط أمريكية بخصوص عدد من القضايا (كتايوان والإغراق التجاري وحقوق الإنسان).^{٢٧٩}

وفي هذا الإطار يذهب الواقعيون إلى أن أفضل الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها مع القوة الصاعدة ذات الخطر هي أن توجه إليها حرب وقائية (preventive War) تجهض قدراتها ومصادر قوتها قبل أن تتطور إلى ما يهدد الأوضاع المستقرة. ويلي ذلك في الفعالية استراتيجية الاحتواء (containment) التي تكتفي بالتضييق على الدولة الصاعدة وعلى مصادر قوتها، حتى لا تتوسع فتهدد موازين القوة القائمة في النظام الدولي.

غير أن الحجج التي ساقها الواقعيون لا تصمد أمام مجموعة من الحقائق الموضوعية. ومن ذلك مثلاً أن النمو الاقتصادي الكبير والقدرات العسكرية المتفوقة التي توافرت لكل من اليابان وألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، لم تدفعها إلى انتهاج ذات السياسات العدوانية التي مارستها من قبل، بل لقد انخرطت الدولتان في هياكل وأبينة النظام الدولي الذي برز عقب الحرب واندمجتا في عملياته وظهرتا معا باعتبارهما من الدول الأقل ميلاً نحو اتباع سلوك العدوان والاعتداء، لذا يحق لناقدي المدرسة الواقعية التساؤل عن جدوى تنبؤاتهم بالنسبة للصين، خاصة أن الأخيرة تبذل بالفعل جهوداً كبيرة للتعامل مع قضاياها الإقليمية ومحيطها العالمي بأسلوب ينم عن رغبة في التعامل السلمي لا التوثب العدواني. لقد انضمت الصين إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) وتدرجت فيها من مستوى "العضو المراقب" إلى درجة الشراكة الكاملة Full Dialogue partnership. ثم تعاونت مع دول إقليمها في التقليل من آثار الأزمة المالية التي عصفت بآسيا في التسعينيات من القرن العشرين. ليس بحسب بل إنها ساهمت مؤخراً في نزع فتيل الأزمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، حين أقيمت الأخيرة بضرورة التفاهم حول هذا الموضوع.^{٢٨٠}

^{٢٧٩} حنان قنديل، القوة الصينية الصاعدة...، المصدر السابق، ص ٨١.

^{٢٨٠} حنان قنديل، المصدر السابق، ص ص ٦٠ - ٦١.

أما إزاء العالم، فيبدو أن الصين قد تصرف كعضو مسؤول في المجتمع الدولي عندما قبلت المشاركة في مؤسساته كما ارتضت الخضوع لقواعده. ولعل سعيها الدؤوب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونجاحها في الالتزام بمقتضياتها، ثم توقيعها اتفاقيتي الحظر النووي الشاملة BCBT والحد من الانتشار النووي NPT، وهو مما يثبت التزامها بسلوك خارجي يعتمد التقاهم والتعاون سبيلين أساسيين للتعامل مع العالم.^{٢٨١} والملاحظ أن الصين لا تتفق على التسليح بما يؤثر على اقتصادها، فميزانية الدفاع عندها ما بين ٤% إلى ٦% من الناتج القومي، وهو ما يجعل الاقتصاد الصيني بعيداً عن سمة العسكرية التي ميزت الاقتصاديين الياباني والألماني قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية.

يرى بعض الأكاديميين في حقل العلاقات الدولية أن الصين الصاعدة ربما تسلك سلوكاً لا يثير المشكلات بالنسبة لإقليمها أو العالم من حولها. وهؤلاء الأكاديميون الذين ينتمون ما أُصطلح على تسميته بالمدرسة الإنشائية (Constructivism). ويرون أن عالم النظام الدولي الذي وُلد عقب الحرب الباردة أصبح ينطوي على قيم ومعايير تفرض نفسها على سلوكيات الدول بما فيها الدول الصاعدة، وبحيث يكون الالتزام بهذه القيم والمعايير مصدراً للمكاسب، والابتعاد عنها مجلبة للخسارة وللرفض الدولي. إن النظام الدولي الذي يقوم اليوم على تشجيع آليات السوق وعلى حفز الجهود من أجل عالم أكثر ديمقراطية وأشد حرصاً على حقوق الإنسان، وعلى الدعوة إلى إيجاد عالم يخلو من أخطار السلاح النووي والتلوث البيئي – هذا النظام الدولي ظل يضع حدوداً على سلوكيات الدول الخارجية، بل ويعدل من هوياتها الداخلية ويعيد إنشائها للتوافق مع قيم ومعايير هذا النظام. والدولة التي تبذل جهودها لتوائم بين سياساتها الداخلية والخارجية من ناحية، وبين هذه القيم من ناحية أخرى، مرشحة لأن تحظى بمكاسب كثيرة تجنيها من النظام الدولي، وذلك عندما يُنظر إليها باعتبارها عضواً دولياً ملتزماً. وهذا ما تجتهد الصين في القيام به اليوم،

^{٢٨١} قنديل، المصدر السابق، ص ٦١.

على الرغم من تفاوت درجة نجاحها في الملاءمة بين سياساتها ومعايير النظام. فهي مثلاً أكثر توفيقاً في مجال الأخذ بآليات السوق والالتزام بالحدز النووي وأقل نجاحاً في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لكن هناك من يرى أن الحجج التي استند إليها الإنشائيون لتفسير السلوك الصيني قد تجاهل جانب مهم في الصورة وهو أن تعديل الصين لهويتها الداخلية وتبديلها لسلوكها الخارجي - سواء إزاء إقليمها أو إزاء العالم - هما أمران قد بدأ بالفعل قبل أن تتبلور الملامح "المعيارية" أو "القيمية" لنظام ما بعد الحرب الباردة. فقد بدأت الصين مسيرتها الداخلية لتغيير شكل نظامها الاقتصادي نحو الأخذ بمبادئ السوق الحرة منذ أواخر سبعينات القرن العشرين، كما استهلت طريقها لرأب صدع علاقاتها الإقليمية والدولية، بدءاً من هذه الفترة أيضاً. وإذا كان النظام الدولي قد قدم الفرص المناسبة التي اقتنصتها الصين من أجل بلوغ أهدافها في بناء دولة قوية ومسؤولة، فإن هذا ما كان ليأتي ثماره لولا حرص القيادة هناك على بذل جهود مستمرة لإبراز الصين في صورة جديدة أمام عيون العالم وأبصاره.^{٢٨٢}

كانت الصين تستهدف في سياساتها بمبدأ التدرج في الوصول للأهداف المختلفة وتجنب القفز إليها. فالتغيير العنيف - الذي يصطدم مع ما استقر لفترات طويلة - قد لا يكون هو الخيار الأمثل إذا كان المراد هو ضمان "الاستمرار" لهذا التغيير، والحيلولة دون تعرضه لاضطرابات في تنفيذه، والأهم من هذا كله حظوته بالشرعية والرضاء عنه. إن "اتباع الصين أسلوب التدرج في تنفيذ سياساتها الداخلية أو الخارجية هو الذي يؤيد النظر إليها باعتبارها نموذجاً جديداً في الصعود السلمي".^{٢٨٣}

على المستوى الداخلي أنجزت الصين الإصلاحات الاقتصادية عبر تطبيق مبدأ "الإصلاح ثنائي الاتجاه" أو ثنائي المسارات: (double-track reform) .

^{٢٨٢} حنان قنديل، الصين نموذج جديد للقوة الصاعدة، المصدر السابق، ص ٨٢.

^{٢٨٣} حنان قنديل، المصدر السابق، ص ٨٢.

فعندما بدأ التحول مثلاً من اقتصاد يتم فيه تحديد الأسعار والأثمان بواسطة موظفي الدولة إلى آخر تتغير فيه تلك الأسعار وفقاً لمقتضيات السوق - وكان هذا في عام ١٩٨٣ - لم يكن من الحكمة الإعلان عن نبذ طرائق العمل السابقة أو الدخول في صدام مع من لهم مصلحة في استمرار الأوضاع على ما هي عليه. وفي ظل هذا الوضع كانت بعض السلع والخدمات تباع وفقاً للأسعار التي تحددها الدولة، بينما بيعت أخرى وفقاً لأسعار السوق. وبمرور الزمن زادت نسبة السلع المتداولة طبقاً للنظام الأخير حتى كان أوائل التسعينات عندما أصبح نظام التسعير كله خاضعاً لقواعد السوق. وهكذا جمع هذا الأسلوب بين البراجماتية والتدرج. وهو ما سمح لقيادات الصين بأن تلتف من وراء المشكلات وتصل فيها إلى حلول تحظى بالقبول، بدلاً من مواجهتها بشكل عنيف، مضحية بالاستمرار والاستقرار.^{٢٨٤}

ولم يقف استلهاهم هذا الأسلوب عند حد التغييرات الاقتصادية، بل امتد ليشمل أيضاً الإصلاحات القانونية والسياسية حيث اهتمت الصين بمصادقية ما يتم تغييره من قوانين وليس بكثرة ما يُسن منها (Credibility rather than flexibility). أي التغيير يكتسب الاستمرارية والاستقرار والقبول، عندما يثبت تدريجياً نجاحاً في أرض الواقع. وكان نتاج ذلك تأمين الشروط الأساسية لنجاح مسيرة الصين الاقتصادية بحثي اكتسبت تلك المسيرة الثقة في الداخل والخارج معاً.^{٢٨٥} أما التحول الديمقراطي فهو يسير ببطء شديد نسبة لأن الحزب الشيوعي الصيني ما زال يمسك بزمام الأمور. وهذا الأمر وجد انتقادات شديدة ضد قيادات الصين. بينما يرى القادة أن التحول الديمقراطي يجب أن يكون تدريجياً بحيث يبدأ في مستويات أدنى مثل الانتخابات المحلية على مستوى القرى مثلاً.

لقد نجحت الصين في انجاز تعديل كبير في صورتها القديمة التي خشوها كثيرون بسببها، كما أظهرت حتى اليوم انحيازاً واضحاً للتراث السلمي في ثقافتها الاستراتيجية.

^{٢٨٤} Mark Leonard, China's New Intelligentsia, Ibid., p. ٥
^{٢٨٥} حنان قتيل، المصدر السابق، ص ٨٢

المبحث الثاني

إسهام الصين في التجارة الدولية

أولاً: الصين تنطلق؛

أمم كثيرة تتطور وتتغير وربما بسرعة ولكن أمم قليلة تغيرت بالطريقة "الدراماتيكية التي تغيرت بها الصين منذ سبعينات القرن العشرين".^{٢٨٦} الأمة الأكثر سكاناً في العالم حررت اقتصادها جذرياً. وانتقلت من إنتاج صادرات بسيطة منخفضة الجودة إلى سلع راقية عالية التكنولوجيا، بينما ترعى قطاعاً خاصاً حيويًا وتجذب حوالي ٥٠٠ مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر.^{٢٨٧} لقد تحولت تلك الدولة إلى ماكينة هائلة للتصدير. فقد تضاعفت صادرات الصين ثماني مرات فيما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٣.

ووصلت صادراتها من الصناعات الالكترونية الآن إلى ٣٠% من صادرات آسيا في ذلك القطاع. وفي عام ٢٠٠٢ حظيت الصين بـ ١٦% من النمو في اقتصاد العالم محتلة المرتبة الثانية مباشرة بعد الولايات المتحدة.^{٢٨٨}

لقد حاولت بكين أن تحد من قلق جيرانها بتزعم مشروع لاستحداث منطقة تجارة حرة إقليمية وتوثيق التعاون التجاري في آسيا من خلال آليات محلية. ولكن تحركاتها ذات النوايا الطيبة لم تجعل الآخرين في حالة استرخاء. كما أن الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية طلبوا منها أن تعيد تقويم عملتها. وعلى الرغم من أنه لا يبدو أن الصين سوف تلتزم بشئ في الحال، وأنه يبدو أن قضية العملة لا تزال تستقطب الاهتمام. فيجب ألا يصرف هذا انتباهنا عن النقطة الأساسية، وهي أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم ما زال لديهم الكثير من الأعمال ليقوموا بها مع بعضهم البعض.^{٢٨٩} إن نجاح الصين يغيّر من سوق صناعة

^{٢٨٦} China Takes Offs, Foreign Affairs, November/December ٢٠٠٣

^{٢٨٧} المصدر نفسه.

^{٢٨٨} المصدر نفسه.

^{٢٨٩} Foreign Affairs, Ibid.

الإلكترونيات في آسيا. فالصين الآن تستحوذ على ٣٠% من صادرات المنطقة من الإلكترونيات مقابل ١٤,٣% فقط في سنة ١٩٩٧. لقد كانت مكاسب الصين أكثر تكلفة بالنسبة لسنغافورة التي رأت حصتها في السوق تتدهور من ١٩,٨% إلى ٩,٨%. وهناك دول أخرى مثل ماليزيا وتايلاند وتاويان وقعت تحت الضغط. وكوريا الجنوبية فقط هي التي تمكنت من المحافظة على حصتها في مواجهة المنافسة الصينية، حيث جاءت حصتها في السوق سنة ٢٠٠٢ (١٧,١%) أعلى من حصتها في سنة ١٩٩٧ (١٦,٥%). ولكنها كانت أقل من ذروتها التي بلغت ١٨,٧% في سنة ٢٠٠٠. ٢٩٠

من المتوقع أن تستمر صادرات التكنولوجيا الصينية في النمو السريع لأن إنتاج البلاد يستمد مدداً من الشركات التايوانية التي تنقل عملياتها إلى الوطن الأم. وقد وصلت استثمارات تايوان في الصين (١١) مليار دولار في عام ١٩٩٧؛ و (١٩) مليار دولار في سنة ٢٠٠١، و (٣٢) مليار دولار في سنة ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٣ كان هناك ٥٦% من شركات متوسطة الحجم و ٧٣% من الشركات الصغرى تقوم بعمليات التصنيع في الوطن الأم. كما أن الشركات التايوانية أيضاً مورد رئيس للمكونات لشركات الكمبيوتر القائمة في الصين التي تخطط الشركات التايوانية بشكل متزايد لأن تستخدمها كقاعدة لتصدير السلع لبقية العالم. فقد كان أكبر مصدّر صيني في سنة ٢٠٠٢ هو هونهاي للإلكترونيات (Honhai Electronics)) وهي شركة تايوانية مصنّعة لأجزاء الكمبيوتر حيث صدرت بما قيمته ٤,٣٨ مليار دولار. ٢٩١

إن لهجرة شركات الإلكترونيات التايوانية إلى الوطن الصين الأم عواقب غير محمودة على اقتصاد العالم. ففي سنة ١٩٩٩ كانت الشركات التايوانية على قمة منتجي المنتجات الإلكترونية المتنوعة في العالم بما في ذلك لوحات المفاتيح Keyboards (٦٢%)، واللوحات الأم motherboards (٦١%)، والشاشات

٢٩٠ المصدر نفسه

٢٩١ حمدي أبو كيلة (ترجمة)، الصين تنطلق: الرحلة إلى عالم الكبار، القاهرة: دار دؤن، ط١، ٢٠١٠، ص ص ٦٢ -

٦٣.

Monitrons ٥٤%، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة Laptop Computers (٥٣%)، وأجهزة الكمبيوتر الشخصية المكتبية Personal Desktop Computers (٢٥%). وتنتج الشركات التايوانية حالياً ٢٥% من إنتاجها من أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمكتبية في الصين. وفي الوقت الحالي يعمل ما يساوي ١٠% من سكان تايوان النشطين في الوطن الأم (سكان تايوان ٢٣ مليون نسمة).^{٢٩٢} من ناحية أخرى فإن الصعوبات الاقتصادية التي واجهت اليابان في تسعينات القرن العشرين عززت بدورها من موقع الصين بالنسبة للاقتصادات الأخرى في المنطقة.

كان نمو الصين الحديث درامياً في كل من الصادرات والواردات. ودلالة على ذلك يقول أحد الخبراء إن الصين أصبحت حلقة أساسية في منظومة الإنتاج العالمية لعدد من المنتجات كثيفة العمل. ويساعدنا موقع الصين المركزي أيضاً على فهم السبب في أنها في سنة ١٩٩٩ امتصت ٨٥% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، في مقابل ٢٤% في الثمانينات من القرن العشرين.^{٢٩٣}

لقد أصبحت الصين محوراً تصنيعياً بالنسبة لبقية العالم في السلع المنخفضة الجودة كثيفة العمل، بينما تحول بقية العالم بالنسبة للصين إلى محور للسلع عالية الجودة كثيفة رأس المال. وقد تشكل الصين تهديداً لمنظومة العرض العالمية التي تعتمد على العمل الرخيص، ولكنها تمثل فرصة أكبر من خلال منافع كفاءة الإنتاج ومنافع الرفاهية الاقتصادية وتوقع الديناميكية طويلة المدى. إن صادرات الصين المتصاعدة أكثر من متسقة مع الواردات الصناعية المتصاعدة وفرص الاستثمار الأجنبي، لقد أصبحت القاطرة الجديدة للنمو العالمي.^{٢٩٤}

لقد لاحظ المراقبون أن دور الصين في منظومة العرض العالمية تغير كثيراً. فقد نمت الصادرات الإجمالية من بقية دول آسيا إلى الصين من ٧٢.١ مليار دولار سنة ١٩٩٥ إلى ١٦٠.٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٢. ولكن بينما تضاعفت تقريباً

^{٢٩٢} المصدر نفسه، ص ٦٣

^{٢٩٣} الصين تنطلق: الرحلة إلى عالم الكبار (ترجمة حمدي أبوكيلة)، المصدر السابق، ص ٦٥.

^{٢٩٤} المصدر نفسه، ص ص ٦٦ - ٦٧.

واردات الصين للطلب المحلي خلال نفس المدة (حيث نمت من ٤٢.٢ مليار دولار إلى ٧٨.٧ مليار دولار)، فإن وارداتها من أجل إعادة المعالجة تضاعفت ثلاث مرات (حيث نمت من ٢٩.٨ مليار إلى ٨١.٩ مليار دولار). وكنتيجة لهذا فإن الواردات بغرض إعادة المعالجة تصل إلى ٥١% من واردات الصين من آسيا مقابل ٤١% سنة ١٩٩٥. ٢٩٥ وأوضحت تقارير البنك الدولي أن واردات الصين عام ٢٠٠٢ تجاوزت ٦٣٩ مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه واردات اليابان ٥٢١ مليار دولار. وقد حققت الصين أعلى معدل للنمو الاقتصادي بين القوى الكبرى في العالم، حيث تراوح في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ما بين ١٨% و ١٤% ، ثم استقر في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حول ١٠% سنوياً. كما نجحت الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث ذكر التقرير السنوي للبنك الدولي أن إجمالي هذه الاستثمارات ارتفع إلى ٤٦.٨ مليار دولار بعد موافقتها على ٢٨ ألف مشروع أجنبي خلال عام ٢٠٠٢، وذلك بزيادة قدرها ٣٤%، بالإضافة إلى استثمارات تعاقدية بلغت ٧٥.٦ مليار دولار بزيادة ٢٠% خلال الفترة نفسها. ٢٩٦ وتوقع تقرير البنك الدولي أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

والآن - منذ العقد الأول من الألفية الثالثة - تحقق الصين فائضا تجاريا مع أمريكا الشمالية وأوروبا. وقد أزاحت الصين الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية. كما أن صعود الصين كدولة تجارية رئيسية يغير من أحوال أسواق السلع في العالم، فقد استحوذت بالفعل في سنة ٢٠٠١ على ٣٠% من استهلاك الحديد الخام على مستوى العالم، وعلى ٢١% من استهلاك الألمونيوم. يرى الباحثون أنه منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين شهد العالم صعودا لقوة اقتصادية وسياسية جديدة هي الصين، التي تمتلك من

٢٩٥ المصدر نفسه، ص ٦٧

٢٩٦ د/ هدى ميتكيس، الصعود الصيني: التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص ٧٥.

المقومات ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم، وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين هذه القوى في المستقبل. ومن بين هذه المقومات أن الصين تُعد الأكبر في العالم من حيث عدد السكان، كما أنها تتمتع بأسرع نمو اقتصادي في العالم يتجاوز ٩% سنوياً منذ ٢٥ عاماً تقريباً، وتمتلك ثاني أكبر احتياطي نقدي بالدولار الأمريكي وصل في نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ألف مليار دولار أمريكي، كما ارتفع فائض الميزان التجاري للصين من ١.٣% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩.١% بنهاية عام ٢٠٠٦ (١٥٠ مليار دولار)، كما أصبحت الصين أكبر منتج للفحم والفولاذ والأسمدة في العالم، وثاني أكبر مستهلك للطاقة، وأكبر مستورد للنفط.^{٢٩٧}

كما نجحت الصين خلال ٢٥ عاماً في أن تُخرج أكثر من ٣٠٠ مليون صيني من حالة الفقر، وضاعفت متوسط دخل الفرد بنحو أربعة أضعاف. ويضاف إلى كل ذلك الدور الأساسي الذي أصبحت تلعبه الصين في الاقتصاد العالمي من خلال عملتها "اليوان"، بحيث أصبح سعر صرف عملتها يؤثر ليس فقط على من يذهب للتسوق في هذا البلد، بل يؤثر أيضاً على المستهلكين في أنحاء العالم.^{٢٩٨} وقد لاحظ المراقبون أن كل هذه الانجازات تمت دون حدوث مشاكل اجتماعية أو أمنية تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الصين. كما تقول الإحصائيات أن لدى الصين أكبر احتياطي نقد أجنبي تملكه دولة واحدة على مستوى العالم إذ وصل في نهاية سبتمبر ٢٠٠٦ إلى ٩٨٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ٢٨.٥% عن العام السابق.^{٢٩٩}

كما أن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية جاء متأخراً - بعد ١٥ سنة من المفاوضات - في عام ٢٠٠١ لتصبح الدولة الخامسة عشرة العضو فيها بعد

^{٢٩٧} تقديرات مكتب الإحصاءات الوطني الصيني وصندوق النقد الدولي، في: د/مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧، ص ٨١.

^{٢٩٨} ديفيد فرانسيس، لماذا يهتم الأمريكيون بسعر صرف العملة الصينية، في: مغاوري شلبي، المصدر السابق، ص ٨١.

^{٢٩٩} فاينانشال تايمز، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

تأسيسها في عام ١٩٩٥ خلفاً لاتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة) لسنة ١٩٤٧. وقد استفادت الصين من عضويتها في هذه المنظمة من خلال هيمنتها على أسواق الصناعات منخفضة التكلفة على مستوى العالم وتدفقت صادرات الصين على أسواق أمريكا وأوروبا، مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بإعلان حالة الطوارئ العامة لاتخاذ "الإجراءات الحمائية" لحصصها التجارية وإيقاف المد الصيني. ولكن هذه الإجراءات كانت محدودة من حيث المدة، والنسبة فضلاً عن أن العمل بها لن يمتد إلى أكثر من معظم فترات عام ٢٠٠٨.٣٠٠

ظل الهجوم الاقتصادي على الصين بسبب ارتفاع صادراتها قائماً حتى اتخذ شكلاً آخر مؤخراً، وهو عمل إجراءات ضد "سياسة الإغراق" التي تنتهجها، مثل تطبيق تعريفات جمركية طارئة على الواردات عندما تكون أسعار السلع القادمة من أعالي البحار منخفضة شكل واضح حتى تفوز بالنصيب الأكبر من الأرباح في الأسواق العالمية. وقد اعترضت الصين على هذه الادعاءات، وعبرت عن رد فعلها عن طريق اللجوء إلى لجنة البت في المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وجاءت قراراتها صارمة، وملزمة على الرغم من البطء الشديد في تنفيذها؛ حيث تسببت الإجراءات التي اتخذتها المنظمة ضد سياسة الإغراق التي تنتهجها الصين في إقامة حاجز صد فعال، ومزعج أمام المد التجاري الصيني.٣٠١

ومن الناحية السياسية، فقد كان لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية تأثير إيجابي انعكس على الإصلاح في المؤسسات والسياسات الداخلية. كما كان لرضوخ الصين لالتزامات منظمة التجارة العالمية تأثير على تبنيها لنظم وإجراءات ساعدت على تطوير اقتصاد سليم وسياسات منظمة ومنضبطة، وعلى مساندتها للإجراءات التي تبناها الإصلاحيون في الداخل.٣٠٢

٣٠٠ جوناثان ريوفايد (محرر استشاري)، الصين: استراتيجية الاستثمار والدخول إلى الأسواق الصينية (ترجمة مجدي صابر وإيناس الوكيل)، مجموعة النيل العربية ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٦٧.

٣٠١ المصدر نفسه، ص ٦٨.

٣٠٢ جوناثان ريوفايد، المصدر السابق، ص ٦٩.

المبحث الثالث

العلاقات الصينية الأمريكية

أولاً: خلفيات التنافس بين الصين وأمريكا:

بدأ العداء الأمريكي للصين منذ اليوم الأول لانتصار الشيوعيين الصينيين ودخولهم بكين وقيام دولتهم الاشتراكية، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحدث بمثابة كارثة دولية على السلام والأمن في منطقة شرق آسيا والباسفيك، وتبارى المحللون السياسيون الأمريكيون ليكشفوا خطورة التطورات الجديدة في الشرق الأقصى، وذهبوا إلى حتمية قيام تحالف سوفيتي-صيني ضخم لمواجهة السياسة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا. ولكي تعزز الولايات المتحدة الأمريكية من وجودها بالقرب من جمهورية الصين الشعبية ولتحد من الخطر الشيوعي الزاحف نحو آسيا، وقدمت حينئذٍ دعمها اللامحدود لحماية بقايا قيادات الكومينتانغ التي تقهر بعد هزيمتها عسكرياً من قبل قوات ماو تسي تونغ بعد ثلاث سنوات من الحرب الأهلية في الصين إلى تايوان وقاموا بعد الحصول على دعم واسع ومكشوف من الحكومة الأمريكية بإنشاء حكومة مستقلة عن الوطن الأم في جزيرة تايوان تم دعمها اقتصادياً وعسكرياً من قبل الإدارة الأمريكية.^{٣٠٣}

ولم تكن المسألة التايوانية نقطة الخلاف الساخنة الوحيدة بين البلدين، فقد عمقت الأزمة الكورية في عام ١٩٥٠ الخلاف بينهما، فقد تصاعدت حدة الاتهامات بين البلدين حول الوضع في كوريا إثر دخول القوات الأمريكية والصينية طرفاً رئيساً في النزاع، وحاول كل من البلدين اتهام الآخر بالضلوع في جرائم سياسية وعسكرية في كوريا. وقد دفعت الصين مئات من الآلاف من المتطوعين الصينيين للقتال جنباً إلى جنب مع القوات الشيوعية في كوريا. كما اعتدت مرارا القوات الجوية الأمريكية

^{٣٠٣} Taiwan affairs Office and Information Office, State Council of the People Republic of China, The Taiwan Question and Reunification of China, Beijing, August ١٩٩٣, p. ٩. في: جعفر كزار أحمد، العلاقات الأمريكية-الصينية ونذر المواجهة في جنوب شرق آسيا، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٨)، الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، يناير ١٩٩٧.

على المدن والقرى الحدودية الصينية. وقد ظلت الصين طوال أعوام ٥٢ - ١٩٥٤ تشكي من انتهاكات أمريكية لأجوائها، وظلت قنوات الاتصال بينهما إما مجمدة أو مقطوعة. ويبدو أن أول اتصال بين الصين والولايات المتحدة قد تم على مستوى السفراء، بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في جنيف في ١/٨/١٩٥٥. وقد مثل الجانب الصيني السفير لدى بولندا السيد وانغ بنغ نان بينما مثل الولايات المتحدة السيد الكس جونسون سفيرها لدى تشيكوسلوفاكيا حيث ناقش هذا الاجتماع مسائل ترتبت من الحرب الكورية مثل إعادة المدنيين ومسألة تايوان ومشكلة الشركات الأمريكية المؤممة في الصين ورفع الحظر عن بعض حسابات بنك الصين المجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية.^{٣٠٤}

وتكررت كثيرا مثل هذه اللقاءات على مستوى السفراء. فطوال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٧٠ تم عقد (١٣٦) اجتماع بين الطرفين. إلا أن هذه اللقاءات توقفت بشكل كامل عام ١٩٧٠. وطوال تلك الفترة أيضاً تكررت بيانات الإدانة الصينية لما تعتقده الصين تحركات أمريكية ضدها، خصوصا نشاطها العسكري المكثف في تايوان.

غير أن الموقف تغير في إبريل ١٩٧١ عندما وصل أول وفد رياضي أمريكي للصين منذ قيام جمهورية الصين الشعبية ومع أنه كان وفدا يضم فقط مجموعة من لاعبي كرة الطاولة، إلا أن رئيس الوزراء الصيني (شو آن لاي) لم يتردد في الاجتماع بهم معلنا أن هذه الزيارة سوف تفتح الباب لعلاقات تبادل ودية بين الشعبين.^{٣٠٥} جاء ذلك في وقت زاد فيه التوتر بين بكين وموسكو. وقد أصبح الشغل الشاغل للدبلوماسية الصينية محاصرة الوجود السوفيتي في العالم وأعلنت أن الاتحاد السوفيتي هو عدوها الأول. أدى ذلك إلى زيادة التقارب بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وقد زار وزير الخارجية الأمريكية الصين في التاسع من يوليو ١٩٧١ تمهيدا لزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين. وبعد زيارة كيسنجر لبكين استطاعت

^{٣٠٤} جعفر كرار، العلاقات الأمريكية-الصينية...، المرجع السابق، ص ٢٢.

^{٣٠٥} Taiwan Affairs Office, op. cit., p. ٥٣٠.

الصين - بمساعدة دول العالم الثالث - استعادة مقعدها في الأمم المتحدة وتم طرد مندوب تايوان.^{٣٠٦} وفي فبراير ١٩٧٢ زار الرئيس الأمريكي نيكسون الصين حيث ناقش مع القيادة الصينية تطبيع العلاقات بين البلدين والسعي لتطويرها. غير أن الصين أصرت على أن تكون هناك صين واحدة، وأن تايوان جزيرة صينية. ولم تسفر الزيارة عن عودة العلاقات بين البلدين لكن ساعدت على فتح باب للحوار وخففت من التوتر بين الطرفين. لم يعلن الطرفان عن إقامة علاقات دبلوماسية بينهما لأن هناك بعض المسائل العالقة بين الطرفين خاصة أن الصين كانت تدعم الكفاح الثوري المسلح للشعب الفيتنامي ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا عادت مرة أخرى بيانات الإدانة للبحرية الأمريكية وسلاح الجو الأمريكي بقصف السفن التجارية الصينية، بينما واصلت آلة الدعاية الأمريكية اتهامها للقوات الصينية بالاشتراك الفعلي في الحرب في فيتنام.

في عام ١٩٧٣ عينت الصين دبلوماسي مخضرم (خوانق جن) رئيساً لمكتب الاتصال الصيني في الولايات المتحدة الأمريكية. ومرة أخرى عاد كيسنجر إلى الصين من أجل تضيق الخلاف في وجهات النظر بين الدولتين تمهيدا لعلاقات كاملة. واتفق الطرفان على توسيع صلاحيات ونشاط مكاتب الاتصال بين البلدين وصدر بيان مشترك أثناء تلك الزيارة لوحظ في البيان أن لم يتجاهل طبيعة الصراع الجيوبوليتيكي الحتمي بين البلدين في منطقة جنوب شرق آسيا، قد قال البيان بوضوح "إنه يجب على البلدين عدم اللجوء إلى فرض هيمنتها (hegemony) في إقليم آسيا الباسفيك أو أي جزء آخر من العالم".^{٣٠٧}

وهكذا نجح كيسنجر بالدفع بعملية التطبيع خطوة إلى الأمام. وواصل هنري كيسنجر رحلاته المكوكية في خلال العام ١٩٧٤ بين بكين وواشنطن حيث كانت زيارته تمهيدا لزيارة الرئيس الأمريكي جيرالد فورد للصين. غير أن العلاقات بين

^{٣٠٦} Gaafar Karrar Ahmed, Sino-Arab Relations, Sudan Case Study (unpublished Ph. D. Dissertation, Nanjing University), China, June ١٩٩٥, pp. ٣٣٥ - ٣٥٧.
^{٣٠٧} جعفر كرار، المرجع السابق، ص ٢٥.

البلدين عادت إلى التوتر عندما أصدر المتحدث الرسمي باسم الخارجية الصينية في ١٣ أكتوبر ١٩٧٥ بياناً شديد اللهجة اتهم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المجموعات الانفصالية التبتية وقال البيان أن هذا يُعد خرقاً واضحاً لبيان شنغهاي وتدخلًا غير مقبول في الشؤون الداخلية لجمهورية الصين الشعبية.^{٣٠٨}

وقد ظلت العلاقات متوترة بين الدولتين حتى عام ١٩٧٧ عندما أعلن الرئيس الأمريكي كارتر استعداده للقاء القيادة الصينية وإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية بين البلدين. وفي ١٦ ديسمبر صدر بيان مشترك بين البلدين أعلن عن تأسيس العلاقات الدبلوماسية الكاملة على مستوى السفراء بين البلدين. وقال البيان أن الصين والولايات المتحدة اتفقتا على الاعتراف ببعضهما البعض، وأن البلدين سوف يتبادلان السفراء في الأول من مارس ١٩٧٩. ولكن قالت أمريكا أنها سوف تقيم علاقات تجارية وثقافية غير رسمية مع الشعب التايواني. إلا أن الصين أصدرت بياناً في نفس اليوم أكدت فيه أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، بينما أكدت أمريكا بأنها ستبيع لتايوان أسلحة دفاعية.

ورغم أن الحكومة الأمريكية قد قبلت المبادئ الثلاثة التي اشترطتها الحكومة الصينية لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين، وهي: قطع العلاقات الدبلوماسية مع سلطات تايوان؛ وإلغاء معاهدة الدفاع المشترك؛ وسحب قواتها من جزيرة تايوان، إلا أن ولادة هذه العلاقات كانت مثيرة للجدل. وقد لبي نائب الرئيس الصيني دعوة أمريكية لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من يناير ٢٩ - ٥ فبراير ١٩٧٩. وتم استقبله بحفاوة منقطعة النظير وتوقعت أمريكا أن دينغ شياو بنغ سوف يقود عملية إصلاح اقتصادي شامل تتبنى اقتصاد السوق. وقد ناقش نائب الرئيس الصيني مع القيادة الأمريكية خطة بلاده الطويلة "بإحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد الشيوعي المخطط الجامد".^{٣٠٩}

^{٣٠٨} جعفر كرار، المرجع نفسه، ص ٢٦

^{٣٠٩} American Research Institute of Academy of Social Sciences, China American Institute: Sino-America Relations in Ten Years (١٩٧٩- ١٩٨٩), pp. ٥٣٤ - ٥٣٥.

ثانياً: تذبذب العلاقات الصينية الأمريكية:

استوعبت القيادة الأمريكية حجم التغيير الضخم القادم في الصين، واستجابت نسبياً لرغبة القيادة الصينية في تحسين العلاقات معها. وشهدت بالفعل العلاقات الصينية-الأمريكية طوال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٩ عدة تطورات مهمة. فقد وُقعت طوال هذه الفترة عشرات الاتفاقيات بين البلدين غطت مجالات كثيرة مثل التجارة، الصناعة، الاقتصاد، التعليم، الثقافة، والطاقة النووية. كما فُتحت عدة قنصليات صينية في عدد من المدن الأمريكية، وبالمقابل تم فتح عدد من القنصليات الأمريكية في عدد من المدن الصينية. وتم تبادل عدة زيارات مهمة بين البلدين، ولم يعد التلفزيون الصيني يتحرج من الإشادة بالثقافة الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص. واستمر هذا الزخم في العلاقات بين البلدين وشهدت البلدان زيارات على مستوى الرؤساء.^{٣١٠}

غير أن العلاقات بين البلدين انتكست ووصلت إلى درجة القطيعة في ٤ يونيو ١٩٨٩ بسبب أحداث ميدان (تيان آن من) الطلابية. وكانت العلاقات بين البلدين رغم التطور النسبي وتبادل الزيارات إلى أنها ظلت تعج بالتناقضات طيلة ثمانينات القرن العشرين. وكانت من أبرز الأحداث التي أثرت على مسيرة تطور العلاقات بين البلدين النزاع التجاري الذي اندلع بين البلدين عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية في يناير ١٩٨٣ فرض عقوبات اقتصادية في شكل ضرائب تصل إلى (١٠٠%) على أكثر من (٣٢) مجموعة من صادرات النسيج الصيني للولايات المتحدة، وقد ردت الصين في ١٩ يناير ١٩٨٣ على القرار الأمريكي بإجراءات اقتصادية انتقامية مماثلة حيث أعلنت أنها قررت وقف الموافقة على عقود جديدة لاستيراد القطن والمواد الكيماوية وزيت الصويا، وخفض وارداتها من الولايات المتحدة خاصة المعدات الزراعية ولجأت لشرائها من أوروبا.

^{٣١٠} Ibid, p. ٥٤٣.

كما ظلت الصين ترسل مذكرات طويلة تلك الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٩) إلى الولايات المتحدة تحتج فيها على استضافة الكونجرس الأمريكي المتكررة للدلاي لاما ونشطاء تبتيين آخرين في الولايات المتحدة. كما تعرض دبلوماسيو البلدين لعدة حالات طرد متبادلة لأسباب مختلفة. كما ظلت المسألة التايوانية باستمرار نقطة خلاف بين البلدين.^{٣١١}

وقد وجهت الحكومة الأمريكية ووسائل إعلامها نقدا حادا للحكومة الصينية التي استخدمت القوة بإفراط شديد في إنهاء الاحتجاجات الطلابية التي راح ضحيتها عدد غير محدود من الطلاب. وشن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية حملة احتجاجات وإدانة واسعة واتهمت الصين بأنها تمارس انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. **وبدت الولايات المتحدة أكثر تشددا من حلفائها الغربيين لتعلن عدة إجراءات قاسية ضد جمهورية الصين الشعبية أهمها:**

١. حظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة والأسلحة ووقف المساعدات الاقتصادية الأمريكية للصين.
٢. حظر إرسال مبعوثين على مستوى عال إلى الصين.
٣. تأكيد الحكومة الأمريكية مشاركتها في قضايا هونج كونج السياسية والاقتصادية ومسألة حقوق الإنسان بحسبان أن لها استثمارات ضخمة وارتباطات اقتصادية كبيرة في المنطقة.
٤. اقتراح قانون جديد سُمي قانون الإغاثة للهجرة الصينية والذي يسمح بتمديد تأشيرات الإقامة للطلبة الصينيين الذين يدرسون في الولايات المتحدة. هذا إلى جانب كم هائل من البيانات والإدانات التي صدرت رسميا ضد الصين من الحكومة الأمريكية والكونجرس.^{٣١٢}

^{٣١١} جعفر كرار، العلاقات الصينية-الأمريكية...، المرجع السابق، ص ٢٨ - ٣٠.

^{٣١٢} South China Morning Post (from June to October ٣٠, ١٩٨٩), a newspaper issued in Hong Kong). In: Karrar, Ibid., p. ٣٣.

وفي عام ١٩٩٠ وخاصة بعد حرب الخليج بدأ الطرفان يتحدثان عن ضرورة عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها. وبالفعل طرأ تحسناً نسبياً على تلك العلاقات. لكن سرعان ما انتكست في عام ١٩٩٢ عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات على الصين بدعوى أن الصين تصدر مصنوعات السجون الصينية، وتبعت هذه الأزمة بيع الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٩٢ طائرات (إف ١٦) الأمريكية لتايوان. فاحتجت الصين على ذلك. كما بدأت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون حملة واسعة لمنع الصين من دخول الجات (GAAT) ومنعها من استضافة الأولمبياد لعام ٢٠٠٠. كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً اقتصادياً على الصين متهمة بكونها نقلت تكنولوجيا الصواريخ (M-١١ - Missiles) لباكستان.^{٣١٣}

وعلى الرغم من اللقاءات المتكررة بين مسؤولي الدولتين وتبادل بعض الزيارات خلال تسعينات القرن العشرين إن أن العلاقات بينهما لم تتحسن بدرجة كبيرة. واتهمت الصين الولايات المتحدة بأنها تسعى لخلق "صينين" - في إشارة إلى تدخلها المستمر في المسألة التاوانية. وبدأت الصين في تشديد لهجتها ضد السياسة الأمريكية في المحافل الدولية، وعادت إلى استخدام عبارات مثل "الهيمنة الأمريكية" ومقاومة فرض سياسات الأمر الواقع، وصعدت من لهجتها ونداءاتها لدول العالم الثالث لصياغة نظام دولي جديد بديلاً عن النظام الأمريكي الدولي الراهن.^{٣١٤}

وفي سياق حربها الباردة مع الولايات المتحدة قادت الصين حملة دبلوماسية واسعة لتحسين علاقاتها مع العالم الثالث والبحث عن تحالفات جديدة، فقامت بتحسين علاقاتها مع أوروبا. كما قامت بتوقيع اتفاقية عسكرية حدودية في ١٩٩٦/٤/٢٤ مع ثلاث دول إسلامية في آسيا وهي قازقستان، قيرغزستان، وطاجستان. كما وقّعت اتفاقيات اقتصادية وتجارية وعلمية، واتفاقية تعاون في مجال تبادل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة مع روسيا.^{٣١٥}

^{٣١٣} The Clinton Administration China Policy, the Chinese People Institute of Foreign Affairs Journal, No. ٣٩, March ١٩٩٦, p. ٤٨. In: Karrar, Ibid., p. ٣٤.

^{٣١٤} South China Morning Post, March ١٣, ١٩٩٦.

^{٣١٥} New China News Agency (Xinhua), April ٢٢ - ١٨, ١٩٩٦.

كما أعلنت الصين وروسيا أنهما سيسعيان لمشاركة استراتيجية القرن الواحد والعشرين. وكان البيان المشترك بينهما يستهدف في أكثر من جزء منه الولايات المتحدة التي وصفها البيان بأنها "تسعى للهيمنة".^{٣١٦} وكادت الخلافات بين الصين وأمريكا أن تؤدي إلى حرب تجارية، لكن تجنبت الصين الحرب التجارية لأن الميزان التجاري كان دائماً لصالحها. فقد باعت الصين في عام ١٩٩٥ ما قيمته ٤٥.٥ بليون دولار، فيما اشترت من أمريكا ما قيمته ١١.٧ بليون دولار - أي بفارق ٣٣.٨ بليون دولار لصالح الصين.^{٣١٧} كما أن أمريكا لا تريد أن تخسر بائعاً رخيصاً لها كالصين.

إضافة إلى المواجهة التجارية بين البلدين فقد كانت هناك نذر مواجهة بينهما في جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي والشرقي. فقد ظلت واشنطن تعمل على تسويق نظرية "الخطر الصيني" في شمال وجنوب شرق آسيا. ولكسب تعاطف دوائر أبعد بكثير من منطقة جنوب شرق آسيا أخذت القيادة الأمريكية تتحدث عن حماية خطوط النفط والتجارة والملاحة الدولية في بحر الصين الجنوبي والشرقي والمحيط الباسفيكي. وقد وجد ذلك أذناً صاغية في مناطق انتاج النفط في غرب آسيا ومناطق استهلاكه في آسيا وأوروبا. وقد دفع ذلك بتعاطف مع الخط الأمريكي الرامي إلى عزل واحتواء الصين مستغلة في ذلك تاريخ النزاعات بين الصين وجيرانها في جنوب شرق آسيا بما فيه النزاع حول جزر الصين الجنوبية وهي أرخبيل سبارتلي Sparty وجزر باراسلس Paracels وجزر براتاس Pratas وكذلك جزر بحر الصين الشرقي وخصوصاً جزر دياو يوس Diao Yus الثمانية؛ بالإضافة إلى جزر أخرى يدور حولها النزاع بين الصين وأندونيسيا.^{٣١٨}

ويمكن بصورة عامة حصر مشاكل العلاقات الصينية - الأمريكية في:

أولاً: مسألة حقوق الإنسان.

ثانياً: الميزان التجاري.

^{٣١٦} Ibid.

^{٣١٧} Ibid.

^{٣١٨} جعفر كرار، العلاقات الصينية الأمريكية...، المرجع السابق، ص ٤٢ - ٦٢.

ثالثاً: المسألة التايوانية.

رابعاً: مبيعات السلاح الصيني المتقدم لدول العالم الثالث.

ثالثاً: معدلات العلاقات الصينية- الأمريكية:

يرى بعض الباحثين أن هناك مجموعة من المحددات تحكم العلاقات الصينية- الأمريكية من أبرزها:^{٣٩}

١. الاحتياج الاستراتيجي، ويُقصد بذلك وجود إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له وإن اختلف معه، وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين.

٢. سيطرة المنظور أو الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر. وعدم الرغبة في تقديم أية تنازلات. فالولايات المتحدة تضغط على الصين في محاولة للتحكم في صعودها، حتى لا يضر المصالح الأمريكية. والصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية وقيادة الآخرين لشؤون العالم، كما تدرك الرغبة الأمريكية في احتوائها. لذا تسعى إلى الحفاظ على مصالحها في مواجهة الضغوط الأمريكية.

٣. تتأثر العلاقات الصينية- الأمريكية بتغيير الإدارات الأمريكية، دون أن تتأثر بتغير القيادات الصينية. ومن الملاحظ أن معظم الإدارات الأمريكية بمجرد وصولها للبيت الأبيض تتبع سياسة متشددة تجاه الصين، منتقدة الإدارة السابقة لضعف سياستها، ثم لا تلبث أن تغير من موقفها.

٤. يتمثل المحدد الرابع في تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية- الأمريكية. إن الإعلام والكونجرس الأمريكي، وكذلك جماعات حقوق الإنسان، كلها تلعب دوراً في الضغط على الإدارات الأمريكية لدفعها لاتباع سياسات متشددة تجاه الصين. ويتكرر هذا المشهد داخل الصين، فما يشهده المجتمع الصيني من تحولات جعل سياسة الصين الخارجية أقل اعتماداً على اعتبارات الأيديولوجية وأكثر اعتماداً على

^{٣٩} أحمد دياب، العلاقات الصينية- الأمريكية بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٣) يوليو، ٢٠٠٨، المجلد (٤٣)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ١٢٢.

اعتبارات المصلحة، ولذلك تؤثر القوى الاقتصادية بداخلها على سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.^{٣٢٠}

يكنم التحدي الصيني للولايات المتحدة الأمريكية في أن أمريكا كانت في الماضي قد واجهت أعداء ومنافسين خلال النصف الثاني من القرن العشرين في مجال واحد: إما اقتصادي (اليابان، ألمانيا، وغيرها)، أو سياسي-عسكري (الاتحاد السوفيتي السابق)، لكن الصين هي أول قوة عظمى في القرن الواحد والعشرين ستحوز القوتين: السياسية والاقتصادية معاً.^{٣٢١} ففي الصين تجري أهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. فالصين، التي كانت تعتبر بلدا نامياً، تحولت خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة إلى عملاق صناعي وأسرع الاقتصادات العالمية نمواً، كما تتحول الآن وبسرعة من بلد مصدر للسلع الرخيصة إلى عملاق استهلاكي يستورد كل شيء من الطاقة وخامات المعادن، حتى أجهزة التلفزيون والكمبيوتر الذي تتضاعف مبيعاته فيها كل ثلاث سنوات.^{٣٢٢}

وتحتل الصين حالياً المرتبة الثالثة اقتصادياً بعد الولايات المتحدة واليابان حيث تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الألماني في عام ٢٠٠٧، وسوف يتجاوز نظيره الياباني عام ٢٠١٥. كما تدعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية الصينية وعالية التقنية، الذي أغرق أسواق العالم ووضع الصين في المرتبة الأولى عالمياً كأكبر دولة مصدرة للسلع، متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى. ولو استمرت معدلات النمو الحالية (٩% سنوياً في المتوسط)، فإن الصين سوف تنتقل إلى دول الدخل المتوسط المرتفع بحلول عام ٢٠١٥، توطئة لانتقالها إلى دول الدخل المرتفع عام ٢٠٣٠ على أقصى تقدير.^{٣٢٣}

^{٣٢٠} خديجة عرفة محمد، العلاقات الأمريكية-الصينية، ص ٢٧٠، في: كتاب: صعود الصين، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

^{٣٢١} دانييل بورشتاين وأرنه دي كيزا، التنين الأكبر... الصين في القرن الحادي والعشرين، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٧١)، يوليو ٢٠٠١، في: أحمد دياب، المصدر السابق، ص ١٢٣.

^{٣٢٢} أحمد دياب، المرجع السابق، ص ١٢٣.

^{٣٢٣} أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٧٩، سبتمبر ٢٠٠٧، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

وفي دراسة نشرتها مؤسسة كارنيجي للأبحاث في يونيو ٢٠٠٥، طرح روبرت كاجان أربعة

خيارات أمام الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة تحدي "صعود الصين" هي:

أ- استدراج الصين إلى حالة عداء متبادل تتطور بعد فترة من المعاناة الصينية إلى تحالف يعقبه السماح لها بدور شريك "إمبراطوري" في الساحة الدولية، ولكن بإذن أمريكي.

ب- الخيار الثاني تشجيع النمو الاقتصادي الصيني وزيادة التجارة الدولية مع الصين، استنادا إلى قاعدة التجارة تمنع الحرب. ويقوم هذا الخيار على تقديم حفنة من الحوافز إلى الصين لتشارك في قيادة النظام الدولي بشروط الغرب وليس بشروطها.

ت- الخيار الثالث: هو تطويق الصين باعتبارها دولة معادية وإقامة سلسلة من التحالفات والقواعد العسكرية حول الصين، وإثارة كل أنواع المشكلات للصين من داخلها ومن حولها.

ث- الخيار الرابع: هو الانسحاب من آسيا، والسماح للصين بممارسة هيمنتها الإقليمية في القارة.^{٣٢٤}

في الواقع استبعدت الولايات المتحدة الخيارين الأول والرابع وركزت على الخيارين الثاني والثالث، أي الاندماج والتورط الاقتصادي مع الصين، والاحتواء والتطويق العسكري لها. والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمهما معا لكبح وتقييد سرعة انطلاق وصعود الصين نحو القمة الدولية، وهما يشكلان مزيجا غريبا بين عناصر التلاحم والتنافر. أو "الخل والعسل".^{٣٢٥} لكن يرى محللون أن الصين ليست دولة ديمقراطية ولا حليفة لواشنطن، وهي أشد ضخامة وتعقيدا من أن تستطيع الأخيرة التلاعب بها، تحقيقا لهدف استراتيجي أو اقتصادي.^{٣٢٦} لذلك تبنت واشنطن في نهاية الأمر الخيار الثالث - استراتيجية "الاحتواء والتطويق" التي يتحمس لها صقور اليمين المحافظ، ورجال المجتمع الصناعي العسكري الباحثون عن عدو يتيح لهم الاستمرار في سباق التسلح والميزانيات العسكرية الضخمة.^{٣٢٧}

^{٣٢٤} جميل مطر، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠ يونيو ٢٠٠٥.

^{٣٢٥} جميل مطر، الحياة، ١ أغسطس ٢٠٠٥.

^{٣٢٦} الصين والولايات المتحدة. خصمان أم شريكان؟ ص ص ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، تحرير: ليوشيه تشنغ ولي شي دونج، ترجمة عبدالعزيز حمدي عبد العزيز، المشروع القومي للترجمة، العدد ٤٧٨، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، في: أحمد دياب، المصدر السابق، ص ١٢٥.

^{٣٢٧} الخل والعسل ... الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، تحرير: ريتشارد هاس وميجان سوليفان، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ط١، عام ٢٠٠٢، في: أحمد دياب، المصدر السابق، ص ١٢٥.

المبحث الرابع

سياسة الصين تجاه العالم الثالث

قامت عقيدة الحزب الشيوعي الصيني منذ تأسيسه في العام ١٩٢١، على تقديم المفهوم الوطني على الأممي. لكن بعد ماو تسي تونغ تغيرت نظرة الصين إلى العالم الخارجي وتحررت من قيود الأيديولوجيا إلى آفاق المصالح وخدمة مشروعها النهضوي الوطني.

بعد انتهاء الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣)، انشغلت جمهورية الصين الشعبية بالسعي للحصول على اعتراف دول العالم بها، فقد كانت أكثر دول العالم ما تزال لا تعترف بنظام الحزب الوطني الذي خسر الحرب الأهلية أمام الشيوعيين، ولجأ إلى جزيرة تايوان ليقم دولة الصين الوطنية فيها. ولهذا، باتت الصين الشعبية في سنواتها الأولى، تتخذ مواقف شبيهة بمواقف حليفها: الاتحاد السوفيتي، في القضايا العالمية، بما فيها قضايا التحرر في الدول الخاضعة للاستعمار الأوروبي، ومنها الدول العربية.^{٣٢٨} وبنت سياساتها على أساس الدعوة للتعايش السلمي، والتعاون مع دول المجموعة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي. من هذه المنطلقات اتخذت الصين موقفا يدعو لحل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية، وبعيدا عن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، فيما نظرت لإسرائيل على أساس أنها قاعدة للإمبريالية الغربية.^{٣٢٩} وفي يونيو ١٩٥٤ تبنت الصين "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي"، في مبادرة مشتركة مع الهند وبنما، حيث نصت على الاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنفعة المتبادلة، والعلاقات السلمية. وهي مبادئ ظلت الصين تتبناها فيما بعد، وعبرت دائما عن طموحها بتعميمها في العلاقات الدولية.^{٣٣٠}

^{٣٢٨} هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥ - ١٩٧٥)، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٤، ص ٢٨، في: سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين، الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة مجدين راشد آل مكتوم، وثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٦٤.

^{٣٢٩} المرجع السابق، ص ٢٨.

^{٣٣٠} سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصالحة الحضارية، ثقافة للنشر والتوزيع ومؤسسة محمد ابن راشد آل مكتوم، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص ١٦١.

مثل مؤتمر الدول الآفروآسيوية، الذي انعقد في باندونج بأندونيسيا في أبريل ١٩٥٥، بحضور ٢٩ دولة، منها ١٨ دولة لم تكن تعترف بالصين،^{٣٣١} نقطة تحوّل في دور الصين العالمي، بما في ذلك دورها تجاه القضية الفلسطينية، خاصة لأن نسبة كبيرة من الدول المشاركة كانت دولاً عربية وإسلامية، إذ تنبّه الصينيون للقوة العددية التي يمثلها العرب والمسلمون. ترأس رئيس مجلس الدولة (رئيس الوزراء)، شو إن لاي، الوفد الصيني إلى المؤتمر، وهناك عقد عدة اجتماعات مع قادة الوفود المشاركة، منها اجتماع مع الوفد السوري الذي كان أحمد الشقيري، الذي صار فيما بعد أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضواً فيه فأطلع شو على تفاصيل القضية الفلسطينية وتاريخها،^{٣٣٢} كما لعب الرئيس المصري جمال عبد الناصر دوراً كبيراً في دفع القضية الفلسطينية أمام المؤتمر وهكذا اتخذ الوفد الصيني مواقف متقدمة داعمة للقضية الفلسطينية، تفوقت على مواقف نهرو رئيس وزراء الهند، المتحفظة، فيما أفرز المؤتمر "منظمة دول عدم الانحياز"، كي تتأى الدول الآفروآسيوية بنفسها عن الحرب الباردة. ساعد المؤتمر في فتح آفاق العلاقات بين الصين والعالم العربي، بداية من تطوير العلاقات الصينية المصرية، إذ تم خلاله توقيع اتفاقية تجارية بين الطرفين، هي الأولى من هذا النوع عربياً،^{٣٣٣} تبعها اعتراف مصر رسمياً بجمهورية الصين الشعبية في مايو من العام ١٩٥٦، وكذلك فعلت سوريا واليمن في العام نفسه، ما جعل الصين تتحاز سياسياً إلى الجانب العربي خلال حرب السويس، التي وقعت في أواخر ذلك العام.^{٣٣٤}

على أن النهج الأساسي لسياسة الصين الخارجية في هذه المرحلة من عهد ماو، قام على أساس "تحليل ماركسي علمي"، بما ينسجم مع طريقة ما في إدارة شؤون الدولة، اعتماداً على الأيديولوجيا. وهكذا كانت نظرية "العوالم الثلاثة" مبنية على أساس الصراع الطبقي في العالم، بين الإمبريالية والثورة البروليتارية، فرأى ماو

^{٣٣١} هاشم بهبهاني، المصدر السابق، ص ١٢.

^{٣٣٢} هاشم بهبهاني، المصدر السابق، ص ٢٩.

^{٣٣٣} بهبهاني، المرجع السابق، ص ٣٠.

^{٣٣٤} سامر أحمد خير، العرب ومستقبل الصين، مصدر سابق، ص ١٦٢.

أن "على البروليتاريا عندما تخوض الصراع العالمي أن تتحد مع جميع الذين يمكن الاتحاد معهم بحسب الضرورة والإمكان، في المراحل التاريخية المختلفة لتطوير القوى التقدمية وكسب قوى الوسط وعزل القوى المتعنتة".^{٣٣٥}

استنتج المحللون من ذلك أن تحالفات الصين في العالم، يجب تقييمها باستمرار، بما يخدم البعد الوطني الذي يتبناه الحزب الشيوعي الصيني. في تلك المرحلة، كان "العالم الثالث" هو الحليف الطبيعي للصين، كونه "يشكل القوة الرئيسية في النضال العالمي ضد هيمنة الدولتين العظميين وضد الإمبريالية والاستعمار"،^{٣٣٦} ذلك أن دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي حصلت على استقلالها في تلك الفترة، ستظل وفقاً للرؤية الصينية، القوة الأساسية في النضال ضد الإمبريالية لمرحلة تاريخية طويلة، لأن استقلالها الحالي لم يحقق لها الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل.^{٣٣٧}

وهكذا، باتت تلك الدول هي حليفة الصين، ما دامت تقاوم النشاطات التوسعية للدول العظمى، وكذلك هي حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، التي تقاوم بالكفاح المسلح، الإمبريالية، وحلفائها، شريطة أن تعارض علناً مساعي الهيمنة السوفيتية على العالم.^{٣٣٨}

ورغم أن الصين صُنِّفت نفسها في هذه المرحلة كأحدى دول العالم الثالث الفقيرة فإنها راحت تقدم المساعدات المادية لـ "حلفائها"، باعتبارها وجهاً من أوجه التضامن، سواء من خلال الهبات، أو القروض من دون فائدة، أو القروض ذات الفائدة المنخفضة. وانخرطت الصين في منافسة محمومة مع الاتحاد السوفيتي على تقديم أكبر حجم من المساعدات في العالم الثالث، فكانت مصر ثاني أكبر متلقي للمساعدات الصينية في العام ١٩٦٧، بعد باكستان، وذلك لدعمها بعد خسارة حرب يونيو أمام إسرائيل. وبرغم أن حجم المساعدات الصينية تفوقت في عدد من الدول

^{٣٣٥} هاشم بهبهاني، المصدر السابق، ص ١٧.

^{٣٣٦} ، هاشم بهبهاني، المرجع السابق ص ١٩.

^{٣٣٧} ، المرجع نفسه، ص ٢٠.

^{٣٣٨} المرجع نفسه، ص ٢١.

مثل السودان وتونس واليمن الجنوبي، كما تفوقت خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢، بخاصة في دول أفريقيا العربية.^{٣٣٩}

وقد بلغ إجمالي المساعدات الصينية لدول العالم الثالث، بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٧٣ ما يساوي ٣٣٣٤.٤ مليون دولار أمريكي، قُدم الجزء الأكبر منها على شكل قروض من دون فائدة، وكان منها ٩٤ مليوناً لمصر، ٩٩.٤ مليوناً لسوريا، ٢٧.٨ مليوناً لليمن الجنوبي، ٧١.٢ مليوناً لليمن الشمالي، ٣٦ مليوناً للعراق، ٩٩.٩ مليوناً للجزائر، ٢٧.٥ لموريتانيا، ٧٥ مليوناً للسودان، ٣٦ مليوناً لتونس.^{٣٤٠} وقد حصلت معظم الدول على الجزء الأكبر من تلك المساعدات، بعد استقلالها مباشرة، فيما تركز تقديم الجزء الآخر خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣.

أراد دينغ شياو بنغ أن يضع سياسة بلاده الخارجية في خدمة مشروعه التنموي والنهضوي الكبير، ولهذا فقد أوقف سياسة ماو حول الصراع الطبقي في العالم والثورة المستمرة ضد الإمبريالية، واستخدم سياسة التعاون والمصالح المشتركة بدلاً منها.^{٣٤١} اقتضى ذلك تخفيف نهج دعم حركات التحرر والأنظمة "التقدمية" والمنظمات اليسارية في العالم، رغم أن الصين ظلت تعتبر نفسها جزءاً من الدول النامية، وتعلن تمسكها بمبادئ التعايش السلمي الخمسة.

كانت الخطوة الأولى في هذا المجال، هي تجميد الخلافات مع دول الجوار، ومع الغرب، من دون حلها تماماً، لصالح التركيز على بناء العلاقات الاقتصادية. وقد نجحت هذه السياسة بخاصة مع أعداء الصين التاريخيين، كاليابان والهند، فباتت الصلات قائمة معهما على أساس التعاون الاقتصادي.

كان نجاح الانفتاح الصيني على الدول الآسيوية، مرهوناً بحل خلافاتها المزمنة معها، وبخاصة الحدودية منها. في مطلع تسعينات القرن العشرين، عملت الصين على إنشاء "خماسي شنغهاي" بغرض حل المشكلات الحدودية مع جمهوريات

^{٣٣٩} المرجع نفسه، ص ٢٢.

^{٣٤٠} المرجع نفسه، ص ٢٤ - ٢٧.

^{٣٤١} محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، في: سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ١٦٥.

الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما تطور منذ العام ٢٠٠١ إلى "منظمة شنغهاي للتعاون". كذلك قامت الصين بمساعي شبيهة مع دول أخرى في محيطها، وهكذا تم توقيع اتفاقيات تعاون مع روسيا والهند واليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام ومنغوليا.^{٣٤٢} كما سعت الصين منذ العام ١٩٩١ للتقارب - على مراحل - مع منظمة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان"، التي تضم كلاً من: ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، الفلبين، بروناي، تايلاند، بورما، فيتنام، لاوس، وكمبوديا (وقد كان من الأهداف الضمنية للمنظمة عند تأسيسها في العام ١٩٦٧ مواجهة النفوذ الصيني في شرق آسيا)، فأدى ذلك التقارب إلى تطوير علاقات الصين الاقتصادية والسياسية معها، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الآسيان العشر في العام ٢٠٠٧، نحو ٢٠٢.٥ مليار دولار.^{٣٤٣}

كذلك فعلت الصين مع دول آسيوية أخرى كانت سابقاً على عدااء تاريخي معها، وبخاصة اليابان وكوريا الجنوبية (وهما تقاربتا مع "الآسيان" أيضاً، فظهرت صيغة الآسيان + ٣)، إذ بلغ معدل نمو التجارة بين الصين وكوريا الجنوبية، خلال تسعينات القرن العشرين، ما نسبته ٢٠% سنوياً.^{٣٤٤} وبلغ حجم تبادلهما التجاري في العام ٢٠٠٧ نحو ١٥٩.٩ مليار دولار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين واليابان في العام نفسه، برغم استمرار خلافاتهما الإقليمية، نحو ٢٣٦ مليار دولار في العام نفسه، وهو ما جعل الصين الشريك التجاري الأول لكل من كوريا الجنوبية واليابان.^{٣٤٥}

أما الانفتاح على دول أوروبا الغربية الساعية للتمايز في مواقفها الدولية عن الولايات المتحدة، فقد أثمرت زيادة في العلاقات الاقتصادية، فأفادت منه الصين في جانبي جذب الاستثمارات والتكنولوجيا، والتجارة الخارجية، فارتفعت قيمة الاستثمارات

^{٣٤٢} محمد خير الوادي، مرجع سابق، ص ١٤٧.

^{٣٤٣} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ١٦٩.

^{٣٤٤} حسن أبو طالب، السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد في (هدى ميتكيس و خديجة عرفة محمد (محرران)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٢٤٤.

^{٣٤٥} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ١٦٩ - ١٧٠.

الألمانية في الصين من ٢٤.١ مليار دولار في العام ١٩٨٥ إلى ١٠٤١.٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٠، وارتفعت قيمة الاستثمارات الفرنسية في الصين من ٣٢.٥ مليار دولار إلى ٨٥٣.٢ مليار دولار خلال الفترة نفسها.^{٣٤٦}

أما بالنسبة لعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية فنتيجة لاستمرار العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، باتت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول بالنسبة للصين، فبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين في العام ٢٠٠٣ ما قيمته ١٩١.٦٧٤ مليار دولار، وهو ما مثّل ٢٢.٥% من إجمالي تجارة الصين الخارجية في تلك السنة، وما نسبته ٩.٤٥% من تجارة الولايات المتحدة الخارجية، كما ارتفعت قيمة صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بين عامي ١٩٧٤ و ٢٠٠٣ من ١٢٣ مليون دولار إلى ١٦٣.٢٥٥ مليار دولار، فيما ارتفعت وارداتها منها من ٨٠٧ مليون دولار إلى ٢٨.٤١٩ مليار دولار خلال الفترة نفسها، وواصل إجمالي حجم التبادل التجاري بين الطرفين ارتفاعه ليصل في العام ٢٠٠٥ نحو ٢١١.٦ مليار دولار، ثم ليزيد في العام ٢٠٠٧ عن ٣٠٠ مليار دولار، في دلالة على تطور العلاقات التجارية بينهما.^{٣٤٧}

^{٣٤٦} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ١٧٠.

^{٣٤٧} خديجة محمد عرفة، مصدر سابق، ص ٢٧١ - ٢٧٢.

الجدول التالي (رقم ١) يوضح: تطورات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الصين (الأرقام
بمليارات الدولارات الأمريكية)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر
١٩٩١	٤.٤
١٩٩٢	١١.٢
١٩٩٣	٢٧.٥
١٩٩٤	٣٣.٨
١٩٩٥	٣٥.٨
١٩٩٦	٤٠.٨
١٩٩٧	٤٥.٣
٢٠٠٢	٥٠
٢٠٠٣	٥٣
٢٠٠٤	٦٠.٦
٢٠٠٥	٦٠.٣
٢٠٠٦	٦٩
٢٠٠٧	٧٨.٨

• المصدر: سامر خير أحمد، ص ١٧٦

إذن ثمة مؤشرات يمكن الاستنتاج منها مدى النتائج الإيجابية للسياسة التي اتبعتها الصين خلال مرحلة الانفتاح والإصلاح، وبالذات منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين، حين عدّلت نظرتها لعلاقاتها مع العالم، في اتجاهات أكثر براجماتية ظلت أساسا لسياستها الخارجية. وسعت من خلال ذلك على "المصاحبة الحضارية" حيث سعت الصين إلى الجمع بين جذب الاستثمارات الأجنبية، وحماية استقلالها وسيادتها واعتمادها على النفس، هذا إلى جانب حمايتها لصناعاتها الوطنية، وإبقاء

سيطرة الدولة على المؤسسات الاقتصادية الوطنية الكبرى، ذات الطابع
"الاستراتيجي".^{٣٤٨}

وهكذا يتضح أن الصين اتبعت سياسة خارجية مرنة ودبلوماسية ذكية في
التعامل مع خصومها وأعدائها ومنافسيها. وعملت على تجنب المواجهة مع أمريكا
وأوروبا ودول الآسيان، بل حيدت بعضهم وحوّلت الكثير منها إلى متعاون تبادل
معها الصادرات والواردات. وقد طبقت الصين بنجاح مبدأ العلاقات الدولية الذي يقول
"ليس هناك أعداء دائمين ولا أصدقاء دائمين، بل هناك مصالح دائمة".

^{٣٤٨} سامر خير أحمد، المرجع السابق، ص ١٧٤.

الفصل الخامس

آثر الدبلوماسية الصينية الناعمة في

العلاقات الصينية/الأفريقية

لقد أضحت القارة الأفريقية في محور الاهتمام العالمي خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتبني الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية كبرى جديدة. فأفريقيا تطرح بديلاً قوياً لآبار نفط الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يفتح شهية القوى الكبرى الساعية للحصول على الثروة والنفوذ. والملاحظ أن الصين لا تقدم شروطاً في تعاملها مع الدول الفقيرة مثل ما تعمل القوى والمؤسسات الغربية المانحة حيث تتمسك في برامج مساعداتها الخارجية بقضايا الشفافية والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وما شابه ذلك. فالصين تربط المساعدات بالحصول على صفقات رابحة - لكل الأطراف - في قطاعي النفط والغاز.

المبحث الأول

الصين والصراع حول أفريقيا

يرى المراقبون أن استثمارات الصين في أفريقيا مقروناً معها مبيعات الأسلحة الصينية لأفريقيا قد يفجر صراعاً دولياً على الموارد الطبيعية.^{٣٤٩} فبعد مرور نحو خمسين عاماً على تأسيس العلاقات الصينية الأفريقية أضحت التواجد الصيني في أفريقيا واضحاً وكبيراً ومثيراً للتساؤلات، ولا سيما في دوائر صنع القرار الغربية. وتشير التقديرات إلى أن الصين أضحت الشريك التجاري الثالث لأفريقيا بعد الولايات المتحدة

^{٣٤٩} لا تتوفر احصائيات رسمية دقيقة حتى الآن عن حجم مبيعات الأسلحة الصينية لأفريقيا.

الأمريكية وفرنسا، وقبل المملكة المتحدة. ويرى الكثير من المحللين أن التغلغل الصيني الراهن في أفريقيا هو أمر غير مسبوق في كثافته ونتائجه. وإذا أخذنا في الاعتبار تنافس القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة لكسب النفوذ والسيطرة في أفريقيا لوضحت عملية التكالب الاستعماري الجديد على أفريقيا. وطبقاً لمؤشرات التجارة الصينية الأفريقية فإن إجمالي قيمة تجارة الصين مع أفريقيا في عام ١٩٩٩ قد بلغ ٢ مليار دولار أمريكي ارتفعت في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٢٩.٦ مليار دولار، وارتفعت بنهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٣٩.٧ مليار دولار. ويتوقع أن تصل إلى ١٠٠ مليار دولار بنهاية هذا العقد الأول من الألفية الثالثة.^{٣٥٠}

ولا شك أن التغيير الحاصل في السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا وسعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق أفريقية جديدة يقلق كثيراً الولايات المتحدة والدول الغربية. فالتقارير والدراسات التي أعدتها مراكز الأبحاث الغربية تعكس هذا القلق لا سيما وأن التحرك الصيني الجديد في أفريقيا أخذ ينحى جانباً عوامل السياسة والأيديولوجيا وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة. فالصين باتت تفكر بمنطق براجماتي مصلي صرف؛ فهي تهتم بقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام أكثر من اهتمامها الأيديولوجي بقضايا مثل الصين الواحدة أو تضامن العالم الثالث.^{٣٥١}

ويلاحظ المحللون أن تزايد الاهتمام الصيني بأفريقيا قد ارتبط بعملية إعادة تقويم دور أفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. فقد بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى أفريقيا من خلال ثنائية موقعها في استراتيجية الحرب ضد الإرهاب، وثروتها النفطية والمعدنية التي تؤهلها لتكون بديلاً مريحاً لنفط الشرق الأوسط. وعليه فإن الحديث عن وجود شراكة استراتيجية سواء

١. B. Smith, "Western Concern at China's Growing Involvement in Africa",

www.asiantribune.com/show_article.php.id,١٠.٤.٢٠٠٦.

^{٣٥١} عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩، ص

أكانت أمريكية أو أوروبية أو صينية مع أفريقيا إنما هو حديث لا يخلو من أبعاد سياسية وأيديولوجية. ولكنه بالتأكيد يركز على دعائم مصلحة واقتصادية تصب لا محالة في قنوات الطرف القوي في هذه العلاقة.^{٣٥٢}

ربما يكون ذلك مدعاة للقول بأن أفريقيا تشهد مرحلة تخاطف استعماري جديدة تسعى من خلالها قوى صاعدة في النظام الدولي مثل الصين إلى أن يكون لها نصيب معلوم في الثروة الأفريقية. لا شك أن السودان في بؤرة عملية السباق (الجديد) نحو القارة.

في سياق هذا السباق نحو أفريقيا، وعندما نظمت الصين في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ م الملتقى الصيني الثالث الذي شاركت فيه (٤٨) دولة أفريقية - من ضمنها السودان - أعلنت أنها خلال الخمسين عاماً الماضية قد أعفت (٣١) دولة أفريقية من ديون مجملها مليار وثلاثمائة وستون ألف دولار. وأن التجارة البينية بين الطرفين (الصين وأفريقيا) بلغت ٣٠ مليار دولار. وأنها قدمت مساعدات لـ (٥٣) دولة أفريقية ولديها استثمارات مع ٢٨ دولة أفريقية حيث أنشأت (٩٠٠) شركة بالقارة السمراء، وبالتالي أصبحت منافساً قوياً للشركات الأمريكية والفرنسية في أفريقيا كسوق كانت مغلقة لهما في ما مضى.

تسعى الصين لبلوغ هدفها الاستراتيجي بخلق نظام دولي جديد أحد مرتكزاته إفريقيا وتكون الصين أحد أقطابه ولكن هذا السعي يتم بالطريقة الصينية التي تضمن لها تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة لتكون مظلة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأكبر. وللمحافظة على معدل النمو الثابت الذي يبلغ ٩% رأى الخبراء الصينيون أنه بالسير على هذا المعدل الثابت فإن مصادر الطاقة المحلية ستخفض انخفاضاً شديداً وبحلول العام ٢٠٤٥م سيكون اعتماد الصين على مصادر خارجية للطاقة يبلغ

٢. Johnson Kurlantzick, Beijing's Safari: China's Move into Africa and its Implication for Aid, Development and Governance, China Programme, Washington DC: Carnegie Endowment, November ٢٠٠٦.^{٣٥٢}

٤٥% من احتياجاتها. وفي إطار سعيها للطاقة دخلت الصين إفريقيا وبدأت تتغلغل في مناطق النفوذ الأمريكي مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا والدول الفرانكفونية والأنجلوفونية مكان النفوذ الفرنسي والبريطاني على التوالي ومنها السودان.^{٣٥٣}

لذلك عندما بدأ النشاط التجاري الصيني بالإضافة للمنافسة على البترول يقلق الولايات المتحدة قام الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٠م بإنشاء لجنة لمراجعة العلاقات الأمريكية الصينية لدراسة انعكاس النمو الصيني في إفريقيا على الأمن القومي الأمريكي وخلصت هذه اللجنة في عام ٢٠٠٦م إلى أن الصين تتعامل مع الدول المارقة على الولايات المتحدة مثل السودان وزمبابوي وأنه لا توجد علاقة تضامنية هدامة تضر بالمصالح الأمريكية كالعلاقة الصينية السودانية.^{٣٥٤}

بالنسبة لأفريقيا شكّل تحوّل الصين من مصدّر للنفط إلى مستورد له عام ١٩٩٣ علامة مهمة في تنميتها. واعترف المسؤولون الصينيون أخيراً بأنه، من أجل أن يحافظ البلد على وتيرة عمل اقتصاده، فإنه سيحتاج إلى أن تكون له مصادر آمنة من الطاقة إلى جانب موارد ومصادر أساسية أخرى.^{٣٥٥} وتمثّل استراتيجية الصين الحالية في جذب الدول النامية والنفوذ إلى ثرواتها بشكل ثابت من خلال اتفاقيات بين حكومة وأخرى، ترسيخاً لذلك الاعتراف، إلى جانب إدراكها لمخاطر عدم الاستقرار السياسي المرتبطة بمصادر الشرق الأوسط. لهذا السبب، واستلهاما من تجربة التدخل العسكري في العراق واحتلاله بقيادة أميركا عام ٢٠٠٣، فضلاً عن الخلافات الخطيرة بسبب برنامج إيران النووي، فإن إفريقيا تكتسب تديجيا أهمية بارزة كبرى في حسابات الصين واستراتيجيتها العالمية. وفي الحقيقة أن أكثر من ٣١% من احتياجات الصين من النفط تأتي من مصادر أفريقية، ومن المرجح أن يزيد التوسع في هذا الاتجاه من

٣. خالد حسين محمد، الصين: القطب الدولي الجديد، كراسة منشورة، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والداراسات

الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٢١.

^{٣٥٤} عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص

^{٣٥٥} David Zweig and Bi Jianhai, "the foreign policy of a resource hungry state", Foreign Affairs, ٨٤(٥), ٢٠٠٥, p, ١٧.

خلال شراء حصص كبيرة في منطقة دلتا نيجيريا.^{٣٥٦} هذا إلى جانب استثماراتها الضخمة في السودان (كما سيرد تفصيله في الفصل التالي).

أولاً: التحدي الصيني للغرب في أفريقيا؛

في ذروة "التهافت الأوروبي على أفريقيا" في أواخر القرن التاسع عشر، أدى التنافس بين الفرق العسكرية الفرنسية والبريطانية المتسابقة للاستحواذ على أراضٍ في السودان إلى اشتباك في ما بينها على قرية صغيرة تُدعى (فشودة) Fashoda مما تسبب في إثارة أزمة دبلوماسية كبيرة.

وبعد أكثر من مئة عام لاحقاً، يجد الغرب والصين نفسيهما على خلاف حول السودان بسبب تعارض مصالحهم الاقتصادية ورؤاهما المختلفة حول الشراكة مع أفريقيا مما أوجع تحركات دبلوماسية تتضمن مثل سابقتها تشعبات أوسع.

بالنسبة للغرب أثار الصعود الصاروخي للمصالح الصينية في أفريقيا تساؤلات غير مريحة حول قدرتها على الاحتفاظ بتفوق في المجالين الاقتصادي والسياسي على مستوى القارة. وعلى وجه الخصوص أثار التغلغل الصيني في أفريقيا تساؤلات حول جدوى الحملة التي يقودها الغرب لإعادة هيكلة الحياة الاقتصادية والسياسية للقارة بشكل منهجي.^{٣٥٧}

في المجال الاقتصادي تحوّل تواجد وممارسات الشركات الصينية في إفريقيا بسرعة إلى سمات دائمة للمشهد الاقتصادي الإفريقي. ومما سبّب الذعر لدى الجهات الفاعلة واللاعبين التقليديين الغربيين أنهم اكتشفوا أنّ نفوذهم وهيمنتهم غير المتنازع عليهما في إفريقيا يتعرضان للتحدي من قبل شركات صينية متعددة الجنسيات عدوانية متواطئة مع الدولة الصينية. وكما قال رئيس مجلس أفريقيا للشركات Corporate Council on Africa وهي جماعة ضغط أميركية متمركزة في

^{٣٥٦} كريس ألدن، (ترجمة عثمان الحبال المثلوثي)، الصين في أفريقيا: شريك أم منافس؟، الإمارات العربية المتحدة (كلمة) و الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت)، ٢٠٠٩، ص ٢٤،
^{٣٥٧} المرجع نفسه، ص ١٣٨ - ١٣٩.

واشنطن العاصمة، معرباً عن قلقه: "نتيجة لعدم اتخاذ الشركات الأميركية مزيداً من المبادرات في أفريقيا فإننا سوف نفقد حصة هامة في السوق لصالح الصينيين".^{٣٥٨}

كما خسرت الشركات الغربية أيضاً عقوداً في البنية التحتية لصالح عروض صينية، وبشكل أعم، فإن المنتجات الصينية منخفضة التكلفة قد أجبرت المنتجين الغربيين على إخلاء الساحة لهم في كل الميادين عدا في المجال الصغير لسوق منتجات التقنية العالية أو منتجات الترف في أفريقيا. وجزء من المشكلة التي تواجه الشركات الغربية هو أجندة "الحكم الرشيد" التي تسعى حكوماتها إلى تنفيذها، والمتضمنة في مبادرات أفريقية مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد: NEPAD New Partnership for African Development)، أو الاتحاد الأفريقي، والتي بات يُنظر إليها بشكل متزايد كمسؤولية من جانب المؤسسات الأفريقية والغربية على حدّ سواء. وكما أوضح رئيس لجنة النهوض بالاستثمار في نيجيريا: "الولايات المتحدة سوف تحدثكم عن الحكم، والكفاءة، والأمن وعن البيئة. في حين أن الصينيين يسألونك فقط عن كيف يمكننا شراء هذا الترخيص؟".^{٣٥٩}

إن التعقيد - أو التعقيد المحتمل - لتوقيع صفقة تجارية مع الشركات الغربية يُصبح مدعاة للخلل أمام البساطة النسبية للتوصل إلى ترتيب مع الصينيين. وكما أشار الخبير الاقتصادي جيفري ساكس: "الصين تتوخى نهجاً عملياً للغاية (إزاء أفريقيا). فهي لا تُعطي دروساً كثيرة وتتخذ خطوات عملية مساعدة أكثر".^{٣٦٠}

تشير المؤشرات في الواقع إلى انتكاسات مفاجئة عانت منها الشركات الغربية في استثماراتاتها في أفريقيا. وقد عبّر عن ذلك نائب وزير الخارجية الصيني: في السنوات الأخيرة، قد استوردت الصين سنوياً ما يقرب من ثلاثين مليون طن من النفط من أفريقيا. لا أفهم لماذا هذه الكمية والتي لا تبلغ سوى ثلاثين مليون طن أزعجت

^{٣٥٨} CSIS/IIIE, China: The Balance Sheet (Washington DC: Centre for Strategic And International Studies/Institute for International Economics, ٢٠٠٦), p. ١٩: السابق، ص ١٤٠

^{٣٥٩} المرجع نفسه، ص ١٤٠

^{٣٦٠} كريس ألدن، المرجع السابق، ص ١٤٠

بعض الناس وجعلتهم يقولون "الصين نهبت ثروات أفريقيا". هناك دول أخرى استوردت مئة مليون طن من النفط من إفريقيا، ولم نقل شيئاً.^{٣٦١}

هذا الانزعاج من مشاركة الصين في أفريقيا قد جعل العديد من المراقبين يهتمون الأهمية المستمرة للمشاركة الاقتصادية الغربية. فعلي سبيل المثال، بينما لا تمثل التجارة البينية بين الصين وأفريقيا سوى ٥٠.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦، فإنها لم تصل إلى قيمة تجارة إفريقيا مع الولايات المتحدة، والتي بلغت ٧١.١ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٦. إلى جانب ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت ٥١.٢ مليار دولار على شكل مساعدات ثنائية منذ عام ١٩٦٠.^{٣٦٢}

يرى المراقبون أن ما يثير مخاوف الشركات الغربية هو قدرة الشركات الصينية على سرعة توفير الحوافز الدبلوماسية والمالية في شكل قروض ميسرة أو منح، فضلاً عن مشاريع الأشغال العامة، لدعم مبادراتها التجارية. وعلاوة على ذلك، فهي حرة طليقة لا تقيدّها الحاجة المرهقة، وحتى وإن كانت ذات نية حسنة، والمتمثلة في إقحام قضايا حقوق الإنسان أو مراقبة البيئة في أي صفقة تجارية.^{٣٦٣}

في المجال السياسي فإن المعضلة التي تواجه الحكومات الغربية هي كيفية النجاح في الحفاظ على مصالح بلدانها الاقتصادية دون تقويض الهياكل والمؤسسات الناشئة، التي على الأقل في وجهة نظرها، هي أمر حاسم ومهم لبناء اقتصادات سوق ناجحة ضمن إطار دولة ليبرالية دستورية في أفريقيا. إن نفور الصين وكرهها لترويج هذه الأخيرة يشكل تحدياً لهذه الأجندة. وقد عقدت وكالات التنمية الأوروبية مثل إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، فضلاً عن نظيراتها في كل من ألمانيا وسويسرا، محادثات وأعطت الأوامر بإجراء دراسات لبحث ما تشكله السياسة الخارجية الصينية من أثر مدمر محتمل على برامجها في إفريقيا. وبالمثل، فإن المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية، الذي نشر ورقة سياسات بشأن أفريقيا في أواخر عام ٢٠٠٥، قد

^{٣٦١} كريس ألدن، المرجع السابق، ص ١٤٠ - ١٤١.

^{٣٦٢} المرجع نفسه، ص ١٤١.

^{٣٦٣}، المرجع نفسه.

حذر من التداعيات التي يمكن أن تشكلها الصين على مصالح السياسة الخارجية الأميركية في القارة. وأخيراً بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية الغربية والتي نمت في بيئة ما بعد الحرب الباردة، حيث كان تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان دليلاً قياسيًّا لأعمالها في أفريقيا، فإن ظهور قوة خارجية تسيطر على قدر كبير من الموارد وتتنبذ بشكل متعمد أي اهتمام بهذه الأجندة التحويلية بات أمراً مقلقاً للغاية.^{٣٦٤}

ولهذا السبب بالذات قد أثارت المشاركة الصينية في أفريقيا ضجة في الغرب ولغطاً عن ظهور "توافق آراء بكين" بشأن القارة والذي يمكن أن يناهض مفاهيم "توافق آراء واشنطن" الذي ظل غير متنازع عليه حتى الوقت الحالي.^{٣٦٥} ويشمل هذا الأخير، وبطبيعة الحال، فرض شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة والتي تضع قيوداً على سياسة الاقتصاد الكلي، وتفرض تخفيضات في الإنفاق العام والتزامات بالشفافية وكذلك، في بعض الحالات، إجراء انتخابات ديمقراطية من قبل الحكومات الأفريقية. إن "توافق آراء بكين"، والذي يستند إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزيز سيادتها وسلامة أراضيها، نال إعجاباً كبيراً من طرف العديد من الزعماء الأفارقة الذين يقاومون الإجراءات الغربية التي تهدف إلى فرض إصلاح اقتصادي أو سياسي على أنظمتها. وعلاوة على ذلك، فإن جاذبية النموذج الصيني للتنمية، والذي مكن من تحقيق تطور سريع دون تحدي نظام حكم الحزب الواحد، أمر لا يمكن إنكاره بالنسبة إلى هؤلاء الأوتوقراطيين (المستبدين). وقد ذهب المحللون الغربيون المحترمون مثل روبرت كاغان إلى حد التعبير عن الرأي القائل بأن السياسة الخارجية الصينية، إلى جانب سياسة روسيا، سائرة في عملية إنشاء "رابطة غير رسمية للطغاة" في كل من أفريقيا وآسيا الوسطى من شأنها أن تكون بمثابة القوة المقابلة للمصالح الليبرالية التقليدية المرتبطة بالغرب ومنظماته الدولية.^{٣٦٦}

^{٣٦٤} كريس ألدن، المرجع السابق، ص ١٤١ - ١٤٢.

^{٣٦٥} Raphael Kaplinsky, Dorothy McCormick and Mike Morris, The Impact of China on Sub-Saharan Africa, Institute of Development Studies, Sussex University, April ٢٠٠٦. and et al., "China in Africa: Implications for Norwegian Foreign and Development Policies" (Oslo: Chr. Michelsen Institute, ٢٠٠٦), p. ٣٥.

ثانياً: المواجهة مع الغرب:

ما يثير قلق الولايات المتحدة بصفقتها قوة عظمى وأكبر مستثمر في أفريقيا هو دور الصين الجديد في القارة. إضافة إلى ذلك فإن أهداف الصين لا تُرى فقط من زاوية واحدة تقتصر على تحركات الدولة في أفريقيا بل من خلال منظور أوسع متمثل في السياسات الاستراتيجية العالمية. وكما أعلن مسؤول في وزارة الخارجية في جلسة علنية عقدت من قبل الكونجرس الأمريكي:

“تلعب الصين دوراً متزايد التأثير على القارة الإفريقية وهناك قلق من أن الصين تعتزم مساعدة وتحريض الحكام الأفارقة المستبدين، ووضع يدها على الموارد الطبيعية الثمينة في إفريقيا، وأن تتسبب في تراجع الكثير من التقدم الذي تم إحرازه على مستوى الديمقراطية والحكم في السنوات الخمس عشرة الماضية في الدول الإفريقية.”^{٣٦٧}

يلاحظ المراقبون أن وزارة الدفاع الأمريكية في حالة تأهب باستمرار ترصد التغييرات في الاستراتيجية الصينية وقدراتها العسكرية، مشيرة إلى قلق الحكومة الصينية بشأن ضعف خطوط الإمداد من مصادر النفط في الشرق الأوسط وأفريقيا عن طريق مضيق ملقا Malacca.^{٣٦٨} وقد لعب الكونجرس نفسه دوراً مستمراً وصريحاً في إثارة المخاوف من دعم الصين للحكومة السودانية. وقد اقترح السناتور جاك دانفورت، الذي لعب دوراً رئيساً في قرار الحرب الأهلية السودانية بين الشمال والجنوب، قرارات على الكونجرس الأميركي كانت شديدة الانتقاد لسلوك بكين. وترديداً لهذه القرارات نجد المناقشات العامة والخاصة داخل إدارة بوش والتي تنتقد تقاعس الصين في مجلس الأمن الدولي. ومع اتساع دائرة التأييد المناهض لإجراءات دولية فورية لوقف التدمير المتفاحم الجاري في دارفور، فإن قضية السودان قد أصبحت من نواحٍ عديدة رمزاً لأنشطة الصين في أفريقيا.^{٣٦٩}

^{٣٦٧} Embassy of China in South Africa, ‘China’s Africa Policy’, Pretoria, January ٢٠٠٦. في: كريس ألدن، المرجع السابق، ص ١٤٣.

^{٣٦٨} People’s Daily, ١٦ December ٢٠٠٣, www.englishpeopledaily.com.cn, ^{٣٦٩} كريس ألدن، المصدر السابق، ص ١٤٤

هذا الاتجاه نحو المراقبة والتدقيق العلني للدور الصيني في السنوات القليلة الماضية كان يتشكل وأسفر عن مجموعتين من الردود في واشنطن.. الأولى: تتبناها مؤسسة فاونديشن هيريتج Foundation Heritage، ومفادها أن دور الصين هو تقويض للمصالح الاقتصادية الغربية فضلاً عن تدمير مساعي غرس مبادئ الديمقراطية في أفريقيا، وبالتالي يجب التصدي له بشكل صارم.^{٣٧٠} الثانية: رغم أنها ردود فعل تحذيرية بشأن بعض جوانب المشاركة الصينية فإنها ترى إمكانية التعاون الغربي مع الصين في أفريقيا، حيث قام مجلس العلاقات الخارجية ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ذوا النفوذ الواسع بالدعوة إلى الحوار حول أفريقيا في تقريرهما لعام ٢٠٠٥.٣٧١

ومع ذلك، ومنذ أواخر عام ٢٠٠٦، أُستبدلت لغة المواجهة الجارحة بحديث بين الولايات المتحدة والصين عن المصالح المشتركة ووجهات النظر بشأن القضايا الأفريقية الرئيسية. ويبدو هذا في جزء منه انعكاساً لتقدير مواطن قوة دبلوماسية منسقة شُهدت بسهولة في صياغة قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٥ بشأن الصومال والذي صدر في يناير ٢٠٠٧.٣٧٢ وعلاوة على ذلك فإن مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية للسودان، أندرو ناتسيوسن أعلن عقب زيارة استغرقت أربعة أيام إلى بكين قبيل جولة هو جينتاو في إفريقيا عام ٢٠٠٠ قائلاً: "سياستنا وسياسة الصين (بشأن دارفور/السودان) متقاربة أكثر مما كنتُ أظن، وأعتقد أن الصينيين سوف يلعبون دوراً متزايد الأهمية في مساعدتنا على حل هذه (الأزمة)".^{٣٧٣}

أما رد الفعل البريطاني تجاه تنامي الدور الصيني في أفريقيا فقد تميز بحوار رسمي قائم على القلق إزاء بعض أنشطتها والتي غذتها وسائل الإعلام المصممة على إنكاء نيران الخلاف. وداخل دوائر صنع السياسة في بريطانيا، فإن موقف الصين

^{٣٧٠} Ian Taylor, 'Chinese Oil Diplomacy in Africa', *International Affairs*, ٨٢ (٥), ٢٠٠٦, p. ١٢. للمزيد من التفاصيل حول للخلفيات التاريخية للعلاقات الصينية/الأفريقية أنظر:

Philip Snow, *The Star Raft*, (London: Longman, ١٩٨٨).

^{٣٧٢} Gill et al., *China's Expanding Role in Africa*, p. ١٦. In: Chris Alden, op. cit., p. ١٤٤. ^{٣٧٣} كرييس آلدن، المصدر السابق، ص ١٤٥.

باعتبارها لاعباً رئيساً في أفريقيا (وعلى المسرح العالمي) يشير إلى نهج أكثر تبايناً إزاء بكين من مقاربات بعض شركائها. وقد انعكس ذلك في وقت مبكر عام ٢٠٠٥، عندما كانت الصين الدولة الوحيدة المدعوة من خارج مجموعة الثماني لحضور قمة غلين إيغلز كمراقب رسمي على أمل من بيلير وبراون في أن ذلك سيكون بمثابة التوقيع على التزام مجموعة الثماني تجاه أفريقيا.

وفي الواقع فإن لندن كانت تتابع بهمة ونشاط سياسة "المشاركة البناءة" مع الصين أملاً في التأثير على بكين لاعتماد وجهة النظر والسياسات التي تتفق مع "أفضل الممارسات" التي وضعها الغرب مؤخراً حول التنمية والاستثمار. وكان خطاب جاك سترو أمام البرلمان النيجيري في فبراير ٢٠٠٦ والذي قدم نظرة عامة عن السياسة البريطانية تجاه أفريقيا قبيل قمة غلين إيغلز عبارة عن إشارة هامة لنوايا لندن في جذب الصين إلى المقاربات الغربية بدلاً من توجيه انتقاد علني لها: "مشاركة الصين في أفريقيا أنباء طيبة ... ما يهمنا ليس حقيقة مشاركة الصين ولكن طريقة مشاركتها في أفريقيا. ونحن نريد مشاركتها أن تكون داعمة للأجندة التي وضعها الرئيس أوباسانجو والاتحاد الأفريقي لهذه القارة: دعم الديمقراطية والحكم الخاضع للمساءلة، والعمليات التجارية الشفافة، والنمو الاقتصادي والحد من الفقر بصورة فعالة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وسوف نعمل مع الصين عن كثب لبلوغ هذا الهدف".^{٣٧٤}

وبنفس هذه الروح سعى المسؤولون البريطانيون للحصول على مساعدة الصينيين في المناطق المتوترة التي استُبعدت منها لندن، مثل زمبابوي والسودان. وكما قال أحد المسؤولين البريطانيين: "هناك دور كبير للصين في أفريقيا. فهي تمتلك نفوذاً هائلاً في السودان وقد كانت مفيدة حتى الآن، ولكننا حثثناها، من خلال اتصالات على مستوى رئاسة الوزراء وغيرها لبذل المزيد. نحن نريد منها الضغط على السودان لعدم القيام بالمزيد من القصف في دارفور وأن تضطلع بدورها في تجديد

^{٣٧٤} كريس ألدن، المصدر السابق، ص ص ١٤٥ - ١٤٦.

العملية السياسية والمساعدة في توسع قوات حفظ السلام.^{٣٧٥} وفي ما يتعلق بفرنسا، فإن ازدواجية الموقف الرسمي وافتعال "الهدوء" يُخفي جدلاً حامي الوطيس داخل مؤسسة صنع القرار السياسي الفرنسية حول مغزى الدور الصيني في إفريقيا والآثار المترتبة عليه. وتعكس وسائل الإعلام بدقة أكبر وجهة نظر القلق في المجتمع الفرنسي، والذي يرى في مشاركة الصين في مجال نفوذها التقليدي، (أو ما يُسمى الحديقة الخلفية) كتحدٍ للتفوق الفرنسي في إفريقيا وأدهى من ذلك، كدلالة واضحة على أنّ أيامها كقوة عظمى بل وعظمتها السابقة بدأت تنتهي بسرعة. كما يُشير البعض، فإن مستوى الاستثمارات والمصالح الصينية في الدول الناطقة بالفرنسية في إفريقيا لا تزال أقل بكثير منها في المناطق الناطقة بالإنكليزية أو الناطقة بالبرتغالية (باستثناء الغابون والكميرون)، ولكن قد يعكس هذا ما كان دوماً يشكل مشكلة أساسية للسياسة الفرنسية؛ أي أن مستعمراتها السابقة لم تكن أبداً مجزية اقتصادياً كمصدر للموارد أو كأسواق.^{٣٧٦}

يرى بعض المراقبين أن الارتباك الذي تمر به السياسة الفرنسية بشأن مسألة الصين في إفريقيا يمثل صميم أكبر معضلة تواجه باريس في السياسة الخارجية، والتي تسعى للإبقاء على استقلالية التحرك في مجالات معينة في حين تستفيد قدر الإمكان من إمكانيات استعراض سطوة سياسة خارجية متماسكة للاتحاد الأوروبي.^{٣٧٧} أسفر انتخاب نيكولاس ساركوزي عام ٢٠٠٧ إلى سدة الحكم عقب مناقشات الحملة الانتخابية والتي اشتملت على مناقشة الصين ودارفور، عن جلب مشاركة الصين في إفريقيا إلى واجهة الدبلوماسية الفرنسية. ومع خسارة كبرى الشركات الفرنسية لعقود لصالح شركات صينية، كما حدث مع شركة إي إل إيف ELF والتي أصبحت الآن توتال Total لصالح سينوبيك في أنغولا عام ٢٠٠٥، ومع كونسورتيوم فرانكو-

^{٣٧٥} Cited in "China's "peaceful rise" running into criticism", BBC News, ٢ February ٢٠٠٧, www.bbc.co.uk.

^{٣٧٦} Ronald Marchal, 'French Perspectives on the New Sino-African Relations'. In Chris Alden, op. cit., p. ١٤٧.
^{٣٧٧} Ibid., p. ١٤٧.

برازيليان لخامات الحديد لصالح الشركة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير الآليات CEMEC في الغابون عام ٢٠٠٦،^{٣٧٨} إلى جانب دفع الدبلوماسية الفرنسية جانباً في نجامينا وداكار، يبدو من الواضح أنّ باريس لا تزال تواجه صعوبات مع الوجود الصيني.

تسعى ألمانيا، وهي الأخرى من كبار المستثمرين في أفريقيا إلى جانب ماضيها الاستعماري إلى الرد بشكل مماثل لبريطانيا. وعلى العكس من باريس يبدو أن برلين أكثر قبولاً وتفهماً للقيود والفرص الكامنة في الدبلوماسية الجماعية للاتحاد الأوروبي. وبوصفها رئيساً لمجموعة الثماني إلى جانب توليها رئاسة الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧، فإن الحكومة الألمانية - مثلها مثل بريطانيا عام ٢٠٠٥ - في وضع فريد يمكنها من توظيف هذه الأطر رفيعة المستوى لتحديد وتوجيه مناقشة مسألة الصين-أفريقيا. ونهج السياسة الواضح والوحيد الذي اعتمدته هو إدراج أفريقيا في عملية الحوار بين الاتحاد الأوروبي والصين وكذلك الإبقاء على هذا المجال بوصفه موضوعاً للنظر من جانب مجموعة الثماني.^{٣٧٩}

وأخيراً، فإن اليابان ولكونها بلداً مصنعاً يفتقر إلى الموارد، وجدت نفسها مضطرة إلى أن تراقب عن كثب أنماط الاستثمارات الصينية في كل أرجاء القارة.^{٣٨٠} وكما هو الحال مع غيرها من دول الغرب، فإن الاستثمارات الخارجية المباشرة اليابانية في أفريقيا اقتصرَت على عدد قليل من القطاعات التي يهيمن عليها قطاع الطاقة وغيرها من الموارد الاستخراجية. وعلى النقيض من ذلك، فإن برامج مساعداتها الخارجية ظلت باستمرار واحدة من أكبر البرامج (وإن لم تكن تخلو من بعض الجدل حول المعونة المشروطة في الماضي)، وهو ما يعكس الدافع الإنساني، ولوبي المساعدات الخارجية (من خلال قنوات اتصاله بالمصالح التجارية) داخل اليابان

^{٣٧٨} Business Day, Johannesburg, ٥ February ٢٠٠٧.

^{٣٧٩} كريس ألدن، المصدر السابق، ص ١٤٨

^{٣٨٠} China and South Africa: a bilateral relationship or multilateral strategy?, Jetro, Johannesburg, ١٤ June ٢٠٠٠.

ومشاغل دبلوماسية قديمة.^{٣٨١} وعلى هذه الجبهة الأخيرة فإن دعم أفريقيا للمحاولة اليابانية للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي قد ينظر إليه على أنه أمر حاسم من جانب وزارة الخارجية اليابانية. وكان الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمنظمة التضامن الأفرو-آسيوي الذي عقد في باندونغ عام ٢٠٠٥ مركز قيادة آخر للعلاقة الجديدة بين الصين وأفريقيا وإشارة إلى أن اليابان، التي كانت قد لعبت دوراً هاماً وإن كان لم يُقدر حق تقديره في تمويل التعاون في ما بين بلدان الجنوب في الماضي، باتت في خطر التعرض علناً للكسوف بسبب الصين. إن المقاومة القوية من جانب بكين لتطلعات طوكيو في الأمم المتحدة جعلت البعض يتردد أمام هؤلاء المنتقدين لما كان يوصف بالمشاعر "المناهضة للصينيين" بين الأمريكيين. ومما يمنح الموقف الياباني شكلاً وجوهراً هو ذكرى الرد الغربي لارتقائها لمصاف الدول القوية في الثمانينات، عندما أصبح "سحق اليابان" سمة عادية من سمات السياسة الداخلية في عواصم مثل واشنطن وباريس. وهذا هو تأثير الصين حيث أصبح هناك حديث في بعض الأوساط اليابانية عن طيّ مبادرات مثل مؤتمر طوكيو الدولي حول التنمية في أفريقيا (تيكاد) TICAD، والتي ظلت تعرج منذ إنشائها في عام ١٩٩٣ أن لتدخل مسار منتدى التعاون الصيني/الأفريقي (الفوكاك) FOCAC.^{٣٨٢}

^{٣٨١} Jun Morikawa, Japan and Africa: Big Business and Diplomacy (Johannesburg: University of Witwatersand Press, ١٩٩٧).

^{٣٨٢} كريس ألدن، المصدر السابق، ص ١٤٩

المبحث الثاني

سياسة الصين الجديدة تجاه أفريقيا

لا شك في أن من خلال الرهان على أفريقيا فإن بكين تضع نفسها في منافسة حادة مع الولايات المتحدة، التي تعتبر المنطقة بوصفها مفتاحاً للتنويع مصادرها النفطية بعيداً عن الشرق الأوسط غير المستقر. وكانت مجموعة بحثية إسرائيلية أمريكية قد اقترحت في أعقاب ١١ سبتمبر بأن تمنع واشنطن "خصوماً مثل الصين" من اختراق مجال موارد أفريقيا الطبيعية، فيما تقول دراسة البنثاغون إن: "الشركات الصينية تستثمر في شرق وغرب وشمال أفريقيا وأن (الجيش الصيني) أرسل قواته لحماية استثماراته في مجال الطاقة في السودان"، وهو أمر إشاعته منذ زمن بعيد جماعات حقوق الإنسان وخبراء آخرون في الشؤون الإفريقية ولكن لم يتم تأكيده. في مقابل ذلك، زادت شركات النفط الأمريكية من حضورها في أفريقيا في خضم الإشاعات القائلة أن الولايات المتحدة تخطط لبناء قاعدة عسكرية في خليج غينيا الغني بالنفط. يقول جمال القريشي خبير أسواق النفط في "بي أف سي" للطاقة في واشنطن: "هناك لاعبون جدد في أفريقيا ومع وجود الصين كقوة موازنة محتملة للولايات المتحدة، فقد تنشأ هناك عناصر للمواجهة".^{٣٨٣}

يرى المراقبون أن تحوّل الصين من مصدرٍ للنفط إلى مستورد له عام ١٩٩٣ شكّل علامة مهمة في تنميتها. واعترف المسؤولون الصينيون أخيراً بأنه، من أجل أن يحافظ البلد على وتيرة عمل اقتصاده فإنه سيحتاج إلى أن تكون له مصادر آمنة من الطاقة إلى جانب موارد ومصادر أساسية أخرى.^{٣٨٤}

قبل ١١ سبتمبر، نأت شركات النفط الأمريكية عموماً بنفسها عن بلدان مثل السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا، نظراً للمخاطر السياسية والقلق بشأن

^{٣٨٣} محمد عثمان الخضر العوض، هل تحقق الصين التوازن العالمي الجديد؟ ورقة قُدمت في مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ٢٠٠٨/٨/١٨

^{٣٨٤} David Zweig and Bi Jianhai, "The foreign policy of a resource hungry state", Foreign Affairs, ٨٤, May, ٢٠٠٥.

انتهاكات حقوق الإنسان والعقوبات الاقتصادية أو كلها مجتمعة، صحيح أن الشركات الأمريكية عقدت صفقات تجارية مع حكومات أوتوقراطية مثل نيجيريا، رغم ازدياد إدارة بوش العلني للرئيس أولسيغون أوباسانجو .

ولكن حتى الآن فقد تم إبرام مثل هذه الصفقات على مراحل، على عكس تلك الصفقات التي أبرمت بواسطة "الشركة القومية الصينية للنفط" - سي أن بي سي - المملوكة للحكومة كجزء من سياسة رسمية لتحسين العلاقات الدبلوماسية مقابل الحصول على عقود وامتيازات نفطية.^{٣٨٥}

وقد شكلت زيارة الرئيس الصيني، هو جنتاو، لأفريقيا في عام ٢٠٠٩ نقطة تحول كبيرة في إطار سياسة الصين الجديدة تجاه القارة. وقال دبلوماسي صيني معلقاً على الزيارة بأنها تعكس حقيقة أن التزام بكين بالقارة يتجاوز النفط والمناجم والصفقات.^{٣٨٦} وقد زار هو جنتاو مالي والسنغال وتنزانيا وموريشس في الفترة ما بين ١٠ و ١٧ فبراير ٢٠٠٩. وفي ذات السياق قدمت الصين قروضا لأفريقيا بقيمة ١٠ بليون دولار على مدى ثلاث سنوات وذلك من خلال مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد في ٢٠٠٩/١١/٩.^{٣٨٧}

لقد حرك التواجد العلني للصين في أفريقيا خيال العالم. فالتغلغل الذي قامت به بكين - التي كانت سابقاً مشاركاً متحمساً في الحرب الباردة في أفريقيا - في القارة لم يتميز باعتبارات أيديولوجية ولكن بتركيز على الاستحواذ على الثروات الطبيعية والانتهازية التجارية. فالتجارة البينية التي كانت تقف على عتبة مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٠ شهدت طفرة بلغت ٥٠ مليار دولار أمريكي مع نهاية عام ٢٠٠٦ ما جعل الصين ثالث أكبر شريك تجاري للقارة بعد الولايات المتحدة وفرنسا. وفي الفترة نفسها قفزت حصة الصين من صادرات إفريقيا من ٢.٦ إلى أكثر من ٩.٣ بالمئة وقد أصبحت الشريك التجاري الأول للعديد من الوفورات التي تعتمد على السلع في

^{٣٨٥} محمد عثمان العوض، المصدر السابق.

^{٣٨٦} صحيفة الرأي العام السودانية، الخرطوم، ٢٠٠٩/٢/٧

^{٣٨٧} قناة الجزيرة، الدوحة، ٢٠٠٩/١١/٨

القارة.^{٣٨٨} بعد مرور نحو خمسين عاماً على تأسيس العلاقات الصينية الأفريقية أضحى التواجد الصيني في أفريقيا واضحاً وكبيراً ومثيراً للتساؤلات، ولا سيما في دوائر صنع القرار الغربية. وتشير التقديرات إلى أن الصين أضحت الشريك التجاري الثالث لأفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وقبل المملكة المتحدة (كما سبقت الإشارة). ويرى الكثير من المحللين أن التغلغل الصيني الراهن في أفريقيا هو أمر غير مسبوق في كثافته ونتائجه. وإذا أخذنا في الاعتبار تنافس القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة لكسب النفوذ والسيطرة في أفريقيا لوضحت عملية التكالب الاستعماري الجديد على أفريقيا. وطبقاً لمؤشرات التجارة الصينية الأفريقية فإن إجمالي قيمة تجارة الصين مع أفريقيا في عام ١٩٩٩ قد بلغ ٢ مليار دولار أمريكي ارتفعت في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٢٩.٦ مليار دولار، وارتفعت بنهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٣٩.٧ مليار دولار. ويتوقع أن تصل إلى ١٠٠ مليار دولار بنهاية هذا العقد الأول من الألفية الثالثة.^{٣٨٩}

ولا شك أن التغيير الحاصل في السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا وسعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق أفريقية جديدة يقلق كثيراً الولايات المتحدة والدول الغربية. فالتقارير والدراسات التي أعدتها مراكز الأبحاث الغربية تعكس هذا القلق لا سيما وأن التحرك الصيني الجديد في أفريقيا أخذ ينحى جانباً عوامل السياسة والأيديولوجيا وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة. فالصين باتت تفكر بمنطق براجماتي مصلحي صرف؛ فهي تهتم بقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام أكثر من اهتمامها

^{٣٨٨} Andrea Goldestein and Nicolas Pinaud, 'China's boom: what is in it for Africa?', in Ricardo Soares de Oliveira, Dan Large and Chris Alden (eds), *China Returns to Africa* (London: C. R. Hurst), p. ١٥.

^{٣٨٩} Johnson Kurlantzick, *Beijing's Safari: China's Move into Africa and its Implication* ١. for Aid, Development and Governance, China Programme, Washington DC: Carnegie Endowment, November ٢٠٠٦.

الأيديولوجي بقضايا مثل الصين الواحدة أو تضامن العالم الثالث. ويلاحظ المحللون أن تزايد الاهتمام الصيني بأفريقيا قد ارتبط بعملية إعادة تقويم دور أفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. فقد بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى أفريقيا من خلال ثنائية موقعها في استراتيجية الحرب ضد الإرهاب، وثروتها النفطية والمعدنية التي تؤهلها لتكون بديلاً مريحاً لنفط الشرق الأوسط. وعليه فإن الحديث عن وجود شراكة استراتيجية سواء أكانت أمريكية أو أوروبية أو صينية مع أفريقيا إنما هو حديث لا يخلو من أبعاد سياسية وأيديولوجية. ولكنه بالتأكيد يركز على دعائم مصلحة واقتصادية تصب لا محالة في قنوات الطرف القوي في هذه العلاقة.^{٣٩٠}

ربما يكون ذلك مدعاة للقول بأن أفريقيا تشهد مرحلة تخاطف استعماري جديدة تسعى من خلالها قوى صاعدة في النظام الدولي مثل الصين إلى أن يكون لها نصيب معلوم في الثروة الأفريقية. لا شك أن السودان في بؤرة عملية السباق (الجديد) نحو القارة.

في سياق هذا السباق نحو أفريقيا، وعندما نظمت الصين في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ م الملتقى الصيني الثالث الذي شاركت فيه (٤٨) دولة أفريقية - من ضمنها السودان - أعلنت أنها خلال الخمسين عاماً الماضية قد أعفت (٣١) دولة أفريقية من ديون مجملها مليار وثلاثمائة وستون ألف دولار. وأن التجارة البينية بين الطرفين (الصين وأفريقيا) بلغت ٣٠ مليار دولار. وأنها قدمت مساعدات لـ (٥٣) دولة أفريقية ولديها استثمارات مع ٢٨ دولة أفريقية حيث أنشأت (٩٠٠) شركة بالقارة السمراء، وبالتالي أصبحت منافساً قوياً للشركات الأمريكية والفرنسية في أفريقيا كسوق كانت مغلقة لهما في ما مضى.

^{٣٩٠} Joshua Eisen and Johnson Kurlantzick, China's Africa Strategy, Current History, May ٢٠٠٦, ٢١٩ - ٢٢٤

في: عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩، ص ٢٤٩.

تسعى الصين لبلوغ هدفها الاستراتيجي بخلق نظام دولي جديد أحد مرتكزاته إفريقيا وتكون الصين أحد أقطابه ولكن هذا السعي يتم بالطريقة الصينية التي تضمن لها تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة لتكون مظلة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأكبر. وللمحافظة على معدل النمو الثابت الذي يبلغ ٩% رأى الخبراء الصينيون أنه بالسير على هذا المعدل الثابت فإن مصادر الطاقة المحلية ستخفض انخفاضاً شديداً وبحلول العام ٢٠٤٥م سيكون اعتماد الصين على مصادر خارجية للطاقة يبلغ ٤٥% من احتياجاتها وفي إطار سعيها للطاقة دخلت الصين إفريقيا وبدأت تتغلغل في مناطق النفوذ الأمريكي مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا والدول الفرانكفونية والأنجلوفونية مكان النفوذ الفرنسي والبريطاني على التوالي ومنها السودان.^{٣٩١}

لذلك عندما بدأ النشاط التجاري الصيني بالإضافة للمنافسة على البترول يقلق الولايات المتحدة قام الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٠م بإنشاء لجنة لمراجعة العلاقات الأمريكية الصينية لدراسة انعكاس النمو الصيني في إفريقيا على الأمن القومي الأمريكي وخلصت هذه اللجنة في عام ٢٠٠٦م إلى أن الصين تتعامل مع الدول المارقة على الولايات المتحدة مثل السودان وزمبابوي وأنه لا توجد علاقة تضامنية هدامة تضر بالمصالح الأمريكية كالعلاقة الصينية السودانية.^{٣٩٢}

ولا توافق الدول الأفريقية على الرؤية العربية التي تنظر إلى ممارسات الصين بوصفها الإستعمار الجديد في القارة الأفريقية بل تنظر إليها كشريك. وبالمقابل، قامت الصين بتقديم العديد من المساعدات إلى القارة الأفريقية حيث قامت بإلغاء ١٠ مليارات دولار أمريكي من ديون القارة الأفريقية للصين في عام ٢٠٠٠. كما قامت بإلغاء الجمارك على ١٩٣ بندا من المواد المصدرة إلى الصين من الدول غير المتقدمة في عام ٢٠٠٣. كذلك قام الرئيس الصيني بزيارته السادسة لإفريقيا في فبراير ٢٠٠٩. وقد صرح خلال تلك الزيارة بالقول: "نحن ننظر للافارقة كأصدقاء

^{٣٩١} Gao Jinyuan, China and Africa: the Development of Relations over many Years, African Affairs, Vol., ٨٣, No. ٣٣١, April ١٩٨٤, p. ٢٤.
^{٣٩٢} عبده مختار موسى، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

طوال الوقت، وسوف نبقى إخوة طوال الأمد وشركاء طيبين للشعب الأفريقي. والآن في القرن الجديد نحن نعمل معاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومواكبة التنمية والتطور والتجديد.^{٣٩٣} وقد لعبت الصين دوراً مهماً في عملية حفظ السلام في القارة الأفريقية خاصة ضمن إطار الأمم المتحدة حيث كانت جزءاً من ١٣ عملية لقوات حفظ السلام في أفريقيا، وهو أكبر عدد من بين الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن. بالإضافة لذلك تقوم الصين بدعم مشاركة الاتحاد الأفريقي في قمة مجموعة العشرين المالية.^{٣٩٤}

من الناحية الأخرى تقدم الدول الأفريقية للصين المواد الخام والأسواق وفرص الاستثمار لتبادل رأس المال والخبرة والتكنولوجيا مما يتيح لأفريقيا الفرصة لكي تنوع توجيه مواردها الخام والحصول على أكبر استغلال لمواردها الطبيعية. تستورد الصين البترول بصورة أساسية، فثلث بترول الصين يأتي من أفريقيا، كما تستورد المعادن والأخشاب. وتصدر الصين لأفريقيا المصنوعات التي تتكون نصفها تقريباً من المعدات والآلات الكهربائية. وحقيقة الأمر أن عدد كبيراً من الشركات الصينية ضربت بجذورها في أفريقيا. وقد أشار تقرير البنك الدولي الخاص بالاستثمارات الصينية في أفريقيا في يوليو ٢٠٠٨ إلى الأهمية الكبيرة لذلك وهو ما حسن البنية التحتية المحلية وسبل العيش. وفي نهاية ذلك العام بلغ رأس المال الصيني المباشر في أفريقيا حوالي ٥ مليارات دولار أمريكي يتضمن حوالي ١٠٠٠ شركة بأعمالها من تجارة الأجهزة المنزلية والصناعات الصغيرة والمنسوجات والزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية والاتصالات والخدمات الهندسية.^{٣٩٥} ويرى المراقبون أن أفريقيا أيضاً ساعدت الصين في كثير من المواقف السياسية في علاقاتها الدولية. ففي بداية عام ١٩٧١ ساعدت أفريقيا الصين بشكل كبير في استعادة وضع الصين الشرعي في الأمم المتحدة، فقد شكلت الدول الأفريقية (٣٦ دولة من أصل ٧٦) ثلث حجم الدول

^{٣٩٣} السيد أمين شلبي، دور أفريقيا في صعود الصين مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨١)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يوليو ٢٠١٠، ص ٢.
^{٣٩٤} السيد أمين شلبي، دور أفريقيا في صعود الصين، المرجع السابق، ص ٢.
^{٣٩٥} المرجع نفسه.

الداعمة للصين. ومنذ ذلك الحين فإن الأغلبية الساحقة من الشعوب الأفريقية دعمت موقف الصين من قضية إعادة التوحيد الوطني، ولم تقم الدول الأفريقية علاقات رسمية مع تايوان بينما توجد الآن ٤٩ دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.^{٣٩٦} لقد دعمت الدول الأفريقية الصين في قضايا دولية مهمة مثل عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية ومحاولاتها لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في عام ٢٠٠٨ والمعرض العالمي لعام ٢٠١٠؛ كما أيدت وجهات نظر الصين بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وعند اندلاع الفوضى السياسية في الصين في يوليو ١٩٨٩ حين فرضت الدول الغربية عقوبات على الصين لبعض الوقت ساعد الأصدقاء الأفارقة الصين على كسر الحصار الغربي.^{٣٩٧}

كان نتاج كل ذلك تعاون مشترك ومتطور بين الطرفين - الصين وأفريقيا - تصاعد هذا التعاون في الألفية الثالثة. ووفقا لمصادر الحكومة الصينية فقد تكونت بأفريقيا أكثر من ٦٠٠ شركة بأموال صينية خلال العشرة سنوات الأخيرة (في العقد الأول من الألفية). وقد قبلت الشركات الصينية بالمخاطرة والعمل في أفريقيا في حين رفضت الشركات الغربية المستثمرة الأخرى هذه المخاطرة. وقد قامت الصين بإعفاء البضائع الأفريقية من الرسوم مع مزيد من الاستثمارات الصينية مدعومة بقروض تفصيلية.^{٣٩٨} إذن يعكس التطور المتزايد في العلاقات الصينية الأفريقية التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا. كما أن تصاعد دور الصين كقوة عالمية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في ظل القطب الواحد، اتجهت الصين أكثر إلى سياسة التوسع والعمل على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والبحث عن أحلاف لها لإثبات وجودها ونفوذها في الساحة الدولية عبر وجودها بكثافة في القارة الأفريقية من شركاتها التي ترعاها وتديرها مؤسسات هدفها تأمين مصادر النفط، واستطاعت الصين خلال سنوات قليلة

^{٣٩٦} السيد أمين شلبي، المرجع السابق، ص ٣.

^{٣٩٧} المرجع نفسه، ص ٣.

^{٣٩٨} علي شعبان الوسطي، صراع القوى العظمى حول أفريقيا، الخرطوم: مركز الرصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص ١٥١.

أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية، حيث تضاعفت التجارة بين الصين وأفريقيا إلى أضعاف منذ بداية هذا العقد، فقد ارتفعت إلى ٣٦% في عام ٢٠٠٥، إلى ٧.٣٩ بليون دولار بناء على احصاءات الصينية الرسمية بالإضافة إلى توقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية بلغت قيمتها حوالي ٢ بليون دولار. والتزمت الصين بمضاعفة مساعدتها المقدمة للدول الأفريقية في السنوات التالية. وقد كانت نصف الصادرات الصينية إلى أفريقيا كانت من الآلات والمعدات والالكترونيات ومنتجات ذات تقنية عالية، إضافة إلى تحول عشرات الآلاف من الصينيين إلى أفريقيا ساهموا في بناء المنشآت الرياضية ومقار الوزارات وخطوط السكك الحديدية.^{٣٩٩}

ودعما لهذه الشراكة شهدت العاصمة الصينية بكين من ٤ - ٥ نوفمبر عام ٢٠٠٦ أكبر تجمع أفريقي بمشاركة ٤٨ دولة أفريقية من أجل تنمية القارة الأفريقية بعد خمسين عاما من العلاقات بين الصين وأفريقيا. وقد أعلن التجمع عن التخفيف الجزئي لديون الصين لصالح دول القارة الأفريقية، وإلغاء الديون المستحقة على الواحد والثلاثين دولة الأكثر فقراً والأكثر مديونية في القارة والتي قُدرت بنحو ٣,١ بليون دولار، وزيادة بنود الصادرات السلعية الإفريقية المعفاة من الرسوم الجمركية. وتدعيما لهذه العلاقات فقد قام الرئيس الصيني في عام ٢٠٠٧، مثلاً، بزيارة ثمانية دول أفريقية لتعزيز العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والمساهمة في تطوير التنمية والبناء داخل أفريقيا. وتسعى الصين إلى آفاق أوسع في الاقتصاد والنفط والسياسة وتعزيز علاقاتها ونفوذها وزيادة تنامي مصالحها في أفريقيا التي تعتبرها مصدراً لتغذية قاعدتها الصناعية المحلية التي تحتاج إلى المواد الخام الأفريقية للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة حيث تستورد الحديد الخام من جنوب أفريقيا وموزمبيق.^{٤٠٠}

^{٣٩٩} جريدة الفاينانشال تايمز، الصين تكسب مصادر وولاءات أفريقية، ٢٨/٢/٢٠٠٦.
^{٤٠٠} جريدة الفاينانشال تايمز، المصدر السابق.

المبحث الثالث

الصينيون في أفريقيا

ممارسة الدبلوماسية الناعمة

يتساءل بعض المراقبين عن طبيعة الوجود الصيني في القارة الأفريقية: "الصينيون في أفريقيا: رأسماليون، رفاق أم انتهازيون؟"^{٤٠١} لكن يرى آخرون أن هذا الوجود اتخذ من العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي مدخلا قبل الظهور الرسمي. وعلى الرغم من أن الدبلوماسية الصينية ربما قد حرّضت على إعادة اكتشاف الروابط بين الصين وأفريقيا، فإن الكلمات المنمقة وإعلانات النوايا وحدها ما كانت أبداً قادرة على الحفاظ على تلك العلاقة. لذلك تُرك الأمر للشركات متعددة الجنسيات الصينية الطموحة التي تمثل طليعة الصين الجديدة المعاصرة، والتي جذبت الانتباه في مشهد الموارد الأفريقية التي كانت تسيطر عليها المصالح الغربية. فالقدرة على الاستفادة من الأدوات الدبلوماسية والمساعدة الإنمائية مكّنت هذه الشركات المتعددة الجنسيات من التغلغل في إفريقيا والاستيلاء على الأسواق في فترة قصيرة نسبياً. وبموازاة ذلك فإن جملة مشاريع البناء التي هدفت إلى تحسين سبل الوصول إلى الموارد واستغلالها مكّنت الشركات الصينية من الاطلاع على البيئة الأفريقية والفرص التي توفرها. كما مهّد وجودها بدوره الطريق لظهور المقاولين الصينيين الذين يقيمون مشاريع تجارية صغيرة ويجوبون جميع أنحاء القارة.^{٤٠٢}

وبينما تعمل هذه الشركات العالمية على الجزء الأخطر من التواجد الصيني في أفريقيا، بالنسبة إلى معظم الأفارقة العاديين هؤلاء الصينيون أصحاب المشاريع الصغرى، وعلى الأخص تجار التجزئة، هم من لهم الأثر الأكبر في حياتهم. تجار الجملة في مناطق الحضرية وأصحاب المحال التجارية في المناطق الريفية هم

^{٤٠١} كريس ألدن (ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي)، الصين في أفريقيا: شريك أم منافس؟، كلمة، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة) والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٥٥.

^{٤٠٢} كريس ألدن، المرجع السابق، ص ٥٥.

بصدد تحويل تجارة التجزئة على مستوى القارة، سواء من خلال قدرتهم على توفير السلع الاستهلاكية في السوق، بأسعار زهيدة أو ببساطة بفضل توسيع تواجدهم في هذا المجال. كما ارتبطت بتطور المشروعات الصينية الصغرى والمتوسطة ظاهرة تزايد الهجرة الصينية إلى أفريقيا، مما جلب مجتمعات جديدة من المستوطنين إلى أجزاء القارة.^{٤٠٣}

إن الوجود الملحوظ للشركات الدولية الصينية على الساحة العالمية يُغيّر من مشهد التجارة والسياسة الدوليين. والشركات الغربية، التي كانت تتمتع في السابق - بلا منازع تقريباً - بالسيطرة على الموارد المالية والعلاقات السياسية المطلوبة للسيطرة على الأعمال التجارية العالمية، باتت الآن تجد تحدياً من مجموعة من الشركات الناشئة في الإقليم، والتي تنصدر الصين طليعتها. ومن خلال قدرة تنافسية عالية ودعم قوي من الدولة، شرعت الشركات الصينية الدولية في حملة استيلاء استحوذت على الموارد الرئيسية وأسهم السوق في جميع ربوع العالم النامي. وفي كثير من النواحي فإن أفريقيا، بما لديها من موارد طبيعية غنية وأسواق غير مستغلة، هي التي تمثل أرض اختبار للشركات الصينية الدولية.^{٤٠٤}

لقد تشكلت علاقة الصين بالشركات التجارية الدولية بواسطة ماضيها الثوري الخاص وتحركاتها الأخيرة بعيداً عن الاشتراكية. فمع قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩، تم طرد الشركات متعددة الجنسيات من قبل الحكومة الشيوعية الجديدة. ودخلت الصين في أربعة عقود من العزلة التي فرضتها على نفسها بعيداً عن الاقتصاد العالمي. ومما لا شك فيه أن الصين بنت خلال هذه الفترة بعض الشركات الكبيرة جداً - معظمها في قطاعات الطاقة والتعدين والبناء والتشييد - ولكن بسبب وقايتها من المنافسة، سواء داخلياً أو خارجياً، فإن هذه الشركات افتقرت إلى التكنولوجيات المتطورة واختبارات التعرض لقوى السوق. وإحدى أولى مبادرات

^{٤٠٣} المرجع نفسه، ص ٥٥ - ٥٦.

^{٤٠٤} المرجع نفسه، ص ٥٦.

الإصلاح التي رَوَّج لها دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping هي تسمية قطاع البترول، "محور الإصلاح ونموذج لسائر القطاعات الأخرى" في الاقتصاد الصيني.^{٤٠٥} وكانت هذه الكيانات تخضع للسيطرة الرسمية للدولة ولكنها مكلفة بالتصرف كما لو أنها شركات.^{٤٠٦} وفي الممارسة العملية، فإن هذا عنى أنها تتصل بسلطات الدولة وفقاً للمبادئ الاقتصادية مثل الربح والخسارة، بدلاً من منطق الهرم الإداري. وتحت إشراف وزارة النفط في العام ١٩٨١، طبقت الحكومة نظام أسلوب العقد الأول في الإدارة، وهو الذي ينص على حصة ثابتة للشراء والاستهلاك الوطني في حين يمكن بيع باقي ناتج الصناعة في السوق الدولية، وحيث يمكن كسب العملات الأجنبية. ومع عام ١٩٨٨ قرّرت بكين إنشاء الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC المملوكة للدولة على أنقاض مصلحة الإنتاج الوزاري المرهقة، وأصبح المكتب الدولي للاستكشاف والتعاون التتموي التابع لهذه الشركة CNPC الهيئة الرئيسية المعنية بتأمين اتفاقات التعاون مع الشركات الأجنبية فضلاً عن حقوق الاستكشاف في الخارج. فقد تأسست الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحرية CNOOC، والمؤسسة البتروكيمياوية الصينية Sinopec - المعنية بتكرير النفط - والمؤسسة الصينية لاستيراد وتصدير الكيماويات Sinochem معاً في الوقت نفسه، ومع التحديثات المدخلة التي تلت عملية الإنشاء، مثل إدراج أسوائها في البورصات الأجنبية في التسعينيات، مهّدت الطريق لنشوء أول شركات صينية متعددة الجنسيات.^{٤٠٧}

وباعتمادها على تكتلات التشيبول Chaebol الكورية، فإن الشركات الصينية متعددة الجنسيات تعتمد كثيراً وبشكل نموذجي على الدعم السياسي، وتتلقى الدعم المالي من الدولة وتشارك في التعدين وصناعات الطاقة أو غيرها من القطاعات

^{٤٠٥} Ben Mayo, 'Energy security and Chinese foreign policy', unpublished dissertation, LSE, September ٢٠٠٦, p. ١٢. In: Chris Alden, China in Africa, Ibid., p. ٥٧.

^{٤٠٦} المصدر نفسه، ص ٥٧.

^{٤٠٧} المصدر نفسه، ص ٥٧.

الاستراتيجية في الاقتصاد. وبتحرك شركات الطاقة من البيئة المحلية، فقد استمرت في اتباع استراتيجيات للتكامل الرأسي التي تعكس توجهاً للسيطرة على كل جوانب الأعمال التجارية، مثل قطاع الطاقة على سبيل المثال، من استخراج النفط والتكرير إلى تنظيم النقل بواسطة الشركات الصينية إلى الصين. وبالسعي وراء طموحات الدولة الكامنة في استراتيجية "الخروج" التي تم إطلاقها رسمياً عام ٢٠٠١، فإن بكين عاقدة العزم على "اختيار شركات بطة" من بين كل القطاعات الاقتصادية والتي تم صقلها وتهيتها، بفضل الدعم الفعال والعطاء الجليل، لتحتل مرتبة في لائحة أفضل ٥٠٠ شركة بمجلة فورشن Fortune.^{٤٠٨} وهناك نحو ١٨٠ شركة مصنفة من قبل الدولة للتمتع بالتمويل التفضيلي، والامتيازات والدعم السياسي حتى تصبح شركات "عالمية" ومتعددة الجنسيات.

والنقطة المهمة التي ينبغي الإشارة إليها هنا هي أن الشركات الصينية متعددة الجنسيات تُشبه في العديد من الجوانب غيرها من الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدولة والتي تعمل في أفريقيا، مثل الشركة الفرنسية إيلف أكتين Elf-Aquitaine أو شركة جنوب أفريقيا أسكوم Eskom. وفي الحالة الفرنسية، كانت شركة إيلف أكتين مسيصة بدرجة كبيرة، وتعتمد على أو حتى تحدد سياسة فرنسا تجاه أفريقيا وخاصة في بلدان مثل الغابون وأنغولا. أما الشركة الجنوب أفريقية أسكوم التي تعمل مع الحكومة بصفة غير رسمية (وهي شركة مملوكة للدولة) فتمثل شكلاً آخر من الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا التي تمزج استراتيجياتها وعملاتها بين الاهتمامات الوطنية واهتمامات المزدود الرئيس للطاقة الكهربائية للقارة. إن التقارب بين المصالح الاقتصادية لجنوب أفريقيا التي تطوق إماكنيات نهر الكونغو الكهرومائية في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تسعى شركة أسكوم لاستغلالها حيث أن جنوب أفريقيا تبحث عن مصادر جديدة للطاقة الكهربائية، قد

^{٤٠٨} Ensuk Hong and Laixiang Sun, 'Dynamics of Internationalization and outward investment: Chinese corporations', *China Quarterly*, ١٨٧, ٢٠٠٦, pp. ٦١٠ – ٦٢٠.

لعب دوراً رئيسياً في حساب السياسة الخارجية في بريتوريا تجاه ذلك البلد.^{٤٩} وقد سخرت جنوب أفريقيا الكثير من الوقت والجهد، وكذلك القوات العسكرية لحفظ السلام لمهمة فرض الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإنهاء الصراع المزمّن وخاصة الجهة الشرقية من البلاد.

مع وضع الموارد الأمنية في صميم النهج الذي تتبعه الصين للتغلغل في القارة الإفريقية، فإن دور الشركات الصينية متعددة الجنسيات، وخاصة تلك التي تعمل في صناعة البترول والغاز فضلاً عن تطوير البنية التحتية ذات الصلة، قد أصبح سمة هامة في المشهد الإفريقي للتنمية والاستثمار. والمعضلة بالنسبة إلى بكين تتمثل في هذا الوضع كدولة دخلت "متأخرة" إلى قطاع الاستثمار في أفريقيا، فضلاً عن الغياب النسبي لخبرتها في تطوير وإدارة مشاريع استخراجية واسعة النطاق في الخارج. وبحسب تعبير هي جون، المستشار في شؤون الطاقة المتواجد في بكين، فإن: "الصين ليس لديها أفضلية تنافسية على نظيرتها الغربية في سوق مفتوحة؛ ولكن في سوق مغلقة مثل السوق الأفريقية، فإن الشركات الصينية قادرة على الاستفادة من تأثير الحكومة."^{٥٠}

إن شركات النفط الغربية، ناهيك عن الصناعات القائمة في قطاعات أخرى، قد استطاعت أن تبني على أجيال من المشاركة التي يعود تاريخها إلى الحقبة الاستعمارية لتأمين استثماراتها في أفريقيا؛ وكانت النتيجة استراتيجية صينية أسست على التالي:

١. الميزة السياسية التنافسية: رغبة صريحة من جانب الصين للعمل مع أي دولة بغض النظر عن وضعها الدولي، وذلك استناداً إلى مبادئ السياسة الخارجية الصينية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وعلى مستوى الممارسة فإن ذلك قد عني أن الصين كانت قادرة على الاستثمار في الأنظمة المنبوذة التي حُظر على الشركات الغربية ممارسة الأعمال التجارية فيها.

^{٤٩} Chirs Alden and Martyn Davis, 'Chinese Business in Africa', South African Journal of International Affairs, ١٣ (١), ٢٠٠٦, pp. ٨٣ - ٩٦.

^{٥٠} 'China: greasing wheels in African', Energy Compass, ٢٠ January ٢٠٠٦.

٢. **الميزة التفاضلية الاقتصادية:** إن استخدام استراتيجية العطاءات ذات التكلفة المنخفضة، والتي تركز على العمالة الصينية الماهرة وشبه الماهرة، فضلاً عن تكاليف إدارية أقل، هو من أهم ما يميزها من الشركات متعددة الجنسيات التقليدية الغربية - والجنوب أفريقية - في أفريقيا.

٣. **المساعدة الدبلوماسية الإنمائية:** إن إغداق الاهتمام الدبلوماسي، إضافة إلى تقديم الدعم للمشاريع العظيمة "لفائدة الحكومات" والمساعدة الإنمائية (القروض منخفضة الفائدة والهبات الخالصة) من طرف الحكومة الصينية للبلدان المتلقية المحتملة، هو سمة بارزة من سمات مجمل العطاءات التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات.

يبلغ عدد الشركات الصينية المملوكة للدولة التي تنشط الآن في الاقتصاد الأفريقي أكثر من ثمانمئة شركة. فعلى سبيل المثال، وكما ذكر آنفاً، ففي ديسمبر ٢٠٠٥ اشترت الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحرية CNOOC حصة ٤٥% في حقول النفط البحرية النيجيرية مقابل ٢.٢٧ مليار دولار أمريكي وهي أكبر صفقة صينية خارجية حتى الآن، والتي حجت صفقة شركة لينوفو Lenovo المصنعة للكمبيوتر والتي بلغت ١.٧٥ مليار دولار أمريكي لشراء شركة الكمبيوتر الشخصية التابعة لشركة أي بي إم عام ٢٠٠٤. وشركات النفط ليس وحدها المستهدفة من طرف بكين للتوسع في الأسواق الأفريقية إذ دفع الحكومة الصينية إلى إنشاء تكتل للتعدين إنطلاقاً من ٢١.٠٠٠ من المؤسسات الصغرى المملوكة للدولة والمعنية باستخراج الفحم قد أسفر عن تعزيز شركة تشاينا شينهوا للطاقة منذ بداية هذه الألفية.^{٤١١} ولكي تقوى على التنافس مع الشركات الغربية اضطرت شركة شينهوا للتكيف وإعداد نفسها للبيئة التنافسية التي تصاحب سياسة الحكومة الصينية "لانتشار في الخارج" going out policy. وقد حدثت عمليات مماثلة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية مع شركة هواي وزد تي إي ZTE، وكلتاهما شركتان عاملتان في

^{٤١١} كريس ألدن، المصدر السابق، ص ٦٢.

أفريقيا.^{٤١٢} وتوصلت دراسة مقارنة لشركات تشييد صينية تعمل في أربعة بلدان أفريقية إلى أن تلك الشركات، بالرغم من أن ذلك يبدو مخالفاً للتصورات المنتشرة على نطاق واسع، وظّفت وبنشاط الأفارقة، وضمت في بعض الحالات ما يصل إلى ٨٠% من اليد العاملة بها.^{٤١٣} وفي حين أن الجزء الأكبر من هؤلاء الموظفين هم من العمال اللانظاميين، هناك حالات جديرة بالذكر من الأفارقة الذين بلغوا مناصب إدارية في الشركات الصينية، على الرغم من أن هذه الحالات تبدو محدودة. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدلات استخدام اليد العاملة الصينية المهاجرة والموجودة في الحالة الأنغولية، إذا ما قورنت بالحالة التنزانية، يُقال إنها تستجيب للغياب المطلق للخبرة في ذلك البلد. وفي الوقت نفسه، أعلنت الدراسة أن القاعدة السياسية الأساسية والتي تنعكس في توقيت واستهداف مشاريع معينة بالقروض المدعومة من الدولة وكذلك إجراءات المناقصات المغلقة المتعلقة بالعطاءات الممولة صينياً، تمارس تأثيراً فعلياً: "ففي كثير من الأحيان نجد أن العروض التي تعتبر مكلفة للغاية بمقاييس المنافسة العالمية، ولكنها تعتبر ذات أهمية استراتيجية من جانب الحكومة الصينية هي التي تسعى وراءها الشركات الصينية متعددة الجنسيات التي تتلقى بعد ذلك دعماً إضافياً من القطاع العام."^{٤١٤}

في الوقت الذي تقوم فيه الشركات الصينية متعددة الجنسيات العاملة في أفريقيا باجتماع اهتمام وسائل الإعلام الدولية، هنالك توغل معادل من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في القارة وهو أمر سائد ويمكن القول إن له أثراً أكبر بكثير حتى من تأثير الشركات متعددة الجنسيات. وتأتي الكثير من الشركات المتوسطة بين صفوف المؤسسات التابعة للدولة التي تم تأهيلها والتي كانت تخضع لعملية هيكلية مؤلمة مما تسبّب في تقليص عددها من نحو ٣٠٠.٠٠٠ إلى نحو ١٥٠.٠٠٠

^{٤١٢} المصدر نفسه، ص ٦٣

^{٤١٣} Centre for Chinese Studies, 'China's interest and activity in Africa's Construction and Infrastructure Sectors', p. ٦٩

^{٤١٤} Ibid., p. ١١.

مؤسسة فقط على مدى العقد الأول من الألفية.^{٤١٥} من حيث أنماط الاستيطان في أفريقيا، فإن الشركات الكبيرة، وصغار المقاولين الصينيين على حدّ سواء كثيراً ما اختاروا بدء مشاريعهم التجارية في المناطق التي تواجد فيها أسلافهم التايوانيين. ففي جزر الموريشيوس ونيجيريا، أدّى نشوء روابط بين الشركات التايوانية العريقة والصينيين الوافدين من أصحاب المشاريع إلى وضع الأساس، على التوالي، لشبكة مصانع الملابس، وسوق لقطع السيارات الثانوية.^{٤١٦} وفي شمال ناميبيا، كان رجل أعمال تايواني أول من افتتح تجارة التجزئة ثم محلات تجارة الجملة، في حيث أقامت شركات الغزل والنسيج الصينية مشاريع تجارية في منطقة نيوكاسل من جنوب أفريقيا وليسوتو، حيث تتواجد نحو ٢٥٠ من الشركات التايوانية العريقة منذ السبعينات من القرن العشرين.^{٤١٧}

جانب آخر للوجود الصيني في أفريقيا هم المهاجرون الصينيون. ففي أعقاب إنشاء الشركات في إفريقيا تلت طفرة في الهجرة التي أخذت المجتمعات الإفريقية على حين غرة. وبدءاً من العمال الذين كانوا يشتغلون لحساب الشركات الصينية التي لها مشاريع في أفريقيا إلى أنصاف المهرة من المهاجرين الباحثين عن فرص في الخارج، فإن الهجرة الصينية أدخلت ديناميكية اجتماعية جديدة على المجتمعات المحلية في المناطق الحضرية والريفية في أفريقيا. وعكس هذا النمط المتغير للهجرة في أفريقيا التحولات التاريخية في كل من المجالين السياسي والاقتصادي في المنطقتين. من المفيد أن ننظر إلى الهجرة الصينية إلى أفريقيا من خلال ثلاث موجات متباعدة من الصين ومحيطها. فكل موجة من المهاجرين جاءت لأفريقيا حاملة معها مصالح

^{٤١٥} CSIS/IEE, China: the Balance Sheet (Washington, DC: Centre for Strategic and International Studies/Institute for International Economics, ٢٠٠٦), pp. ٢٣ – ٤.

^{٤١٦} Deborah Brautigam, 'Close encounters: Chinese Business networks as industrial catalysts in Sub-Saharan Africa', *Africa Affairs*, ١٠٢, ٢٠٠٣

^{٤١٧} Gillian Hart, 'Global connections: the rise and fall of a Taiwanese production network on the South African periphery', Institute of International Studies, Working Paper ٦, University of California, Berkeley, ١٩٩٦; Janet Wilhelm, 'The Chinese Communities in South Africa', in Buhlungu et al. (eds.), *State of the Nations*, p. ٣٥٨.

ومهارات ورؤى شكلت تفاعلها مع السكان المحليين وكذلك حددت مدى نجاحها أو فشلها. وفي الوقت نفسه، فإن ردود الفعل من جانب اللاعبين الخارجيين – وأساساً الغربيين في فترات سابقة، ولكن في الآونة الأخيرة من جانب الأفارقة أنفسهم – قد مارست بدورها تأثيراً هاماً على أنماط الهجرة.^{٤١٨}

جاءت الموجة الأولى من المهاجرين الصينيين إلى أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر في ذروة الإمبريالية الأوروبية، وبالنسبة إلى اتحاد جنوب أفريقيا وإفريقيا الاستوائية الفرنسية، بناء على طلب من حكام المستعمرات. وبما أن المستعمرين وجدوا فيهم عمالاً يتمتعون بأخلاقيات عمل قوية، خلافاً لسكان أفريقيا، فإن عدة آلاف من المهاجرين من جنوب شرق الصين استقروا في جنوب إفريقيا وإفريقيا الجنوبية ومدغشقر، وانتشروا في أنحاء أخرى من المنطقة. وظهرت أحياء خاصة بالجاليات الصينية (والتي تُعرف بالمدن الصينية "شايناتاون") في جوهانسبرج وأنتاناناريفو Antananarivo خلال تلك الحقبة. وخوفاً من المنافسة الاقتصادية قامت الحكومة الاستعمارية في جنوب أفريقيا بشحن معظمهم وإعادة تدويرهم إلى الصين بعد انتهاء عقود عملهم في مناجم الذهب.^{٤١٩}

أما الموجة الثانية من المهاجرين الصينيين إلى أفريقيا فجاءت في أعقاب قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩. ويعود تاريخ الاستيطان في أجزاء من أفريقيا الناطقة بالفرنسية، بما في ذلك جزر موريشوس إلى هذه الفترة. كان ذلك في ذروة الحقبة الأيديولوجية وقد شهدت هجرة متواضعة جداً من كافة الكيانات السياسية المتنافسة. كما شهدت أواخر الستينات والسبعينات من القرن العشرين آلاف العمال والمديرين الفنيين الصينيين الذين بعثتهم بكين لأفريقيا، كجزء من حملة تضامن ذات دوافع أيديولوجية، ومرة أخرى، تمت إعادة معظمهم إلى وطنهم الأم الصين بعد انتهاء عقود عملهم، بالرغم من أن بعض الموظفين الطبيين والأخصائيين الزراعيين بقوا

^{٤١٨} Ibid.

^{٤١٩} Melani Yap and Diane Man, *Colour, Confusion and Concessions: the History of the Chinese in South Africa* (Nong Kong: Hong Kong UP, ١٩٩٦).

هناك، ولكن من دون تشكيل وجود مادي ملموس. أما التطور المهم والبعيد المدى فتمثل في فتح مصانع في مناطق البلد الأم من طرف رجال الأعمال التايوانيين في السبعينات، وبذلك بدأ إزدياد عدد الجاليات التايوانية في جنوب أفريقيا (وكذلك في بعض البلدان المجاورة) عندما بدأت تشريعات الفصل (التفرقة العنصرية) تخف.^{٤٢٠}

أما الموجة الثالثة فبدأت بوجود عمال مرتبطون بمشاريع الحكومة الصينية في مجالات مثل تطوير البنية التحتية أو صناعة النفط. ويقوم آخرون بالالتحاق بأفراد الأسرة إلى بلد جديد والعمل في إطار تجارتهم القائمة. في حين تتبع مجموعة أخرى الفرص وقد استخدموا "المهاجرين السماسرة" بطرق قانونية من أجل الحصول على الأوراق اللازمة للهجرة في أفريقيا. وعلى عكس موجات الهجرة السابقة والتي جاءت من المناطق الساحلية في الجنوب الشرقي، وهونغ كونغ وتايوان، فإن هؤلاء الأفراد قدموا من جميع أنحاء الصين وهم بصفة عامة لا يتمتعون بمهارات خاصة أو تدريب (على النقيض من الموجة الثانية). والعامل الرئيسي في إثارة هذه الحركة هو التغييرات التدريبية التي شملت أنظمة الهجرة داخل الصين والتي بدأت في عام ١٩٧٤ وباتت تسمح فعليا بالمغادرة لأي أحد يمكنه تقديم أدلة شرعية على حقه في الدخول إلى بلد أجنبي.^{٤٢١}

وتتفاوت التقديرات لكن الأرقام التالية تعطي فكرة عن هذه الظاهرة المتنامية: في جنوب أفريقيا، حيث تحظى عملية توثيق تعداد السكان متابعة دقيقة من نظام الفصل العنصري، تبين الأرقام تواجد ٤.٠٠٠ صيني في عام ١٩٤٦؛ وارتفع إلى ١٠.٠٠٠ في عام ١٩٨٠، ثم إلى ١٢٠.٠٠٠ في عام ١٩٩٨.^{٤٢٢} وبحلول عام ٢٠٠٦، ووفقا لمجموعة متنوعة من المصادر، ارتفع هذا الرقم إلى ما بين

^{٤٢٠} John Pickle and James Woods, 'Taiwanese investment in South Africa', African Affairs, ٨٨ (٣٥٣), ١٩٨٩, pp. ٥١٥ – ٢٢.

^{٤٢١} Frank Pieke, 'community and identity in the new Chinese migration order', Centre on Migration, Policy and Society, Working Paper no. ٢٤, University of Oxford, ٢٠٠٥, p. ٩.

^{٤٢٢} Janet Wilhelm, 'The Chinese Communities in South Africa', in Buhlungu et al., State of the Nation, op. cit., p. ٣٥١.

٣٠٠.٠٠٠ و ٤٠٠.٠٠٠ صيني.^{٤٢٣} وفي تنزانيا ارتفع عدد الصينيين إلى ٢٠.٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٦. وتُقدر الجالية الصينية في نيجيريا بنحو ١٠٠.٠٠٠ عام ٢٠٠٦ في حين تستضيف أثيوبيا وكينيا ٥.٠٠٠ و ٤.٠٠٠ على التوالي، وفي ناميبيا ارتفع عدد الصينيين إلى ٤٠.٠٠٠ في عام ٢٠٠٦.^{٤٢٤} ووصل عددهم في العام ذاته إلى ٨٠.٠٠٠ في زامبيا، و ٤٠.٠٠٠ في الكونغو.

بالنسبة للعديد من الأفارقة فإن الظهور المفاجئ نسبياً للمهاجرين الصينيين في وسطهم بدا أمراً محيراً، لا سيما في ظل انخفاض مستوى المهارات لديهم ومواردهم المالية المحدودة. كما عبرت عن ذلك إحدى المنظمات غير الحكومية الأنغولية: "لماذا تقوم الصين بإرسال كل فقائها إلينا؟". وجزء من الجواب يكمن في تغيير هيكل الاقتصاد المحلي وفي الصين والذي كان سابقاً اشتراكياً، والذي شهد هجرة جماعية من الريف إلى المناطق الحضرية الساحلية وتخلي الفلاحين عن الزراعة سعياً وراء مهنة مربحة أكثر. ويضاف إلى ذلك سرعة وتيرة التحضر، وهو ما وضع نهاية للزراعة في الريف وفي المناطق شبه الحضرية بالقرب من المدن، كما فعلت المشاريع الضخمة في البنية التحتية. كما أسفر تقليص أو إغلاق المؤسسات المملوكة للدولة عن ٢٥ مليون من العاطلين عن العمل الذين انضموا إلى صفوف موجات السكان النازحين المتمثلة في المهجرين في الداخل، والذين ارتفع عددهم من ٥٣.٥ مليون نسمة في عام ١٩٩٥ إلى ١٤٠ مليون في عام ٢٠٠٤.^{٤٢٥}

وهناك عامل آخر وهو الدور الجديد نسبياً للسلطات الإقليمية والمحلية في تشجيع الهجرة كوسيلة لرفع مستويات المعيشة المحلية والحصول على مصدر التحويلات المالية الخارجية. أي أن الحكومة المحلية هي أحد العوامل الرئيسية في انتشار الهجرة الجماعية في جميع أنحاء الصين، مثل الفلبين التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الهجرة كاستراتيجية للتنمية.^{٤٢٦} كما أن الشركات الصينية الوطنية تحتاج

^{٤٢٣} Ibid.

^{٤٢٤} Scramble for Africa once again, *The Namibian daily*, ٢١ November, ٢٠٠٦.

^{٤٢٥} Ibid.

^{٤٢٦} Pieke, 'Community and Identity, op. cit. ١٤

للسينيين في الخارج للترويج لها، وفتح أسواق جديدة، وتوفير فرص عمل، وزيادة الإيرادات للوطن الأم. علاوة على ذلك أن يكون لديك صينيون في الموقع يحمل في طياته احتمال إنشاء شبكات من شأنها أن تُيسر بشكل أفضل التجارة وتتيح للسلطات في الطون معرفة السوق المحلية.^{٤٢٧}

أخيراً ومع انتشار الشركات الصينية في أفريقيا، ومن بعدها آلاف وعشرات الآلاف من المهاجرين من البر الرئيسي، فإن تعقيدات العيش والعمل في تلك البيئة أصبحت أكثر وضوحاً. وقد أنتج وجودهم وتصرفاتهم طائفة متنوعة من ردود الفعل المحلية، والتي تجاوزت الحماس غير المتحفظ الذي أعربت عنه الحكومات الأفريقية. وتعمل هذه القوى المتغيرة بشكل متزايد على تشكيل العلاقات الصينية/الأفريقية بشكل يضغط على مصداقية مبدأ الصين الرسمي "بعدم التدخل" ويجبر بكين سواء أرادت ذلك أم لم لا إلى داخل السياسات الأفريقية لكنه تدخل ناعم عبر دبلوماسية ناعمة.

^{٤٢٧} Ibid., p. ١٥.

المبحث الرابع

توطيد العلاقات الصينية - الأفريقية

إن مبادئ وأهداف منتدى التعاون الصيني الأفريقي التي تم إقرارها في بكين عام ٢٠٠٠ تمثل نقطة إنطلاق أساسية لشراكة استراتيجية جديدة بين الطرفين. وقد تم تدعيم هذا التوجه الصيني الجديد من خلال المؤتمر الوزاري الثاني الذي عُقد في أديس أبابا عام ٢٠٠٣ وتبنى خطة عمل (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) لتوسيع نطاق ومجالات التعاون بين دول المنتدى. واستمرت السياسة الصينية على هذا التوجه بخطى حثيثة حيث أصدرت في أوائل ٢٠٠٦ وثيقة مهمة حددت معالم وأهداف سياستها الخارجية تجاه أفريقيا، وهو ما ظهر واضحاً أثناء قمة منتدى التعاون التي عقدت في بكين في نوفمبر ٢٠٠٦.^{٤٢٨}

لكن ما هي النوايا الحقيقية لكل من الطرفين التي تفسر لنا هذا التوجه الاستراتيجي؟

يمكن القول من وجهة النظر الصينية أن ثمة عوامل ثلاثة أساسية :

أولها: رغبة الصين في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الاستراتيجي للتعاون مع دول الجنوب. ولا شك أن القارة الأفريقية تحتل مكانة بارزة ومهمة في هذا السياق.

ثانياً: زيادة الطلب الصيني على الموارد الطبيعية وسعيها لتأمين تلك الموارد. ولا يخفي أن أفريقيا تمثل أكبر منطقة يمكن الاستثمار في مواردها الطبيعية. كما أن أفريقيا تمتلك أعداداً كبيرة من الأسواق المفتوحة وهو ما يوفر فرصاً للعمل يمكن أن تستوعب بعض العمالة الصينية الزائدة، وتطرح الحالة الانجولية مثلاً واضحاً حيث يعمل كثير من الصينيين في مشروعات الطرق وشبكة السكك الحديدية.

ثالثاً: سعي الصين إلى تقويض جهود تايوان الرامية لإعلان الاستقلال. وقد

ظهر واضحاً نجاح الدبلوماسية الصينية في إبعاد تايوان عن أفريقيا، ففي عام ٢٠٠٦

^{٤٢٨} العلاقات الصينية الأفريقية، بحث جماعي، (كراسة استراتيجية شهرية)، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ٩.

كانت تشاد آخر دولة تسحب اعترافها بتايوان. ولا يوجد سوى خمس دول أفريقية تعترف بنظام تايبيه دبلوماسياً.

أما وجهة النظر الأفريقية لدعم العلاقات مع الصين فيمكن تفسيرها من عدة أوجه ، لعل

أبرزها:

١. على المستوى السياسي فإن الصين من وجهة النظر الأفريقية ليس لها تاريخ استعماري، فضلاً عن انتمائها لمنظومة دول الجنوب. ولعل هذا التضامن بين دول الجنوب هو ما يجذب الأفارقة الذين يسعون إلى انهاء وضعية القطبية الواحدة التي يشهدها عالم اليوم. كما أن المقعد الدائم للصين في مجلس الأمن يمثل مصدر حماية لكثير من الدول الأفريقية الصغيرة دون مقابل سياسي كبير.

٢. وعلى المستوى الاقتصادي يمثل الاقتصاد الصيني النامي مصدراً محورياً للاستثمار والتنمية في دول الجنوب. وإذا كان تدفق الاستثمارات الأفريقية إلى أفريقيا لا يزال محدوداً وفقاً للمعدلات العالمية فإنه يمثل قيمة كبيرة لبعض الدول الصغيرة في أفريقيا. كما أن النموذج الاقتصادي الصيني يطرح بديلاً قد يكون ملائماً في ظل الانتقادات الأفريقية المتزايدة للنموذج الليبرالي الذي تدعّمه واشنطن. ولعل الجانب الأكثر أهمية في العلاقة الصينية الأفريقية هو أن الاستثمارات الصينية في أفريقيا لا تكون مصحوبة بأية مشروطة سياسية أو اقتصادية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الغربية. وتوضح حالة كل من السودان وزيمبابوي هذا التوجه. ولعل التحفظ الصيني الوحيد الذي تطرحه لدعم العلاقات مع الدول الأفريقية هو الحفاظ على مبدأ الصين الواحدة – أي عدم الاعتراف بتايوان.

وعلى الرغم من ذلك فإن التغلغل الصيني في أفريقيا تحفه بعض المخاطر والاشكاليات والتي تمثل محورا للنقاش والحوار في أدبيات التنمية الأفريقية داخل أفريقيا وخارجها. لكن يرى البعض أن الموقف الصيني من الديمقراطية والمفهوم الغربي الليبرالي لحقوق الإنسان قد يطرح في المدى البعيد اشكاليات حقيقية فيما يتعلق بمستقبل التطور الديمقراطي في أفريقيا. فسياسة المساعدات الصينية غير

المشروطة إلى حد ما قد تضر بسياسة الدول والمؤسسات المانحة الغربية. وربما تؤدي إلى دعم النظم غير الديمقراطية في أفريقيا.^{٤٢٩}

على الرغم من الإشكاليات السابقة التي ترتبط بتزايد الدور الصيني في أفريقيا إلا أن الصين لا تزال تمثل الملمح الاقتصادي لكثير من النخب الأفريقية الحاكمة. فالصين تطرح نموذجاً لدول الجنوب استطاعت من خلاله أن تصبح قوة اقتصادية عالمية كبيرة. كما أنها تُعد في أعين الأغلبية الأفريقية الحليف الموثوق به في المحافل الدولية. في ذات الوقت الذي يسود فيه عدم الارتياح من التوجهات الأبوية ذات النزعة الاستعمارية المرتبطة بالتعامل الغربي إزاء القضايا الأفريقية.

ويمكن للصين أن تستفيد من شعبيتها تلك في تغيير استراتيجيتها الأفريقية بما يجعلها أكثر التزاماً بالجماهير عوضاً عن الاعتماد على دوائر النخب الحاكمة الضيقة. وربما أدركت القيادة الصينية ذلك، وهو ما دفعها إلى اهتمام بمجالات أخرى في علاقاتها الأفريقية تتجاوز مصالحها السياسية والاقتصادية الضيقة، ومن ذلك:^{٤٣٠}

- المشاركة الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، إذ تشير التقديرات إلى أن الصين قد شاركت منذ عام ١٩٩٠ في ١٣ عملية حفظ سلام أممية في أفريقيا، كما أنها دعمت الكثير من عمليات حفظ السلام الأخرى. وبناء على طلب الأمم المتحدة أرسلت الصين في أبريل ٢٠٠٣ قوة لحفظ السلام في الكونغو الديمقراطية. ومنذ ذلك الوقت بلغ عدد القوات الصينية المشاركة في عمليات حفظ السلام الأفريقية نحو ٣٩٧٥ عنصراً في مناطق مختلفة تشمل كلاً من ليبيريا والسودان.

- مكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية في أفريقيا. صحيح أن الصين تعتمد في تحقيق أهدافها على ما يُطلق عليه الدبلوماسية الصحية على أساس أنها تعظم من الجانب الشعبي في العلاقة مع الأفارقة إلا أنها في عام ٢٠٠٦ قد ضاعفت

^{٤٢٩}العلاقات الصينية/الأفريقية... المصدر السابق، ص ١٠.

^{٤٣٠}المصدر نفسه، ص ١١

صادرات أدوية الملاريا الرخيصة إلى أفريقيا. وتشير تقديرات دائرة الجمارك الصينية إلى أن نصف صادرات مضادات الملاريا الصينية تذهب إلى أفريقيا. وخلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر ٢٠٠٦ باعت الصين ما قيمته ٢ مليون دولار من أدوية الملاريا للسودان وحدها. وخلال قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي (بكين نوفمبر ٢٠٠٦) تعهدت الصين باستمرار توفير الأدوية الرخيصة لمحاربة الملاريا في أفريقيا بالإضافة إلى إقامة مراكز صحية لمعالجة الملاريا والوقاية منها في كثير من الدول الأفريقية وذلك في غضون ثلاث سنوات.

ساندت الصين رسمياً الدول الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد NEPD) وذلك من خلال منتدى التعاون الصيني-الأفريقي، إذ تعهدت الصين بالتعاون مع الدول الأفريقية في تنمية مشروعات البنية الأساسية. وفي معالجة ومنع تفشي الأمراض المعدية مثل الإيدز والملاريا والسل. بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وقطاع الزراعة. وهو ما نصت عليه خطة العمل (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) التي تم إقرارها في أديس أبابا أثناء الاجتماع الثاني لدول منتدى التعاون الصيني/الأفريقي. **وهناك ملاحظات عامة يتفق عليها المراقبون بخصوص العلاقات الصينية - الأفريقية**

وهي:

أ. تستورد الصين عدداً محدوداً من المنتجات، غالباً ما تكون نفطية ومواد خام من بعض الدول الأفريقية. وفي المقابل تصدر منتجات مصنعة تذهب إلى المستهلك مباشرة.

ب. تحقق الروابط التجارية بين الصين وأفريقيا فائضاً تجارياً متزايداً للصين. وهذه الروابط لها تأثيرات متباينة على أفريقيا. فهي من ناحية قد تؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك الأفريقي من خلال وجود سلع صينية رخيصة الثمن. بيد أنها من ناحية أخرى قد تؤدي إلى تقليص حجم الصناعات المحلية نتيجة وجود منافسة صينية غير متكافئة.

ت. تقضي الروابط التجارية غير المباشرة الناتجة عن مشاركة الصين المتزايدة في الأسواق العالمية إلى نتائج يصعب تقويمها إذ يمكن القول إجمالاً أن الاقتصادات الأفريقية تستفيد عموماً من هذه الروابط حيث تؤدي القدرة التنافسية العالية للمنتجات الصينية في الأسواق العالمية على انخفاض أسعار واردات السلع الأفريقية. كما أن تزايد الطلب الصيني على بعض السلع الأفريقية يدفع إلى زيادة قيمة الصادرات الأفريقية.

أما على صعيد المساعدات والاستثمارات الصينية في أفريقيا يمكن الإشارة إلى النتائج التالية:^{٢١}

- يبدو أن الوجود الصيني في أفريقيا مدفوع بالأساس بمفهوم الدبلوماسية الصينية النفطية وسعيها لتحقيق الأمن في مجال الطاقة والمواد الخام.
- تعمل الشركات الصينية في ظل ظروف أكثر صعوبة وأطول زمناً مقارنة بالشركات اليابانية والغربية. وربما يُعزى ذلك إلى عدة عوامل منها أنها مملوكة غالباً للدولة، ولانخفاض تكلفة رأس المال الذي تحصل عليه. كما أنها لا تقع تحت ضغوط تحقيق أرباح سريعة على المدى القصير.
- يتزايد دور الصين في قطاع الطاقة والمواد الأولية في بعض الدول الأفريقية ولا سيما الدول الهشة مثل السودان وأنجولا والكونغو الديمقراطية. وربما يُعزى ذلك إلى رغبة هذه الدول في التهرب من وطأة الضغوط الغربية بتحقيق الشفافية والحكم الصالح.
- تتشط الصين في مجال تنمية مشروعات البنية الأساسية، وربما يُعزى ذلك إلى انخفاض التكلفة بنسبة ٢٥% إلى ٥٠% مقارنة بالشركات المنافسة. كما أن الصين تركز في المشروعات الصغيرة (كما هو الحال في سيراليون) والتجارة (كما هو الحال في ناميبيا)، والقطاع الزراعي (كما هو الحال في موزمبيق).
- تهتم الصين ولا سيما في السنوات الأخيرة بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني/الأفريقي بآلية المساعدات والمعونات لأفريقيا. وهي تحرص أن تكون هذه

^{٢١} العلاقات الصينية-الأفريقية... المصدر السابق، ص ١٢

الآلية مكملة لنشاطها التجاري الاستثماري ولا سيما في تلك الدول الغنية بمصادر الطاقة والمواد الخام.

وأياً كان الأمر فإنه لا يمكن النظر إلى تأثير السياسة الصينية في أفريقيا على أنه مجرد ظاهرة اقتصادية فحسب، فمن المنظور الصيني هناك اعتبارات اقتصادية ضيقة بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى والمتمثلة في توفير مصادر الطاقة الأساسية. ومن المنظور الأفريقي ثمة مصالح اقتصادية مباشرة والمتمثلة في عوائد التجارة المباشرة بالإضافة لاعتبارات سياسية واستراتيجية تمثلها الدعوة إلى التوجه شرقاً خاصة من الدول المارقة بالمنظور الغربي مثل السودان وزيمبابوي.

لكن هذا الاندفاع الصيني تجاه أفريقيا أثار الكثير من التساؤلات لدى بعض القيادات والنخب الأفريقية. فمثلاً تساءل ثابو امبيكي - رئيس جنوب أفريقيا آنذاك: "لا يمكن للصين أن تأتي إلى هنا وأن تتقّب عن الخامات وتستخرجها وبعد ذلك تذهب وتبيعنا سلعاً مصنّعة".^{٤٣٢}

غير أن الصين تحاول دائماً تطمين الأفارقة بحسن نواياها والتعاون الأصيل مع القارة، وقد أكدت ذلك القيادة الصينية: "لم تفرض الصين أبداً إرادتها أو تمارس ممارسات غير منصفة على البلدان الأخرى ولن تفعل ذلك في المستقبل. ومن المؤكد لن تفعل أي شيء يضر بمصالح أفريقيا وشعوبها. الصين تحترم النظم السياسية ومسارات التنمية التي اعتُمدت بشكل مستقل والتي تتبعها الشعوب الأفريقية والتي تناسب ظروفها الوطنية".^{٤٣٣}

في مؤتمر قمة الصين-أفريقيا، المشار إليه سابقاً، كان العالم يتطلع بدهشة إلى القادة الصينيين والأفارقة وهم يحتفلون باستمرار تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية على خلفية من الفرق البهلوانية الصينية، ومعارض الطبول الأفريقية، وموسيقى أوبرا بكين الصاخبة والمشاهد البانورامية للملصقات السياحية. وعلى الرغم من أنّ وسائل الإعلام

^{٤٣٢} ثابو مبيكين رئيس جنوب أفريقيا (السابق)، كيب تاون، ديسمبر ٢٠٠٦.
^{٤٣٣} هو جينتاو، رئيس الصين في تصريحات في بريتوريا، فبراير، ٢٠٠٧.

الدولية لم تكشف أهمية الصين في أفريقيا للتو في اجتماع منتدى التعاون الصيني/الأفريقي، إلا أن الحدث في نواحٍ كثيرة لا يُشير إلى بدء علاقة بل في الواقع نهاية علاقة دامت عشر سنوات من الجهود الصينية من التغلغل في القارة الأفريقية وهوما مهّد السبيل لارتباط المنطقتين معاً.^{٤٣٤}

على الرغم من أن الدعاية كانت أحد الأهداف الرئيسية للقمة، في الواقع أصبح توطيد العلاقات بين الصين وأفريقيا الشغل الشاغل للمضيفين. فقد وافق أعضاء الوفود على خطة عمل جديدة مدتها ثلاث سنوات من شأنها تكريس العلاقات بين المنطقتين ضمن إطار "شراكة استراتيجية". وقد تضمّنت عنصراً دبلوماسياً يتركز على التشاور المنتظم في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من البيئات متعددة الأطراف؛ وتعزيز التبادل بين حكومات المقاطعة والعمل معاً في مجالات ذات اهتمام مشترك مثل إصلاح الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب. كما كان هناك جانب إنمائي قوي أيضاً، بدءاً من الدعم المالي لتوسيع الزراعة الأفريقية وصولاً إلى شروط برامج التدريب في مجال الصحة وبناء المرافق التعليمية.^{٤٣٥}

وبالفعل، كما تعهدت في ذلك المنتدى (٢٠٠٧)، ضاعفت الصين من المساعدة الإنمائية الخارجية خاصة لأفريقيا إذ ارتفع حجم المساعدات من مبلغ ٤٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، ثم إلى ارتفاع التجارة البينية مع أفريقيا إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠. ثم عدلت الصين من لغة الماضي وأصبحت تتحدث عن "المنفعة المتبادلة" التي كانت متداولة في لغة رجال الأعمال والتي تشير إلى تشكيل علاقة "مربحة للجانبين"، في حين غاب النقد العلني للهيمنة الغربية الذي ساد في المنتدى السابق.^{٤٣٦} كما التزمت حكومة الصين على الزام شركاتها العاملة في أفريقيا بأن تمتثل لمعايير أفضل في

^{٤٣٤} كريس ألدن، مصدر سابق، ص ١٦١ - ١٦٢.

^{٤٣٥} African Renewal, 'Big Leap in China ties', United Nations, New York, ١٩ January ٢٠٠٧

^{٤٣٦} كريس ألدن، مصدر سابق، ص ١٦٣

الممارسات التجارية في يتعلق بمسائل الفساد والتدهور البيئي، وتعهدت بأنها ستشجعها على التصرف بطريقة "منفتحة، منصفة، عادلة وشفافة" في المستقبل.^{٤٣٧} كما تم تشجيع التجارة المتوازنة التي سعت إلى تجنب تبادل غير متكافئ شبيه بعلاقات الحقبة الاستعمارية المتمثلة في صادرات السلع الجاهزة التفضيلية مثل زيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام الصادرات الأفريقية. وشمل ذلك زيادة الدعم الصيني لتنمية قطاع الزراعة في أفريقيا من خلال المساعدة التقنية والاستثمار المباشر، وتوسيع نطاق إلغاء التعرفة الجمركية لتشمل ٤٤٠ من منتجات البلدان الأفريقية الأقل نمواً. كما تم الشروع في التعاون القضائي للحد من الأنشطة الإجرامية والهجرة غير المشروعة، والتي تمثل مشاكل لكل من الصين والبلدان الأفريقية.^{٤٣٨} ومع ذلك تسلط انتباه الرأي العام الدولي أيضاً على علاقات الصين مع أنظمة منبوذة مثل زيمبابوي. وبالرغم من تصميمها على عدم التخلي عن سياستها المعلنة بعدم التدخل في الشؤون الأفريقية، فإن السلطات الصينية مع ذلك أصبحت منشغلة بشكل متزايد بشأن الضرر الذي يمكن أن تسببه تلك الجمعيات لصورتها الدولية وعلاقاتها مع الغرب.^{٤٣٩} وبانت دلائل انزعاج بكين من استمرار تعنت الخرطوم وعدم انصياعها لنداءات المجتمع الدولي لمعالجة الوضع في دارفور واضح. ففي اليوم الذي سبق الافتتاح الرسمي لمؤتمر التعاون الصيني/الأفريقي (فوكا)، أدلت الحكومة الصينية بتصريح يصف كيف قام هو جينتاو بحث نظيره السوداني، عمر البشير، لإبداء مرونة عند النظر في دبلوماسية الأمم المتحدة. وحتى استعداد الصين للسماح لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتعزيز قوات الاتحاد الأفريقي المحاصرة، شرط موافقة الخرطوم، مثل تحولاً عن دفاعها عن النظام السوداني في عام ٢٠٠٤. وبالرغم من هذا التغيير فإن السياسة الصينية ظلت تقوم على تأمين المصالح النفطية الهامة التي كانت قد أنشأتها في هذا البلد.

^{٤٣٧} African Renewal, op. cit.

^{٤٣٨} Ibid.

^{٤٣٩} Discussions with Chinese officials and academics, various locations/dates, in Chris Alden, op. cit., p. ١٦٣

وقبل أن يجف حبر إعلان الصداقة خلال الجلسة العامة وما إن تم الإعلان في غمرة الاحتفال بمئات الصفقات التجارية التي عُقدت في قمة الصين/أفريقيا حتى بدأ التخطيط للمرحلة القادمة من العلاقات. وبوضع مبلغ تريليون من احتياطات النقد الأجنبي في خدمة آلية استثمارية حكومية حديثة النشأة، أصبحت هنالك إمكانية من أن الاستثمارات الجديدة الضخمة وحزم المساعدات ستثير شهية الأفارقة بشكل أكيد. وإذا ما أضفنا هذه الخطوة إلى قرار سابق لعقد الاجتماع السنوي للمصرف الأفريقي للتنمية في شانقهاي في مايو ٢٠٠٧، يتضح أن الأمر قد حُسم لصالح زيادة التواجد المالي الصيني في القارة. وسرعان ما انطلقت جولة أخرى من الجولات الدبلوماسية في القارة الأفريقية قادها وزير الخارجية الصيني لي تشاو شينغ ابتداءً من يناير ٢٠٠٧ شملت بوتسوانا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو وتشاد وارتريا. ثم تبعه في فبراير الرئيس هو جينتاو الذي حلّ في الكامبيرون وليبيريا والسودان وزامبيا وناميبيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق وجزر السيشل. ومرة أخرى بعد أن تجاوزتها الوتيرة الشرسة للدبلوماسية الصينية نحو أفريقيا وجدت وسائل الإعلام الغربية والحكومات والمنظمات غير الحكومية أنّ ليس بوسعها سوى الوقوف موقف المتفرج على موكب القادة السياسيين الصينيين والمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال، ولكن بشعور القلق الذي ألقوه. وقد وصل مبعوث أميركي متأخراً إلى بكين في الأسابيع التي سبقت سفر الرئيس الصيني، على أمل الحصول على تأكيدات بأن الصين ستعمل بشكل حاسم على الضغط على الحكومة السودانية.^{٤٤٠}

وقد لاحظ المراقبون أن أسلوب القوة الناعمة التي تستخدمها الصين قد اصطدم في السودان بالوقائع القاسية والمتمثلة في الدبلوماسية التي تعتمد على حكومة البشير المتعلقة بمسألة دارفور. ولم يجلب عرض مفترض بوضع قوات حفظ سلام صينية تحت راية وتقويض الأمم المتحدة أيّ رد رسمي من الخرطوم. وفي نهاية المطاف أصبحت الكلفة العالية للاعتماد النفطي على السودان تُحتمل بالنسبة إلى الحكومة

^{٤٤٠} المصدر السابق، ص ١٦٥

الصينية، ولكن لم تُعد موضع تبجيل واحتفاء كما كانت من قبل في الدوائر الصينية.^{٤١}

بصورة عامة وفي نواحي عديدة تعتبر الصين شريك أفريقيا فعلاً، وهي الأكثر ثباتاً في القارة. ومنذ قيام جمهورية الصين الشعبية إلى الآن، اتبعت الحكومة الصينية سياسة خارجية متماشية مع مصالح وحاجات الأفارقة إلى درجة كبيرة وأكثر من أي دولة خارجية أخرى. وربما ساعد بُعد المسافة الجغرافية والمركز الاقتصادي بشكل كبير في هذا الأمر، ويرى البعض بشكل قاطع إن الأمر فعلاً كذلك.

^{٤١} Chris Alden, op. cit., p. ١٦٦.

الفصل السادس

دبلوماسية الصين الناعمة تجاه السودان

المبحث الأول

خلفية العلاقة بين

السودان والصين

ينبغي دراسة العلاقات السودانية الصينية في سياق علاقات الصين بأفريقيا. حيث ارتبطت الصين بعلاقات وثيقة بدول القارة الأفريقية نتيجة الظروف السياسية التي مرَّ بها كلٌّ من الشعب الصيني وشعوب الدول الأفريقية، المتمثلة بخضوعها للاستعمار الأوروبي ونضالهم من أجل نيل الاستقلال. ومما زاد العلاقة وثوقاً قيام الصين بتقديم المساعدات المالية لمعظم الدول الأفريقية (كما سبقت الإشارة) في الوقت الذي قدمت الدول الأفريقية دعمها للصين، خاصة في ما يتعلق باستعادة حقوقها الشرعية في الأمم المتحدة ومسألة تايوان.^{٤٤٢}

وليس أدلّ من حجم العلاقات التي ربطت الصين بدول القارة الأفريقية، تلك التي ربطت الصين بدول شرق أفريقيا، ولا سيما السودان، الذي يُعد من أهم البلدان العربية الأفريقية التي تتمتع بثروات هائلة. إذ أقامت الصين علاقات اقتصادية وتجارية ساهمت وبشكل فعّال في أن يكون للصين مكانة مهمة في ذلك البلد. وتبلورت العلاقات الصينية الأفريقية إثر الزيارة التي قام بها شو إن لاي خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، التي شملت (١٠) دول أفريقية، هي الجزائر والمغرب وتونس

^{٤٤٢} منى حسين عبيد، السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا: السودان نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٩) - شتاء ٢٠١١، ص ٧٣.

وإثيوبيا وغانا وغينيا ومالي والصومال والسودان،^{٤٤٣} أعلن على إثرها عن خمسة مبادئ

تقوم عليها سياسة الصين الخارجية تجاه أفريقيا، وهي:^{٤٤٤}

١. دعم الصين للشعوب الأفريقية والعربية في صراعها ضد الامبريالية والاستعمار بشكليه القديم والجديد، من أجل الحصول على استقلالها الوطني والمحافظة عليه.

٢. دعم الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز والتعايش السلمي التي تتبعها حكومات هذه الدول.

٣. دعم الصين لرغبة شعوب هذه البلدان في الوحدة أو التضامن.

٤. دعم جهود البلدان العربية والأفريقية لحل نزاعاتها بالطرق السلمية عن طريق التشاور.

٥. على الدول الأجنبية احترام سيادة البلدان العربية والأفريقية.

مع تأكيد الصين احترامها الثابت لسيادة الأمم الأخرى، ورفضها التام - وفقاً لما كانت تعلن - التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية.^{٤٤٥}

كان السودان من أوائل الدول على مستوى القارة الأفريقية والشرق الأوسط يعترف بالصين وبوحدة أراضيها وحققها في السيادة على تايوان. وفي ٤ فبراير ١٩٥٩ بدأ التبادل الدبلوماسي بين البلدين.^{٤٤٦}

كان الصينيون قد أبدوا إعجابهم بالسودانيين الذين ثأروا لهم بإغتيالهم غردون باشا بواسطة قوات المهدي في عام ١٨٨٥ (كان غردون باشا قد وصل إلى الصين عام ١٨٦٠ واشترك في الحرب التي دارت رحاها بين الإنجليز والصين عند أسوار بكين، وأحرقت خلالها حديقة الإمبراطور، التي كانت من أجمل حدائق العالم، ونهبت

^{٤٤٣} بتول حسين علوان، مستقبل سياسية الصين الخارجية في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٦)، ص ١٥، في: منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص ٧٤.

^{٤٤٤} محمد إبراهيم فضة، سياسية الصين الخارجية والعالم الثالث (١٩٤٩ - ١٩٦٩)، عمان: مطابع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ١٩٨٠، ص ٨٣.

^{٤٤٥} مصطفى عبد الحافظ، الصين ودبلوماسية الصحة في أفريقيان السياسة الدولية، السنة ٤٢، العدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦، ص ١٤١.

^{٤٤٦} عادل حسن محمد أحمد، مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان والصين، الخرطوم، شركة مطابع العملة السودانية، ٢٠١٠، ص ٤١.

الممتلكات الثمينة وقُتل فيها كثير من الفلاحين... كان الشعب الصيني قد أطلق على (غردون) اسم قائد فرقة البنادق الأجنبية، لأن الصينيين في ذلك الوقت كانوا يستعملون السكاكين في الدفاع عن أنفسهم).^{٤٤٧} بعد ذلك عاد غردون إلى إنجلترا ثم عُيّن حاكماً عاماً على السودان إلى أن تم قتله بواسطة قوات المهديّة. لهذه الأسباب وغيرها جعلت المشاعر الصينية تجاه السودان ودودة واستمرت على مختلف الحقب السياسية بغض النظر عن النظام السياسي الحاكم في السودان.

الواقع أن العلاقات السودانية الصينية تعود إلى حقب تعود إلى حقب تاريخية قديمة، وقد أكدت الحفريات وجود فخار صيني منذ عهد أسرة ألّهان الغربية سنة ٢٠٥ ق.م. متطابقة تماماً لما وُجد من نوع فخار يُنسب إلى عصر الدولة المروية في السودان. كل ذلك إضافة إلى التاريخ الاستعماري المشترك ظل السودان يشكل حضوراً باستمرار في الذاكرة الصينية.^{٤٤٨} ويروي التاريخ أنه في العام ٢٠٦ ق.م. كانت السفن الصينية تصل إلى ميناء عيزاب والذي أصبح فيما بعد أول مركزاً للتجارة الصينية في شمال وشرق أفريقيا. ويُعتبر التاجر السوداني محمد الحاج علي أول تاجر سوداني يستقر في الصين وأنشأ أول مكتب تجاري سوداني في الصين في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي في ميناء قوانغتشو الصيني.^{٤٤٩}

كانت علاقة البلدين منذ البداية قد ارتكزت على احترام البلدين لمبدأ التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها. ففي الوقت الذي كان السودان يقف مع الصين في موضوع تايوان وهونغ كونغ وماكاو كانت الصين تقف مع السودان في قضية جنوب السودان وترفض أية محاولة لفصله عن الشمال. فعلاقات البلدين تميزت بالاستمرارية والاستقرار والتطور رغم تعاقب عدة حكومات على السودان سواء كانت حزبية أو عسكرية؛ إلا أنه يُلاحظ في فترة

^{٤٤٧} عمر عبد القادر بشير، العلاقات بين جمهورية السودان وجمهورية الصين الشعبية: أثر ذلك على تطور القوات المسلحة السودانية، الخرطوم (د.ن.)، ١٩٩٦، ص ٤٨، في: عادل حسن، المصدر السابق، ص ٤٢.

^{٤٤٨} عادل حسن محمد أحمد، المصدر السابق، ص ٤٢.

^{٤٤٩} رشيدة الحاج بشين ملف العلاقات الصينية/السودانية، الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، أغسطس ٢٠٠٦، ص ٢٤.

الأنظمة العسكرية أنها اتسمت بالنمو والاضطراد أكثر مما هي عليه في عهد الأنظمة الديمقراطية.^{٤٥٠}

تطورت العلاقات بين البلدين بصورة سلسلة خلال الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن العشرين، فحدثت طفرة كبيرة في العلاقات التجارية والاقتصادية وساهمت الصين في إقامة عدد من المشروعات والمنشآت الهامة في السودان (التي سوف يأتي تفصيلها لاحقاً في هذا الفصل).

في حقبة الخمسينات كانت هناك علاقات تجارية محدودة جداً بين البلدين، وفي مايو ١٩٦٢ تم التوقيع على أول بروتوكول تجاري بين البلدين. وفي ٢٧ يناير عام ١٩٦٤ قام رئيس الوزراء الصيني شوين لاي بأول زيارة على مستوى القمة للسودان. وقام الرئيس السوداني الفريق إبراهيم عبود في ٢٦ مايو ١٩٦٤ بزيارة إلى الصين. وكان لهاتين الزيارتين دور في دفع علاقة البلدين وخاصة على المستوى التجاري والاقتصادي. وفي عام ١٩٧١ زار الرئيس السوداني جعفر محمد نميري الصين على رأس وفد عال المستوى حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات في المجال التجاري والاقتصادي والصحي والتعليمي والانشاءات، وبالتالي شكلت منعطفاً تطورياً لعلاقة البلدين.^{٤٥١}

صاحب نمو العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين تعاون فعال في المجال السياسي، فكانت سياسة السودان تجاه الصين تقوم على أسس راسخة ومبدئية، فشهدت فترة الستينات تعاون وتنسيق سياسي في المحافل الدولية وعلى مستوى المنظمات الإقليمية. فكان التأييد المتبادل بينهما على مستوى مجموعة عدم الانحياز. وعندما نالت الصين مقعدها في الأمم المتحدة عام ١٩٧١ بعد أن كانت تشغله فورموزا (تايوان) كان للسودان دور بارز في استقطاب دعم الدول الأفريقية للصين في استلام مقعدها في الأمم المتحدة، فتواصل التنسيق والتعاون بين البلدي

^{٤٥٠} عادل حسن محمد أحمد، مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان والصين، المصدر السابق، ص ٤٢.

^{٤٥١} المرجع نفسه، ص ٤٣.

في إطار الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، وبصفة خاصة مجلس الأمن واللجنة الدولية لحقوق الإنسان. وفي المجال الثقافي تم التوقيع على اتفاقية التعاون الثقافي بين البلدين في عام ١٩٧٠ والتي اشتملت على برامج ثقافية وفنية وتعليمية؛ حيث خصصت منح دراسية للسودانيين بالصين بجانب تدريب الأطفال السودانيين على "الأكروبات" الصينية، كما قامت الصين بإنشاء مركز للتدريب المهني بأمدرمان.^{٤٥٢}

لم تقفز العلاقة بين الصين والسودان بدرجة كبيرة إلا بعد ثورة مايو ١٩٦٩. وتدرجت هذه العلاقة حتى أصبحت الصين واحدة من أهم الشركاء التجاريين للسودان في مجال المساعدات بين الدول الاشتراكية حيث كان النظام السياسي في السودان اشتراكي التوجه. وإذا أخذنا سلعة القطن كمثال نجد "أن صادرات القطن من السودان للصين في عام ١٩٦٨ كان ٤.١ مليون جنيه سوداني، ارتفعت إلى ١١ مليون جنيه في العام ١٩٧١. وبلغت ٢١.٥ مليون جنيه سوداني في العام ١٩٧٣. ويمثل هذا الرقم ٢٦% من صادرات القطن السوداني لكل العالم و ١٣% من جملة الصادرات السودانية.^{٤٥٣}

وبعد الزيارة التي قام بها الرئيس نميري إلى الصين في عام ١٩٧٠ توطدت العلاقات بين البلدين، وزاد الدعم الصيني للسودان حتى بلغ عام ١٩٧٠ - ١٩٧٢ حوالي ٣١ مليون دولار أمريكي لمشاريع تنمية بدون فوائد وبشروط ميسرة في السداد. كان الرئيس نميري قد طلب من الصين في تلك الزيارة من الحكومة الصينية أن تعمل على التنقيب عن البترول في السودان. ولم تفكر الحكومة الصينية في استغلال ذلك، ولم تفكر في أن عمله احتياطيا لها في المستقبل كما فعلت أمريكا. بل جاء النصيح من الصين للسودان أن يسعى للولايات المتحدة ويطلب منها ذلك، لأن التنقيب عن البترول في السودان يحتاج لمعدات متطورة لا تملكها الصين.^{٤٥٤} وهو ما فعله السودان واتصل بأمريكا وجاءت شيفرون. وبعد الاكتشاف تم صب الخرسانات

^{٤٥٢} عادل حسن، المصدر السابق، ص ٤٣ - ٤٤.

^{٤٥٣} رشيدة الحاج بشير، المصدر السابق.

^{٤٥٤} على العبد الله، الصين تغزو أفريقيا، جريدة الوحدة السودانية، العدد ٤٠٠، ١١، ٢، ٢٠٠٦، ص ١٠.

على الآبار ليبقى احتياطياً لأمريكا تستخرجه عند الحاجة. وبقي النفط السوداني في قوارير في مكتب الرئيس السوداني إلى أن غادر الحكم.^{٤٥٥}

لم تتأثر العلاقة بين السودان والصين بتغير الحكومة بعد الانقلاب الشيوعي في العام ١٩٧١ الذي حاول الإطاحة بنظام نميري، بعكس ما حدث مع بقية الدول الاشتراكية وخاصة روسيا والتي توقفت تعاملها التجاري والدبلوماسي تماماً. واستمر هذا الدعم في شكل مشاريع تنمية وإنشاءات مثل قاعة الصداقة في الخرطوم، ومصنع الغزل والنسيج (مصنع نسيج الصداقة في الحصاصيصا بولاية الجزيرة جنوب الخرطوم)، وكبري حنتوب في مدينة واد مدني، وطريق مدني القصارف، ومشاريع صيد الأسماك في بحيرة ناصر بشمال السودان، وزراعة الأرز في مشروع الجزيرة إلى الجنوب من العاصمة الخرطوم، والتنقيب عن النفط في الأنقسنا. هذا بالإضافة إلى الدعم الطبي الذي كان في شكل مستشفيات ومساعدات طبية وكادر بشري عالي التأهيل تتكفل الصين بكافة نفقاتهم مع التزامهم بالعمل في الريف مثل ملكال وأويل وجوبا (كلها في الجنوب الذي انفصل لاحقاً) وكريمة وأبو عشر مع احترامهم التام للعادات والتقاليد السودانية.^{٤٥٦}

وقد كان هناك قبول كبير من السودانيون للصينيين وقد أثروا تأثيراً كبيراً في من تعامل معهم من المجتمع السوداني، من خلال طريقة تعاملهم وسلوكهم في تنفيذ تكل المشاريع، بطريقة تختلف عن تلك التي كان يمارسها المبعوثون من الدول الاستعمارية السابقة، الذين كانت توجي طريقة تعاملهم بالاستعلاء والتمييز على السودانيون. فقد وجد السودانيون في الصينيين النظام والأمانة ونكران الذات والمساواة،^{٤٥٧} وذلك من خلال معاملة ومشاركة الرؤساء الصينيين لمرؤسيهم لأعمال ما كانوا يشاهدونها عند غيرهم وحتى من السودانيون، كمشاطرة المهندسين لعمالهم في الأعمال مثل حمل الطوب وخلط المونة وحفر الأرض وتبييض الجدران ودهانها.^{٤٥٨}

^{٤٥٥} المصدر نفسه، ص ١٤.

^{٤٥٦} المصدر نفسه.

^{٤٥٧} المصدر نفسه، ص ٣٥.

^{٤٥٨} المصدر نفسه، ص ٣٥.

إذن عندما يقترن الدعم غير المشروط وشروط السداد الميسرة والمساعدة بالأمانة والتكافل واحترام الموروثات والتقاليد، يجعل الشعب قبل الحكومات يرحب بالصينيين وتجعل الحكومات تسعى للمزيد من الدعم والمساعدة، وهو ما تسعى له الصين. وهكذا كانت تتساب "الدبلوماسية الناعمة" للسودان عبر هذه الظواهر والمواقف والسلوكيات الرسمية والشعبية..

يرى المراقبون أن هناك عدة عوامل ساعدت على ازدهار العلاقات السودانية- الصينية منذ عشرات السنين – منذ استقلال السودان، ومن أهم هذه العوامل:^{٤٥٩}

١. موقع السودان في قلب أفريقيا وتمثيله للعرب شمالاً والأفارقة جنوباً.
 ٢. كون السودان من أوائل الدول الأفريقية التي طردت المستعمر، بل وهي الدولة التي أُغتيل فيها غوردون الذي كان قائداً في عُرِف بحرب الأفيون في الصين وأذاق أهلها الويل.
 ٣. الدور الكبير المتوقع للسودان في ما حوله من دول ما زالت مستعمرة.
 ٤. تطابق مواقف الدولتين في قضايا مثل الشرق الأوسط، والكونغو، والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا.
 ٥. قضية تصفية الاستعمار في كل أفريقيا.
 ٦. موارد السودان الاقتصادية الهائلة، وخاصة القطن الذي كان محتكراً للاستعمار البريطاني.
 ٧. الصراع الأمريكي السوفيتي لكسب ود السودان والاستفادة من إمكاناته المذكورة أعلاه.
- كل ذلك مثل عوامل مغرية للاستجابة الفورية لمبادرة السودان، إذ بذلك تخدم سياستها في الاعتراف بالحق في المحافل الدولية، وبها كذلك تقدم النمط التنموي الصيني كبديل أفضل من الرأسمالية والاشتراكية السوفيتية.

^{٤٥٩} حسن على الساعوري (بروفيسر)، العلاقات السودانية/الصينية إلى أين؟، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، دورية متخصصة محكمة يصدرها المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، السودان (الخرطوم)، العدد الثامن، فبراير ٢٠١٠، ص ٤٨ – ٤٩.

ثم بدأ الجانبان في تطوير آفاق التعاون بينهما وفي ترسيخ هذه العلاقة. فكان التعارف وازداد التقارب بينهما من خلال تطابق وجهات النظر في كثير من القضايا والأحداث الدولية مثل قضية فلسطين وقضية تصفية الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني في كل أفريقيا جنوب الصحراء - من بعد حركة التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. نتيجة ذلك بروز ثقة متبادلة بين الطرفين، ثم تعززت أكثر بمواقف تؤكد نوايا كل طرف للآخر. هي مواقف بمثابة الاختبار لكل البلدين. هذه المواقف هي ثبات السودان في الأمم المتحدة بالتصويت مع حق الصين في عضوية الأمم المتحدة على الرغم من انسحاب من كانوا يتبجحون بهذا الحق.^{٤٦٠} وموقف الصين إزاء الأزمة السودانية الكونغولية حول دعم تمرد جنوب السودان (حركة الأنانيا)، الذي فيه أعلنت الصين دعمها للسودان عند أي تدخل في شؤونه الداخلية.^{٤٦١}

اختبار مدى فائدة العلاقات الدبلوماسية بالمواقف في المحافل الدولية فتح أبواب المجالين التجاري والثقافي. على المستوى الثقافي وافقت الصين على عدد من المنح الدراسية للطلاب، ومع ذلك بدأت تستقبل الوفود السودانية المشاركة في الدورات العلمية والفنية.^{٤٦٢}

كان في البداية التطور التجاري هو المهيمن على العلاقات السودانية الصينية إذ استقبل السودان في السنوات الأولى للعلاقات جزءاً مقدراً من النشاط التجاري الصيني، بينما تصاعدت الواردات الصينية إلى الضعف، إذ بالصادرات تتضاعف أربعة مرات. كانت الواردات في حدود المليون دولار أمريكي، بينما الصادرات تقارب التسعة مليون دولار؛ أي أن الميزان التجاري كان في مصلحة السودان. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن الصين أثناء أزمة سلعة السكر العالمية وارتفاع أسعارها، التزمت الصين في علاقاتها التجارية بالأسعار السابقة للارتفاع. بذلك تحاول الصين أن تبرهن أنها لا تبغي الأرباح في علاقاتها مع السودان،^{٤٦٣} أي أن المستهدف لا

^{٤٦٠} عز الدين السيد، تجرّيتي في السياسة السودانية، (دمشق: مطابع نصر، ٢٠٠٨)، ص ٣٥.
^{٤٦١} Peking Review, No. ٦, February ١٨, ١٩٦١ في: حسن علي الساعوري، المصدر السابق، ص ٥٠.
^{٤٦٢} حسن علي الساعوري، العلاقات السودانية الصينية إلى أين؟، المصدر السابق، ص ٥٠.
^{٤٦٣} المصدر نفسه، ص ٥٠.

الأرباح التجارية، وإنما السياسية، وهو رصيد سياسي ظلت تعمل الصين على تراكمه كما ونوعاً بما يمكن وصفه بنوع من الدبلوماسية الناعمة.

في الواقع لم يقتصر التعاون الصيني مع السودان على الجانب التجاري فقط في تلك الفترة بل أعلنت الصين استعدادها في مجال التدريب العسكري وتزويد القوات المسلحة السودانية بالعتاد العسكري والسلاح. وقد تُرجم ذلك إلى عدد من الاتفاقيات العسكرية بين الجانبين. ثم تجددت الاتفاقيات التجارية عدة مرات حتى صار حجم الصادر والوارد خمسة أضعاف ما كان عليه سابقاً.^{٤٦٤}

ثم تطور التبادل التجاري مرة أخرى إلى أن تضاعف خمس مرات في عام ١٩٨٢ حيث بلغت قيمة الصادرات إلى الصين مائة مليون جنيه سوداني.^{٤٦٥} أما في المجال الثقافي فلم يعد الأمر قاصراً على زيارات الوفود من المنظمات الجماهيرية المختلفة، بل امتد الأمر إلى قبول طلاب في الجامعات الصينية وطلاب صينيين في الجامعات السودانية لتعلم اللغة العربية بصفة خاصة.^{٤٦٦}

استمرت العلاقات السودانية/الصينية في أعلى مستوياتها في كل المجالات حتى سقوط نظام مايو بثورة شعبية في إبريل ١٩٨٥، ومن ثم دخل السودان في مرحلة الديمقراطية الثالثة. شاب الديمقراطية الثالثة عدم الاستقرار السياسي مما أدى إلى تراجع العلاقات بين البلدين. وتوقف الدعم الصيني الاقتصادي والفني - مع استمرار تبادل دبلوماسي وتبادل تجاري محدود. وفشلت المفاوضات بين الطرفين في الوصول إلى اتفاقية عسكرية. لم يكن هنالك جديد غير تكوين لجنة مشتركة لمتابعة التبادل التجاري وتكوين منظمة برلمانية للاستفادة من التجارب المشتركة.

^{٤٦٤} Hutchison< A., China's and African Revolution, (London: Hutchison Company, ١٩٧٥),

P. ١٧٢.

^{٤٦٥} وزارة الخارجية السودانية، سياسة السودان الخارجية ١٩٧٩ - ١٩٨٢، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر (د).

ت)، ص ٢١٠.

^{٤٦٦} المرجع نفسه، ص ٤٥

المبحث الثاني

الدور الصيني في

مشروعات التنمية في السودان

في الخمسينات من القرن العشرين حقق السودان أعلى عائد من تجارته الخارجية المتمثلة في سلعة القطن وبعض الصادرات الأخرى. وفي منتصف الخمسينيات فجأة قلَّ الطلب على القطن من قبل الدول الغربية المستوردة له، وبالتالي تدنت أسعاره الأمر الذي شكّل تحدّيً للقائمين على الأمر في الخرطوم. وكان البحث عن أسواق جديدة للقطن قد شكّل أولوية لسياسة التجارة الخارجية بالنسبة للسودان. ونتيجة لذلك دخل السودان في عدد من الاتفاقيات مع بعض الدول الإشتراكية وغير الإشتراكية فكانت الأسواق الجديدة المقترحة هي الصين ودول شرق أوروبا.^{٤٦٧}

ففي عام ١٩٥٨ كان حجم التبادل التجاري مع الصين قد بلغ ٢ مليون جنيه مناصفة بين البلدين حيث استوردت الصين من السودان قطن بـ "واحد مليون جنية واستورد السودان من الصين المنسوجات والسكر والحديد والأواني المنزلية بواحد مليون جنيه".^{٤٦٨} وكما سبقت الإشارة كان أول بروتوكول تجاري بين البلدين قد تم توقيعه في ٢٣ مايو ١٩٦٢ ولكن يُلاحظ أن هذا البروتوكول لم يتم تفعيله بشكل جدي طيلة فترة الستينيات من القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والتغيير المستمر في الحكومة السودانية التي اتسمت بها تلك الفترة. ولكن شهدت الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٤ تطوراً مضطرباً في حجم تجارة البلدين.

في أغسطس ١٩٧٠ وُضعت أرضية متينة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين والتي أُطّرت باتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، وفي هذه الاتفاقية تمت الإشارة إلى رفع حجم صادر القطن إلى الصين. وأن تقوم الصين بدفع

^{٤٦٧} Economic Survey ١٩٨٥, Ministry of Finance and Economy, Khartoum, ١٩٥٩, p. ٤٦.

^{٤٦٨} Ali budallah Ali (professor), the Sudanese-Chinese Relations, Paris, ٢٠٠٦, p. ١٣.

ثمنه بالعملة الصعبة. وبالمقابل يقوم السودان بشراء حاجياته من السوق الصينية بالعملة الحرة. وكانت معظم واردات السودان من الصين عبارة عن منسوجات وسكر ومواد بناء ومعدات صناعية. وكانت عائدات صادر القطن للصين في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٩ يتراوح بين (٢ - ٤) مليون جنيه سوداني، وتُعتبر هذه نسبة قليلة مقارنة بجملة عائد صادر القطن للدول المختلفة وعائد جملة الصادرات بشكل عام، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

صادرات القطن السوداني لجمهورية الصين الشعبية لفترة

١٩٦٠ - ١٩٧٤

السنة	صادرات القطن للسين (بالاف البالات)		جملة صادرات القطن (بالاف البالات)		عائد جملة صادرات السودان (بملايين الجنيها)		النسبة
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز)	(ح)
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	القيمة	(١ من ٢)	(٣ من ١)
١٩٦٠	٥٠	٢.٩	٥٥٠	٣٢.٦	٦٤	٨,٩%	٤.٥%
١٩٦١	١٤	٠,٧	٥٥٩	٣١.١	٦١.٣	٢,٣%	٠,١%
١٩٦٢	٧١	٣.٦	٨٧٢	٤٤.٧	٧٩.٧	٨,١%	٤,٥%
١٩٦٣	٨١	٣.٦	٩٣٨	٤٥.٤	٨٥.٥	٧,٩%	٤,٢%
١٩٦٤	٤٢	٢.٣	٦١٩	٣٣.١	٧٠.٢	٦,٩%	٣,٣%
١٩٦٥	٧٦	٤.٧	٥٤٧	٣٠.٤	٧٢.٧	١٥,٥%	٦,٥%

١٩٦٦	٧٣	٣.٨	٧٠.١	٣٤.٤	٧٤	١١,١%	٥,١%
١٩٦٧	٤٥	٢.٢	٨٦١	٣٩.٦	٧٧.٧	٥%	٢,٨%
١٩٦٨	٨٣	٤.١	١٠٥٨	٥٢.٥	٨٧.٩	٧,٨%	٤,٧%
١٩٦٩	٧١	٤.٦	٩٣٠	٥١.٥	٩٢.٤	٨,٩%	٤,٩%
١٩٧٠	٩٤	٥.٤	١١٩٧	٦٢.٩	١٠١,٨	٨,٥%	٥,٣%
١٩٧١	١٨٨	١١	٢٣٩	٦٧	١١٠.٨	١٦,٤%	٩,٩%
١٩٧٢	٢٠٥	١١.٥	١٢٨٧	٧٢.٦	١١٦.٣	١٥,٩%	٩,٩%
١٩٧٣	٢٨٨	٢١.٥	١٢٠٣	٨٢.٦	١٥٨.١	٢٦%	١٣,٦%
١٩٧٤	٨٥	١٠.٤	٤٤٨	٥٣.٥	٢٤٧.٥	١٩,٤%	٤,٢%

• المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية للفترة من ١٩٦٠-١٩٧٤.

منذ عام ١٩٥٨ يُلاحظ اهتمام الصين بالقطن السوداني، ولكن بحلول ١٩٦٨ كان الطلب الصيني قد زاد بشكل ملحوظ وهذا عائد إلى التطور في صناعة النسيج التي شهدتها حقبة الستينات في الصين.

في عام ١٩٦٨ كان عائد صادر القطن السوداني للصين ٤,١ مليون جنيه سوداني، وفي عام ١٩٧١ ارتفع عائد القطن إلى ١١ مليون جنيه سوداني، ثم إلى ٢١,٥ مليون جنيه سوداني في عام ١٩٧٣ أي بنسبة ٢٦% من جملة الصادرات وهذا يوضح إلى أي مدى أصبحت الصين شريك تجاري للسودان في هذه الفترة وزادت الأهمية النسبية بالنسبة للسوق الصيني والذي أصبح بديل مهم للأسواق الأوروبية وخاصة بريطانيا التي اتخذت موقفاً تجاه صادرات السودان بعد أن أمت بعض المصارف والشركات البريطانية في بداية السبعينيات.^{٤٦٩}

إذا ما أخذنا جانب الواردات الصينية للسودان نجد أن الأسواق الصينية تتسم بسمعة طيبة مما يحفز كثير من الدول للإستيراد منها، وتتمتع سلعتها بالجودة النسبية

^{٤٦٩} عادل حسن محمد أحمد، مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان والصين، المصدر السابق، ص ٤٦.

والأسعار المعقولة والتي تكون مناسبة لدول العالم الثالث كما هو الحال في السودان، وبالمقابل السوق الصيني يستطيع استيعاب الكثير من السلع الواردة له. بدأ السودان منذ الخمسينيات استيراد بعض السلع من الصين مثل المنسوجات والسكر ومواد البناء وبعض الماكينات الخاصة بالصناعات الصغيرة. ووفقا للبروتوكول التجاري الموقع بين البلدين عام ١٩٦٢ توافق الصين على دفع عائدات القطن بالعملة الصعبة - كما سبقت الإشارة - والتي يستفيد منها السودان في شراء بعض السلع المصنعة من الصين.

يُلاحظ الزيادة المضطربة في واردات السودان من الصين حيث كانت ٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٠ و ٢٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٧٤. وكانت معظم واردات السودان من الصين عبارة عن منسوجات و سلع استهلاكية مصنعة رغم أن السوق الصيني يحتوي على كثير من السلع الاستراتيجية غير الاستهلاكية (الرأسمالية) والتي يمكن أن تساهم في تطوير الصناعات السودانية ورفع الانتاج.

جدول رقم (٣)

السلع المستوردة من الصين للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٤ بملايين الجنيهات

السنة	الكيمياويات	سلع مصنعة	ماكينات	معدات نقل	منسوجات	أخرى	جملة الواردات
١٩٦٧	٠,١	٠,٦	٠,١	٠,٢	٣,١	١,٨	٥,٩
١٩٦٨	١,١	٠,٧	٠,١	٠,٢	٣,٧	٠,٤	٦,٢
١٩٦٩	٠,٢	٠,١	٠,٤	١,١	٠,٥	٢,٦	٥
١٩٧٠	-	-	-	-	-	٤,٣	٤,٣
١٩٧١	٠,٣	٢,٢	٠,٥	٠,٤	٣,١	١,٢	٧,٧
١٩٧٢	٠,٢	٢,٧	٠,٥	٠,٤	٢,٨	٢,٢	٨,٨
١٩٧٣	٠,٥	٢,٨	٠,٦	٠,٩	٢,٣	٢,٦	١٠,٢
١٩٧٤	-	-	-	-	--	٢٢,٦	٢٢,٦

• المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وبنك السودان، التقارير السنوية للفترة (١٩٦٧ - ١٩٧٤).

لم تنشط علاقة البلدين التجارية بعد عام ١٩٧٥ وهو العام الذي استطاع فيه السودان أن يعيد علاقاته مع معظم دول العالم ويعلن سياسة انفتاح حقيقية؛ فعادت العلاقات مع أمريكا بعد أن تأثرت بحادثة إغتيال السفير الأمريكي عام ١٩٧٣ بالخرطوم. وتم توثيق العلاقات مع دول أوروبا الشرقية إلا أنها تراجعت مرة أخرى بعد أحداث ١٩٧٦. كما كان للأحداث التي حفلت بها آسيا بعد النصف الثاني من السبعينات والحرب الفيتنامية والعلاقات الهندية الباكستانية والصينية الهندية، ثم حدث تطور دراماتيكي للصين بعد موت ماو تسي تونغ والتي كان لها أثر كبير في تحول اتجاه السياسة الخارجية للصين. ففي عام ١٩٧٧ قام الرئيس السوداني جعفر نميري بالزيارة الثانية للصين وفي العام ١٩٧٨ تم توقيع اتفاقية تجارية وثقافية واتفاقية عون فني.^{٤٧٠}

في مايو ١٩٨١ زار السودان وفد صيني برئاسة نائب وزير مواد البناء الصيني بغرض التعرف على امكانيات السودان ومتطلبات السوق السودانية من مواد البناء. وفي نفس الفترة زار وفد تجاري سوداني الصين لبحث مسألة مبيعات الأقطان السودانية للصين. وفي أغسطس ١٩٨١ زار السودان وفد تجاري صيني برئاسة نائب وزير التجارة الخارجية الصيني وتم توقيع البروتوكول التجاري لعام ١٩٨١ وبلغ حجم البروتوكول ٩٤ مليون دولار. وفي أكتوبر ١٩٨١ وقّعت السفارة السودانية ببكين مع المؤسسة الصينية للصناعات الخفيفة عقد شراء دراجات لصالح السكك الحديدية السودانية.^{٤٧١}

ومثلما شكّل القطن أهم محددات العلاقات التجارية بين السودان والصين في فترة الستينيات حتى منتصف السبعينيات، يشكل النفط أهم محددات العلاقة بينهما اليوم (منذ بداية الألفية الثالثة).

^{٤٧٠} عادل حسن محمد أحمد، مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان والصين، المصدر السابق، ص ٥٧ - ٥٨.
^{٤٧١} هاشم عثمان (وزير الخارجية الأسبق)، تقرير وزير الخارجية (١٩٧٩ - ١٩٨٢)، مجلة سياسة السودان الخارجية، الخرطوم، عدد ١٩٨٣، ص ٩٤.

أما في مجال العون الفني فمنذ بداية الاستقلال في عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦٩ كانت علاقات البلدين تتركز في الجانب التجاري. كان السودان يصدر للصين المواد الخام مثل القطن والحبوب الزيتية ويستورد منها الشاي والمنسوجات و سلع استهلاكية أخرى - كما سبقت الإشارة. وفي بداية السبعينيات وبعد الزيارة التي قام بها الرئيس نميري إلى الصين أخذت علاقات البلدين أبعاداً وآفاقاً أوسع. ففي نفس العام قررت الصين منح السودان قرضاً بمبلغ مئة مليون يوان أي ما يعادل ٣١,٦ مليون جنيه سوداني وبدون فوائد ويتم استردادها خلال عشر سنوات بعد تكملة المشروعات المخصصة. ويُعتبر ذلك نمط للقروض المختلفة التي قدمتها الصين للسودان، والتي استفاد منها في مشروعات البني التحتية والصناعية والانشاءات ومجال الصحة والتعليم كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

القروض الصينية لتمويل المشروعات المختلفة في السودان

الرقم	تاريخ التوقيع	حجم القرض (مليون يوان)	المبلغ المسحوب (مليون يوان)	المتبقي (مليون يوان)	المشروع المستهدف
١	٧٠/٨/١٢	١٠٠	١٠٠	-	- قاعة الصداقة - مصنع النسيج (الحصاحيصا). طريق مدني-القضارف. كبري حنتبوب.
٢	٧١/١٢/٢٠	١٠٠	١٢١,٩	-	- تنقيب الكروم/الأنقسنا - صيانة طريق مدني- القضارف. تصميم فني لزراعة الأرز. ٤٠ قارب لصيد

<p>الأسماك/حلفا+ ثلاجات للأسماك بكل من عطبرة والخرطوم. مزرعة تجريبية للأرز بملكال. صيانة مصنع نسيج الحصاحيصا البعثة الطبية الصينية بالسودان. قاعة الصداقة.</p>					
<p>- طريق مدني القضارف. - عون فني لمصنع الملابس الجاهزة. - نفقات محلية ١٩٨١ - نفقات محلية ١٩٨٢</p>	٤٤,٤١	١٥,٥٣	٦٠	٧٩ /١٢/٣	
<p>- كبرى سنجة - طريق مدني القضارف -الملابس الجاهزة - التدريب المهني (أمدومان). - تصميم كبرى سنجة ١ - صيانة قاعة الصداقة - صيانة طريق مدني- القضارف. البعثة الطبية (٢) قطع غيار لمصنع نسيج الحصاحيصا</p>	٧٠,٤-	١٥٥,٤	٨٥	٨٢/١٢/١٠	
<p>تصنيع مصنع الملابس الجاهزة تعليق كبرى سنجة</p>	٦,٩٤	٩٣,٠٦	١٠٠	٨٤/١٢/١٥	

تأهيل مصنع الصداقة الحصاحيصا صيانة مصنع الصداقة الحصاحيصا تصميم مستشفى أمدمان. دراسة استخدام العقاقير. دراسة زراعة الأرز. عون فني لمركز التدريب المهني ١ تأهيل مصنع الحصاحيصا وقاعة الصداقة.					
آليات لمشاريع الري (١) دعم لكبري سنجة عون فني لمركز التدريب المهني ٢ آليات لمشاريع الري (٢).	٣٨,٨٩٨	١١,١٠٣	٥٠	٨٧/١٢/٢٤	
	٣,٠٠٨	-	٤٩٦,٩٩٢	٤٩٥	الجملة

مثل الدعم الذي قدمته الصين للسودان نصف ما قدمته الدول الاشتراكية مجتمعة، وهذا مؤشر لحرص الصين على تقديم دعمها للسودان للإعتمادات التي سبق ذكرها في هذا الفصل. وقد أعتبرت القروض ذات الطبيعة التفضيلية المثال للعلاقات بين البلدين في هذا المجال. فكانت القروض بدون فوائد ويتم سدادها لآجال بعيدة ويمكن أخذها في شكل سلع. وفي حالة تعذر السداد تقوم الصين بإعفاء جزء من هذه القروض. وسبق أن أعفت الصين ما يعادل ٦٥% من ديون السودان التي كانت قيمتها ٩٨,٦ مليون جنيه وقد خُصِّصت لأكثر من (٢٤) مشروعاً في مجال البنى التحتية والتنمية الاقتصادية، أي ما يعادل ٦٢ مليون دولار. كانت تلك هي السمة الغالبة على القروض الصينية الممنوحة للسودان خلال الحقب المختلفة، وذلك خلاف الدول الاشتراكية الأخرى التي كانت تضع فوائد للديون تصل إلى (٢ - ٣)%

سنوياً.^{٤٧٢} على الرغم من أن القروض الصينية للسودان كانت صغيرة في مقدارها مقارنة بالقروض التي تلقاها السودان من دول أوروبا الغربية ودول أوروبا الشرقية ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى مثل (البنك الدولي) ولكن الملاحظ أن المشروعات التي نُفذت بواسطة الصينيين قد ارتبطت بالمواطن مباشرة وأصبحت صروحاً واضحة المعالم وتحقق فوائد ملموسة تتسم بالاستمرارية (مثل الطرق والجسور وقاعة الصداقة ومصانع النسيج) مما أثار إعجاب المواطنين السودانيين بكافة قاطعاتهم واتجاهاتهم. مثَّلت المشروعات التي نفذتها الصين احتياج حقيقي للسودان. فقاعة الصداقة الفخمة والضخمة التي تزَّين شارع النيل بالخرطوم تقف كمعلم بارز يعكس تحفة في العمارة وتُعتبر الثالثة من نوعها على مستوى العالم التي تشيدها الصين خارج حدودها: فكانت الأولى في غينيا والثانية في كولومبو (سيريلانكا). تشييد كبري حنتوب وكبري سنجة والطرق وغيرها من المصانع مثلت دعامة تنمية كبيرة للسودان، هذا إضافة إلى العون الفني والصحي والثقافي والتدريب المهني.

الملاحظ أن التكنولوجيا التي استخدمها الصينيون في السودان تقوم على أساس (العمالة المكثفة) وليس على أساس (رأس المال المكثف) كما هو حادث في التجربة الأوروبية والتي تتغير باستمرار. فالتكنولوجيا الصينية تتناسب مع الواقع الديمغرافي لدول العالم الثالث النامي كحالة السودان. فالمعدات والماكينات صُمِّمت على أساس يسهل استخدامها بالنسبة لشعوب الدول النامية. وتهدف إلى استيعاب أكبر عدد من الناس في النشاط الانتاجي.

الملاحظة الثانية في العون الفني الصيني للسودان هي أن المدخل لتقديم العون الفني يقوم على أساس المساعدة الذاتية self-help وهذا نابع من الحكمة الصينية التي تقول "بدلاً من تعطي شخصاً سمكة، علِّمه كيف يصطاد السمك". فالصين تشتهر بصناعة النسيج وتُعتبر من أرخص دول العالم في انتاج وبيع

^{٤٧٢} عادل حسن محمد أحمد، المصدر السابق، ص ٦١ - ٦٣
٢١٤

المنسوجات ورغم ذلك لا ترفض إقامة أي صناعة منسوجات في أي قُطر.^{٤٧٣} كذلك من سمات العون الفني الصيني هو الاستثمار الأمثل للزمن *time planning* والدقة المتناهية في انجاز الأعمال والاستثمار الأمثل للزمن رغم المعوقات التي يمكن أن تواجههم في بيئات الدول النامية: مثال لذلك أثناء تشييدهم لكبري حنتوب (مدني) كان عندما يرتفع منسوب النيل تحول العمالة لعمل في طريق مدني-القضارف، وعندما ينحسر النيل تعود العمالة للعمل بالكبري. كذلك تجربتهم في تشييد قاعة الصداقة بالخرطوم ففي فترة الهجير يهتمون بالأعمال الداخلية، وفي فترة الصباح والشتاء يكون التركيز على الأعمال الخارجية. أي أنهم لا يضيِّعون الوقت في غير المفيد أو التحدث أو التشاجر فيما بينهم أو مع السودانيين الذين يعملون معهم. كما أنهم يدربون السودانيين على الأعمال التي يقومون بها في السودان، كما يلاحظ التعامل السلس مع السودانيين وعدم التكبر وابداء روح المساواة والتعاون في كل الأحوال. وتحمل الصينيون لانجاز مهام عملهم بيئات صعبة في الريف والأدغال والصحراء. كذلك يلاحظ أن المساعدات الصينية للسودان لم تتم على اعتبارات أيديولوجية أو لنظام حكم معين، فالصين تواصل دعمها في ظل الأنظمة العسكرية والأنظمة الديمقراطية.

بصورة عامة كانت طبيعة العلاقات في هذه الفترة - من الاستقلال وحتى نهاية الثمانينات - قد تركزت في الجانب التجاري والاقتصادي وخاصة في الفترة من النصف الثاني من عقد الستينيات وحتى منتصف السبعينيات وخاصة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس جعفر نميري إلى الصين حيث قامت بعض المشروعات الاجتماعية كما دعمت الصين الجيش السوداني من ناحية معدات وتدريب، كما تم ابتعاث المعلمين الصينيين للتربية البدنية للجيش السوداني، كما تمت بعض الزيارات على مستوى الكوادر الشبابية والمرأة بغرض تبادل الخبرات والزيارات بين المسؤولين الصينيين والسودانيين على كافة المستويات.

^{٤٧٣} عادل حسن محمد أحمد، المصدر السابق، ص ٦٧.

المبحث الثالث

العلاقات السودانية الصينية في

عهد حكومة الإنقاذ (١٩٨٩ -)؛^{٤٧٤}

بعد العام ١٩٨٩م كان الانفتاح الكبير للعلاقات السودانية الصينية، فالسودان يعاني من حصار مفروض عليه من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بينما الصين تسعى لبلوغ أهدافها الإستراتيجية.. وكان اللقاء على مائدة النفط السوداني حيث شاركت الصين بفاعلية في استخراج وتطويره في وقت كان السودان يقع تحت طائلة الحظر الاقتصادي الدولي والأمريكي بصفة خاصة. وذلك لإدراج اسم السودان في قائمة الدول الراحية للإرهاب. ولذلك فقد مثل قدوم الصين تحدياً للسياسة الأمريكية وانفتحت آفاق التعاون على المصالح المشتركة بين البلدين وقد تم التوقيع على اتفاقيات في مرافق مختلفة (مع وزارة الصحة ١٩٩٤م ومع وزارة الكهرباء ١٩٩٥م ومع وزارة المالية للعمل في البترول والتقيب عن الذهب ومع وزارة الطاقة ومع بنك السودان ومع الجامعات السودانية؛ وفي عام ١٩٩٦م تم الاتفاق على تشييد كبري النيل الأبيض، وفي عام ١٩٩٧م اتفقت الصين مع وزارة الري على توريد معدات ري من خلال قرض تجاري) حتى أصبح السودان عام ٢٠٠٤م أكبر شريك للصين في إفريقيا إذ بلغت جملة الصادرات السودانية للصين حوالي ٩٦.٩ من جملة الصادرات السودانية.^{٤٧٥} وقد شهدت العلاقات السودانية الصينية تطوراً كبيراً منذ منتصف تسعينات القرن العشرين عندما تحولت الصين من أكبر مصدر للنفط إلى أكبر مستورد له.

^{٤٧٤} هذا التاريخ ليس بخصوص هذا البحث الذي توقف عند بداية ٢٠١٣، بل يشير التاريخ إلى استمرار حكومة الإنقاذ في السلطة.
^{٤٧٥} عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الدوحة (قطر): مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩، ص ٢٣٥.

وقد تعززت العلاقات الصينية السودانية بعد العام ١٩٩٩ عندما بدأ السودان يصدر النفط في ظل قطيعة مع الغرب في الوقت الذي تحولت فيه الصين إلى ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، وأصبحت تحصل على ١٥% من نفطها من السودان.^{٤٧٦} تعد السودان دولة نفطية واعدة إذ يبلغ احتياطيها النفطي حوالي خمسة مليارات برميل. وتنتج مليون برميل يومياً (قبل انفصال الجنوب). وطبقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية فإن صادرات السودان النفطية إلى الصين تشكل نحو ٦٤% من إجمالي صادراتها النفطية عام ٢٠٠٤م. وقد بدأت الصين وارداتها النفطية من السودان عام ١٩٩٩. ومنذ أن بدأت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC اكتشاف النفط في السودان ونشاطها يزداد اتساعاً بدرجة كبيرة. وعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية على السودان تحركت الصين لسد الفراغ الذي تركته الشركات الغربية، حيث تمتلك نحو ٤٠% من شركة بترول النيل الأعظم السودانية. ويغطي مشروع النفط الصيني المشترك مساحة تصل إلى نحو خمسين ألف ميل مربع في جنوب السودان. ومن المتوقع أن يصل انتاجه السنوي إلى حوالي ١٥ مليون طن من النفط الخام. كما يبلغ الاحتياطي النفطي لهذا المشروع نحو ٢٢٠ مليون طن (قبل الانفصال) وهو ما يجعله أكبر المشاريع النفطية في الخارج.^{٤٧٧}

في عام ٢٠٠٠ حددت بكين السودان على أنها نقطة الانطلاق لحملتها لزيادة إنتاجها النفطي الخارجي إلى ثلاثة أضعاف في غضون أربع سنوات، رغم العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوداني. وتهيمن الشركة الوطنية الصينية للنفط الآن على مجموعة من الشركات الآسيوية التي تتقرب عن النفط في حقول السودان بترخيص من الخرطوم.

^{٤٧٦} حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟" آفاق استراتيجية، العدد الأول،

يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، ١.

^{٤٧٧} حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق، ص ٣.

وفي عام ٢٠٠٤ أصبح السودان للصين حوالي ٩٦,٩% من جملة الصادرات السودانية، بينما بلغت ٢,٦% للاتحاد الأوروبي، و ١,١% للولايات المتحدة الأمريكية، و ١٠,٦% لليابان. بينما بلغت جملة الواردات من الصين في نفس العام ١٣% وم الاتحاد الأوروبي ١٤,٦% ومن الولايات المتحدة ٨,٨%.^{٤٧٨}

لقد مَهّد دخول الصين في مجال البترول والتعاون الحكومي الدخول في كثير من المجالات الاستثمارية وحتى الصغيرة منها مثل شركات السياحة والمستشفيات الخاصة والمطاعم على الطريقة الصينية والملابس الجاهزة المستوردة التي يصل حجمها إلى ٩٥% في بعض المتاجر والتي يقبل عليها السودانيون لجودتها ورخص ثمنها. وفي شركات البناء والتشييد والعمالة في كافة القطاعات الحرفية والفنية.^{٤٧٩} حتى بلغت جملة العمالة الصينية في السودان حوالي ٣٤٦٠٢ بنسبة ٦٩% من جملة العمالة الآسيوية أكبر شريك تجاري في أفريقيا للصين إذ بلغت جملة الصادرات السودانية. والثمانينيات التي كانت تأتي لقضاء فترة عملها مهتمة بتدريب السودانين الذين سيخلفونهم. كما اندمجت عمالة التسعينيات في المجتمع السوداني وتصاهرت وامتلكت عقارات خاصة.^{٤٨٠}

وصاحب هذا النشاط التجاري نشاط وحراك سياسي بزيارة المسؤولين وعقد لقاءات دورية في وزارة الخارجية في البلدين. ثم زيارة الرؤساء حيث زار الرئيس السوداني عمر البشير الصين أكثر من مرة. وكانت زيارة جينتاو الرئيس الصيني للسودان في الثالث والعشرين من فبراير ٢٠٠٧ على الرغم من سعي الإدارة الأمريكية لمنع هذه الزيارة.^{٤٨١}

وقد وجد السودان في الصين ما حرّمته منه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، فقد وجد المال والخبرة الفنية لتنفيذ المشروعات الحيوية والتنمية

^{٤٧٨} على العبد الله، مرجع سابق، ص ٥٦.

^{٤٧٩} رحاب عبد الله، الرئيس هو جينتاو في الخرطوم غداً، صحيفة الصحافة، السودانية، الخرطوم، العدد (٤٨٩٧)، ٢٠٠٧/٢/١.

^{٤٨٠} المصدر نفسه.

^{٤٨١} خالد حسين محمد، الصين: القطب الدولي الجديد، سلسلة كراسات السودان، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، إبريل ٢٠٠٧، ص ٢٦.

والاستراتيجية؛ ووجد التكنولوجيا لتنمية القدرات. واستفاد من تجربة الصين في مجال الإصلاح الاقتصادي، كما كانت الصين سندا للسودان في المحافل الدولية وفي مقاومة العقوبات. كما وجدت الصين أن في السودان مخزناً كبيراً للبتروك وتربة خصبة لاستثمار فوائض أموالها الناتجة من نموها المضطرد.^{٤٨٢} كما وجدت في السودان مالكاً قراره و متمرداً على الهيمنة الأمريكية، وهو ما تريده الصين لبلوغ هدفها الاستراتيجي بأن تكون أحد أقطاب العالم.

من قاعدة "المصلحة المشتركة" انطلقت العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين في عهد حكومة الإنقاذ دون النظر للاختلافات السياسية أو الأيديولوجية (في الصين نظام شيوعي بينما نظام الخرطوم إسلامي). وازدهرت العلاقات بين الطرفين إلى درجة عالية وآفاق بعيدة لم تكن متوقعة بالسرعة التي تمت بها. الاستعداد التام للتعاون في شتى المجالات من غير تحفظ، أو تدخل طرف في شؤون الطرف الآخر، مثل سبباً أساسيا في معدلات تطور العلاقة الاقتصادية. بُني هذا التطور على سبعة قواعد تتمثل في: المنح، وفي الإعفاء من ديون سابقة، وفي تمويل قروض مختلفة، وفي مقاولات لتنفيذ مشاريع ممولة من حكومة السودان، وفي التبادل التجاري، وفي الاستثمارات المشتركة، وأخيراً في التصنيع الحربي.^{٤٨٣}

مما دفع بهذه العلاقات هو حسن النوايا التي أبدتها الصين لكسب السودان الذي كانت حكومته الإسلامية الجديدة تعاني العزلة (ولاحقاً العقوبات) من الغرب - خاصة أمريكا. ومن مؤشرات حسن النوايا الصينية في العلاقات الاقتصادية مع السودان: المنح الاقتصادية والإعفاء من بعض الديون السابقة على السودان وتقديم قروض من غير فوائد. "ومن نماذج اتفاقيات المنح الصينية معدات طبية لوزارة الصحة ومنحة لإقامة مستشفى حديث بمعداته في مناطق إنتاج البترول (دبلوماسية الصحة)، ومعدات معامل للتعليم العالي في منتصف التسعينيات، وفي عام ١٩٩٦

^{٤٨٢} المصدر نفسه، ص ٢٦.

^{٤٨٣} محمد أحمد الحسن، "العلاقات السودانية/الصينية في عهد الإنقاذ: ١٩٨٩ - ١٩٩٦"، الخرطوم: الأكاديمية العسكرية العليا (بحث غير منشور)، ص ٤١.

منحة كبري النيل الأبيض، وفي ٢٠٠٦ منحة لوزارة الطاقة لصناعة خلايا شمسية.^{٤٨٤}

أما بادرة إعفاء الديون فقد كانت في عام ٢٠٠١ حين وافقت الصين على إعفاء ما يساوي ٦٦.٤ مليون دولار أمريكي من القروض السابقة. وفي عام ٢٠٠٧ إعفاء بقيمة ٨٠ مليون دولار أمريكي بنسبة ٦٢% من إجمالي القروض. بعد إعفاء القروض يتدرج التعاون الاقتصادي الصيني إلى القروض بدون فوائد. جل هذه القروض في مشاريع البني التحتية ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٢ حيث وقعت الصين اتفاقية قروض بدون فوائد بما يُقدر بحوالي مائة مليون يوان صيني لمشاريع معامل الجامعات، ومعدات طبية وبناء قاعة مؤتمرات، وصيانة قاعة الصداقة، وإقامة مبنى لوزارة الخارجية السودانية، ومعدات للري. وفي عام ٢٠٠١ وقعت وزارة التعاون الدولي السودانية قرض دون فوائد في حدود ثلاثين مليون يوان صيني. وفي عام ٢٠٠٧ قرض للطرق والجسور والكهرباء بقيمة ٧٩ مليون دولار أمريكي.^{٤٨٥}

أخذت قاعدة القروض التفضيلية نصيبها من ثورة التعاون الاقتصادي السوداني/الصيني، أهمها ما يلي:
أ. اتفاقية التنقيب عن البترول والذهب في عام ١٩٩٥ بقيمة مائة وخمسين مليون يوان صيني.

ب. اتفاقية توطين القمح بالشمال في عام ١٩٩٦ بقيمة ثلاثين مليون يوان صيني.
ت. بروتوكول عسكري لصناعة الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها، بالإضافة إلى الدورات التدريبية.

ث. اتفاقية مع وزارة التعاون الدولي عام ٢٠٠١ لإنشاء الخط الكهربائي الدائري في ولاية الخرطوم بقيمة اثني عشر مليون دولار أمريكي.

ج. قرض مشروع أسماك البحر الأحمر ١٩٩٧ بمائة مليون دولار أمريكي.^{٤٨٦}

^{٤٨٤} حسن على الساعوري، العلاقات السودانية الصينية إلى أين؟، المصدر السابق، ص ٦١.

^{٤٨٥} المصدر نفسه، ص ٦٢.

^{٤٨٦} صابر آدم حسن أبو، دور السياسة الخارجية في التنمية الاقتصادية، حالة السودان والصين، رسالة دكتوراة غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين، ٢٠٠٩، ص ١٢٧ - ١٢٨.

النوع الثالث من القروض الصينية هو القروض التجارية. وهي قروض تتعدد بتعدد أهداف الوزارات والولايات المختلفة. معظم هذه القروض لم تقم بها الحكومة الاتحادية، إذ فُتح الباب لكل جهة بعد أن افتتح السودان لأول مرة مركزياً تجارياً في بكين ما يلي هذه القروض التي بلغت حتى عام ٢٠٠٦ حوالي ٩٣٥ مليون دولار أمريكي. لكن الملاحظ أن حجم التبادل التجاري بين الصين والسودان قفز بعد عام ٢٠٠٠ عندما دخل البترول ضمن سلع الصادرات السودانية إلى الصين حيث بلغ حجم التبادل التجاري ٧٩٧ مليون دولار، وكان الميزان التجاري في صالح السودان. ثم استمر الارتفاع حتى بلغ في عام ٢٠٠٨ العشرة مليارات دولار - إثني عشر ضعفا مقارنة بعام ٢٠٠٠، أو ٤٢ ضعفا منذ عام ١٩٨٩، واستمر الميزان التجاري لصالح السودان إلى عام ٢٠١١ حينما انفصل الجنوب وذهبت الدولة الجديدة بـ ٨٠% من انتاج النفط في السودان الموحد.

الجدول التالي (رقم ٥) يوضح حجم صادرات السودان للصين منسوبا إلى صادرات السودان إلى كل دول العالم:

جدول يوضح صادرات السودان للصين منسوبا إلى كل صادرات السودان للعالم

التاريخ	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صادرات السودان للصين	٠.٣%	٣.٦%	٤.٤%	٥.٩%	٦.٧%	٦.٩%	٦.٦%	٧.١%	٧.٥%	٨.٥%
واردات السودان من الصين	١.٤%	٥%	٦.٥%	٧%	٨%	٧.٩%	١٣%	-	-	-

المصدر: ٦٣، p. cit., op. Ali Abdallah Ali

الملاحظ أنه بينما كانت صادرات السودان للصين تقل عن واحد بالمئة في عام ١٩٩٨ قفزت إلى ٨٥% عام ٢٠٠٧، لكن ٨٥% منها صادرات بترولية. وفي عام ٢٠٠٩ شكلت صادرات النفط السوداني ٩٨% من صادراته للصين.

إذن هناك ثورة في التعاون الاقتصادي السوداني الصيني - ثورة أساسها الاستثمارات المشتركة بين الطرفين. من أهم هذه الاستثمارات المشتركة قطاع النفط وسد مروي، وصناعة الدواء وبناء الطرق. هذا بالإضافة إلى دخول الشركات الصينية في عقود مع القطاع العام والخاص في مجالات الزراعة، والنسيج والطاقة، وصناعة الكوابل، وتعددين الذهب في الولاية الشمالية وولاية النيل الأزرق. المنجر من هذه الشراكات قطاع البترول وسد مروي اللذان أحدثا الثورة المعنية في العلاقات بين السودان والصين.^{٤٨٧}

فضلاً عن ذلك تملك شركة النفط الصينية نحو ٤٠% من أسهم شركة بترول النيل الكبرى Greater Petroleum السودانية. وتبلغ حصة الشركة الصينية من النفط السوداني ما يقارب (١٥٠) ألف برميل يومياً. وتمكنت هذه الشركة من إقامة مشروع نفطي في جنوب السودان (قبل الانفصال) يصل إنتاجه السنوي إلى نحو (١٥) مليون طن، وهو ما يجعله من أكبر المشاريع الصينية النفطية في الخارج.^{٤٨٨} وبعد انفصال الجنوب استمرت الصين في علاقاتها الاقتصادية مع جمهورية السودان دون أن يتأثر ذلك بالانفصال. إلى جانب ذلك أسهمت شركة النفط الصينية في بناء خط أنابيب طوله (١٥٠٠) كيلومتر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورتسودان على البحر الأحمر ومنه إلى ناقلات النفط المتجهة إلى الصين. فضلاً عن بناء مصفاة لتكرير النفط بالقرب من الخرطوم^{٤٨٩} (منطقة الجيلي شمال الخرطوم).

النتائج الملموسة من إنتاج البترول في السودان عكست ثورة العلاقات السودانية الصينية. ساهم النفط في تحسين أداء الاقتصاد السوداني من عدة جوانب:

^{٤٨٧} Ali Abdallah Ali (professor), op. cit., pp ٥٩ - ٦١

^{٤٨٨} منى حسين عبيد، السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا: السودان نموذجاً، المصدر السابق، ص ٨٧.

^{٤٨٩} المصدر نفسه، ص ٨٧.

المساهمة في الإيرادات، وتحريك القطاعات الانتاجية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم المنتجات النفطية، وتصديرالخام أسهم في تخفيض عجز الميزان التجاري، وساهم في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وساعد في استقرار سعر الصرف، ثم أخيراً ساهم في رفع معدلات التنمية في السودان التي كانت ١.٢% في عام ١٩٩٠، فأصبحت ١٠.٥% في عام ٢٠٠٧. (أنظر الجدول رقم ٦).

جدول يوضح معدلات التنمية في عهود حكومة الإنقاذ

التاريخ	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
النسبة النوعية	١.٢	٤.٥	٨.٣	٨.٣	١٠	١٠.٥

• المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (السودان).

كانت مشاركة الصين في تشييد سد مروي، ثان مشروع شراكة استثمارية يعزز كثيراً من العلاقة بين السودان والصين: حيث قامت الصين بالتمويل والخبرة التقنية المتمثلة في العمالة المدربة. قامت مجموعة شركات صينية بتنفيذ جسم السد في مراحله المختلفة، ابتداء من التصميم عبر التصنيع والتركيب للبوابات الأساسية. وقد تم التمويل لذلك بواسطة اتفاقية بين الطرفين تدفع الصين ما قيمته ٨٥% من العقد، وحكومة السودان ١٥%، وجملة ما دفعته الصين بلغ ٥١٩ مليون دولار. منذ بداية الانتاج الكهربائي في عام ٢٠٠٩ كان للمشروع أثر كبير في تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة – انتاجية كانت أم خدمية. وبالتالي سيكون له أثر بالضرورة في معدلات التنمية في السودان، وعلى الاستقرار بصفة عامة.^{٤٩٠}

الملاحظ الأخرى حول الاستثمار المشترك هي عدد الشركات الصينية المشاركة مع حجم العمالة الأجنبية. هذه مشاركات مع القطاع العام والخاص في مجالات أقل حجماً من مشروع البترول وسد مروي. هي مجالات لا تقل في أهميتها، ولكن غطت الزراعة والصناعة والسكر والنسيج والاتصالات الحديثة. كذلك

^{٤٩٠} حسن علي الساعوري، المصدر السابق، ص ٦٧

فازت شركة صينية بعقد قيمته ٩٠٠ مليون يورو (١,٢١ مليار دولار أمريكي) لبناء مطار دولي جديد في الخرطوم.^{٩١} وفي السودان اليوم ما لا يقل عن ١٢٠ شركة صينية حرصت أن تفتح لها فروعاً في الخرطوم. بذلك يكون للصين أكبر عدد من الشركات العاملة في السودان. وقد وصل حجم العمالة الصينية إلى ٢٣.٨٧٥ عاملاً، من بينها العمالة ذات المهارة، وفيها العمالة غير المؤهلة.^{٩٢} كذلك قدمت الصين أكثر من مليون دولار دعماً للانتخابات التي جرت في الخرطوم في عام ٢٠١٠ وأرسلت (١٣) مراقباً للانتخابات.^{٩٣}

إذن ثورة العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين قد شملت كل القطاعات تقريباً: في البنى التحتية من طرق وكباري واتصالات؛ وفي الطاقة سواء كان بتمويل شراء المولدات، أو في المشاركة في إنتاج الكهرباء المائية، وفي كل مراحل صناعة البترول؛ وفي الصناعة دوائية كانت أو عسكرية، أو معدات كهربائية؛ وفي الثروة الحيوانية وصناعة الأسماك؛ وفي التعدين؛ وفي تنفيذ الأعمال المختلفة الخاصة بالمقاولات سواء كان في القطاع الخاص أو القطاع العام؛ وأخيراً في التجارة الخارجية. نتائج هذه الثورة الاقتصادية انعكست في معدلات التنمية، وفي علاقة السودان مع المؤسسات المالية والدولية. فقد تضاعفت نسبة النمو في السودان حتى بلغت عشرة أضعاف.^{٩٤} فقد كانت في عام ١٩٩٠ بنسبة ١.٢%، ووصلت في عام ٢٠٠٧ ١٠.٥% . هذه نسبة نمو غير متوقعة في العالم النامي، ولم تكن معهودة عالمياً إلا في حالة الصين نفسها. (أنظر الجدول رقم ٥). لكل هذه الأسباب اضطرت المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن توقف مقاطعتها للتعامل المالي مع السودان. وهي المقاطعة التي بدأت في العام ١٩٩٠، العام الذي بدأت الصين فيه الانفتاح على السودان.

^{٩١} صحيفة أجراس الحرية، الخرطوم، ٢٠١١/٢/١٦.

^{٩٢} حسن علي الساعوري، المصدر السابق، ص ٦٧.

^{٩٣} صحيفة الصحافة، الخرطوم، ٢٠١٠/٤/٢.

^{٩٤} أنظر تقرير وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٧.

المبحث الرابع

دور الصين في أزمة دارفور

كما سبق ذكره إن السودان أصبح يشكل أهمية استراتيجية للصين. لذلك لَوَّحت الصين عدة مرات باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع الدول الغربية من فرض عقوبات على السودان من خلال قضية دارفور وحقوق الإنسان. وقد أقرت الصين إرسال قوات لحفظ السلام ضمن القوات الدولية المختلطة (الهجين) في الإطار التنموي والاقتصادي على أن تعمل قواتها في مجال إنشاء الطرق وإعادة إعمار البنى التحتية في دارفور وفي المستشفيات والمدارس.^{٤٩٥}

يمكن تلخيص موقف الصين من قضية إقليم دارفور في الآتي:^{٤٩٦}

١. في البداية التزمت الصين بالحياد تجاه الصراع في إقليم دارفور، ولكن بعد الاعتداء على موظفيها بالإقليم، وازدياد عمليات قتل المدنيين، وتدهور الوضع الأمني والإنساني، وبدء عمليات النزوح وإحراق القرى من قبل الميلشيات بالإقليم زاد اهتمام الصين بأزمة دارفور.

٢. أبدت الحكومة الصينية قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع في دارفور، ومطالبتها للحكومة السودانية ببذل المزيد من الجهد لوضع حد للأزمة ومعاينة الجماعات المنفلتة.

٣. دعت الصين الحكومة السودانية إلى العمل على المزيد من الجهود لحل النزاع في إقليم دارفور سلمياً.

٤. تولى الحكومة الصينية اهتماماً أكبر للوضع في إقليم دارفور، وتدعم الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والجامعة العربية لحل النزاع في أقرب وقت ممكن.

٥. دعت الصين أطراف النزاع على العمل على وقف تدهور الأوضاع، والتوصل إلى حلول سلمية مقبولة.

^{٤٩٥} صحيفة الانتباهة، الخرطوم: ٢٠٠٨/١/٢٠.

^{٤٩٦} جعفر كرار أحمد، الصين والنزاع في دارفور، صحيفة الصحافة، الخرطوم، ٢٠٠٥/٤/١٤.

٦. تعارض الصين أي عقوبات اقتصادية على السودان وتعارض من حيث المبدأ سياسة فرض العقوبات الاقتصادية عند حل النزاعات الدولية، وأنها لا تريد أن تتضرر مصالحها النفطية في السودان.
٧. أبدت الصين استعدادها من أنها قد تؤيد أي ضغوط إقليمية أو دولية على الحكومة السودانية لا يتضمن عقوبات نفطية.
٨. موافقة الصين على قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ بعد تعديله.
٩. دعت الصين الحكومة السودانية إلى حل مشاكلها الداخلية بعقلانية، وتحسين الأداء الاقتصادي، والأمن الاجتماعي بأسرع وقت ممكن.
١٠. طالبت الصين في فبراير ٢٠٠٦ عبر وزير خارجيتها بحل الأزمة في دارفور عبر تكثيف الجهود المشتركة بين السودان والمجتمع الدولي بعيداً عن أسلوب وممارسة الضغوط، وفرض العقوبات.
- ولكي تحافظ الصين على مكاسبها في السودان، حاولت دائماً التخفيف من الضغوط الغربية على السودان. ولا سيما في مجال حقوق الإنسان وأزمة دارفور، إذ كثيراً ما كانت الحكومة الصينية تستخدم حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن على القرارات التي تقترحها الإدارة الأمريكية لفرضها على الحكومة السودانية، على أساس أن مثل تلك القرارات لن تساعد في حل المشكلة.^{٤٩٧}
- وعليه فقد تعاملت الصين مع قضية دارفور بإيجابية شديدة تمثلت في تعيينها مبعوثاً خاصاً لدارفور، إلى جانب تأييدها للاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول نشر قوات حفظ السلام في إقليم دارفور.^{٤٩٨}
- تسعى الصين لنفط دارفور وربما تشاد وعليه لا تود الصين أن ترى وجه أمريكا منافساً لها في دارفور أو تشاد أو حتى مراقباً عن قرب لمصالحها في السودان ولهذا دأب المبعوث الصيني للسودان بخصوص دارفور على التردد أن الصين لا

^{٤٩٧} منى حسن عبيد، المصدر السابق، ص ٨٧ - ٨٨.

^{٤٩٨} العلاقات السودانية الصينية، نقلاً عن: ١. p. ٢٠٧. ٢٢.١٠. <http://www.mshaheer.com>.

ترى أن هناك إبادة جماعية وإنما يمكن حل المشكلة في الإطار السياسي دون الحاجة لتدخل دولي وقد انتقل هذا الصراع إلى مجلس الأمن الدولي حين قامت الصين بجهد كبير لإضافة فقرة تنص على "موافقة الحكومة السودانية على إرسال قوات دولية لدارفور" في القرار رقم (١٧٠٦) وكذلك عندما ساهمت مع الحكومة في صياغة مشروع العمليات المختلطة (الهجين) الأمر الذي ربما يدفع أمريكا للبحث عن طرق أخرى للتدخل في السودان حفاظاً على توازن القوى القائم على السيطرة على الأماكن الإستراتيجية و منابع الطاقة.^{٤٩٩}

وهذا ما أكدته ليو جويجين المبعوث الصيني إلى دارفور بقوله: "إن الحكومة الصينية ستؤدي دوراً حيوياً في بناء قوات حفظ السلام المشتركة. وإنها ستعمل على زيادة الاستثمارات الصينية في السودان على أساس أن سبب الأزمة في دارفور يعود إلى الفقر وانعدام التنمية، وإن مزيداً من تلك الاستثمارات سيساعد على حل تلك القضية."^{٥٠٠}

لقد لاحظ المراقبون أن سياسة الصين الجديدة تجاه السودان قد أثارت حفيظة القوى الغربية التي أخذت توجه اتهاماتها للحكومة الصينية ببيع الأسلحة للحكومة السودانية التي تزود بها الجماعات الموالية لها في إقليم دارفور. وعدم ممارسة الصين ضغوطها على الحكومة السودانية لقبول ما يقرره المجتمع الدولي من قرارات، فضلاً على اتهام الصين بأنها تؤيد سياسة الحكومة السودانية بهدف الحصول على النفط السوداني. وهذا ما نفتته الحكومة الصينية على لسان مبعوثها ليو جويجين الذي ذكر قائلاً: "إن الانتقادات الموجهة لعلاقات بلاده مع السودان والمدفوعة بأجهزة الإعلام والمنظمات الدولية غير الحكومية كانت خاطئة ولا أساس لها من الصحة.. وإن

^{٤٩٩} الصراع الصيني الأمريكي على صعيد دارفور، تقرير على موقع، في: عبد العزيز، المصدر السابق،

ص ٢٦

^{٥٠٠} "بكين تعارض ولندن ترحب بعقوبات جديدة على الخرطوم"، الجزيرة، ٢٩/٥/٢٠٠٧، aljazeera.net: في: منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص ٨٨.

العلاقات بين الحكومتين الصينية والسودانية لا تتسم بخصوصية تختلف عن علاقاتها مع الدول النامية الأخرى. وإن الشئ المختلف فقط في علاقات بكين مع الخرطوم هو التعاون الاقتصادي المتزايد بينهما.^{٥٠١} وهاجم ليو النقاد الذين يتهمون الحكومة الصينية بالعمل على تعزيز علاقاتها مع السودان، على الرغم من الضغوط الدولية المتزايدة ضد بكين بسبب الأوضاع الملتهبة في إقليم دارفور.^{٥٠٢}

وشدد المبعوث الصيني على أن بكين حريصة على أن تؤدي دوراً حيوياً في بناء قوات حفظ السلام المشتركة التي (تم إرسالها لاحقاً) إلى دارفور. وأكد أن سياسة الصين هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. "إن تسليط الضغط السياسي ليس باعثاً على حل النزاعات من وجهة نظر بكين".^{٥٠٣}

كما كانت للحكومة السودانية وجهة نظرها حول تلك الانتقادات حيث قالت: "إنها محاولة خبيثة من أمريكا لإحداث شوائب بين البلدين، وإن الصينيين واعون بهذا العمل الذي يهدف إلى إدخالهم في ملفات سياسية".^{٥٠٤}

يرى بعض المراقبين إن ما تهدف إليه الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها مع اللاعب الدولي الجديد (الصين) هو شل عملية تصدير البترول السوداني عن طريق العقوبات الاقتصادية التي بدأت منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين ولم تتوقف حتى الآن (بداية ٢٠١٣)؛ حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية في كل عام تجدد تلك العقوبات.

لقد حددت الصين في عام ٢٠٠٠ السودان ليكون نقطة الانطلاق لحملتها لزيادة انتاجها النفطي الخارجي إلى ثلاثة أضعاف في غضون أربعة سنوات، رغم العقوبات الاقتصادية ضد النظام السوداني. وتهيمن الشركة الوطنية الصينية للنفط على مجموعة من الشركات الآسيوية التي تنقب عن النفط في حقول السودان

^{٥٠١} "الصين تعتبر الانتقادات الموجهة لعلاقاتها بالسودان غير واقعية"، مفكرة الإسلام، ٢٠٠٧/٩/١٩، نقلاً عن:

www.Islammemo.cc.

^{٥٠٢} منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص ٨٨.

^{٥٠٣} المصدر نفسه، ص ٨٨.

^{٥٠٤} مفكرة الإسلام، المصدر السابق.

بترخيص من الخرطوم.^{٥٥} وقد دعمت الصين السودان ليس اقتصادياً فحسب بل سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً. وفيما صوتت الصين لفرض عقوبات على إيران بسبب الملف النووي، استمرت تدافع عن السودان وتقف في وجه العقوبات التي تتحرك داخل مجلس الأمن ضد السودان لدرجة أن علق بعض المراقبين بأن المبعوث الصيني في الأمم المتحدة، ليو قوي جين، وكأنه يقوم بمهام وزير الخارجية السوداني من الباطن. أو أن دارفور إقليم من الأقاليم الصينية.^{٥٦} وقد جلب لها موقفها هذا الضغوط من الغرب فهددت العديد من الدول مقاطعتها للأولمبياد (التي نظمتها الصين) في أغسطس ٢٠٠٨، لكن جرت المناسبة بنجاح.

كما اتهمت الدول الغربية الصين بأنها تزود السودان بأسلحة متطورة. جاء رد الصين أن مبيعات الأسلحة السودانية من الصين لا تتجاوز ٨% من حجم مشتريات الخرطوم من السلاح. وقالت أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا هي أكبر الدول المصدرة للسلاح للدول النامية بما في ذلك السودان، حيث ظلت الولايات المتحدة تشكل أكبر بائع للسلاح في العالم بنسبة ٣٦%، تليها روسيا بحصة ٢٨%، وبريطانيا ١١%، وألمانيا ٦%، والصين ٣%. وأشار الرد الصيني إلى أن السودان ثالث أكبر منتج للسلاح التقليدي في أفريقيا بعد مصر وجنوب أفريقيا. وأن هناك سبع دول تباع السلاح للسودان، وأن الصين حتى لو توقفت عن ذلك لا يؤثر في الأمر شيء.^{٥٧}

رغم ظروف الحرب استمرت الصين تدعم السودان حيث قدمت مساعدات بلغت قيمتها ٦٠ مليون يوان صيني في إطار البرنامج التنموي الذي تسعى الصين لتقديمه لشعب إقليم دارفور لإعمار ما دمرته الحرب. كما استمرت مساعدتها لمنع أي عقوبات ضد السودان. وكانت الصين تردد دائماً أن فرض عقوبات لن يؤدي إلا إلى

^{٥٥} السيد أمين شلبي، دور أفريقيا في صعود الصين، مجلة السياسة الدولية العدد (١٨٨)، يوليو ٢٠١٠، مركز الأهرام، القاهرة، ص ٥

^{٥٦} صحيفة الصحافة، الخرطوم، ١١/٣/٢٠٠٨

^{٥٧} صحيفة الرأي العام، الخرطوم، ٨/٣/٢٠٠٨.

زيادة التعقيد عبر عدم تشجيع الحكومة السودانية تجاه حل الأزمة.^{٥٠٨} وفي ١١/أغسطس ٠٨ أعلنت الصين استعدادها للتعاون مع السودان والمجتمع الدولي لتجاوز مذكرة مدعي المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني البشير بارتكاب جرائم حرب في دارفور. وأكدت دعمها لموقف الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية حيال الأزمة. وقالت أن المذكرة تؤثر على العملية السلمية في دارفور.^{٥٠٩}

وتعقد العلاقات الصينية السودانية مجهودات الأمم المتحدة لعزل الخرطوم بسبب مزاعم ضلوعها في المذابح وعمليات الإغتصاب في دارفور. لقد عارضت بكين أو عملت على تخفيف الكثير من المسودات التمهيدية لقرارات كانت ترعاها الولايات المتحدة وتدين الخرطوم، ولوّحت بأنها سوف تستخدم حق الفيتو ضد فرض أي عقوبات أخرى.^{٥١٠} واستمرت الصين تعارض السياسات الأمريكية تجاه السودان بقوة لدرجة أن الرئيس الصيني عيّن السيد/ ليو جوين مبعوثاً خاصاً للحكومة الصينية للسودان. ويبدو واضحاً أن المبعوث يهدف بصفة أساسية لمتابعة التحركات الأمريكية تجاه السودان وخاصة دارفور عن كثب ويتولى الرد عليها بصورة مناسبة.

هذا الرد المناسب كان واضحاً في فبراير ٢٠٠٧م عندما زار وفد الكونجرس الأمريكي دارفور. وقد عبّر الوفد - الذي ضم ١١ عضواً - عن قلقه من تردي الأوضاع الأمنية في دارفور وتدهور الأحوال الإنسانية. فتصدى للوفد مبعوث الرئيس الصيني الذي زار دارفور وخاطب المجلس التشريعي في مدينة الفاشر (عاصمة ولاية شمال دارفور) حيث قال: "إن كثيراً من الناس يدعي بوجود إبادة جماعية في دارفور، نحن لا نرى ذلك ولا نصدق أن شعب السودان المسالم يمكن أن يقوم بالإبادة الجماعية. نحن نرى أن النزاع قام لشح الموارد ويجب تطويرها ونحن في الصين على استعداد للمساهمة في ذلك".^{٥١١}

^{٥٠٨} تقرير إدارة البحوث بالكونجرس الأمريكي، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

^{٥٠٩} صحيفة الرائد، الخرطوم، ٢٠٠٨/٨/١٢.

^{٥١٠} عبده مختار، دارفور من أزمة دولة...، المصدر السابق، ص ٢٣٥.

^{٥١١} خالد حسين محمد، المصدر السابق، ص ٢١.

بسبب هذه المواقف الصينية تجاه السودان اتهم المبعوث الأمريكي السابق للسودان (حتى يونيو ٢٠٠٨)، إلياسون، الصين بحماية الخرطوم. كما ذهب بعض المراقبين إلى وصف ما يجري من صراع بين أمريكا والصين في السودان بأنه "حرب باردة جديدة تدور بين أمريكا والصين حول نفط ويورانيوم دارفور".^{٥١٢}

وعلى الرغم من تلك الانتقادات، فقد شهدت العلاقات السودانية/الصينية تطوراً ملموساً عبر الزيارات المتبادلة بين البلدين. ففي يناير ٢٠٠٤ زار وزير الطاقة السوداني عوض الجاز الصين وعبر عن تلك الزيارة قائلاً: "إن تلك الزيارة ستدعم العلاقات الثنائية والتعاوي في جميع المجالات، إذ لدينا نموذج ناجح للغاية - للتعاون - في مجال صناعة النفط، ونود الإطلاع على الخبرة الصينية في مجالي الزراعة والبنية التحتية ومجالات أخرى... وكون السودان دولة غنية بالموارد، وكون الصين تمتلك خبرات متنوعة، يجعل من الممكن للبلدين العمل معاً لمصلحة شعبيهما".^{٥١٣}

ومما زاد من أواصر العلاقة بين البلدين مشاركة الرئيس السوداني عمر البشير في قمة منتدى التعاون الصيني/الأفريقي المنعقد في ٢ - ٣ فبراير ٢٠٠٦، وأثناء انعقاد تلك القمة اجتمع الرئيس الصيني هو جينتاو بالرئيس السوداني معبراً عن علاقة البلدين قائلاً: "إن الروابط الصينية/السودانية هي علاقة تكوّنت على أساس المساواة والفائدة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية".^{٥١٤}

من جانبه، ذكر الرئيس السوداني عمر البشير أن "العلاقات الثنائية تنمو بسلاسة" وأن "مساعدة الصين ستفيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السودان والشعب السوداني".^{٥١٥} ويرى أن ما يميز العلاقة مع الصين أنها علاقة بعيدة عن الأجندة السياسية، إذ أن الصين لا تتدخل في الشأن الداخلي لأي دولة؛ ولذلك، فإن كل الدول الأفريقية تتجه نحو الصين. وعدّ الرئيس السودان منتدى التعاون

^{٥١٢} عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

^{٥١٣} "تطور العلاقات السودانية-الصينية"، نقلاً عن موقع: www.arabic.people.com.cn.htm.

^{٥١٤} الرئيس الصيني هو جينتاو يجتمع مع خمس رؤساء أفارقة"، نقلاً عن: www.arabic.china.org

^{٥١٥} المصدر السابق، www.arabic.china.org

الصيني/الأفريقي دليلاً على بلوغ العلاقات بين الصين وأفريقيا مرحلة الشراكة، وقال: "لم أرَ حشداً للقادة الأفارقة مثلما حدث خلال أعمال هذا المنتدى".^{٥١٦}

بصورة عامة لقد توسعت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، حتى بلغ حجم الاستثمار الصيني في السودان ستة مليارات دولار أمريكي،^{٥١٧} إلى جانب توسيع العلاقات التجارية بين البلدين، إذ احتل السودان المرتبة الثانية أفريقياً بالنسبة إلى التجارة بين الصين وأفريقيا. فقد بلغ حجم التجارة بين السودان والصين عام ٢٠٠٦، مثلاً، ٣.٩ مليار دولار أمريكي، منها ٢,٦ مليار دولار تذهب إلى صالح السودان.^{٥١٨} أي أن الميزان التجاري كان لصالح السودان. كان ذلك كله من ثمرات السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا بصورة عامة وتجاه السودان على وجه الخصوص، وهو تأكيد لنجاح الدبلوماسية الصينية - خاصة الناعمة - التي نجحت في إزاحة الغرب - أو تشكيل بديل - للدول الغربية في الاستثمارات السودانية والدعم السياسي.

^{٥١٦} المصدر السابق.

^{٥١٧} الدور الصيني في السودان، نقلاً عن: <http://www.chinatoday.com.cn>

^{٥١٨} حجم التجارة بين الصين والسودان، صحيفة الصحافة، الخرطوم، ١٤/٥/٢٠٠٦.

الغاية

هكذا أصبحت الصين ظاهرة جديدة في النظام الدولي - بل قوة عظمى صاعدة. ويلاحظ ذلك من الأدبيات الكثيفة التي حظيت بها هذه الظاهرة في خلال العقدين الماضيين. وتكفي الإشارة إلى بعض عناوين الكتب التي تناولت هذه القوة الصاعدة، مثل: "النجم الصاعد" و "العصر الصيني" و "الصين تتطلق" و "النموذج الآسيوية". وقد كانت الصين أيضاً موضع اهتمام مراكز البحوث وكبرى المجالات العالمية والدوريات المتخصصة التي تناولت الظاهرة في بحوث ومقالات وملفات وموضوعات الأغلفة مثل مجلة فورين أفيرز الأمريكية Foreign Affairs ومجلة فورين بوليسي Foreign Policy ومجلات في الشرق الأوسط مثل مجلة السياسة الدولية (القاهرة، مركز الأهرام)، ومجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت) وغيرها.

استطاعت الصين أن تتغلغل في القارة الأفريقية في منافسة مع قوى تقليدية مثل فرنسا وأمريكا ولكن من خلال دبلوماسية ناعمة حيث لم تفرض شروطاً مع الدول التي تعاملت معها، ولم تتدخل في شؤونها الداخلية. ويكفي أنها تعاملت مع السودان في كل الأنظمة دون أن تتكلم مساعداتها وقروضها أو استثماراتها - مع الأنظمة العسكرية والديمقراطية على حد سواء، مراعية المصلحة الوطنية، ومحترمة لمبدأ المصالح المشتركة.

إلى جانب تقديمها للمساعدات الاقتصادية غير المشروطة لدول القارة الأفريقية بالشكل الذي حفز العديد من تلك الدول على الدخول في مشروعات اقتصادية مع الصين، وارتباط معظمها بعقود تجارية فضلاً عن السماح للعديد من الشركات الصينية بالعمل داخل دول القارة، كما هو الحال في السودان، حينما سمح لشركة الصين الوطنية بالعمل في مجال التنقيب عن البترول السوداني، وتقديمه كافة التسهيلات لتلك الشركة بالشكل الذي زاد من أواصر الصداقة بين البلدين. وليس أدل على ذلك المشروعات الضخمة التي أخذت الصين تقوم بها داخل السودان. هذا إلى

جانب وقوفها مع معظم القضايا السياسية التي يعانيتها السودان، ومنها قضية دارفور التي كثيراً ما تستخدم الصين حق الفيتو (النقض) تجاه القرارات التي يصدرها مجلس الأمن الدولي بشأنها إلى جانب الزيارات المتكررة بين البلدين.

وقد لاحظ البحث أن الاهتمام الصيني بدول القارة - السودان نموذجاً - ينبع من حاجة الصين إلى الثروة النفطية التي تمتلكها دول القارة، ولا سيما السودان (كما أجمع على ذلك المراقبون) الذي يمتلك احتياطياً نفطياً ضخماً، إلى جانب اكتشاف كميات كبيرة منه في غرب السودان، إضافة إلى الاكتشافات الجديدة للذهب في عدة مناطق من السودان.

من التحليل في هذا البحث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. في ضوء الترتيبات الإقليمية والدولية التي تشهدها المناطق الغنية بالطاقة الناضبة، وبخاصة الموارد النفطية والغاز الطبيعي، سيبرز على أثرها سلوك إقليمي ودولي جديد وقوة اقتصادية عملاقة تتمثل في الصين، في إطار رؤية سياسية وأمنية جديتين لعالم ما بعد الحداثة.

٢. أصبحت الصين في الألفية الثالثة عملاقاً آسيوياً بما تملكه من مقومات القوة والقدرة البشرية والمادية على حد سواء، ولها من الفعل والتأثير الدينامي السلوكي على النطاقين الإقليمي والدولي ما يمنحها الدور البارز والريادي في تحديد معالم ومسارات الصراع المحموم على موارد الطاقة الناضبة.

٣. هناك علاقة جدلية ما بين القدرة الاقتصادية والأمنية المتوافرة لدى الصين، ومدى امكانية توظيفها لتحقيق المكاسب الإقليمية والدولية ضمن مرحلة جديدة تدخل في إطار الفعل ورد الفعل لصراع امبريالي طويل الأمد على موارد الطاقة.

٤. تماسك الجانب الأيديولوجي في تحديد مسارات النموذج التنموي الصيني ومن خلال استيعاب النظام السياسي لقدرة شعبه وتوظيفه ذاتياً عبر الصمود والتحدي في استخدام ما هو متاح من موارد بشرية وإمكانات ذاتية خلاقة من الإبداع وعلى

- مختلف المستويات. هذا فضلاً عن الامكانيات الجغرافية والطبيعية المتنوعة لرشد التنمية الزراعية للداخل الصيني وضمن أولويات سياساتها الاقتصادية.
٥. استطاعت السياسة الاقتصادية الصينية أن تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية على الرغم مما أحاط بها من قيود ومحددات، حاولت الإبطاء من دينامية الفعل الأيديولوجي في البحث عن نموذج تنموي مستقل. وهي بذلك تقدم تجربة يمكن أن تستلهمها دول العالم الثالث.
٦. استفادت الصين من فشل تجربة السوفييات في "البروسترويك" و"الغلاسنوست" فضلاً عن التحول الاقتصادي المفاجئ لأوروبا الشرقية بعد انهيار منظمة الكوميكون الاقتصادية، فخاضت تجربة الاعتماد على الذات؛ كما أنها جمعت في نموذجها التنموي بين مركزية السلطة التنموية في الداخل وتطبيق اقتصاديات السوق في المناطق الساحلية والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية..
٧. بخصوص العلاقات السودانية/الصينية يُلاحظ بشكل عام تطور علاقات البلدين في ظل الأنظمة العسكرية، بينما ظل تطورها محدوداً جداً في ظل الأنظمة الديمقراطية، وذلك لعدم توفر الاستقرار السياسي والتغير المستمر في الحكومات، رغم عدم ربط الصين علاقاتها بالسودان بطبيعة النظام السياسي الحاكم.
٨. الاستثمارات الصينية في السودان كانت في معظمها تتم مع الحكومة لذلك كان دور القطاع الخاص السوداني هامشي في دعم الشراكة الاقتصادية مع الصين.
٩. إن العلاقات بين الصين والسودان في الفترتين - العسكرية والاقتصادية - تطورت على أساس معطيات اقتصادية وليست سياسية (النتائج في ٧، ٨، و ٩ تؤكد الفرضيات ٤، ٥ و ٦).
١٠. يُعتبر النفط والعلاقات الأمريكية بكلا البلدين إضافة للعامل الديمغرافي بالنسبة للصين من المؤثرات المهمة في تطور علاقات البلدين، وهو جانب عزز من الدبلوماسية الناعمة. (الفرضية الثانية).

التوصيات:

يوصي البحث بالآتي:

١. أن تعمل الحكومة السودانية على إعمال مبدأ التوازن في علاقاتها مع الصين فلا تتجاهل الغرب، فمهما يكن من عداء لا بد أن يحتاج السودان للغرب في التنمية والتقانة. والملاحظ أن الصين نفسها لم تخسر الغرب رغم التنافس التجاري الكبير (أشبه بحرب باردة اقتصادية) والصراع حول الموارد في قارة أفريقيا. (الفرضية الثانية).
٢. على الرغم من أن الوجود الصيني في السودان إيجابي بصورة عامة إلا أن وجود العمالة الصينية بهذه الكثافة ربما يكون له آثار جانبية سلبية - في المدى البعيد - مثل تضيق فرص العمل على الوطنيين ونحو ذلك مما يستدعي الدراسة والتقييم لتفادي أية سلبيات متوقعة.
٣. لا بد من مراجعة شاملة لعلاقة البلدين وتحديد مسار لها في ظل التطورات التي يشهدها السودان مثل انفصال الجنوب والتحول الديمقراطي واكتشاف الذهب، وضرورة إيجاد آلية وإطار مؤسسي لرعاية هذه العلاقة على غرار تجربة التكامل السوداني المصري.
٤. أهمية وضع بدائل للشركات النفطية الصينية والآسيوية الأخرى من دول أوروبية ومن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بتكنولوجيا أكثر تطوراً مقارنة بنظيراتها من الدول الآسيوية.
٥. ضرورة استلزام التجربة الصينية في الزراعة والصناعة وحث الصين على تعاونها مع السودان في هذين القطاعين بنفس القدر في تعاونها في موضوع النفط.
٦. التأكيد على خلق علاقات متوازنة مع كافة الدول وعلى أساس المصلحة الوطنية وتقديم مصالح السودان الاقتصادية على أية اعتبارات أخرى والتي تعتبر المدخل الرئيسي لتحقيق الاستقرار السياسي والتكامل القومي وبناء علاقات دولية إيجابية.

وفي مجال الدراسات المستقبلية المرتبطة بهذا الموضوع، يوصي الباحث بأن يركز الباحثون في

دراسة قضايا يمكن التعبير عنها في الأسئلة التالية:

- ما هي المكانة الإقليمية والدولية التي يمكن أن تتوافر عليها الصين في ميزان الصراع على موارد الطاقة الناضبة؟
- هل تُعد الصين البديل القادم في الصراع الأيديولوجي أمام الولايات المتحدة الأمريكية وضمن المرحلة الجديدة من امبريالية الحروب على الموارد؟
- في ظل تداخل التوازنات الدولية الإقليمية إثر هذا الصراع ماذا يعني ذلك للنتين الصيني؟ وما هو خيار الصين في المواجهة المحتملة؟
- ماذا يعني السلوك الامبريالي الأمريكي تجاه موارد الطاقة الناضبة بالنسبة إلى السلوك الصيني في ظل تناقص مخزونها الاحتياطي من الموارد؟

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأولية:

١. السيد يسن (ندوة)، في مفهوم العولمة، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٨.
٢. ديفيد أبتير، عنف العولمة، ترجمة رجب أبو دبوس، ندوة العولمة بين الأنصار والرافضين.

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

- إبراهيم شريف، الأطماع الاستعمارية في الشرق الأوسط، القاهرة، (ب.ت)، (ب.ن).
- إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، بيروت: مطابع الأمل، ١٩٨٧.
- إبراهيم أحمد شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، ط١، بيروت: الدار الجامعة، ١٩٨٦.
- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية السياسية الدولية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط٤، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥م.
- السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.
- الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام وقت السلم، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧١.
- أوديد شينكار (ترجمة سعيد الحسني)، العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، والقاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
- أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، سلسلة دراسات عالمية، رقم (٦٣)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٧.

- إيهاب كمال، أمريكا والمذابح الجماعية، القاهرة: دار الحرية، ٢٠٠٤.
- الطيب علي عبد الرحمن، العولمة: قدر أم اختيار؟، الخرطوم: وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٣.
- بايتس غيل، النجم الصاعد، الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، بيروت: دار الكتاب العربي؛ أبوظبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩.
- بدوي يونس، العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي، بيروت: دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٠.
- بشار الجعفري، منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد، دمشق: دار طلاس، ١٩٩٤.
- بطرس بطرس غالي، دراسات في القانون الدبلوماسي والقنصلي، جامعة القاهرة، ١٩٥٦.
- تامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية المفاوضات، عمان (الأردن): دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
- توماس أ. بريسيون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥.
- جلال أمين، العولمة من حملة نابليون إلى جولة أورغواي ١٧٩٨، ١٩٩٨، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
- جمال بركات، الدبلوماسية - ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض، ١٩٨٥.
- جوناثان ريوفايد (تحرير)، ترجمة مجدي صابر وإيناس الوكيل، الصين: استراتيجية الاستثمار والدخول إلى الأسواق الصينية، مجموعة النيل العربية ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ط١، ٢٠٠٩.
- جون ثورنتون وآخرون، الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"، سلسلة دراسات عالمية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (٧٨)ن ٢٠٠٩.

- حسين سعد السني، الدبلوماسية العشبية في النظام الجماهيري، سبها (ليبيا): منشورات جامعة سبها، ١٩٨٨.
- خالد حسين محمد، الصين: القطب الدولي الجديد، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.
- دافيد هيل وآخرون (ترجمة حمدي أبوكيلة)، الصين تتطلق: الرحلة إلى عالم الكبار، القاهرة: دار دُون، ٢٠١٠.
- حميد محمد السعدون، العولمة والدول النامية، طرابلس (ليبيا): مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٩٩.
- زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩.
- زبيغنيف بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى (ترجمة سليم إبراهيم) ط١، دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠١.
- زكريا بشير إمام، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، الخرطوم، جامعة أفريقيا العالمية، ٢٠٠٠.
- زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، الخرطوم: مركز قاسم للمعلومات والخدمات المكتبية، ٢٠٠٠.
- سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين: من اللانموذج التتموي إلى المصاحبة الحضارية، ثقافة للنشر والتوزيع، الإمارات: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩.
- سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٧٣.
- سعيد اللاوندي، القرن الواحد والعشرين: هل يكون أمريكياً؟، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
- عادل حسن محمد أحمد، مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان والصين، الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، ٢٠١٠.
- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (١٣٣)، ١٩٨٩.

- عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، الكويت: دار الشراع للنشر، ١٩٨٥.
- علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، ومؤسساتها، قواعدها، وقوانينها، عمان (الأردن): دار الشروق، ٢٠٠١.
- علي شعبان الأسطى، صراع القوى العظمى، الخرطوم: مركز الرائد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٩.
- علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي والقنصلي، الاسكندرية، (د. ن.)، ١٩٨٧.
- فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢.
- كريس ألدن (ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي)، الصين في أفريقيا: شريك أم منافس؟ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ وكلمة، أبوظبي، ٢٠٠٩.
- محسن محمد أحمد الخضيرى، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد إدارة عصر اللادولة، ط١، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٠.
- محمود خلف، الدبلوماسية: النظرية والتطبيق، ط١، عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
- مصطفى أحمد أبو الخير، تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي، القاهرة: دار ابتراك للنشر، القاهرة: ٢٠٠٥.
- هانس بيتر مارتن وهارولد شومان، فخ العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية (ترجمة عدنان عباس)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٨.
- هشام آل شاوي، الوجيز في فن المفاوضات، بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٦٩.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- أسامة عبد اللطيف المشرف، الدبلوماسية الوقائية بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية على دور الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي)، أطروحة دكتوراة في العلوم

السياسية (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، امدرمان (السودان)، ٢٠١٢.

- ياسر أحمد أبو عقيلة الشيباني، دور الموروثات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في تطبيق الدبلوماسية الوقائية وسط قبائل دارفور (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، امدرمان (السودان)، ٢٠١١.

رابعاً: الدوريات

- مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد (١٦٧)، يناير ٢٠٠٧
- المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (١٥)، صيف ٢٠٠٧.
- المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٩)، شتاء ٢٠١١.
- مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (٨)، يناير ١٩٩٧.
- المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم: المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد الثامن، فبراير ٢٠١٠.
- مجلة دراسات، مركز بحوث ودراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا

خامساً: المصادر باللغة الإنجليزية:

- Andrea Goldestein and Nicolas Pinaud, 'China's boom: what is in it for Africa?', in Ricardo Soares de Oliveira, Dan Large and Chris Alden (eds), *China Returns to Africa* (London: C. R. Hurst).
- B. Smith, "Western Concern at China's Growing Involvement in Africa", www.asiantribune.com/show_article.php.id,١٠.٤.٢٠٠٦.
- David Sills (ed.), *the International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: London: Macmillan: Free Press, ١٩٧٢).

- David Zweig and Bi Jianhai, “the foreign policy of a resource hungry state”, *Foreign Affairs*, ٨٤(٥), ٢٠٠٥
- Ernest Satow, *A Guide to Diplomatic Practice*, Fourth Edition, edited by Neville Bland, Longmans Green and Co., London, ١٩٥٨.
- Fukuyama, Francis, **the End of History and the Last Man**, New York: Free Press, ١٩٩٢.
- Encyclopedia Britanica, Vol. ١٤, USA, ١٩٦٦
- Ensuk Hong and Laixiang Sun, ‘Dynamics of Internationalization and outward investment: Chinese corporations’, *China Quarterly*, ١٨٧, ٢٠٠٦.
- Gao Jinyuan, **China and Africa: the Development of Relations over Many Years**, *African Affairs*, Vol. ٨٣, No.٣٣١, April ١٩٨٤.
- Elling N. Tjonnel and et al., “China in Africa: Implications for Norwegian Foreign and Development Policies” (Oslo: Chr. Michelsen Institute, ٢٠٠٦)
- Harold Nicolson, *the Evolution of the Diplomatic Method*, New York, Macmillan, ١٩٥٤.
- Harold Nicolson, *the Diplomacy*, Second Edition, London, ١٩٥٥.
- Jacob Burk Hardt, *the Civilization of the Renaissance in Italy*, S.G.E. Middle More Mentor Book, New York, ١٩٦١.
- John Ikenberry, “The Rise of China and the Future of the West: Can Liberal System Survive?”, *Foreign Affairs*, January/February ٢٠٠٨.
- Johnson Kurlantzick, **Beijing’s Safari: China’s Move into Africa and its Implication for Aid, Development and Governance**, China Programme, Washington DC: Carnegie Endowment, November ٢٠٠٦.
- Joshua Eisen and Johnson Kurlantzick, **China’s Africa Strategy**, *Current History*, May ٢٠٠٦.
- Jun Morikawa, *Japan and Africa: Big Business and Diplomacy* (Johannesburg: University of Witwatersand Press, ١٩٩٧).
- Norman Padelford & George Lincoln, *The Dynamics of International Relations*, London, the Macmillan Company, ١٩٧٠.
- Ranger Numeline, *The Beginnings of Diplomacy*, Copenhagen, ١٩٥٠.
- Raphael Kaplinsky, Dorothy McCormick and Mike Morris, *The Impact of China on Sub-Saharan Africa*, Institute of Development Studies, Sussex University, April ٢٠٠٦

- Richard Bernstein and Ross Munro, **The Coming Conflict With China** (Random House: ١٩٩٨).
- Sam G. Amoo, *The Challenge of Ethnicity and Conflict in Africa: the News for New Paradigm*, New York, ١٩٩٧

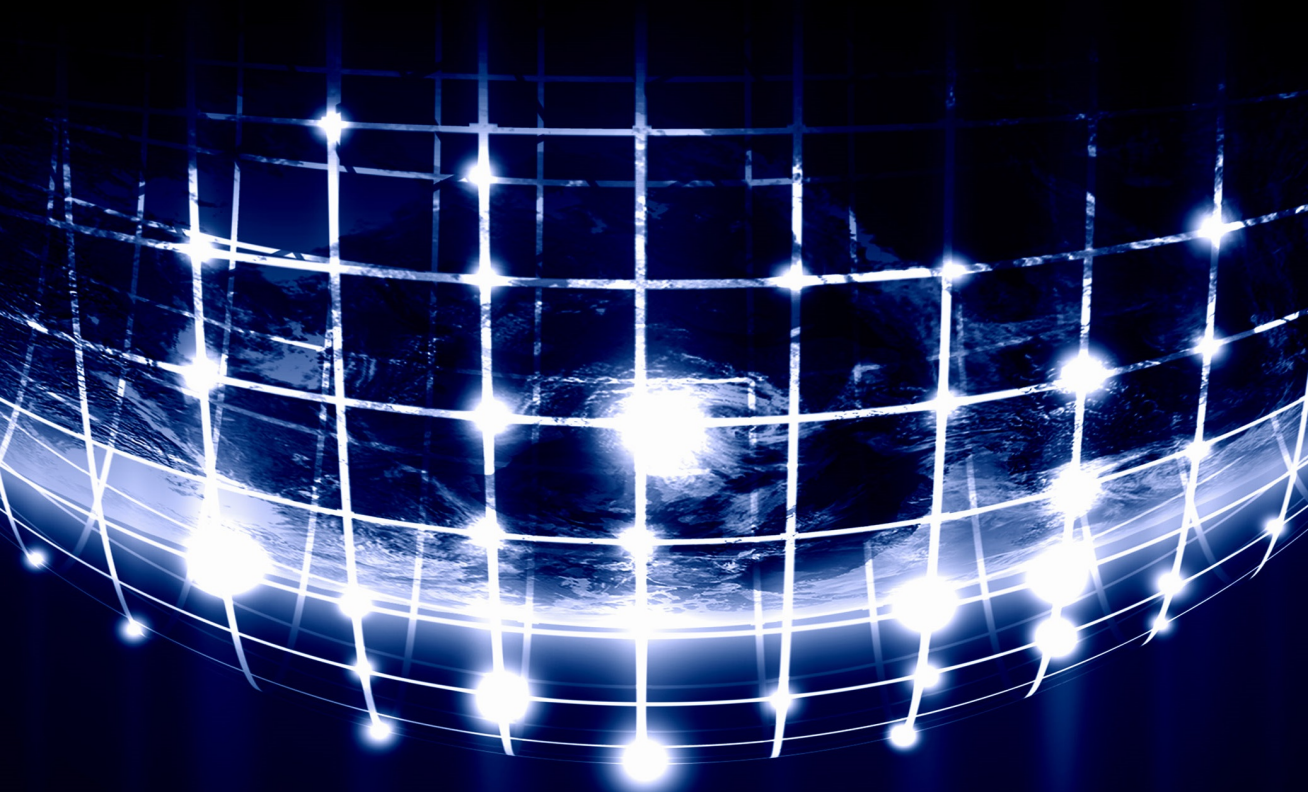
Periodicals and reports:

- Foreign Affairs, January/February ٢٠٠٨, Volume ٨٧, No. ١, USA.
- Foreign Affairs, September/October ٢٠٠٨, Volume ٨٧, No. ٥, USA.
- China and South Africa: a bilateral relationship or multilateral strategy?, Jetro, Johannesburg, ١٤ June ٢٠٠٠
- Ines Laclede, Multilateral Diplomacy and Otherwise, International Organizations, Vol. ١٢, winter, ١٩٥٨.
- CSIS/IIE, China: The Balance Sheet (Washington DC: Centre for Strategic And International Studies/Institute for International Economics, ٢٠٠٦).
- Embassy of China in South Africa, 'China's Africa Policy', Pretoria, January ٢٠٠٦
- Ian Taylor, 'Chinese Oil Diplomacy in Africa', *International Affairs*, ٨٢ (٥), ٢٠٠٦
- <http://www.china.org/cn.arabic/٢٦٩١٧٣htm>

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٩	تقديم
١١	الفصل الأول : مفهوم الدبلوماسية المبحث الأول: المفهوم التقليدي للدبلوماسية المبحث الثاني: الدبلوماسية في العصور القديمة المبحث الثالث: تطور العلاقات الدولية في الإسلام المبحث الرابع: التطور في أبعاد الدبلوماسية القديمة
٣٧	الفصل الثاني: تطور الدبلوماسية في العصر الحديث المبحث الأول: مراحل تطور الدبلوماسية المعاصرة المبحث الثاني: الدبلوماسية الحديثة المعاصرة المبحث الثالث: أنماط الدبلوماسية الحديثة المعاصرة المبحث الرابع: الدبلوماسية الناعمة
٧٩	الفصل الثالث: خلفيات تشكيل القوة الصينية العظمى المبحث الأول: خلفية تاريخية المبحث الثاني: مقدمات النهضة الصينية المبحث الثالث: الثورة الثقافية (١٩٦٦ - ١٩٧٦) المبحث الرابع: نهضة الصين الحديثة والإصلاحات

١١١	<p>الفصل الرابع : سياسة الصين الخارجية</p> <p>المبحث الأول: الدور الصيني في العالم</p> <p>المبحث الثاني: إسهام الصين في التجارة الدولية</p> <p>المبحث الثالث: العلاقات الصينية/الأمريكية</p> <p>المبحث الرابع: سياسة الصين تجاه العالم الثالث</p>
١٥٣	<p>الفصل الخامس: أثر الدبلوماسية الصينية الناعمة في العلاقات الصينية/الأفريقية</p> <p>المبحث الأول: الصين والصراع حول أفريقيا</p> <p>المبحث الثاني: سياسة الصين الجديدة تجاه أفريقيا</p> <p>المبحث الثالث: الصينيون في أفريقيا</p> <p>(ممارسة الدبلوماسية الناعمة)</p> <p>المبحث الرابع: توطيد العلاقات الصينية/الأفريقية</p>
١٩٧	<p>الفصل السادس : دبلوماسية الصين الناعمة تجاه السودان</p> <p>المبحث الأول: خلفية العلاقات بين السودان والصين</p> <p>المبحث الثاني: الدور الصيني في مشروعات التنمية في السودان</p> <p>المبحث الثالث: العلاقات السودانية/الصينية في عهد حكومة الإنقاذ الوطني (١٩٨٩ -)</p> <p>المبحث الرابع: دور الصين في أزمة دارفور</p>
٢٣٣	الخاتمة
٢٣٩	المصادر والمراجع



عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري

تلفون ٩٦٥٨٨٩١ - ٠٠٩٦٧ ٦٩٧٤٧٦٠ - ٠٠٩٦٧ ٧ ٦٦٨٤٤٧ - ٠٠٩٦٧ ٧ ٦٦٨٤٤٧

ص.ب ٩٦٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن

E-mail: dar_jenan@yahoo.com

